

المتشابه اللفظي

في شواهد سيبوية النثرية والمعنى

دار جرير للنشر والتوزيع
www.darjareer.com
9789957381967

بسم الله الرحمن الرحيم

المُتَشَابِهُ اللَّفْظِيُّ

في شَوَاهِدِ سِيْبَوَيْهِ النَّثْرِيَّةِ وَالمَعْنَى

المُتَشَابِهُ اللَّفْظِيُّ

فِي شَوَاهِدِ سِيْبَوَيْهِ النَّثْرِيَّةِ وَالمَعْنَى

الأستاذ الدكتور

عبد الفتاح الحموز

جامعة الكويت / قسم اللغة العربية

الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م

دار جرير
للنشر والتوزيع

المتشابه اللفظي في شواهد سيبويه النثرية والمعنى

د. عبد الفتاح الحموز

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2010/6/2227)

رقم التصنيف : 415

الواصفات:/قواعد اللغة// النثر العربي// اللغة العربية/

الطبعة الأولى 1432هـ - 2011م

دار جرير للنشر والتوزيع

عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص التجاري

هاتف : 4651650 - فاكس : 4643105 6 962+

ص . ب . : 367 عمّان 11118 الأردن

www.darjareer.com- E-mail: dar_jareer@hotmail.com

ردمك ISBN 978- 9957 - 38 - 196-7

فِهْرِسُ المَوْضُوعاتِ

فِهرِسُ المَوْضُوعاتِ.. ٥

المُقَدِّمَةُ... ٧

(١) ما يَدُوْرُ في فَلَكِ المُبْتَدَأ، والخَبَر ١٥

(٢) ما يَدُوْرُ في فَلَكِ إِلْغاءِ عَمَلِ (ظَنَّ)، وأَخَواتِها، وإِعْمالِها ٦٥

(٣) ما يَدُوْرُ في فَلَكِ عَطْفِ النَّسَقِ........................... ٧١

(٤) ما يَدُوْرُ في فَلَكِ البَدَلِ في غَيْرِ بابِ الاسْتِثْناءِ...................... ٨٥

(٥) ما يَدُوْرُ في فَلَكِ المُنادَى، وتابِعِهِ ٩٧

(٦) ما يَدُوْرُ في فَلَكِ القَطْعِ الإِعْرابِيِّ........................... ١١١

(٧) ما يَدُوْرُ في فَلَكِ أُسْلُوْبِ الاسْتِثْناءِ ١٣٣

(٨) ما يَدُوْرُ في فَلَكِ المَفْعُوْلِ بِهِ، والفاعِلِ........................ ١٤٣

(٩) ما يَدُوْرُ في فَلَكِ (كانَ)، وأَخَواتِها ١٥٧

(١٠) ما يَدُوْرُ في فَلَكِ (ما) الحِجازِيَّةِ، والتَّمِيْمِيَّةِ ١٦١

(١١) ما يَدُوْرُ في فَلَكِ (لا) العامِلَةِ عَمَلَ (إِنَّ)، وتِلْكَ العامِلَةِ عَمَلَ (لَيْسَ) ... ١٦٣

(١٢) ما يَدُوْرُ في فَلَكِ الصِّفَةِ.................................. ١٧١

(١٣) ما يَدُوْرُ في فَلَكِ الحالِ.................................. ١٨٩

(١٤) ما يَدُوْرُ في فَلَكِ رَفْعِ المُضارِعِ، ونَصْبِهِ، وجَزْمِهِ.................. ١٩٥

(١٥) ما يَدُوْرُ في فَلَكِ مَسائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ ٢٠٣

(١) الاسْمُ المَنْدُوْبُ ٢٠٣

(٢) إثباتُ علامَةِ الإنْكارِ للإنْباءِ عَنِ المُراد ٢٠٤
(٣) وَصْلُ (إنَّ)، وأَخَواتِها بـ (ما) ٢٠٦
(٤) كَسْرُ هَمْزَةِ (إنَّ)، وفَتْحُها ٢٠٧
(٥) الوَصْفُ بـ (حَسْبُ)، والابْتِداءُ بِهِ ٢١٣
(٦) نَصْبُ التَّمْييزِ، وجَرُّهُ بإضافَةِ المُمَيَّزِ إلَيْهِ، وبحَرْفِ جَرٍّ زائِدٍ،
ورَفْعُهُ صِفَةً للمُمَيَّزِ ٢١٤
(٧) جَمْعُ التَّكْسيرِ في النَّعْتِ السَّبَبِيِّ لا يُعامَلُ مُعامَلَةَ المُثنى، وجَمْعِ المُذَكَّر
السَّالِمِ مِنْ حَيْثُ إفْرادُ الفِعْلِ مَعَ فاعِلِهِ، أَوْ نائِبِهِ ٢١٥
(٨) تَعاوُرُ المُفْرَدِ، والمُثَنَّى، والجَمْعِ ٢١٧
(٩) تَمْيِيزُ (كَمْ) الاسْتِفْهامِيَّةِ ٢١٩
(١٠) ما يُبْنَى على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ مِنَ الظُّرُوفِ، والأَحْوالِ، وغير ذلِكَ ٢٢٠

المُقَدِّمَةُ

يَكْمُنُ المُرادُ بالمُتَشَابِه اللَّفْظِيّ في تَكْرِيْرِ جُمْلَةٍ، أَوْ أَكْثَرَ في نَصٍّ من النصوصِ، أَو آيَةٍ، أو أَكْثَرَ، أَو بَعضِ آيَةٍ في سُوْرَةٍ من سُوَرٍ قرآنيَّة بأَلْفاظِها، على أَنْ يَكُوْن في هذا المُكَرَّرِ زِيادَةٌ، أَو نَقْصٌ، أَو تَقْدِيْمٌ، أَو تَأْخِيْرٌ، أَو وَضعُ كلمةٍ فِعْلاً، أَو اسْماً، أَو حَرْفاً، أَو جَمْعاً، أَو بِنْيَةٌ صرفيَّةٌ مَوْضع أُخْرى، وغَيْر ذلك من مواضِعِ الاخْتِلاف بَيْنَها للإنباء عن دَلالَةٍ ما يَسْتَطِيْع القارئ، أو السَّامِعُ أَنْ يَكشِف عنها بالاتِّكاءِ على تَواصُلِه مع المُتكَلِّم، وما يُمْكِنُ أنْ يُؤَثِّر في هذا النَّصِّ من مؤثِّرات خارجيَّة، وما له وشِيجٌ به من العُلوم الأُخرى كعلومِ النَّفْس، والاجْتماعِ، والبيئَةِ، وغَيْرها. ويُمْكِنُ أَنْ يُتَّخَذَ هذا المُتَشابه اللَّفْظِيُّ عُنْصُراً من العناصر التي تُسْهِمُ في تَماسُك النَّصِّ أَيّاً كان.

ولا شكَّ في أَنَّ هذا التَّشابه اللَّفظِيَّ في القرآن الكريم يُشَكِّل وَجْهاً، أو مَظْهَراً، أَو دَلِيلاً بَيِّناً على ما فيه من إِعْجازٍ نظماً تَتَبَدَّى منه دَلالَةٌ مُرادَة؛ ولذلك حَرَص القُدامَى والمُحْدثون من الدَّارسِيْن نَحْوِيِّيْنَ، وصَرْفِيِّيْن، وبَلاغِيِّيْن، ومُفَسِّرين، ومُعْجَمِيِّيْن، وغيْرهم -على إيلائه ما هو قمين به من حَيْثُ الجَمْعُ، والتَّصْنِيْفُ، والكَشْفُ عن مواطِنِ التَّشابه والاخْتِلافِ، وما يَمْكُنُ وراءَه من دلالَةٍ ونَظْمٍ، وغَيْر ذلك، ولذلك يُطالِعْنا بَعْضُهم بإِفراد تآلِيْفَ، أَو أَمْكِنَةٍ فيها لهذا التَّشابه تَجْمَعُ في أثنائها ما يُمْكِنُ أنْ يَدُوْرُ في فلكه من مسائِل مُتَعَدِّدَةٍ.

وِيَتَبَدَّى لي أَنَّ هذا الحِرْصَ يَعُوْدُ إلى اهتمامهم بكتاب الله سبحانَه للكشف عن وُجوهِ إعجازِهِ، على الرَّغْمِ من أَنَّ هنالك إيماءاتٍ في بعض التآليف إِلَيْهِ.

ولَعلَّ أَهَمَّ ما يُطالِعُنا في المكتبة من تَآلِيْفَ للقُدامَى، والمُحْدثين تَدُوْرُ في فَلَكِ هذا الموضوع:

- الخَطيب الإسْكافِيَ، درَّة التَّنْزيل وغُرَّة التَّأْوِيْل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز.
- أَبو يَحْيى زكريّا الأنصاريّ، فَتْح الرَّحمن بكَشْفِ ما يَلْتَبِسُ في القرآن،هامش تَفْسير السِّراج المنير للشَّربينيّ.
- أَبو بكر، محمَّد بن الطَّيِّب الباقِلاّنّي، إعجاز القرآن.
- بَدْر الدِّين مُحَمَّد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، كَشْف المعاني في المُتشابه المثاني.
- بَدْر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، غُرَر التِّبيان في من لم يُسَمَّ في القرآن.
- أَحمد بن إبراهيم الثَّقفيَ العاصميّ الغَرناطيّ، ابن الزُّبير، ملاك التَّأْوِيْل القاطع بذوي الإلحاد، والتَّعطيْل في توجيه المتشابه اللَّفْظي من آي التَّنْزِيْل.
- ابن المنادى أحمد بن جَعْفَر بن أبي داود، مُتَشابه القرآن العظيم، رواية أحمد بن عثمان البصريّ.
- مَنْصور محمد حسن، أبو زينة، الحَذْف والذِّكْرُ في المتشابه اللفظيّ في القرآن الكريم، دراسة اسْتِقرائية على الجُمَل والمُفردات، رسالة ماجستير بإشراف مصطفى المشني، الجامعة الأردنيّة.
- عَطيَّة صِدْقي الأَطْرش، دراسات في كتب المتشابه اللفظي في القرآن الكريم: الإسْكافيّ، والكرماني، والغرناطيّ، رسالة ماجستير بإشراف مُصطفى إبراهيم المشني، الجامعة الأردنيَّة.
- أم بسَّام، الإتقان في متشابهات القرآن.

- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز.
- مُحَمَّد زكي مُحَمَّد خضر، المعجم المفهرس للتراكيب المتشابهة لفظاً في القرآن الكريم.
- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشيّ، البُرْهان في علوم القرآن.
- جلال الدّين السّيوطي، الإتقان في علوم القرن.
- جلال الدين السيوطي، مُعْتَرك الأقران في إعجاز القرآن.
- محمد عبد الله الصَّغير، دَليل المتشابهات اللفظيَّة في القرآن الكريم.
- فَضْل حسن عباس، وسَناء فضل، إعجاز القرآن.
- محمّد عبد المطلب، البلاغة الأسلوبيَّة.
- شلتاغ عبود، الإعجاز القرآني أسلوباً ومضموناً.
- مجد الدين الفيروز آبادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز.
- محمود بن حمزة الكرماني، البرهان في متشابه القرآن.
- مشهور مشاهرة، المُتَشابه اللفظيّ في القرآن الكريم، دراسة نحويَّة بلاغية، رسالة دكتوراه بإشراف محمد حسن عواد، الجامعة الأردنية.
- مُصْطَفى إبراهيم نهارنة، المحكم، والمتشابه في القرآن الكريم، دراسة لغويَّة.
- خليل ياسين، أضواء على متشابهات القرآن.
- فهد بن شتوي بن عبد المعين الشَّتْوي، دَلالَةُ السِّياق وأَثَرُها في تَوْجِيْه المتشابه اللفظيّ في قِصَّة موسى عليه السّلامُ، رسالة لنيل درجة الماجستِيْر، بإشراف الدكتور محمد بن عمر بازمول(1)، جامعة أُمّ القرى.
- فاضل صالح السَّامرّائيِّ، دراسة المتشابه اللفظيّ من آيِ التَّنْزيل في كتاب ملاك التّأويل.
- صالح الشَّثْري، المتشابه اللفظيّ في القرآن الكريم، وأسراره البلاغيَّة.

(١) انظر في هذه المسألة: شبكة الاتصالات العالمية (المتشابه اللفظي).

- محمد علي الصامل، من بلاغَة المتشابه اللفظي.
- عايض الهزليّ، المتشابه اللفظيّ، رسالة لنيل درجة الماجستير.
- عليّ بن حَمْزة الكِسائِيّ، مُتَشابهُ القرآنِ.

وغير ذلك من التآليف الأخرى الَّتي يُطالِعُ القارِئَ حَدِيْثٌ فيها عَنْ هذِهِ المَسْأَلَة.

ويمكن حَصْر مَواطِنِ الاختلاف في المتشابه اللَّفظي في القرآن الكريم فيما يَأْتِي:

١. **الحَذْف:** يَشْتَمِلُ على حَذْفِ الحَرْف بِأَنْواعه، والاسْمِ بأنواعه، والكَلِمَة، وشِبْه الجُمْلة، والجُمْلَةِ.

٢. **الإِبْدال:** يَشْتمل على إِبْدالِ فِعْلٍ مِنْ آخَرَ، أو اسْمٍ مِنْ آخَرَ، أو جَمْعٍ مِنْ آخر، أو بِناءٍ صَرْفِيٍّ من آخَرَ، وغير ذلك.

٣. **التَّقْديْمُ، والتَّأْخير.**

٤. النَّكِرَة والمَعْرِفَة: يَشْتمل على إِحْلال المَعْرِفَة مَحَلَّ النَّكِرَة، أو العَكْس.

٥. **التَّذْكِيْرُ، والتَّأْنيث:** يَشْتَمِلُ على إِحْلال أَحَدِهما مَحَلَّ الآخَر.

٦. **العدد:** يَشْتَمِلُ على إِحْلال المُفْرَدِ مَحَلَّ المثنَّى، أو الجَمْع، أو المُثَنَّى مَحَلَّ المُفْرد، أو الجَمْع، أو الجَمْعِ مَحَلَّ المُفْرد، أو المُثَنَّى، أو إِحْلالِ جَمْعٍ مَوْضِعَ آخر.

وغير ذلك من المُتَشابِهات اللَّفْظِيَّة التي تُطالِعُنا في القرآن الكريم.

ويَتَبَدَّى مِمَّا سبق أَنَّ الدَّارسين القدامى والمُحْدثين قد أَغْفَلُوا المتشابِه نَحْوِيًّا، وهي مَسْأَلَةٌ رَأَيْت أَنْ يكون هذا المؤلَّفُ فيها، على الرَّغْم من أَنَّ كثيراً من هذا المتشابِه قد يكُون من الأمثلة المصنوعة، فَضْلاً عن إِغْفالِهِم المتشابِه في كلامٍ آخَرَ كالحديث النَّبَوِيّ الشَّرِيْفَ، والخُطَبِ، والرَّسائِل، والأَمْثالِ، والتوقيعات، وغيرها.

وقِيْلَ إِنَّ المُوافقَةَ اللَّفْظِيَّةَ أَوْلَى إذا كان المَعْنَى واحِداً؛ لأَنَّ اخْتِلافَ اللَّفْظِ يُشْعِرُ باخْتِلافِ المَعْنَى.

وتُطالِعُنا في كتابِ سِيْبَوَيْهِ تَراكِيْبُ لُغَوِيَّةٌ تَكادُ تُسَيْطِرُ عليها الأَمْثِلَةُ المَصْنُوْعَةُ، وهي سَيْطَرَةٌ تَعُوْدُ إلى رَغْبَتِهِ في تَنْبِيه القارِئِ، أو السَّامِعِ على الأَصْلِ النَّحْوِيِّ في كُلِّ تَرْكِيبٍ مِنْها فَضْلاً عَمَّا تُنْبِئُ عنه من مَعْنًى يَتَبَدَّى للقارئ.

ورَأَيْتُ أَنْ أوزِّع هذه التَّراكِيْبَ على ما يُمْكِنُ أن تُعَدَّ حَرَكَةُ اللَّفْظِة فيه أَصْلاً، وصِيْرَ إلى الحَرَكَةِ الأُخْرى، أو الحَرَكَتَيْنِ الأُخْرَيَيْنِ انْزِياحاً عن هذا الأَصْلِ لتَحْقِيْق مَعْنَىً مَقْصُوْدٍ.

ويُمْكِنُ الإفادَةُ مِنَ المَناهِجِ اللُّغَوِيَّةِ المُعاصِرَة بإِخْضاعِ هذه التَّراكيب لبَعْضِ عَناصِرِها، إنْ أَمْكَن، كالتَّوْلِيْديِّ التَّحْوِيْلِيِّ، والوَظِيْفِيِّ، وعِلْم لُغَةِ النَّصِّ، أَوْ نَحْوِ النَّصِّ، وعِلْمِ السِّيْمْيائِيَّةِ، فالتَّقْدِيْمُ والتَّأْخِيْرُ، والحَذْفُ، والزِّيادَةُ، وَوَضْعُ لَفْظَةٍ مَوْضِعَ أُخْرى جَمْعاً كانَتْ، أَوْ مُفْرَداً، أَوْ مُثَنًّى، أَوْ فِعْلاً ماضِياً، أَوْ مُضارِعا، أَوْ مُشْتَقّاً، أَوْ جامِداً، أَوْ مُذَكَّراً، أَوْ مُؤَنَّثاً، أَوْ غَيْرُ ذلِكَ مِنْ عَناصِرِ التَّحْوِيْلِ كما في المَنْهَجِ التَّوْلِيْدِيِّ التَّحْوِيْلِيِّ - تُسْهِمُ في الإِنْباءِ عَنِ الدَّلالَةِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في بَعْضِ الوَظائِفِ التَّداوُلِيَّةِ كالبُؤْرَةِ بأَنْواعِها، والمِحْوَرِ، والمُبْتَدَإِ، والمُنادَى، والبَدَلِ، والوَظائِفِ الدَّلالِيَّةِ التَّيْ تَكْمُنُ في المَنْصُوْباتِ ما عَدا المَفْعُوْلَ بِهِ الَّذيْ يُعَدُّ هُو والفاعِلُ وَظِيْفَةً تَرْكِيْبِيَّةً، أَوْ نَحْوِيَّةً، كما في المَنْهَجِ الوَظِيْفِيِّ، وفي نَحْوِ النَّصِّ مِنْ حَيْثُ عَدُّهُ مِنْ عَناصِرِ التَّماسُكِ النَّصِّيِّ لَفْظاً، ودَلالَةً، وبُؤْرَةً، وفي عِلْمِ السِّيْمْيائِيَّةِ مِنْ حَيْثُ العَلامَةُ، وما تُنْبِئُ عَنْهُ مِنْ مَعْنًى غائِبٍ يَتَبَيَّنُهُ القارِئُ، وغَيْرُ ذلِكَ.

ويَتَبَدَّى المُتَشابِهُ اللَّفْظِيُّ في الحَرَكة الإعرابِيَّة في القراءاتِ القرآنِيَّة بوُضُوْحٍ، وجَلاءٍ تامَّيْنِ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: **﴿وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاء الْحُسْنَى﴾**[1]، على أَنَّ في (جَزاءً الحُسْنَى) أَرْبَعَ قِراءاتٍ تَدُورُ في فَلَكِ الحَرَكَةِ الإِعْرابِيَّة[2]:

١. **قِراءَةُ (فلَهُ جَزاءً الحُسْنَى) بنَصْبِ (جَزاءً)** وتَنْوِيْنِهِ، على أَنَّ المُرادَ: فلَهُ الحُسْنَى جَزاءً، على أَنَّ المَصْدَرَ المَنْصُوْبَ (جَزاءً) حالٌ، وأَنَّ (الحُسْنَى) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ شِبْهُ الجُمْلَة (لَهُ). وقِيْلَ إِنَّ (جَزاءً) مَنْصُوْبٌ على المَصْدَر، والتَّمْيِيْزِ. وهي قِراءَة حَمْزَةَ، والكسائيِّ، وغَيْرِهِما.

---

(١) الكهف: ٨٨.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ١٦٠، القرطبي، تفسير القرطبي: ١١/ ٥٣، أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ١٥، الشوكاني، فتح القدير: ٣/ ٣٠٩، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٨، الشهاب، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٦/ ١٣٣، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٤٨٠.

٢. **قِراءَةُ: (فَلَهُ جَزاءُ الحُسْنَى) برَفْع (جَزاءُ)** على الابْتِداءِ، وإضافَتِهِ إلى الحُسْنَى، على أَنَّ الخَبَرَ شِبْهُ الجُمْلَةِ (لَهُ)، وهي قِراءَةُ ابْنِ كَثِيْرٍ، ونافِعٍ، وابْنِ عامِرٍ، وأبي عَمْرِو بْنِ العَلاءِ، وغَيْرِهم. وأجازَ بَعْضُ النُّحاةِ أَنْ تكون (الحُسْنَى) بدلاً من (جَزاءُ)، على أَنَّ التَّنْوِيْنَ حُذِفَ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْن، وأَنَّها الجَنَّةُ.

٣. **قِراءَةُ (جَزاءٌ الحُسْنَى)** بالرَّفْعِ، والتَّنْوِيْنِ، على أَنَّ (الحُسْنَى) بَدَلٌ مِنْ (جَزاءٌ) الَّذي يُعْرَبُ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ شِبْهُ الجُمْلَةِ (له)ن ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ (الحُسْنَى) خَبَرَ مُبْتَدَإٍ مَحْذوفٍ. وهي قِراءَةُ عَبْدِ الله، وابن أبي إسحق، وغَيْرِهما.

٤. **قِراءَةُ (فَلَهُ جَزاءَ الحُسْنَى) بنَصْب (جَزاء)** بلا تَنْوِيْنٍ، وإضافَتِهِ إلى (الحُسْنَى). وهي قراءَةُ ابن عبَّاسٍ، ومَسْرُوقٍ، وفي تَأْوِيْلِها قَوْلانِ:

أ. أَنَّ تَنْوِيْن (جَزاءَ) حُذِفَ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْن، على أَنَّ (الحُسْنى) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ شِبْهُ الجُمْلَة.

ب. أَنَّ (جَزاءَ) لَمْ يُحْذَفْ تَنْوِيْنُهُ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْن؛ لأَنَّهُ مُضافٌ إلى (الحُسْنَى)، على أَنَّهُ (لَهُ) خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: لَهُ الثَّوابُ جَزاءَ الحُسْنَى.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في التَّشابُهِ في الحَرَكَةِ الصَّرْفِيَّةِ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ **لاَ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلاً** ﴾[1]، على أَنَّ في (يَفْقَهُوْنَ) قِراءَتَيْن[2]:

١. **قِراءَةُ (يَفْقَهُوْنَ) بفَتْحِ الياءِ، والقافِ**، على أَنَّ هذا الفِعْلَ مِنْ بابِ: فَقِهَ يَفْقَهُ، على أَنَّهُ مُتَعَدٍّ إلى مَفْعُولٍ واحِدٍ هو (قَوْلاً). وهي قراءَةُ ابْنِ كَثِيْرٍ، وأَبي عَمْرٍو، وعاصِمٍ، وغَيْرِهم.

٢. **قِراءَةُ (يُفْقِهُوْنَ) بضَمِّ الياءِ، وكَسْرِ القاف**، على أَنَّهُ مِنْ: أَفْقَهَ، وهو مُتَعَدٍّ إلى مَفْعولَيْنِ، وتَقْدِيْرُ الكلامِ: يُفْقِهونَ السَّامِعَ كلامَهُمْ؛ لأَنَّ لُغَتَهم غَرِيْبَةٌ مَجْهُوْلَةٌ.

---

(١) الكهف: ٩٣.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ١٦٣، الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٢٧١، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٨، الشهاب، حاشية الشهاب: ٦/ ١٣٥، السمين الحلبي، الدر المصون: ٤/ ٤٨١.

ولا يَخْفَى على القارئِ، أو السَّامِعِ ما للمَعْنَى من أَثَرٍ في اخْتِيار القارئ قراءَتَهُ، كما مَرَّ، وكما في قراءَةِ ابْنِ كَثِيْرٍ، ونافِعٍ، وعاصِمٍ، وغَيْرِهِمْ: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾(١)، برَفْعِ الفِعْلَيْن المُضارِعَيْنِ على أَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ صِفَةٌ لـ(وَلِيّاً)، وقراءَةِ أَبِي عَمْرٍو، والكسائيّ، وغَيْرِهما بِجَزْمِ هَذَيْنِ الفِعْلَيْن، على أَنَّ الفِعْلَ الأَوَّلَ جُزِمَ على جَواب الدُّعاءِ، أَو الشَّرْطِ المُقَدَّر(٢).

وقِيْلَ إِنَّ الرَّفْعَ أَقْوى؛ لأَنَّه سَأَلَ وَلِيّاً صِفَتُهُ هكذا، والجَزْمُ لا يُنْبِئ عن هذا المَعْنَى؛ لأَنَّ الوارِثَ قد لا يكُوْنُ بهذه الصِّفَةِ.

ولَعَلَّ أَهَمَّ ما يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ من التَّراكِيْب المتشابهة في كتاب سيبوَيْهِ ما يَأْتِي:

١. مَا يَدُوْرُ فِي فَلَكِ المبتدأ.
٢. مَا يَدُوْرُ فِي فَلَكِ إلغاء (ظَنَّ)، وأخواتها.
٣. مَا يَدُوْرُ فِي فَلَكِ عَطْفِ النَّسَقِ.
٤. مَا يَدُوْرُ فِي فَلَكِ البَدَلِ في غير باب الاستثناء.
٥. مَا يَدُوْرُ فِي فَلَكِ المنادى، وتابِعِهِ.
٦. مَا يَدُوْرُ فِي فَلَكِ القَطْعِ الإعرابيّ.
٧. مَا يَدُوْرُ فِي فَلَكِ أُسْلُوْبِ الاستثناء.
٨. مَا يَدُوْرُ فِي فَلَكِ المفعول به، والفاعل.
٩. مَا يَدُوْرُ فِي فَلَكِ (كان)، وأخواتها.
١٠. مَا يَدُوْرُ فِي فَلَكِ (ما) الحجازيَّة، والتَّميْمِيَّة.
١١. مَا يَدُوْرُ فِي فَلَكِ (لا) العاملة عَمَلَ (إِنَّ)، وتلكَ العامِلَةِ عَمَلَ (ليس).

---

(١) مريم: ٥-٦.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ١٧٤، الفراء، معاني القرآن: ١/ ١٥٨، الشوكاني، فتح القدير: ٣/ ٣٢٢، الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٢٣، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥٠.

١٢. مَا يَدُوْرُ فِي فَلَكِ الصِّفَة.

١٣. مَا يَدُوْرُ فِي فَلَكِ الحال.

١٤. مَا يَدُوْرُ فِي فَلَكِ رَفْعِ المُضارِع، ونَصْبه، وجَزْمه.

١٥. مَا يَدُوْرُ فِي فَلَكِ مَسائِل مُتَفَرِّقَة.

(١)

مَا يَدُورُ فِي فَلَكِ المُبْتَدأ، والخبر

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ:

قَوْلُكَ: أتميمياً مَرَّةً، وقَيسياً أُخرَى، برَفْعِ (تَميماً)، و(قَيْسِياً)، ونَصْبِهما(١)، وفي النَّصْبِ وَجْهان:

- أَنْ يَكُوْنَ (تَمِيْمِيّاً) حالاً عامِلُها مَحْذُوْفُ تَقْدِيْرُه: أَتَتَحَوَّلُ تَميمياً مَرَّةً، وقَيْسيّاً أُخرى، على أَنَّ المُرادَ التَّوْبِيْخُ؛ لأَنَّ الاسْتِفْهامَ لا يُنْبِئُ عن أَنْ القائِلَ يَجْهَلُ تلوُّنَ المخاطَبِ، وتَقَلُّبَهُ مِنْ حالٍ إلى أُخْرى، أَو أَنَّه يَسْأَلُهُ عَنْ أَمْرٍ يَجْهَلُهُ، وهو سُؤالٌ يَقْتَضِي جَواباً.

ويَتَبَدَّى لي مِنْ كلامِ سيبوَيْه أَنَّه لا بُدَّ مِنْ تَواصُلٍ إِخْبارِيٍّ في هذا القَوْلِ بَيْنَ المُتَكَلِّم، والمُخاطَب فَضْلاً عن المَقام الذي صَدَر فيه هذا القَوْلُ: "وإِنَّما هذا أَنَّك رَأَيْتَ رَجُلاً في حال تَلَوُّنٍ، وتَنَقُّلٍ، فَقُلْتَ: أَتَيِمْيّاً مَرَّةً، وقَيْسِيّاً أُخرى، كأَنَّكَ قُلْتَ [أَتَتَحَوَّلُ] تَمِيمِيّاً مَرَّةً، وقَيْسِياً أُخْرَى، فأَنْتَ في هذه الحالِ تَعْمَلُ في تَثْبِيْت هذا له، وهو عِنْدَكَ في تِلْكَ الحال في تَلَوُّنٍ، وتَنَقُّلٍ، وليس يَسْأَلُهُ مُسْتَرْشِداً عن أَمْرٍ هو جاهِلٌ به لِيُفَهِّمُهُ إِيَّاهُ، ويُخْبِرَهُ عنهُ، ولكنَّه وَبَّخه بذلك".

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣٤٣-٣٤٦.

- أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً به لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: تَميمِيّاً قد عَلِمَ الله مَرَّةً، وقَيْسِيّاً أُخْرَى: "..وذلك قَوْلُكَ: تَمِيمِيّاً قد عَلِمَ الله مَرَّةً، وقَيْسِيّاً أُخْرَى، فلَم تُرِد أَنْ تُخْبِرَ القَوْمَ بأَمْرٍ قد جَهِلُوْهُ، ولكنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَشْتِمَهُ بذلك، فَصارَ بدلاً من اللَّفْظ بقَوْلِكَ: أَتَتَمَّمُ مَرَّةً، وتَتَقَيَّس أُخرى..."(1)، ويُمْكِنُ أَنْ يَكُون التَّقْدِيْرُ: أَراك تَميمِيّاً مَرَّةً، وقَيْسِيّاً أُخْرَى.

ويَتَبَيَّنُ مِمَّا مَرَّ أَنَّ الدَّلالَةَ الَّتي تَكْمُنُ في تَوْبِيْخ المُخاطَبِ، وذمِّهِ تَتَحَكَّمُ في هذا التَّقْدِيْرِ، وتَزْدادُ هذه الدَّلالَةُ تَوْكِيْداً مِنْ حَيْثُ جَذْبُ الانْتِباه بتقدِيْم هذا المَنْصُوب، وهو تَقْدِيْمٌ يُصَيِّرُهُ بُؤْرَةً، كما في النَّحْوِ الوَظِيْفِيّ، وهي وظيفَةٌ تَداوُلِيَّة يَتداوِلُها المُتكلِّم، والمُخاطَبُ. والحالُ تُعَدُّ في هذا النَّحْو وَظِيفَةً دَلالِيَّة، أَمَّا المَفْعُول به فوظِيفَةٌ تَرْكِيْبِيَّةٌ.

ويَظْهَرُ لي أَيْضاً أَنَّ في هذا القَوْل عُدُولاً، أو انْزِياحاً عن الأَصْلِ: أَتَتَمَّمُ مَرَّةً، وتَتَقَيَّسُ أُخْرى، وهي مَسْأَلَةٌ تُنْبِئُ عَنْ تَوْبِيْخٍ أَشَدَّ، وأَقْسَى يَتَبَدَّى مِن النَّصْبِ، والتَّفكُّرِ في العامِلِ في هذا المَنْصُوْب.

وكَوْنُ الجُمْلَة فِعْلِيَّةً أَوْضَحُ دَلالَةً، وبَياناً مِن الجُمْلَة الاسْمِيَّة؛ لأَنَّها تُنْبِئ عن التَّحَوُّل وعَدَم الثُّبوتِ على خِلافِ الاسْمِيَّة الَّتي تَدُلُّ على الثُّبوتِ.

والرَّفْعُ جَيِّدٌ عند سيبوَيْه: "وزَعَم الخَليلُ –رَحِمَهُ الله– أَنَّ رَجُلاً لَو قال: أَتَمِيْمِيٌّ، يُرِيْدُ (أَنْتَ)، ويُضْمِرُها– لأَصابَ. وإِنَّما كانَ النَّصْبُ هاهُنا الوَجْهَ؛ لأَنَّهُ مَوْضِعٌ يكون الاسْمُ فيه مُعاقِباً للَفْظ الفِعْلِ، فاخْتِيْرَ فيه كما يُخْتارُ فيما مَضى مِنَ المَصادِرِ الَّتي في غَيْر الأَسْماءِ. والرَّفْعُ جَيِّدٌ؛ لأَنَّهُ المُحَدَّثُ عَنْهُ، والمُسْتَفْهَمُ..."(2).

---

(1) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٤٥.

(2) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٤٧.

والرَّفْعُ -كما مَرَّ- مَحْمُوْلٌ على خَبَرِ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَأَنْتَ تَمِيْمِيٌّ مَرَّةً، وقَيْسِيٌّ أُخْرى، على أَنَّ المَعْنَى على التَّوْبِيْخِ، والذَّمِّ أَيْضاً، وهي مَسْأَلَةٌ يُنْبِئُ عَنها التَّواصُلُ الإِخْبارِيُّ بين المُتَكَلِّم، والمخاطَبِ، وتلك الظُّروفُ الَّتي قيل فيها هذا القَوْلُ، وأَنَّ المُبْتَدأَ يُعَدُّ في النَّحو الوظيفيِّ وَظيفَةً تداوُلِيَّةً.

قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ بَني أَسَدٍ يَوْمَ جَبَلَةَ حِيْنَ اسْتَقْبَلَهُ بَعِيْرٌ أَعْوَرُ، فتطيَّرَ مِنْهُ: يا بَني أَسَدٍ، أَعْوَرَ وذا نابٍ، على أَنَّ المُرادَ تَنْبِيهُهُم على هذا البعير الأَعْوَر، ليَحْذَرُوْهُ: "فَلَمْ يُرِدْ أَنْ يَسْتَرْشِدَهُمْ لِيُخْبِرُوْهُ عَنْ عَوَرِهِ، وصِحَّتِهِ، ولكنَّهُ نَبَّهَهُم كَأَنَّهُ قالَ: أَتَسْتَقْبِلون أَعْوَرَ وذا نابٍ، فالاستِقْبالُ في حالِ تَنْبيهِهِ إِيَّاهُمْ كان واقِعاً، ما كان التَّلَوُّنُ، والتَّنَقُّلُ عندكَ ثابتَيْنِ في الحالِ الأَوَّلِ، وأَرادَ أَنْ يُثْبِتَ لَهُمُ الأَعْوَرَ، ليَحْذَرُوْهُ"(١).

ويَتَبَدَّى مِنْ هذا النَّصِّ المُقْتَبَس أَنَّ الأَعْورَ مَفْعُوْلٌ بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَتَسْتَقْبلونَ أَعْوَرَ، وذا نابٍ، على أَنَّ في هذا القَوْلِ عُدُوْلاً، أو انْزِياحاً عن اشتقاق فِعْلٍ مِنَ الأَعْوَر، والتَّقْدِيْرُ: أَتَعَوَّرُوْنَ، وعلى أَنَّ هذا الفِعْلَ غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ في الكلام العربيِّ.

وعلى الرَّغْم مِنْ أَنَّ (أَتَعَوَّرُوْن) أَخَفُّ مِنْ: أَتَسْتَقْبِلُونَ أَعْوَرَ، فإِنَّ القائِلَ عَدَلَ عن هذا الأَخَفِّ إِلى الأَثْقَلِ كما في باب الاسْتِثْناءِ؛ لأَنَّ الدَّلالَةَ عليه أَكْثَرُ وُضُوْحاً، وبَياناً وآكَدُ.

وقِيْلَ إِنَّه لَوْ بُنِيَ (أَعْوَرَ، وذا نابٍ) على ما قَبْلَهُ لكانَ صَواباً، والتَّقْدِيْرُ: هُوَ أَعْوَرُ، وذُو نابٍ؛ لأَنَّ الخَبَرَ هو المبتدأ.

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٤٣، وانظر: ابن منظور، لسان العرب (عور: ٤/ ٦١٣).

ولا يَخْفَى الفَرْقُ بَيْنَ الجملتين الاسْمِيَّة، والفِعْلِيَّة مِنْ حَيْثُ التَّغيُّرُ، وعَدَمُ الثُّبوتِ، وأَنَّ النَّصْبَ على المَفْعُوْل به يُعَدُّ مِنْ باب الوظيفَة التَّرْكِيْبِيَّة عِند الوظيفِيِّيْن، وصارَ بِحَذْف العامِلِ في صَدْر الجملة، وهي صَيْرُوْرَةٌ يستَحِقُّ بِها التَّبْئِيْرَ، أَو المِحْوَريَّة على حَسَب التَّواصُلِ بَيْن المُتكلِّمِ، والسَّامِع.

ويَجِبُ النَّصْبُ فيما مَرَّ لَوْ ذُكِرَ الفِعْلُ، والرَّفْعُ لَو ذُكِرَ الاسْمُ.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ بابِ ما مَرَّ قَوْلُ هندِ بِنْتِ عُتْبَةَ[1]:

أَفي السِّـلْمِ أَعْيـاراً جفـاءً وغِلْظَـةً ... وفي الحَرْبِ أَشْباهَ الإِمـاءِ العَـوارِكِ

على أَنَّ (أَعْياراً)، و(أَشْباهَ الإماءِ) حالان مِنْ فِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَتَنتَقَّلُوْن، أو أَتَتَلَوَّنون مَرَّةً كذا، ومَرَّةً كذا، على أَنَّهما مِنَ اللَّفْظِ بهذا الفِعْلِ.

وقَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَفي الـوَلائِمِ أَوْلاداً لواحِـدَةٍ ... وفي العِيـادَةِ أَوْلاداً لعَـلاَّتِ

على أَنَّ (أَوْلاداً) في الصَّدْرِ، والعَجُزِ وُضِعَتْ مَوْضِعَ اللَّفْظ بالفِعْل كما مرَّ: أَتَنتَقَّلُوْنَ مَرَّةً كذا، ومَرَّةً كذا.

ويَظْهَرُ لي أَنَّهُ يَجُوْز رَفْعُ ما نُصِبَ في هذين الشَّاهِدَيْنِ على الابتداءِ، على أَنَّ الخَبَر شِبْهُ الجُمْلَةِ قَبْلَهُ.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٤٣-٣٤٤.

ولا يَخْفَى ما يُنْبِئُ عنه هذا التَّرْكِيْبُ من التَّوْبِيْخِ، والذَّمِّ في النَّصْبِ، أو الرَّفْعِ على حَسَبِ التَّواصُلِ الإِخْبارِيِّ بين المُتكلِّم، والمُخاطَبِ فَضْلاً عما يَكْتَنِفُ ذلك من ظُروفِ المقام.

قَوْلُك: فيها عَبْدُ الله قائِماً، وعَبْدُ اللهِ فيها قائِماً، وهو لك خالِصاً وقَوْلُ بَعْضِ العَرَبِ: أَتَكَلَّمُ بهذا وأَنْتَ ها هنا قاعداً(1):

يُحْمَلُ النَّصْبُ فيما مَرَّ على الحالِ على أَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ خَبَرُ المُبْتَدَأ، وهذه الحالُ تُبَيِّنُ وَضْعَهُ، وهَيْئَتَهُ فيها، وهي حالٌ مُتَنَقِّلَةٌ.

ويُحْمَلُ الرَّفْعُ فيه على خَبرِ المُبْتَدأ، على أَنَّ شِبْهَ الجُمْلَة يَتَعَلَّق بهذا الخَبَرِ، ولذلك تُعَدُّ هذه التَّراكِيْبُ ناقِصَةً إذا ما حُذِفَ هذا الخَبَرُ.

ومِمَّا جاءَ فيه الرَّفْعُ على خَبَرِ المُبْتَدإِ مِنَ الشِّعْرِ قَوْلُ النَّابغة(2):

فَبِتُّ كأَنِّي ساوَرَتْني ضَئِيْلَةٌ ... مِنَ الرُّقْشِ في أَنْيابِها السُّمُّ ناقِعُ

على أَنَّ (ناقِعُ) خَبَرُ المُبْتَدأ (السُّمُّ)، على أَنَّ (في أنيابها) يَتَعَلَّقُ بهذا الخَبَرِ.

وقَوْلُ الهُذَلِي(3):

لا دَرَّ دَرِّيَ إِنْ أَطْعَمْتُ نازِلَكُمْ ... قِرْفَ الحَتِيِّ وعِنْدي البُرُّ مَكْنُوزُ

على أَنَّ (مَكْنُوزُ) خَبَرُ المبتدإِ (البُرُّ)، وأَنَّ (عِنْدي) يتعلَّقُ بالخَبَر.

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٨٨-٩٢.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٨٩، السيوطي، شرح شواهد المغني: ٣٠٥، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٦٠.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٨٩.

وقَوْلُ ابْنِ مُقْبِلٍ(١):

لا سافِرُ النَّيِّ مَدْخُوْلٌ ولا هَبِجٌ ... عارِي العِظامِ عليه الوَدْعُ مَنْظُوْمُ

على أَنَّ (مَنْظُوْمُ) خَبَرُ المبتدأ (الوَدْعُ)، وأَنَّ (عليه) يتعلَّق بهذا الخَبَرِ.

ويَجُوزُ إذا لَمْ يَنْكَسِر الشَّاهِدُ الشِّعْرِيُّ نَصْبُ هذه المرفوعات على الأَحْوال، على أَنَّ الأَخْبارَ أَشْباهُ الجُمَلِ.

ومِمَّا جاءَ فيه هذا الخَبَرُ المُفْرَدُ مَنْصُوْباً مِنَ الشِّعْرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٢):

إِنَّ لَكُمْ أَصْلَ البِلادِ وفَرْعَها ... فالخَيْرُ فِيكُمْ ثابِتاً مَبْذُوْلاً

على أَنَّ (ثابِتاً) حالٌ، وأَنَّ الخَبَر شِبْهُ الجُمْلَةِ (فِيكُمْ).

ولا يَخْفَى ما للدَّلالَةِ من أَثَرٍ في اخْتِيار الرَّفْعِ، أو النَّصْبِ فيما مَرَّ إذا لَمْ يُحْمَلِ النَّصْبُ على أَنَّهُ من بابِ الانْزِياح مِن الرَّفْعِ إلى النَّصْبِ لِتَوْكيد الكلمة مَوْضِعِ الانْزِياح، وتَصْيِيرِها بُؤْرَةً.

ومِمَّا يُعَدُّ مِمَّا مَرَّ قِراءَةُ نافِعٍ: ﴿**قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾(٣)، بالرَّفْعِ، وقِراءَةُ غَيْرِهِ بالنَّصْبِ، **وفي الرَّفْعِ وَجْهان**(٤):

- أَن تَكُونَ خَبَراً للمبتدأ (هي)، على أَنَّ (لِلَّذين) يتعلَّقُ بها، وقِيْلَ إِنَّ اللاَّمَ للتَّبيِيْنِ.
- أَنْ تَكُوْن خبراً بَعدَ خَبَرٍ، على أَنَّ الخَبر الأَوَّلَ شِبْهُ الجُمْلَة (لِلَّذين...).

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٩٠، ابن منظور، لسان العرب (هبج، سفر).

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٩٢.

(٣) الأعراف: ٣٢.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٣٠١، مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣١٢، أبو حيان النحوي:، البحر المحيط: ٤/ ٢٩١.

والنَّصْبُ على الحالِ على أَنَّ الخَبَرَ شِبْهُ الجُمْلَة (لِلَّذين...).

قَوْلُ بَعْضِ العَرَب: هُوَ لَكَ الجَمَّاءُ الغَفِيرُ(١)، بالرَّفْعِ، والنَّصْبِ، على أَنَّ النَّصْبَ أَكْثَرُ، والرَّفْعُ مَحْمُوْلٌ على خَبَرِ المُبْتَدَإِ، والنَّصْبُ على المَصْدَرِ، كما يُفْهَمُ مِن كلامِ سيبَوَيْه: "والنَّصْبُ أَكْثَرُ؛ لأَنَّ الجَمَّاءَ الغَفِيْرَ بمَنْزِلَة المَصْدَرِ، فَكَأَنَّه قال: هو لك خلوصاً، فهذا تَمْثِيْلٌ، ولا يُتَكَلَّم به"(٢).

ويُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ النَّصْبُ على الحالِ، كما في قَوْلِ العَرَب: جاءوا الجَمَّاءَ الغَفِيْرَ(٣).

قَوْلُ العَرَب: هو رَجُلُ صِدْقٍ مَعْلوماً ذاك، وهُوَ رَجُلُ صِدْقٍ مَعْلُوْماً، وهُوَ رَجُلُ صِدْقٍ مَعْرُوْفاً ذاك، وهو رَجُلُ صِدْقٍ بَيِّنا ذاك(٤)، على أَنَّ (مَعْلُوْماً)، و(مَعْرُوْفاً)، و(بَيِّناً) أَحْوالٌ سَبَبِيَّة، والتَّقْدِيْرُ: هذا رَجُلُ صِدْقٍ مَعْرُوْفاً صَلاحُهُ: "...كأَنَّهُ قالَ: هذا رَجُلُ صِدْقٍ مَعْرُوْفاً صلاحُهُ، فَصارَ حالاً وَقَعَ فيه أَمْرٌ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: هو رَجُلُ صِدْقٍ، فقَدْ أَخْبَرْتَ بأَمْرٍ واقِعٍ، ثُمَّ جَعَلْتَ ذلك الوُقُوْعَ على هذه الحالِ، ولَوْ رَفَعْتَ كانَ جائِزاً على أَنْ تَجْعَلَهُ صِفَةً، كأَنَّكَ قُلْتَ: هو رَجُلٌ مَعْرُوْفٌ صَلاحُهُ"(٥).

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٩١-٩٢.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٩١-٩٢.

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس، (جمم، ٣١/ ٤٢٤).

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٩٢.

(٥) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٩٢.

ويُحْمَلُ الرَّفْعُ على الصِّفَةِ لـ(رَجُلُ صِدْقٍ)، أو على خَبَرِ (ذاك)، كما يُفْهَمُ: "...وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: مَعْروفٌ ذلك، ومَعْلُومٌ ذلك، على قَوْلِك: ذاكَ مَعْرُوفٌ، وذاكَ مَعْلُومٌ، سَمِعْتُهُ مِنَ الخليل"(١).

ويَظْهَرُ مِمَّا مَرَّ أَنَّ للدَّلالَة أَثَراً بَيِّناً في النَّصْبِ على الحالِ، أو الرَّفْعِ على الصِّفَةِ، أو الخَبَرِ، على أَنَّ الحالَ تُنْبِئُ عن وقُوْعَ الشَّيْءِ في هذه الحالِ، كما يُفْهَمُ مِنْ كلامِ سيبوَيْهِ.

ومِمَّا يُمْكِنُ إِخْضاعُهُ لِسُلْطان ما مَرَّ ما يُعَدُّ مِنْ باب النَّعْتِ السَّبَبِيّ، كما في: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمُّهُ كَرِيماً أَبوها، على أَنَّ المَعْنَى يُنْبِئُ عَن أَنَّ الحُسْنَ وَجَبَ لها في هذه الحال، كما ذَكَر الخَلِيْلُ بْنُ أَحْمَدَ: "ومِثْلُ ذَلِك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمُّهُ كَرِيماً أَبوها، زعَمَ الخَليلُ أَنَّهُ أَخْبَرَ عن الحُسْنِ أَنَّهُ وَجَبَ لها في هذه الحال، وهو كقَوْلِكَ: مَرَرْت بِرَجُلٍ ذاهبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُوْراً سَرْجُها، والأَوَّلُ كقَوْلك: هو رَجُلُ صِدْقٍ مَعْرُوْفاً صِدْقُهُ..."(٢).

ويَجُوْزُ رَفْعُ (كَرِيماً)، و(مَكْسُوْراً) في هذين المثالين على خبر المبتدأ (أبوها)، و(سَرْجُها)، والجُمْلة الاسْمِيَّة حالٌ مِنْ (أُمُّهُ)، و(فَرَسُهُ).

قَوْلُك: أَمَّا سِمَناً فَسَمِينٌ، وأَمَّا عِلْماً فعالِمٌ(٣):

ذَهَبَ الخَلِيْل إلى أَنَّ (سِمَناً)، و(عِلْماً) في هذين المثالَيْن مَنْصُوبان على الحال كنَصْب (عِلْماً)، و(فَهْماً) في قَوْلِكَ: أَنْتَ الرَّجُلُ عِلماً، ودِيْناً، وأَنْتَ الرَّجُلُ فَهْماً، وأَدَباً، على أَنَّ صاحِبَ الحالِ يُوْسَم بأَنَّه الرَّجُلُ في حالِ كَوْنِهِ ذا فِهْمٍ، وأَدَبٍ، وذا عِلْمٍ، ودِيْنٍ، ويكون ما

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٩٢.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٩٢.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٤.

بَعْدَ الفاءِ خَبراً لِمُبْتَدأ المَحْذُوفِ على هذا التَّأْوِيْل، والتَّقْدِيْرُ: أَمَّا أَنْتَ سِمَناً فَسَمِيْنٌ، وأَمَّا أَنْتَ علماً فعالم.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِكَ: أَمَّا عِلماً فلا عِلْمَ له، وأَمَّا عِلْمٌ فلا عِلْمَ عِنْدَه، على أَنَّ المُبْتَدأ مَحْذُوْفٌ، والتَّقْدِيْرُ: أَمَّا الرَّجُلُ علماً فلا عِلْم له، وأَمَّا الرَّجُلُ عِلْماً فلا عِلْمَ عِنْدَهُ.

ويَجُوْزُ رَفْعُ المَنْصُوْب فيما مَرَّ في لُغَة بني تميم، والنَّصْبُ في هذه اللُّغَةِ أَحْسَنُ: "والنَّصْبُ في لُغَتِها أَحْسَنُ؛ [لأَنَّهُم يَتَوَهَّمُوْنَ الحالَ]"(١).

وفي تَأْوِيْلِ هذا المَنْصُوْب، والعامِلِ خِلافٌ بَيْنَ النُّحاة على الرَّغْمِ من أَنَّ السِّيْرافيَّ والزَّجّاجَ ذَكَرا أَنَّ هذا الباب فيهِ صُعُوْبَةٌ، ونَقَل السِّيرافيُّ كلام النَّحْوِيِّيْن من البصريِّيْنَ، والكُوفِيِّيْن، وكذلك قال الزَّجّاجُ: "هذا بابٌ لَمْ يَفْهَمْهُ إلاَّ الخَلِيْلُ، وسِيْبَوَيْهِ"(٢):

- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الحالِ، كما مَرَّ، على أَنَّ العامِلَ مَحْذُوْفٌ، والتَّقْدِيْرُ: مَهْما ذَكَرْتَهُ حال كونِهِ عالِماً فَهُو عالِمٌ، ومَهْما يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ عالِمٌ في الواقِعِ حال كونِه عالِماً (حالَ ذِكْرِه بالعِلْم)، كما قِيْلَ.

وتُعَدُّ (أَمَّا) عند النُّحاة بمعنى (مَهْما) الشَّرْطِيَّة مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلَها، فَضْلاً عن أَنَّها تُنْبِئُ عن مَعْنَى التَّفْصِيْلِ الذي لا تُنْبِئ عنه (مهما)، كما في قولك: أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: مَهْما يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، على أَنَّ الفاءَ أُخِّرَت إلى الخَبَرِ لإصْلاحِ اللَّفْظِ كما قِيْلَ. وتَكُوْنَ (أَمَّا) في هذا التَّأْوِيْلِ قائِمةً مَقامَ فِعْل الشَّرْط، وأَداته (مَهْما)(٣).

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٤.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٣ (حاشية رقم ٣).

(٣) انظر: المالقي، رصف المباني: ٩٧، المرادي، الجنى الداني، ٢١١، المبرد، المقتضب: ٣/ ٢٧، الهروي،

وقِيْلَ إِنَّ العامِلَ فيها يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (عالِمٌ) خبر المبتدأ المحذوف، فتكون هذه الحالُ من باب الحالِ المؤكَّدة لعامِلِها.

- أَنْ يَكونَ مَنْصُوْباً على المَفْعُوْل المُطْلَق المُؤَكِّد لعامِلِه، على أَنَّ العامِلَ فيه ما بَعْدَ الفاءِ (عالِمٌ)، كما مَرَّ، والتَّقْدِيْر: مَهما يَكُنْ مِن شَيْءٍ فزَيْدٌ عالِمٌ علماً.

وقِيْل إِنَّ النَّصْبَ على الحالِ أَحْسَنُ مِنَ النَّصْبِ على المَفْعُوْلِ المُطْلَق؛ لأَنَّ ما بَعْدَ الفاءِ لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَها على مَذْهَب جُمْهُوْرِ النُّحاةِ.

- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَفْعُوْل لأَجْلِه عندَ الحجازِيِّيْن[1].

ويُمْكِنُ أَنْ يُتَخَلَّصَ مِنْ (مَهْما)، وفِعْلِ الشَّرْطِ بَعْدَها بتقدِيْرِ مُبْتَدإٍ بعدَ (أَمَّا) على حَسَبِ نِيَّة المُتَكَلِّم، والتَّقْدِيْرُ: أَمَّا المُتَحَدَّثُ عَنْه علماً فعالِمٌ، على أَنَّ (عِلْماً) حالٌ مِنْ هذا المُبْتَدإِ.

ويَتَبَدَّى لنا مِمَّا مَرَّ مِنْ تَأْوِيْلاتٍ أَنَّ للمَعْنَى أَثَراً فيه، فالنَّصْبُ على الحالِ يُبَيِّن ذلك في حالِ وقُوْعِهِ، والنَّصْبُ على المَفْعُوْلِ له يُنْبِئُ عَنِ السَّبَبِ، أَو العِلَّة، والنَّصْبُ على المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ يُنْبِئ عن تَوْكِيْدِ العامِلِ، والقَوْلُ نَفْسُه في الحالِ المُؤَكَّدَةِ لعامِلِها.

الأزهية: ١٤٨.

(١) انظر في هذه المسالة: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٨٤، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ١/ ٣٧٣-٣٧٥، الرضي، شرح الكافية: ٢/ ٣٩٧، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/ ١١٩، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ١/ ٦٢.

وما مَرَّ مِنْ دَلالاتٍ يَتَخَلَّلُها المَدْحُ، أَو الذَّمُّ على حَسَب التَّراكِيْبِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتي تَدُوْرُ في فَلَكِ التَّواصُلِ الإخْباريِّ بين المُتكَلِّمِ، والسَّامِعِ فَضْلاً عَمَّا يَكْتَنِفُ هذه الأَقْوالَ مِنْ ظُروفٍ وأَحْوالٍ، ومَقاماتٍ.

وقَدْ يُرْفَعُ ما مَرَّ مِنْ نَكِراتٍ مَنْصُوْبَةٍ في هذه الأمثلة في لُغة بني تميْم، على الرَّغْم من أَنَّ النَّصْب عندَهم أَحْسَنُ مِنَ الرَّفعِ؛ لأَنَّهم يُرِيْدُون الحاليَّةَ، كما في قَوْلك: أَمَّا عِلْمٌ فعالِمٌ، وأَمَّا سِمَنٌ فسَمِيْنٌ: "وقَدْ يُرْفَعُ هذا في لُغَة تَمِيْم، والنَّصْبُ في لُغَتها أَحْسَنُ؛ [لأَنَّهُمْ يَتوَهَّمُوْنَ الحال]، فإِنْ أُدْخِلَت الأَلِفُ، واللاَّمُ رَفَعُوا؛ لأَنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنْ أَنْ يَكُوْنَ، حالاً"[1].

ويَظْهَرُ لي أَنَّ الرَّفْعُ يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ على الانْزِياحِ مِنَ النَّصْبِ الَّذي يُعَدُّ أَصْلاً إلى الرَّفْعِ لِجَذْبِ الانْتِباه إلى هذه الكلمة مَوْضِعِ الانْزِياحِ، وهو رَفْعٌ تَصِيْرُ به بُؤْرَةً، إذا تَوَهَّمْنا أَنَّ النَّصْب في هذه الأَقْوالِ أَكْثَرُ شُيوعاً، واسْتِعمالاً في الكلام العربيِّ، أو على الابْتداء على الرَّغْم مِنْ كَوْنه نَكِرَةً في الظاهر، وهو على حَسَبِ التَّواصُلِ بين المتكلِّم، والمخاطب مَعْرِفَةٌ على نِيَّة الأَلف واللاَّم، أو الإضافة إلى ضمير المُتَحَدَّث عنه، أو اسْمِهِ.

ويَجُوز أَنْ يكون فاعلاً لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ، تَقْدِيْرُهُ: أَمَّا يَكُوْنُ عِلْمٌ فَهُو عالِمٌ، أو نائِبَ فاعِلٍ عامِلُهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيْرُهُ: أَمَّا يُذْكَرُ عِلْمٌ فَهُوَ عالِمٌ.

والمَصْدَرُ المُقْتَرِنُ بالأَلِف واللاَّم بعد (أَمَّا) يَجُوْزُ فيه الرَّفْعُ والنَّصْبُ، **على أَنَّ في النَّصْب ثَلاثَةَ أَوْجُهٍ**[2]:

- أَنْ يَكُوْن منصوباً على المَفْعُول المُطْلَقِ، على أَنَّ العامِلَ فيه ما بعْدَ الفاءِ (عالِمٌ وأَضْرابُهُ)، والتَّقْدِيْرُ: أَمَّا يَكُوْنُ شَيْءٌ فَزَيْدٌ عالِمٌ العِلْمَ[3].

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٤.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٥، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ١/ ٣٧٢-٣٧٤.

(٣) انظر شرح الكافية: ٢/ ٣٩٩.

- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَفْعُوْل له عند الحجازِيِّيْنَ.
- أَنْ يَكُوْن مَنْصُوباً على الحَالِ على تَوَهُّم زيادَة الأَلْف واللاَّم.

ويُنْبِئُ النَّصْبُ على أَنَّ العِلْمَ الثَّاني لَيْس العِلْمَ الأَوَّل، كما ذَكَرَ سيبوَيْه: "وتَقُوْلُ: أَمَّا العِلْمُ فعالِمٌ بالعِلْم، وأَمَّا العِلْمَ فعالِمٌ بالعِلْم، فالنَّصْبُ على أَنَّكَ لَمْ تَجْعَل العِلْمَ الثَّانيَ العِلْمَ الأَوَّلَ الَّذي لَفَظْتَ به قَبْلَهُ، كأَنَّكَ قُلْتَ: أَمَّا العِلْمَ فعالِمٌ بالأَشْياءِ، وأَمَّا الرَّفْعُ فعَلَى أَنَّهُ جَعَلَ العِلْمَ الآخِرَ هو العِلْمَ الأَوَّلَ، فصارَ كقولِك: أَمَّا العِلْمُ فأَنا عالِمٌ به، وأَمَّا العِلْمُ فما أَعْلَمَني به، فهذا رَفْعٌ؛ لأَنَّ المُضْمَر هو العِلْمُ، فَصارَ كَقولِكَ: أَمَّا العِلْمُ فَحَسَنٌ"[1].

وذَكَر سيبوَيْهِ أَنَّ الهاء في (به) فيما مَرَّ تَعودُ إلى (العِلْمُ)ن وأَنَّها يَجُوْزُ أَنْ تَعُوْد على غَيْره، وهي مسْأَلَةٌ تَقْتَضِي نَصْبَ المَصْدَرِ عِنْدَه: "فإِنْ جَعَلْتَ الهاءَ غَيْرَ العِلْمِ الأَوَّلِ نَصَبْتَ، كأَنَّكَ قُلْتَ: أَمَّا علماً فما أَعْلَمَني بعبد الله"[2].

ولسيبوَيْهِ[3] في نَصْبِ (الضَّرْبَ) في قَوْلك: **أَمَّا الضَّرْبَ فضارِبٌ- تَأْوِيْلانِ:**

- **أَنْ يَكُونَ مَفعُولاً به، كما يُفْهَمُ، وكما في قَوْلِك:** أَمَّا عبدَ الله فأَنا ضَارِبٌ، على أَنَّ العامِلَ فيه اسْمُ الفاعِلِ، على أَنَّ الضَّرْبَ بمعنى المَضْروب كما يَظْهَرُ لي، أَو على أَنَّ الضارِبَ بمعنى المُوْقِع الضَّرْبَ: "وإِذا قُلْتَ: أَمَّا الضَّرْبَ فضارِبٌ، فهذا يَنْتَصِبُ على وَجْهَيْنِ على أَنْ يَكُوْنَ الضَّرْبُ مَفْعُولاً كقَوْلِك: أَمَّا عَبْدَ الله فَأَنا ضارِبٌ، ويَكون نَصْباً على قَوْلِكَ: أَمَّا عِلْماً فعالِمٌ كأَنَّكَ قُلْتَ: أَما ضَرْباً فضارِبٌ، فيصِيْرُ كقَوْلك: أَمَّا ضَرْباً فذو ضَرْبٍ"[4].

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٥.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٥.

(٣) انظر: الكتاب: ١/ ٣٨٥.

(٤) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٥.

- **أَنْ يَكُون حالاً**، أو مفعولاً مُطْلقاً، كما مَرَّ: ونَصْبُ المَصادِرِ المُقْتَرِنَة بالأَلِف واللاَّم في هذه الأَمْثلة لُغَةُ أَهْلِ الحجازِ، كما مَرَّ، وهي مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ في لُغة تَمِيْمٍ؛ لأَنَّ الحالَ مُقترنةً بحرف التعرِيْفِ لا تَصِحُّ، أو قَبِيْحَةٌ، ولذلك تَرَكُوا القُبْحَ.

- **أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً له**، كما في قَوْلِك: أَمَّا النُّبْلَ فنَبِيْلٌ، وأَمَّا العَقْلَ فَهُوَ الرَّجُلُ الكامِلُ، على أَنَّ المَعْنَى: هو الرَّجُلُ الكامِلُ العَقْلَ، والرَّأْيَ (للعَقْلِ، وللرَّأْيِ)، على أَنَّ هذا المَعْنَى يَتَبَدَّى بوُضُوْح مِنْ خِلال التَّواصُلِ الإخْبارِيّ بَين المُتكَلِّم والمُخاطَب، وهي مَسْأَلَةٌ تَكْمُنُ في أَنَّ المُتكَلِّم يُجِيْبُ عَن سؤالِ المُخاطِبَ: لِمَ؟.

ومِمَّا يُعَدُّ من ذلك قَوْلُ الرّماحّ بن ميَّادَة(1):

أَلا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلى أُمِّ مَعْمَرٍ ... سَبِيْلٌ فأَمَّا الصَّبْرَ عنها فلا صَبْرا

على أَنَّ (الصَّبْرَ) مَنْصُوْبٌ على المَفْعُوْل له، والتَّقْدِيْرُ: مهما ذَكَرْت شَيْئاً للصَّبْرِ فلا صَبْرَ لي.

ومِمَّا جاءَ بالرَّفْعِ قَوْلُ عَبْدِ الرّحمن بن حسَّان(2):

أَلا يـا لَيْـلَ وَيْحَـك نَبِّئِينـا ... فأَمَّـا الجُـوْدُ مِنْـك فلَـيسَ جـودُ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فلَيْسَ لنا مِنْك جودٌ.

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٦، السيوطي، شرح شواهد المغني: ٢٩٦، الزجاجي، أمالي الزجاجي: ٢٠٨-٢١١.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٦، السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٨٥.

والقَوْلُ نَفْسُه في المُشْتَقِّ المَنْصُوْبِ بَعْدَ (أَمَّا)، كما في قَوْلِك: أَمَّا صَدِيْقاً مُصافِياً فليس بصَدِيْقٍ مُصافٍ، وأَمَّا طاهِراً فليس بطاهِرٍ، وأَمَّا عالِماً فعالِمٌ[1] من حَيْثُ كَوْنُه مَنْصُوْباً على الحالِ: "فهذا نُصِبَ؛ لأَنَّهُ جَعَلَهُ كائِناً في حالِ علمٍ، وخارجاً مِنْ حالِ طَهُوْرٍ، ومُصادَقَةٍ"[2].

وذَكَرَ سِيْبَوَيْه أَنَّ الرَّفْع لا يَصِحُّ في هذا المُشْتَقِّ النَّكِرَةِ في هذه الأَمْثِلَةِ؛ لأَنَّ صاحِبَ هذا المُشْتَقِّ الذي نُصِبَ على الحالِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيْرُه: أَمَّا الرَّجُلُ صَدِيقاً مُصافياً فلَيْسَ بصَدِيْقٍ مُصافٍ، وأَمَّا الرَّجُلُ طاهِراً فلَيْسَ بطاهِرٍ، وأَمَّا الرَّجُلُ عالِماً فليس بعالِمٍ، على حَسَبِ التَّواصُلِ الإخْبارِيّ بين المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ، وهذا على خِلافِ المَصْدَرِ المَرْفُوعِ: أَمَّا العِلْمُ فعالِمٌ؛ لأَنَّ العِلْمَ لَيْس بِمُضْمَرٍ، أو مَحْذُوفٍ.

ولا تَدْخُلُ الأَلِفُ واللاَّم على هذا المُشْتَقِّ المَنْصُوْب الَّذي أُعْرِبَ حالاً؛ لأَنَّ المَصْدَرَ الَّذي يُقْتَرَنُ بهما يُعْرَبُ مَفْعُوْلاً له على أَنَّهُ جَوابٌ كما مَرَّ لقَولِ المُخاطَبِ: لِمَ؟

ويُفْهَمُ مِنْ كلامِ سيبوَيْهِ[3] أَنَّ الاسْمَ المُقْتَرِن بالأَلِف واللاَّم، وغَيْرَ المُقْتَرِن يُرْفَعُ على الابتداء كما في قَوْلِ العَرَبِ: أَمَّا العَبِيْدُ فَذُوْ عَبِيْدٍ، وأَمَّا العبْدُ فَذو عَبْدٍ، وأَمَّا عَبْدان فَذُوْ عَبْدَيْنِ، على أَنَّ الرَّفْعَ هو المُخْتارُ في جَمِيْعِ اللُّغات؛ لأَنَّ المَرْفُوْع مِنْ باب الاسْمِ، والاسْمُ لا يُعامَلُ مُعامَلَةَ المَصْدَرِ، ولذلك لا يَصِحُّ حَمْلاً على ما مَرَّ أَنْ يُقالَ: هو الرَّجُلُ خَيْلاً، وإبِلاً على خِلاف: هو الرَّجُلُ عِلْماً، وفِقْهاً، لأَنَّ الاسْمَ لا يُقَدَّر له فِعْلٌ مِنْ لفظِهِ يَنْصِبُهُ.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٧.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٧.

(٣) انظر: الكتاب: ١/ ٣٨٨.

والمَعْنَى الَّذي يَتَبَدَّى عِنْد سيبوَيْه مِن: أَمَّا العَبِيْدُ فَذو عبِيْدٍ هو: أَمَّا العَبِيْدُ فأَنْت فيهم، أو أَنْتَ مِنْهُمْ ذو عبيد، على أَنَّ المُرادَ: لَكَ مِنَ العَبِيدِ نَصِيبٌ: "أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُوْلَ: أَمَّا منَ العَبِيْد، أَوْ: أَمَّا في العبِيْدِ فأَنْتَ ذو عَبِيْدٍ إِلَّا أَنَّكَ أَخَرْتَ (في)، و(مِنْ)، وأَضْمَرْت فيها أَسْماءَهُم"(١).

ويُفْهَمُ مِنْ كلامِهِ في هذا النَّصِّ المُقْتَبَس أَنَّ في الكلامِ حَذْفَ العائِد على المُبْتَدإِ مِنَ الخَبَرِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّة (فأَنْتَ فيهِمْ، أَو مِنْهُم ذو عَبِيْدٍ)، وأَنَّ فيه أَيْضاً تَأْخِيْراً للجارِّ للضَّمِيْرِ العائِد على المُبْتَدإِ الَّذي رُفِعَ بعد هذا التَّأْخِيْرِ، والإِضْمارِ، وتَقْدِيْماً للمُبْتَدإِ عليهما (أَنْتَ)، وهي مَسْأَلَةٌ فيها تَوَهُّمٌ، وتَخَيُّلٌ إذا لَمْ تُحْمَلْ على تَفْسير المَعْنَى لا تَفْسِيْرِ الإِعْرابِ، ولَسْت أُنْكِرُ أَنَّ في هذا التَّقْدِيْمِ والتَّأْخِير تَوْكيداً للمُقَدَّم والمُؤَخَّر.

والقَوْلُ نَفْسُه مِنْ حَيْثُ التَّقْدِيْمُ، والتَّأْخِيْرُ في: أَمَّا العَبْدُ فأَنْت ذو عَبْدٍ، فكَأَنَّه قِيْل: أَمَّا في العَبْدِ فأَنْت ذو عَبْدٍ، على أَنَّ المُرادَ: أَمَّا العَبِيْدُ فَهُمْ لك، وأَمَّا العَبْدُ فهو لك.

ومِمَّا سُمِعَ مِنَ العَرَب في هذه المَسْأَلَة: أَمَّا ابْنُ مُزْنِيَّةٍ فأَنا ابْنُ مُزْنِيَّةٍ، على أَنَّ فيه جعْلاً لِما بَعد الفاءِ هو الأَوَّلَ كما في المُضاف إليه المُقْتَرِنِ بالأَلِفِ، واللاَّم: أَمَّا ابْنُ المُزْنِيَّة فأنا ابْنُ المُزْنِيَّةِ. وأَجاز سيبوَيْه أَنْ يُنْصَب الأَوَّلُ: أَمَّا ابْنَ مُزْنِيَّةٍ فأَنا ابْنُ مُزْنِيَّةٍ -على الحال كما يُنْصَبُ المُشْتَقُّ، كما مَرَّ: أَمَّا صَدِيْقاً فأَنْتَ صَدِيْقٌ، وأَمَّا صاحِباً فأَنْتَ صاحِبٌ.

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٨.

وعلى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ المُخْتارَ هو الرَّفْعُ فإِنَّ ما مَرَّ قد سُمِعَ عن العَرَب مَنْصُوْباً: أَمَّا العَبِيْدَ فَذو عَبِيْدٍ، وأَمَّا العَبْدَ فَذُوْ عَبْدٍ، على أَنَّ الاسْمَ أُجْرِيَ مَجْرَى المَصْدَرِ، كما مَرَّ، وهذا النَّصْبُ عَدَّهُ سيبوَيْه(١) قَلِيْلاً خَبِيْثاً.

وحَمْلاً على المُقْتَرِن بالأَلِف واللاَّم في هذه المَسْأَلَة فإِنَّ الاسْمَ بَعْدَ (أَمَّا) يُعْرَبُ مَفْعُوْلاً لأَجْلِهِ، فكَأَنَّه قِيْلَ: هو الرَّجُلُ العَبِيْدَ، والدَّراهِمَ (للعَبِيْدِ، وللدَّراهِمِ).

والنَّصْبُ يُنْبِئُ عِنْدَ سيبوَيْهِ عَن أَنَّ المُتَكَلِّمَ المُتواصِلَ مَعَ المخاطَبِ لَمْ يَجْعَلْ المَنْصُوْبَ في هذه المَسْأَلَةِ شَيْئاً مَعْرُوْفاً بعَيْنِهِ؛ لأَنَّه يُشَبِّهُه بالمَصْدَرِ على خِلافِ الرَّفْعِ الَّذي يُنْبِئُ عن أَنَّ المَرْفُوْع يَعْرِفُهُ المَخاطَبُ، ويَتَبَيَّنُهُ، كما في: أَمَّا البَصْرَةُ فلا بَصْرَةَ لَكَ، وأَمَّا الحارِثُ فلا حارِثَ لكَ بَعْدَهُ، وأَمَّا أَبُوْكَ فَلا أَبَ لَكَ، وأَمَّا العَبِيْدُ فأَنْت ذو عَبِيْدٍ، على أَنَّ المُخاطَبَ يَعْرِفُ هَؤُلاءِ العَبِيْدَ(٢).

ويَجُوْزُ أَنْ يُعْرَبَ هذا المَنْصُوْب مفعولاً به على تَوَهُّمِ تَقْدِيْر (مَهْما)، وفِعْل الشَّرْط بَعْدَها: مَهْما ذَكَرْت العَبِيْدَ، أَو مِنَ العَبِيْدِ فَهُوَ، أو فأَنْتَ ذُوْ عَبِيْدٍ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: أَمَّا قُرَيْشاً فأَنَا أَفْضَلُها، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: مهما ذَكَرْت قُرَيْشاً فانا أَفْضَلُها.

ويَتَبَيَّنَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ للمَعْنَى أثراً بيِّناً في المَنْصُوْب والمَرْفُوع اسْماً كان أو مَصْدراً نَكِرَةً، أو مَعْرِفَةً، وهي مَسْأَلَةٌ يَتَحَكَّمُ فيها المُتَكَلِّم والمُخاطَبُ بقَيْد تَوافُرِ التَّواصُلِ الإِخْبارِيِّ، بَيْنَهما،

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣٨٩.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٩-٣٩٠، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ١/ ٣٧٢-٣٧٣، المرادي، الجنى الداني: ٥٢٢، ابن يعيش، شرح المفصل: ٣/ ٣٢، المالقي، رصف المباني: ٩٧، المبرد، المقتضب: ٣/ ٢٧.

فالمُعَيَّن يُرْفَعُ، وغَيْرُ المُعَيَّنِ يُنْصَبُ فَضْلاً عن كَوْنِ المَنْصُوْبِ يُعْرَبُ حالاً، أو مَفْعُوْلاً له، أو مَفْعُوْلاً مُطْلَقاً، على أَنَّ لِكلِّ إِعْرابٍ مَعْنًى، ودَلالَةً خاصَّةً، كما مَرَّ.

قَوْلُ العَرَبِ: وَيْلٌ لَهُمْ، وَتَبٌّ، وتَبّاً لَكَ، وَوَيْحاً[1]:

ذَكَرَ ابْنُ كَيْسان[2]، أَنَّ المَصادِرَ (وَيْل، وَوَيْح، ووَيْس) يَجُوز فيها الرَّفْعُ على الابْتداء على أَنْ يُذْكَر الخَبَرُ شِبْهُ الجُمْلَة (له): وَيْلٌ له، ووَيْحٌ له، ووَيْسٌ له، وإذا لَمْ تُذْكَر اللاَّم في هذا الخَبَر وَجَبَ نَصْبُها: وَيْلَهُ، ووَيْحَهُ، ووَيْسَهُ، ويُقال أَيْضاً: وَيْحٌ له رَفْعاً، ووَيْحاً له، نَصْباً[3].

وذَكَرَ ابْنُ هشامٍ أَنَّ قَوْلك: تَبّاً له، ووَيْحٌ -لا يَجُوْزُ لتَخالُفِ الدَّلِيْل، وهذا الدَّلِيْلُ هو اللام الَّتي بعد (تَبّاً) في (لَهُ)، وهذه اللامُ تُنْبِئُ عن التَّبْيِيْن، على أَنَّ المَعْنَى: إِرادَتي له، أو: أَعْني له، والقَوْلُ نَفْسُهُ في المَدْلُوْلِ عليه، وهي مَسْأَلَةٌ تَكْمُنُ في أَنَّ اللاَّم المَحْذُوْفَةَ ومَجْرُوْرَها لَيْسَت للتَّبيين بل للاسْتِحقاق.

وقد عَدَّ سيبوَيْه قَوْلَ العَرَبِ: وَيْلٌ لَهُمْ، وَتَبٌّ- من باب الرَّدِيْءِ كمعُامَلَةِ غير المَصْدَرِ مُعامَلَةَ المَصْدَرِ: "فقال النَّحوِيُّوْن: أَمَّا العِلْمَ، والعَبِيْدَ فَذُوْ عِلْمٍ، وذُوْ عَبِيْدٍ، وهذا قَبِيْحٌ؛ لأَنَّك لو أَفْرَدْتَهُ كان الرَّفْعُ الصَّوابَ، فخَبُثَ إِذْ أُجْرِيَ غَيْرُ المَصْدَرِ كالمَصْدَرِ، وشَبَّهُوْهُ بما هو في الرَّداءة مثلُه، وهو قَوْلُهُم: وَيْلٌ لَهم، وَتَب"[4].

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٩.

(٢) انظر الزبيدي، تاج العروس (ويح، ٧/ ٢٢٢).

(٣) انظر: الزبيدي، تاج العروس (ويح، ٧/ ٢٢٠-٢٢١)، ابن هشام، مغني اللبيب: ٣/ ٢١٠.

(٤) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٩.

والنَّصْب في (تَبّ) في هذا القَوْلِ أَحْسَنُ مِنَ الرَّفْعِ؛ لأَنَّ هذا المَصْدَر يَسْتَغْنِي عن (لك)، على أَنَّ (وَيْح) إذا لَمْ يُذْكَرْ (لك) يُنْصَبُ أَيْضاً: "ولا بُدَّ لوَيْحٍ مَعَ قُبْحِها مِنْ أَنْ تُحْمَلَ على (تَبٍّ)؛ لأَنَّها إذا ابْتُدِئَتْ لَمْ يَجُزْ حَتَّى يُبْنَى عليها كَلامٌ، وإذا حَمَلْتَها على النَّصْبِ كُنْتَ تَبْنيها على شَيْءٍ مَعَ قُبْحِها، فإذا قُلْتَ: وَيْحٌ له، ثمَّ أَلْحَقْتَها التَّبَّ فإِنَّ النَّصْبَ فيه أَحْسَنُ؛ لأَنَّ تَبّاً إذا نَصَبْتَها فهي مُسْتَغْنِيَةٌ عن لك، فإِنَّما قَطَعْتَها من أَوَّل الكلام، كأَنَّكَ قُلْتَ: وتَبّاً لك، فأَجْرَيْتَها على ما أَجْرَتْهُ العَربُ"(1).

وذَكَرَ سيبوَيْهِ أَنَّ النَّحوِيِّيْنَ يَجْعَلُوْنَ تَبّاً بِمَنْزِلَة وَيْحٍ، على الرَّغْمِ من أَنَّها لا تُشْبِهُها؛ لكونها تَسْتَغْنِي عن (لك)، على خلاف وَيْحِ الَّتي لا تَسْتَغْنِي عنها.

والعامِلُ في هذا المَصْدَر المَنْصُوْب فِعْلٌ مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً، لأَنَّ المَصْدَرَ جُعِلَ بَدلاً من اللَّفْظِ بهذا الفِعْل تَقْدِيْرُهُ: أَلْزَمَهُ الله وَيْلاً، على أَنَّ اللاَّم للتَّبْيِيْن(2).

ولا يَخْفَى اَيْضاً ما في رَفْعَ (تَبٌّ) في قَوْلِكَ: وَيْحَ، وتَبٌّ، من مُخالَفَةِ –في الغالب– لكلام العرب، أو مِنْ انْزِياحٍ مِن النَّصْب إلى الرَّفْعِ، وهو انْزِياحٌ يُنْبِئُ عن جَذْب الانْتِباه إلى اللَّفْظَةِ مَوْضِع هذا الانْزِياح وهي مَسْأَلَةٌ تُؤَدِّي إلى تَوْكِيْدها، والتَّفكُّر فيها، على الرَّغْمِ مِنْ وسْمِ هذا الانْزِياحِ بالقُبْح.

قَوْلُك: ما أَنْتَ الّا سَيْراً، وإِلّا سَيْراً سَيْراً، وما أَنْتَ إِلّا الضَّرْبَ الضَّرْبَ، وما أَنْتَ إِلّا قَتْلاً قَتْلاً، وإِنَّما أَنْتَ سَيْراً سَيْراً، وزَيْدٌ سَيْراً سَيْراً، وإِنَّ زَيْداً سَيْراً سَيْراً:

---

(1) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٣٤.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٤٤٩-٤٥٠.

أَفْرَدَ سيبوَيْهِ لهذه المَصادِرِ في هذه الأَقوالِ باباً: "هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ فيه المَصْدَرُ كان فيه الألِفُ واللاَّمُ، أو لم يَكُنْ فيه على إِضْمار الفِعْلِ المَتْروكِ إِظْهارُهُ؛ لأَنَّه يَصِيْرُ في الإِخْبارِ، والاستِفْهامِ بدلاً مِنَ اللَّفْظِ بالفِعْل، كما كانَ الحَذَرُ بَدلاً من: احْذَرْ، في الأَمْرِ"[1]، وهذه المَصادِرُ تُنْبِئ عَن التَّوْكِيْد الذي يَكْمُن في إعادَة ألفاظها.

ويَجُوْزُ عند سيبوَيْهِ أَنْ تُرْفَعَ هذه المَصادِرُ على خَبَر المُبْتَدأ: "وإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ هذا كُلَّهُ، فَجَعَلْتَ الآخِرَ هو الأَوَّل، فجاز على سَعَة الكلامِ..."[2].

ومِنَ الرَّفْعِ قَوْلُ الخَنْساءِ[3]:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حَتَّى إذا ادَّكَرَتْ ... فَإِنَّما هِيَ إِقْبالٌ وإِدْبارُ

ومِمَّا يُنْصَبُ مِنَ المَصادِرِ ما جاءَ بعد هَمْزَةِ الاسْتِفهام، كما في قَوْلِك: أَقْياماً، يا فُلانُ والنَّاسُ قُعُوْدٌ، وأَجُلُوْساً والنَّاسُ يَعْدُوْن، على أَنَّ المَعْنَى أَنَّه في تِلْكَ الحال في جُلُوْسٍ، وفي قيام، وليس على أَنَّهُ قد جَلَس، وانْقَضَى جلوسُهُ، أو قد قامَ وانْقَضَى قيامه[4]، كما في قَوْل العجَّاج[5]:

أَطَرَباً وأَنْتَ قِنَّسْرِيّ

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٣٥.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٣٦.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٣٧، البغدادي، خزانة الأدب: ١/ ٢٠٧، أبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب: ٥٨٨.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٣٨.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٣٨.

على أَنَّ المُرادَ: أَتَطْرَبُ، أو أَنْتَ في حالِ طَرَب، ولَيْس المُرادُ أَنَّهُ يُرِيد أَنْ يُخْبِرَ عَمَّا مَضَى، أو عَمَّا يُسْتَقْبَلُ.

والعامِلُ في هذه المصادِرِ أَفْعالٌ من أَلْفاظها، على أَنَّها مِنْ باب المفاعيل المُطْلَقَة.

وحَمْلاً على جَوازِ نَصْب المَصْدَرِ، ورَفْعِهِ بَعْدَ (أَمَّا) فإِنَّ النُّحاةَ –في الغالِبِ– أَوْجَبُوا رَفْعَ الاسْمِ بَعْدَها، كما في قَوْلِكَ: أَمَّا العَبِيْدُ فأَنْتَ ذُو عَبِيْدٍ، على أَنَّ العَبِيْدَ مُعَيَّنُوْنَ يَعْرِفُهُم المُخاطَبُ: "ولو قالَ: أَمَّا العَبِيْدُ فأَنْتَ ذُو عَبِيْدٍ، يُرِيْدُ عَبِيْداً بأَعْيانِهِم قد عَرَفَهُمُ المُخاطَبُ كمَعْرِفَتِكَ، كأَنَّك قُلْتَ: أَمَّا العَبِيْدُ الذيْن تَعْرِفُ– لَمْ يَكُنْ إِلَّا رَفْعاً، وقَوْلُهُ (ذُوْ عَبِيْدٍ) كَأَنَّهُ قال: أَنْتَ فيهم، أو مِنْهم ذُوْ عَبِيْدٍ، ولو قال: أَمَّا أَبُوْكَ فَلَكَ أَبٌ– لكانَ على قَوْلك: فَلَك به أَبٌ، أو فيه أَبٌ، وإِنَّما يُرِيْدُ بقوله (فيه أَبٌ) مَجْرَى الأَبِ على سَعَة الكلامِ، وليس إلى النَّصْبِ ها هنا سبيل"[1].

وأجاز سيبَوَيْهِ نَصْبَ (العَبِيْدَ) على تَوَهُّم كَوْنِهِم لَيْسوا مَعْروفين، أو مُعَيَّنين، وبذلك يَتَحَقَّقُ الشَّبَهُ بالمَصْدَرِ المُبْهم الَّذي قد يَقْتَرِنُ بالألفِ، واللاَّم، فيُنْصَبُ، كما مَرَّ.

ولَعَلَّ عَدَم جَوازِ نَصْبِ هذا الاسْمِ إذا لَمْ يُشْبه المَصْدَر المُبْهَمَ يَعودُ إلى أَنَّه لا يُقَدَّرُ منه فِعْلٌ يَعْمَلُ فيه من لَفْظِه، وهذا على خلاف المَصْدَر.

وذَهَب يُونُس بْنُ حبيْب إلى أَنَّ قَوْماً مِنَ العَرَبُ يُجْرُوْنَ الاسْمَ مَجْرَى المَصْدر سواءً، وهو إجراءٌ عَدَّهُ سيبَوَيْهِ خَبِيْثاً.

وأَجازَ الزَّجاجُ هذه المَسْأَلَةَ على أَنْ يُقَدَّرَ مُضافٌ مَحذوفٌ تَقْدِيْرُهُ: أَمَّا مِلْكَ العَبِيْدِ[2].

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٩٠.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٩.

ونَصْبُ الاسْم في هذه المَسْأَلَةِ مَحْمُوْلٌ على المفعول له، وغَيْره، وكما في: هو الرَّجُلُ العَبِيْدَ (للعَبِيْدِ): "كأَنَّ هؤلاءِ أَجازوا: هو الرَّجُلُ العَبِيْدَ، والدَّراهِمَ أي للعَبِيْدِ، وللدَّراهم، وهذا لا يُتَكَلَّمُ به، وإنَّما وَجْهُهُ، وصوابُهُ الرَّفْعُ، وهو قَوْلُ العَرَب، وأبي عَمْرٍو، ويُوْنُسَ، ولا أَعْلَمُ الخليلَ خالَفَهُما، وقد حَمَلُوه على المَصْدَرِ، فقالَ النَّحويُّونَ: أَمَّا العِلْمَ، والعَبِيْدَ فذو عِلْمِ عَبِيْدٍ، وهذا قَبِيْحٌ؛ لأَنَّك لو أَفْرَدْتَهُ كان الرَّفْعُ صَواباً، فخَبُثَ إذ أُجْرِيَ غَيْرُ المَصْدَرِ كالمَصْدَرِ، وشَبَّهوهُ بما هو في الرَّداءَةِ مِثْلُه، وهو قولُهُم: وَيْلٌ لَهُمْ، وتَبٌّ"[1].

ويَتَبَدَّى مِمَّا مَرَّ أَنَّ المَعْنَى له أَثَرٌ في الرَّفْعِ، والنَّصْبِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في التَّواصُلِ الإخباريِّ بين المتكلِّم، والمُخاطَب، ولذلك جُعِلَ الإبْهامُ قيداً في النَّصْبِ على قُبْحِهِ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في الأَسْماءِ المُعَيَّنَةِ المُحَدَّدَةِ مِنْ حَيْثُ وُجُوبُ الرَّفْعِ، كما في: أَمَّا البَصْرَةُ فلا بَصْرَةَ لك، وأَمَّا الحارِثُ فلا حارِثَ لك، وأَمَّا أَبُوْكَ فلا أبا لك، على أَنَّ ما بعد (لا) النافية للجِنْس يُعامَلُ مُعامَلَة اسْمِ الجِنْسِ.

وذَكَرَ سيبَوَيْهِ[2] أَنَّهُ سَمِعَ قائِلاً من العربِ يَقولُ: أَمَّا ابْنُ مُزْنِيَّةٍ فأَنا ابْنُ مُزْنِيَّةٍ، على أَنَّ ما بَعْدَ فاءِ (أَمَّا) هو ما قَبْلَها، وهذا القَوْلُ يَجوزُ عِنْدَهُ فيه نَصْبُ (ابْنَ مُزْنِيَّةٍ) على الحالِ، كما في: أَمَّا صَدِيْقاً فأَنْتَ صَدِيْقٌ، وأَمَّا صاحِباً فأَنْتَ صاحِبٌ.

قَوْلُكَ: هذانِ رجلانِ عَبْدُ الله مُنْطَلِقِيْنَ، بنَصْبِ (مُنْطَلِقِيْنَ) على الحالِ[3]؛ لأَنَّ هذه اللَّفْظَةَ نَكِرَةٌ لا يَصِحُّ أَنْ تُعْرَبَ صِفَةً، على أَنَّ المَعْنَى على تَبْيِيْنِ الحالِ، أو الهَيْئَةِ غَير الثَّابِتَةِ.

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨٩.

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٣٨٨.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٨١.

وأَجاز سيبَوَيْهِ الرَّفْعَ في هذا القَوْل على: هذان رَجُلان وعَبْدُ الله مُنْطَلِقُوْنَ، وهذا رَجُلانِ وعَبْدُ الله مُنْطَلِقانِ، على أَنَّ الصِّفَةِ لِ(رَجُلانِ) أو لهما ولعَبْدِ الله.

والقَولُ نَفْسُهُ في: هذه ناقَةٌ وفَصِيْلُها راتِعَيْنِ، أو راتِعان، على أَنَّ النَّصْبَ الأَكْثَرُ شيوعاً في الكلام العربِيّ.

وما مَرَّ يُشْبِهُ قَولَ مَنْ قالَ: كُلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدِرْهَمٍ، على أَنَّ الشَّاةَ، وسَخْلَتَها بدِرْهَمٍ، وكُلُّ شاةٍ وسَخْلَتُها بدِرْهَمْ، برَفْع (سَخْلَتُها)، على أَنَّ ثَمَنَ السَّخْلَة وَحْدَها دِرْهَمٌ، كما في: كُلُّ رَجُلٍ وعَبْدُ الله مُنْطَلِقاً.

ولَعلَّ النَّصْبَ، والرَّفْعَ فيما مَرَّ يَخْضَعانِ لنِيّة المُتكَلِّمِ، وتَواصُلِه مع المُخاطَبِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في إفرادِ المُشْتَقِّ، أو تَثْنِيتِه، أو جَمْعِه من حَيْثُ تَحْدِيْدُ ما يَعُوْدُ عليه.

قَوْلُكَ: لَقِيتُ القَوْمَ حَتَّى عَبْدِ الله لَقِيتُهُ، وحَتَّى عَبْدُ الله، وحَتَّى عَبْدَ الله[1]، بِجَرِّ (عَبْد الله)ن ونَصْبه، ورَفْعِهِ، على أَنَّ (حَتَّى) حَرْفُ جَرٍّ لانْتِهاءِ الغاية بمعنى (إِلَى)، وأَنَّ الرَّفْعَ على أَنَّها ابْتِدائيَّةٌ، على أَنَّ (عَبْدُ الله) مُبْتَدأ، وما بَعْدَهُ الخَبَرُ، وأَنَّ النَّصْبَ على أَنَّها حَرْفُ عَطْفٍ بِمَنْزِلةِ الواوِ، والفاءِ، وثُمَّ.

ويُنْبِئُ كلُّ وَجْهٍ إعْرابيٍّ عن دَلالَةٍ قَصَدَها المُتكَلِّمُ المُتواصِلُ مَع المُخاطَبِ.

وزَعَمَ بعضُ المغاربَةِ أَنَّ الجَرَّ في مِثْلِ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ القَوْم حَتَّى زَيْدٍ ضَرَبْتُهُ- لا يَجُوْزُ؛ لأَنَّ (ضَرَبْتُهُ) لا يَصِحُّ أَنْ يكونَ تَوْكِيداً لـ(ضَرَبْتُ القَوْمَ) لخُلوِّ التَّوْكيدِ من الضَّميْرِ العائِدِ على القَوْمِ، ولذلك أَوْجَبُوا فيه الرَّفْعِ، والنَّصْبَ[2]، **كما في قولِ الشَّاعِرِ**[3]:

أَلْقَى الصَّحِيْفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّادَ حَتَّى نَعْلِهِ أَلْقاها

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٩٦-٩٧، وانظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٢/ ٢٦٠-٢٩٧

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٢/ ٢٩٦.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاريّ، مُغني اللبيب: ٢/ ٢٩٧، الصبَّان، حاشية الصّضبَّان: ٢/ ٢١٤.

ويَجِبُ الرَّفْعُ في مِثْلِ قَوْلِك: سَرَّحْتُ القَوْمَ حَتَّى زَيْدٌ مُسَرَّحٌ؛ لأَنَّ هذا القَوْلَ يَخْلُو من الفِعْلِ بَعْدَهُ، كما مَرَّ.

ومِمَّا جاءَ بالأَوْجُهِ الإعرابيَّة الثَّلاثة: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رأسَها، ورَأسِها، ورَأْسُها[1]، على الرَّغْمِ من أَنَّ البصريِّيْنَ مَنَعُوا الرَّفْعَ إذا لم يُذْكَرِ الخَبَرُ: حَتَّى رَأْسُها مَأْكُولٌ، لأَنَّ فيه تَهْيِئَةَ (حَتَّى)، أو الفِعْلِ للعَمَلِ مَعَ قَطْعِهِ، وإِعْمالَ الابتداء العامِلِ المَعْنوِيِّ الضَّعيفِ على الرَّغْمِ مِن وُجود العامِلِ الأَقْوَى[2].

قَوْلُكَ: لكَ الشَّاءُ شاةً بِدِرْهَمٍ، بنَصْبِ (شاةً)، ورَفْعِها، على أَنَّ النَّصْبَ على الحالِ، وعلى أَنَّ المَعْنَى: وجَبَ لك الشَّاءُ مُسَعَّراً بدِرْهَمٍ، على أَنَّ (لك) خَبَرُ المبتدإ (الشَّاءُ)، وأَنَّ الرَّفْعَ على المُبْتَدأ الثاني خَبَرُهُ (بدِرْهَمٍ)، والجُمْلة الاسْمِيَّةُ خَبَرُ المُبْتَدأ الأَوَّل[3].

قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِبُرٍّ قَبْلُ قَفِيزٌ بِدِرْهَمٍ، بِرَفْعِ (قَفِيزٌ)، ونَصْبِهِ، على اَنَّ الرَّفْعَ على المُبْتَدأ المُخْبَرِ عنه بـ(بدِرْهَمٍ)، والجُمْلَة الاسْمِيَّةُ إِمَّا حالٌ مِنْ (بُرٍّ)، أو نَعْتٌ له، والعائِدُ مَحْذُوفٌ (مِنْهُ). ولا يَصِحُّ جَعْلُ (قَفِيز) نَعْتاً؛ لأَنَّهُ ليس حِلْيَةً، أَو وَصْفاً بل هو مِكْيالٌ.

ومِمَّا سُمِعَ مِنَ العَرَبِ: العَجَبُ مِنْ بُرٍّ مَرَرْنا به قَبْلُ قَفيزاً بدِرْهمٍ.

اللهُ اكْبَرُ دَعْوَةَ الحَقِّ[4]، بنَصْبِ (دَعْوَةَ)، ورَفْعِها، على أَنَّ النَّصْب على المَفْعُولِ المُطْلَقِ المُؤَكِّد لمضمونِ الجملة، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ دَعَوْا، أو ادْعُوا دُعاءَ حَقّاً، فيكونُ عامِلُهُ مَحْذُوفاً

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٦/ ٣٤٨.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٩٥-٣٩٦.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٩٦-٣٩٧.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٨١.

نابَ عَنْهُ مَصْدَرُه، على أَنَّ (اللهُ أَكْبَرُ) يُنْبِئُ عن الدُّعاءِ، وبرَفْعِها على خَبَرِ مُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: هو دَعْوَةُ الحَقِّ.

وذَكَرَ سيبَوَيْهِ أَنَّه قد يَجُوْزُ الرَّفْعُ في مِثْلِ هذا القَوْلِ، وأَضْرابِه، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: **﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾**[1]، بنَصْبِ (كِتابَ اللهِ) على أنَّ في هذا النَّصْب ثلاثَةَ أَوْجُهٍ[2]:

- أَنَّهُ مَنصوبٌ على المَصْدَرِ المُؤَكِّدِ لِمَضمونِ الجُمْلَة **﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ.. وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ... ﴾**[3]، على أَنَّ العامِلَ فيه مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: كتَبَ الله ذلك عَلَيْكُمْ كِتاباً.
- أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على الإغْراءِ بـ(عليكُمْ)، على أَنَّ المَعْنَى: الْزَمُوا كِتابَ الله، على مَذْهَب الكسائيِّ، ومَنْ تَبِعَهُ؛ لأَنَّهم يجيْزُوْنَ تَقْدِيْمَ المَنْصُوْب على العامِلِ فيه.
- أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ بفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: الْزَمُوا كتابَ اللهِ عليكُمْ.

وقراءَةُ ابْنِ السَّمَيْفع (كُتُبُ الله عليكم) بالجَمْعِ، والرَّفْعِ مَحْمُوْلَةٌ على أَنَّ (كُتُبُ اللهِ) خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذوفٍ تَقْدِيْرُهُ: هذه كُتُبُ اللهِ عليكُم.

---

(١) النساء: ٢٤.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علـوم الكتـاب المكنـون: ٣/ ٦٤٨، أبـو حيـان النحـوي، البحر المحيط: ٣/ ٢١٤، ابن خالويه، الشواذ: ٢٥.

(٣) النساء: ٢٢-٢٤.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ﴾(١)، بنَصْب (صُنْعَ) على المَصْدَرِ المُؤَكِّدِ لِمَضمونِ الجُمْلَةِ؛ لأَنَّ ما قَبْلَهُ صُنْعٌ، وعامِلُهُ مَحْذُوفٌ، وتَقْدِيْرُهُ: صَنَعَ الله ذلك صُنْعاً.

وذَكَرَ الزَّمَخشريّ(٢) مُؤَكِّداً للعامِلِ في ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ﴾(٣)، تَقْدِيْرُهُ: يَوْمَ يُنْفَخُ في الصُّوْرِ، وكانَ كَيْتَ، وكَيْتَ أثابَ اللهُ المُحْسِنِيْن، وعاقَبَ المُسِيْئِيْن. وقِيْلَ إِنَّه مَنْصُوْبٌ على الإغْراءِ: انْظُروا صُنْعَ اللهِ، وعليكُمْ به(٤).

والرَّفْعُ الذي أجازَه سيبوَيْهِ مَحْمُولٌ على خَبَرِ مُبْتَدإٍ مَحْذوفٍ، تَقْدِيْرُهُ: ذاكَ صُنْعُ الله، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّه لم يُقْرَأ به.

ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاء وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ وَعْدَ اللَّهِ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾(٥)، بنَصْبِ (وَعْدَ الله) على المَصْدَر المُؤَكِّدِ لِمَضمون الجُمْلَةِ قَبْلَهُ، وهي جُمْلَةٌ تُنْبِئ عن الوَعْدِ الحَقِّ، والعامِلُ فيه مَحْذُوفٌ تَقْدِيْرُهُ: وَعَدَ اللهُ ذلك وعَداً، على أَنَّ قَوْله (لا يُخْلِفُ اللهُ وَعْدَهُ) مِنْ باب التَّقْرِيْرِ لهذا الوَعْدِ(٦).

والرَّفْعُ -كما مَرَّ- مَحْمُوْلٌ على خَبَرِ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: ذاكَ وَعْدُ الله، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يُقْرَأْ به.

---

(١) النمل: ٨٨.

(٢) انظر: الكشاف: ٣/ ١٦٢.

(٣) النمل: ٨٧.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٦٤٥-٦٤٦.

(٥) الروم: ٥-٦.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٣٢-٣٣.

ومِنْهُ قِراءَةُ ابْنِ كثيرٍ، وأَبي عَمْرٍو، وابْنِ عامِرٍ: **﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾**[1]، بإِسْكانِ عَيْنِ (خَلْقَهُ) والنَّصْبِ، **وهي قراءَةٌ في تَأْوِيلِها خَمْسَةُ أَوْجُهٍ**[2]:

- أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على المَصْدَرِ المُؤَكِّد لمضمون الجملة، على أنَّ التَّقْدِيْرَ: خَلَقَهُ خَلْقاً، كما مَرَّ.
- أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على بَدَلِ الاشْتِمالِ من (كُلَّ شَيْءٍ)، وهو الوجْهُ المَشْهُوْرُ.
- أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على المَفْعُوْل به الثَّاني، على أَنَّ الأَوَّل (كُلَّ شَيْءٍ)، وعلى أَنَّ الفِعْلَ (أَحْسَنَ) مُضَمَّنٌ مَعْنَى أَفْعالِ العَطاءِ.
- أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على المَفْعُوْلِ الأَوَّلِ، على أَنَّ الثَّانِيَ (كُلَّ شَيْءٍ)، وأَنَّ الفِعْلَ (أَحْسَنَ) مُضَمَّنٌ مَعْنَى (أَلْهَمَ)، و(عَرَّفَ).
- أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على بَدَلِ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، على أَنَّ الضَّمِيْرَ عائِدٌ على الباري، وأَنَّ مَعْنَى (أَحْسَنَ): حَسَّنَ.

والرَّفْعُ – على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يُقْرَأْ به – مَحْمُوْلٌ على خَبَرِ مُبْتَدَإٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيْرُهُ: ذاك، أو: هو خَلْقُهُ.

ولا يَخْفَى ما يُنْبِئ عنه النَّصْبُ في مَذْهَب سيبوَيْهِ من مَعْنىً، وهو التَّوْكِيْدُ لمَضمونِ الجملة، أو ما يُنْبِئ عنه الرَّفْعُ من حَيْثُ التَّوْكِيْدُ أَيْضاً، كما يَظْهَرُ لي، على الرَّغْمِ مِن أَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ تَدلُّ على الثُبوتِ، وأَنَّ الفِعْلِيّة تَدُلُّ على عَدَمِهِ.

قَوْلُكَ: اللَّيْلَةَ الهِلالُ، واليَوْمَ القِتالُ، واليَوْمَ الجُمْعَةُ، واليَوْمَ السَّبْتُ:

(١) السجدة: ٧.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٨١، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ١٩٩، القرطبي، تفسير القرطبي: ١٤/ ٩٠.

أَجاز سيبوَيْهِ[1] رَفْعَ ما يُنْبِئُ عن الظَّرْفِية الزَّمانيّة في هذه الأَقْوال (الليلَة، واليَوْم)، ونَصْبَهُ سواءٌ أَكانَ مُقَدَّماً أَمْ مُؤَخَّراً، على أَنَّ النَّصْبَ يُنْبِئُ عن أَنَّ القِتالَ واقِعٌ في هذا اليَوْمِ، وأَنَّ الجُمْعَةَ (الاجْتِماعَ) واقِعٌ في هذا اليَوْمِ، والقَوْلُ نَفْسُه في السَّبْتِ الَّذي يُنْبِئُ عَنِ القَطْعِ.

وجُعِلَ الزَّمانُ خَبراً عن الهِلالِ؛ لأَنَّهُ يَمُرُّ بأَحْوالٍ مُخْتَلِفَةٍ، وهو مُرورٌ يَجْعَلُهُ كالمَصادِرِ، أو الأَحْداثِ الَّتي تَقَعُ مَرَّةً، وتَزُوْلُ أُخْرَى[2].

والقَوْلُ نَفْسُهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ المَرْفُوْع ما يُنْبِئُ عن الأَحْداث، أو المَصادِرِ، كالعِيْدِ الذي يُنْبِئُ عن العَوْدِ، والفِطْرِ الذي يُنْبِئُ عن مَعْنَى الإفْطارِ، والأَضْحى الذي يُنْبِئ عَنْ مَعْنى الاجْتِماعِ، وغَيْر ذلك مِمَّا يَجُوْزُ فيه الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، كما مَرَّ.

وقِيْلَ إِنَّ أَيَّامَ الأُسْبوعِ الأَحَدَ، والاثْنَيْنِ، والثّلاثاءَ، والأَرْبعاءَ، والخَمِيْسَ لا يَجُوْز مَعَها إِلاَّ رَفْعُ ما يُنْبِئُ عن الظَّرفية الزَّمانِيَّة؛ لأَنَّها لا يَقَعُ مِنْها شَيْءٌ، وهي مَسْأَلَةٌ أَجازَ فيها النَّصْبَ أَيْضاً الفرَّاءُ، وهِشامٌ على تَوَهُّمِ أَنَّ (الآنَ) أَعَمُّ مِنْ هذه الأَيَّامِ، فكأَنَّها واقِعَةٌ فيه، كقَوْلِكَ: في هذا الوَقْتِ: هذا اليَوْم.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في غَيْرِ أَسْماءِ الأَيَّام كأَسْماءِ الشُّهور، ونَحْوِها مِن حَيْثُ وُجُوْبُ رَفْعِ ما يُنْبِئ عن الزَّمان منَ الظُّروف، كقَوْلِكَ: أَوَّلُ السَّنَةِ المُحَرَّمُ، والوَقْتُ الطَّيِّبُ المُحَرَّمُ. والقَوْلُ نَفْسُهُ في: الشَّمْسُ اليَوْمَ، والقَمَرُ اللَّيْلَةَ من حَيْثُ عَدَمُ جَوازِ نَصْبِ (اليوم)، و(اللَّيْلَة) على الظَّرْفِيَّة الزَّمانيّة؛ لأَنَّ هاتين اللَّفْظَتَيْنِ (الشَّمْس، والقَمر) لا تَدُلأَنِ على الحَدَث.

---

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٤١٨.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ٦٠، السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٢٥-٢٦.

وقِيْلَ إنَّ النَصْبَ هو الغالِبُ، والأَصْلُ؛ لأَنَّ الظَّرْفِيَّة تُنْبِئُ عَنْ وُقُوْعِ الحَدَثِ في هذا الوَقْتِ، والزَّمَنِ، وهو وقُوْعٌ يُنْبِئُ عن التبَدُّلِ، والتَّغَيُّرِ، وعَدَمِ الثُبوتِ، والرَّفْعُ لا يُنْبِئ إلاَّ عن الثُّبوتِ على حَسَبِ دَلالَةِ الجُمْلَة الاسْمِيَّةِ، كما يَظْهَرُ لي.

ولَيْسَت هذه المَسْأَلَةُ مُقَيَّدَةً بوُقوعِ الحَدَثِ في جَمِيْعِ الظَّرْفِ الزَّمانيّ، كقَوْلِهِ تعالى: **﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْرًا﴾**(١)، على أَنَّ في الكلام مُضافاً محَذوفاً، كما قِيْلَ: مُدَّةُ حَمْلِهِ، على أَنَّ النَّصْبَ لا يَحْتاجُ إلى مِثْل هذا الحَذْفِ: "ولَوْ نُصِبَ (ثَلاثِيْنَ) على الظَّرْفِ الواقِع مَوْقِع الخَبَر جازَ، وهو الأَصْلُ، هذا إذا لم نُقَدِّر مُضافاً، فإِنْ قَدَّرْنا... لم يَجُزْ ذلك، وتَعَيَّنَ الرَّفْعُ لتَصادُقِ الخَبَرِ، والمُخْبَرِ عَنْهُ"(٢).

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِهِ تَعالَى: **﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾**(٣)، من حَيْثُ وُقُوْعُ الحَدَثِ في جَمِيْعِ الظَّرْفِ الزَّمانِيّ، على أَنَّ في الكلامِ مُضافاً مَحْذُوفاً، كما مَرَّ: مِقْدارُ غُدُوِّها شَهْرٌ، أَو غُدُوُّها مَسِيْرَةُ شَهْرٍ(٤). والنَّصْبُ جائِزٌ لو قُرِئ به.

ومِمَّا وَقَع الحَدَثُ في أَكْثره قَوْلُهُ تَعالَى: **﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾**(٥)، **على أَنَّهُ فيه ثَلاثَةُ أَقْوالٍ**(٦):

- أَنَّ في الكلامِ حَذْفَ مُضافٍ مِنَ المُبْتَدأ: أَشْهَرُ الحَجِّ.

---

(١) الأحقاف: ١٥.

(٢) انظر: السمين الحبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٦٦٩.

(٣) سبأ: ١٢.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ١٦١.

(٥) البقرة: ١٩٧.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ١٦١.

- أَنَّ في الكلامِ حَذْفَ مُضافٍ من الخَبَرِ: الحَجُّ حَجُّ أَشْهُرٍ.

- أَنْ يُجْعَلَ الحَدَثُ الزَّمانَ نَفْسَهُ للإِنباءِ عن المبالَغةِ؛ لأَنَّه حالٌ فيه.

ومَذْهَبُ البَصريِّيْن جَوازُ رَفْعِ ظَرْفِ الزَّمانِ، ونَصْبِهِ إِنْ كانَ مُخْبراً به عن الحَدَثِ سواءٌ أَكانَ نَكِرةً أَم مَعْرِفَةً، أو أكانَ الحَدَثُ مُسْتَوْعِباً للظَّرْف أم لا.

ومَذْهَبُ الكُوفيِّيْنَ وُجوبُ الرَّفْعِ إِنْ كانَ الحَدَثُ مُسْتَوْعِباً، كما في: الصَّوْمُ يَوْمٌ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ كذلك فالفرَّاء مِنْهُم يُجِيزُ النَّصْبَ، وهشامٌ يُوْجِبُ الرَّفْع.

وقِيْلَ إِنْ وَقَعَ الظَّرْفُ الزَّمانيُّ خَبراً عن زَمانٍ غَيْرِ أَيَّام الأسْبوعِ، وكانَ على قَدْرِ المُبْتَدإِ وَجَبَ الرَّفْعُ، كما في قَوْلِكَ: زَمانُ خُروجِكَ السَّاعَةُ، وإِنْ كانَ أَعَمَّ جازَ الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، كما في قولك: زَمانُ خُروجِكَ يَوْمُ الجُمْعَةِ، على أَنَّ الرَّفْعَ عُدَّ عِنْد النُّحاةِ مِنْ باب المجازِ لِيُنْبِئ عن المبالَغةِ بجِعْلِ الخروج طَوِيلاً مِنْ حَيْثُ اسْتِغْراقُه اليَوْمَ كُلَّهُ، والنَّصْبُ يُنْبِئُ عن الحقيقةِ(١).

وإِنْ كانَ مُخْبَراً به عن أَحَدِ أَيَّامِ الأُسبوع، ما عدا الجُمْعَةَ والسَّبْتَ -كما مَرَّ- فإِنَّه يَجوزُ رَفْعُ هذا الظَّرْفِ المُخبَرَ به، ونَصْبُه على المَذْهَبِ البَصريّ.

ومِنْ ذلك أَيْضاً قَوْلُكَ: عَهْدِي به قَرِيْباً، وحَدِيْثاً، وقَرِيْبٌ، وحَدِيْثٌ، بالرَّفْع على جَعْل (قريب)، و(حديْث) هما الأَوَّل (عَهْدِي) على أَنَّهما خَبَرٌ له، والنَّصْبِ على جَعْلِهما من الدَّهْرِ، وهذا على خِلافِ قَوْلِكَ: عَهْدِيْ به قائماً، بنَصْبِ (قائماً) على الحالِ السَّادَّةِ مَسَدَّ الخَبَر فقط؛ لأَنَّها لَيْسَتْ ظَرْفاً(٢).

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل بشرح كتاب التسهيل: ٤/ ٦٢-٦٣.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٤١٩.

خَيْرٌ، وما سَرَّ، خَيْرُ مَقْدَمٍ، وخَيْرٌ لنا، وشَرٌّ لعَدُوِّنا، ومُصاحَبٌ مُعانٌ، ومَبْرُورٌ مَأْجُورٌ، وائْتِني بدابَّةٍ ولَوْ حِمارٌ، وراشِدٌ مَهْدِيٌّ(١):

- يَجُوزُ فيما مَرَّ النَّصْبُ على إِضْمارِ فِعْلٍ: قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمٍ، ورأَيْتُ خيراً، وما سَرَّ، ورَجَعْتَ مَبْرُوراً، واذْهَبْ مُصاحَباً، وائتني بدابَّةٍ ولو كانَتْ حِماراً، واذْهَبْ راشِداً مَهْدِياً.
- ويَجُوْزُ فيه الرَّفْعُ على خبر مبتدَإٍ مَحْذُوْف، أو على مُبْتَدإٍ خَبَرُه مَحْذوف: هذا خَيْرُ مَقْدَمٍ، وأَنْتَ مَبْرُوْرٌ مَأْجُوْرٌ، ومُصاحَبٌ مُعانٌ، وراشدٌ مَهْدِيٌّ، على أَنَّ الرَّفْعَ في: وائْتِني بدابَّةٍ ولو حِمارٌ بَعِيْدٌ عند سيبَوَيْه: "ومِنْ ذلك: قَوْلُ العَرَبِ: ادْفَعِ الشَّرَّ ولَوْ إِصْبَعاً، كَأَنَّهُ قالَ: ولَو دَفَعْتَهُ إِصْبَعاً، ولو كان إِصْبَعاً، ولا يَحْسُنُ أن تَحْمِلَهُ على ما يُرْفَعُ؛ لأَنَّك إِنْ لَمْ تَحْمِلْهُ على إِضْمارِ (يَكُوْن) فَفِعْلُ المخاطَبِ المَذْكُوْر أَوْلى، وأَقْرَبُ، فالرَّفْعُ في هذا، وفي: ائْتِني بدابَّةٍ ولو حِمارٌ- بعد، كَأَنَّه يقول: ولو يكون مِمَّا تَأْتيني به حِمارٌ، ولو يكونُ مِمَّا تَدْفَعُ به إِصْبَعٌ"(٢).

ولَعلَّ ما مَرَّ يَتَحَكَّمُ فيه المُتَكَلِّمُ المُتَواصِلُ مع السَّامِعِ: "ومِمَّا يَنْتَصِبُ على إِضْمارِ الفِعْلِ المُسْتَعْمَلِ إِظْهارُه أَنْ تَرَى الرَّجُلَ قد قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، فتَقولُ: خَيْرَ مَقْدَمٍ، أَوْ يَقُوْلُ الرَّجُلُ: رأَيْتُ فيما يَرَى النَّائِمُ كذا، وكذا، فتقولُ: خَيْراً، وما سَرَّ، وخَيْراً لنا وشَراً لعَدُوِّنا، وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: خَيْرُ مَقْدَمٍ، وخَيْرٌ لنا، وشَرٌّ لعَدُوِّنا"(٣).

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٧٠.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٧٠.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٧٠.

ولا يَخْفَى ما تُنْبئ عنه الجملَةُ الفعليَّة فيما مَرَّ من مَعْنًى، والقَوْلُ نَفْسُهُ في الجملة الاسْمِيَّة فَضْلاً عن أَنَّ الفِعْلِيَّة تُنْبِئ عن عدم الثّبوت، وهذا على خلافِ ما تُنْبِئ عنه الاسْمِيَّة مِن الثُّبوتِ.

والقَوْلُ نَفْسُه في: صادِقاً، والله، ومُتَعَرِّضاً لعَنَنٍ لَمْ يعْنِهِ، والتَّقْدِيْرُ: قالَهُ صادِقاً، ودَنا مِنْ هذا الأَمْرِ مُتَعَرِّضاً لِعَنَنٍ لَمْ يَعْنِه، على أَنَّ الفِعْل حُذِف.

ومِنْ ذلك قَوْلُ العَرَبِ في المَثَلِ[1]: **بَيْعَ المَلَطَى لا عَهْدَ، ولا عَقْدَ**، والتَّقْدِيْرُ: أُبايِعُكَ بَيْعَ المَلَطى.

ومِنْه: مَواعِيْدَ عُرْقُوْبٍ أَخاهُ بيَثْرِب[2]، والتَّقْدِيْرُ: واعَدْتني مَواعِيْدَ عُرْقوبٍ أَخاهُ.

وذَكَرَ سيبوَيْهِ أَنَّ مِن العَرَبِ مَنْ يَقُوْلُ: مُتَعَرِّضٌ، ومِنْهُمْ مَن يَقُوْلُ: صادِقٌ، واللهِ، ومَواعِيْدُ عُرْقُوْبٍ، وبَيْعُ المَلَطَى حَمْلاً على ما مَرّ، على أَنَّ فيما مَرَّ حَذْفَ مُبْتَدإٍ.

ومِنْهُ أَيْضاً: غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُمِ[3]، والتَّقْدِيْرُ: غَضِبْتَ غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُمِ، وغَضَبُ الخَيْلِ على اللُّجُم، والتَّقْدِيْرُ: غَضَبُهُ غَضَبُ الخَيْلِ على اللُّجُمِ.

وأَمْرَ مُبْكياتِكَ لا أَمْرَ مُضْحِكاتِكَ[4]، والتَّقْدِيْرُ: عليك أَمْرَ مُبْكياتِك، وأَمْر مُبْكياتِكَ لا أَمْرُ مُضْحِكاتِك، بالرَّفْع كما ذكر الميدانِيّ، على أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبَرُهُ: أَمْرُ مُبكِياتِك أَوْلى بالقُبُوْلِ، والاتِّباعِ.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٧٢.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٧٢، ابن يعيش، شرح المفصل: ١/ ١١٣، الميداني، مجمع الأمثال: ٢/ ٣١١.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٧٢.

(٤) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٠، سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٥٦.

والظِّباءَ على البقَرِ[1]، والتَّقْدِيْرُ: خَلِّ الظِّباءَ على البقَرِ، والظِّباءُ على البقَرِ حَمْلاً على ما مَرَّ.

ومِنْهُ: أَنْ تَسْمَعَ الرَّجُلَ ذَكَرَ رَجلاً، فتَقُوْلُ: أَهْلَ ذاك، وأَهْلَهُ، على أَنَّ المُرادَ: ذَكَرْتَ أَهْلَ ذاكَ، وأَهْلَهُ، ويَجُوْزُ الرَّفْعُ على خَبَرِ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ: هو أَهْلُ ذاكَ، وأَهْلُهُ[2].

وقَوْلُ الفَرَزْدَقِ[3]:

كَم عَمَّةٌ لَكَ، يا جَرِيْرُ وخالَةٌ ... فَدْعاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشارِي

على أَنَّ (عَمَّة) رُوِيَتْ بالنَّصب على التَّمْيِيْزِ، على أَنَّ (كم) اسْتِفْهامِيَّةٌ في مَوْضِعُ رَفْعٍ على المُبْتَدإِ، والخَبَر شِبه الجملة (لك)، وبالرَّفْعِ على المُبْتَدأ على أَنَّ الخَبَر الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ (قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشارِي)، على أَنَّ (كَمْ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ عل الظَّرْفِ، والتَّقْدِيْرُ: كَمْ وَقْتاً، وكَمْ مَرَّةً، أو على المَفْعُوْلِ المُطْلَق العامِلِ فيه (حَلَبَتْ)، على أَنَّها اسْتِفْهامِيَّةٌ، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ خَبَرِيَّةً إذا جُرَّ ما بَعْدَها، وبالجَرِّ على أَنَّها خَبَرِيَّةٌ، على أَنَّ ما بَعْدَها مَجْرُوْرٌ بإضافتِها إِلَيْهِ، أو بِحَرْفِ جَرٍّ مَحْذُوْفٍ، على أَنَّها في مَحَلِّ رَفْعٍ على المُبْتَدَأ.

ولا يَخْفَى على القارِئ ما يُنْبِئ عنه كُلُّ وَجْهٍ إعْرابِيٍّ يَجُوْزُ في الاسْمِ بَعْدَ (كَمْ) فَضْلاً عن كَوْنِها اسْتِخْبارِيَّة، أو خَبَرِيَّةً، دالَّةً على المُبالَغةِ في الزَّمان، أو الحَدَثِ.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٥٦، الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٤٤.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٧٣.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٦٦، ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ١٣٣، السيوطي، شرح شواهد المغني: ١٧٤.

ولَعلَّ رَفْعَ ما بَعْدَها يُنْبِئُ -في الغالِبِ- عن مُخالَفَةِ المَأْلوفِ، والكَثيرِ الاستِعْمالِ، وهي مُخالَفَةٌ تَجْعَلُ ما بَعْدَها جَدِيراً بِأَنْ يَسْتَحِقَّ الأَوْلَوِيَّةَ في جَذْبِ انْتِباهِ السَّامِعِ، أو المُخاطَبِ، أو القارئ.

ومِمَّا يُعَدُّ مِمَّا مَرَّ قَوْلُ أَنَس بْن زنيم، أو أَبي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ، أو عبد الله بن كريز[1]:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٌ نالَ العُلا ... وكَريمٌ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

على أَنَّ هذا القَوْلَ رُوِيَ بِرَفْعِ (مُقْرِفٌ) على المُبْتَدأ على أَنَّ الخَبَرَ (نالَ العُلا...)، وجَرِّهِ على أَنَّ (كَمْ) خَبَرِيَّةٌ على الرَّغْمِ مِن الفَصْلِ بين (كم) ومَعْمولِها، ونَصْبِهِ على التَّمْيِيزِ لها، على الرَّغْمِ مِن الفَصْلِ بَيْنَها وبَيْنَ تَمْيِيزِها.

ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

كم فِيهِم مَلِكٍ أَغَرَّ وسُوقَةٍ ... حَكَمٍ بِأَرْدِيَةِ المكارِمِ مُحْتَبي

بِجَرِّ (مَلِكٍ)، على الرَّغْمِ مِن الفَصْلِ بين (كم) وما تُضافُ إليه على المَذْهَبِ البَصْرِيِّ، ويَجُوزُ رَفْعُهُ، ونَصْبُهُ حَمْلاً على ما مَرَّ.

ومِنْه قَوْلُ الفَرَزْدَقِ[3]:

كم في بني سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ ... ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ ماجِدٍ نَفَّاعِ

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٦٧، ابن يعيش، شرح المفصل:: ٤/ ١٣٢، الأشموني، شرح الأشموني على الألفية: ٤/ ٨٢، أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٠٣.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٦٧.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٦٨، ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ١٣٠-١٣٢، الأشموني، شرح الأشموني على الألفية: ٤/ ٨٢.

بجر سَيِّدٍ بإضافة (كم) إليه، على الرَّغْم من الفَصْلِ، على المَذْهَبِ البَصْريّ، كما مَرَّ، ويَجُوْز فيه الرَّفع، والنَّصْبُ حَمْلاً على ما مَرَّ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في إنْباءِ كلِّ وَجْهٍ إعْرابِيٍّ عن مَعْنًى أَرادَهُ المُتَكَلِّمُ، وتبَيَّنَهُ المُخاطَبُ، أو السَّامِعُ.

و(غِلْمانٌ) في قولِك: كَمْ غلمانٌ لكَ- خَبَرُ (كَمْ) الخَبرِيَّة على أَنَّ (لك) شِبْه الجُمْلة صِفَةٌ لها عند سيْبَوَيْهِ[1]، على أَنَّ تَمْييْزَها مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: كم غُلامٍ غِلمانٌ.

قَوْلُ الخَليْل بْنِ أَحْمَدَ: فِداءٍ لك، بالجَرِّ على أَنَّها مُعامَلَةٌ معامَلَة أَمْسِ، على أَنَّ التَّنوينَ لَحِقَ هذه اللَّفْظَةَ؛ لأَنَّها نَكِرَةٌ، وأَنَّ الجَرَّ أَخَفُّ مِنَ الرَّفْعِ: "وسَأَلْتُ الخليلَ عَنْ قَوْلِهِ: فِداءٍ لكَ، فقالَ: بِمَنْزِلَةِ أَمْسِ؛ لأَنَّها كثُرَتْ في كلامِهِمْ، والجَرُّ كانَ أَخَفَّ مِنَ الرَّفْعِ، إذْ أَكْثَروا اسْتِعْمالَهُم إيَّاهُ، وشبَّهُوهُ بأَمْسِ، ونُوِّنَ؛ لأَنَّهُ نَكِرَةٌ، فمِنْ كَلامِهِمْ أَنْ يُشَبِّهوا الشَّيْءَ بالشَّيْء، وإنْ كان ليس مِثْلَه في جَمِيْعِ الأَشْياءِ"[2].

ويَظْهَرُ لِي أَن الرَّفْع جائِزٌ على خَبَرِ مُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْديْره: أَنا فِداءٌ لك، على أَنَّ اللاَّمَ للتَّبيْنِ كالَّتي في: سَقْياً لك.

ويُفْهَمُ مِنْ كلام السِّيْرافِيِّ أَنَّ أَصْلَ هذا القَوْلِ: جَعَلَ الله أَبِي، وأُمِّي فِداءَك: أو جَعَلَ اللهُ فُلاناً فِداءَك، ثُمَّ حُوِّلَ الإخْبارُ إلى أَمْرٍ، فقِيْل: ليَفْدِكَ فُلانٌ، ثم حُوِّل الأَمْرُ إلى الإخْبارِ، فقِيْل: فِداءٌ لك[3].

---

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ١٦٠.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٠٢.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٠٢ (حاشية رقم ٤).

ويَظْهَرُ لِي أَنَّ في هذا الكلام تَوَهُّماً، وتَخَيُّلاً؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ أنْ يُصارَ إليهما إلَّا إذا اسْتَبطَنَّا ما في ذِهْنِ المُتكلّم المُتَواصِلِ مَعَ المُخاطَب فَضْلاً عن المَقام الَّذي قِيْلَ فيه هذا القَوْلُ، ولَعَلَّ السِّيرافِيَّ في هذا القَوْل قد سَبَقَ التَّوْليديِّيْنَ التَّحويليِّيْن في مثل هذا الأَصْلِ، وما طَرأ عليه مِنْ تَحوُّلاتٍ.

ولَعلَّ في مُخالَفَةِ ما عليه أَكْثَرُ اللِّسان العربيِّ تَنْبيهاً على أَهَمِّيَّة هذه اللَّفظة التي انْزاحَ اللِّسان العربيُّ الفصيحُ مِنْ رَفْعِها، أو نَصْبِها إلى جَرِّها، وهي تَفْرِضُ سُلْطانَها على السَّامِعَ، أو المُخاطَبِ، أو النَّاقِدِ، أو غيْرِهم.

ولا يَخْفَى ما في النَّصْب مِنْ دَلالَةٍ بتَقْدِيْر فِعْل الجَعْلِ، أو التَّصْيِيْر، وما يُمْكِنُ أَنْ يُنْبِئ عنه هذا التَّرْكِيْبُ اللُّغويّ مِنَ الدُّعاءِ، للتَّقرُّب مِنْ هذا المخاطب أيّاً كان السَّبَبُ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في الرَّفْعِ مِنْ حَيْثُ الإنْباءُ عن الدُّعاءِ، والتَّزلُّفِ والاستِمْرارِ.

قَوْلُكَ: اصْنَعْ ما سَرَّ أَخاكَ وأَحَبَّ أَخُوْكَ الرَّجلانِ الصَّالحان، والرَّجُلَيْن الصالِحَيْن، برَفْعِ (الرَّجُلانِ الصَّالِحان)، ونَصْبِهما، على أَنَّ الرَّفْعَ مَحْمُوْلٌ على خَبَرِ مُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: هما الرَّجُلان الصَّالِحان، وأَنَّ النَّصْبَ على المَفْعُوْل به لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَمْدَحُ إِنْ كانَ المَوْضِعُ مَوْضِعَ مَدْحٍ، وتَعْظِيْمٍ، أو: أَذُمُّ أو: أَشْتِمُ إذا كان مَوْضِعَ ذَمٍّ في تَراكِيْبَ أُخْرى، كما في قَوْلك: اصْنَعْ ما ساءَ أَباكَ، وكرِهَ أَخُوْك الفاسِقَيْنِ الخَبِيثين، أو: الفاسِقان الخَبِيْثانِ[1].

ولَمْ يُجِز سيبَوَيْهِ رَفْعَ (الرَّجلانِ الصَّالِحانِ)، أو نَصْبَهما على النَّعْتِ لِـ(أَخاكَ) المَنْصُوْبِ، و(أَبُوْكَ) المَرْفُوْعِ، لكَوْنِ أَحَدِهما مَنْصُوْباً، والآخَرِ مَرْفُوْعاً.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في مِثْلِ قَوْلِك: عِنْدِي غُلامٌ وقَدْ أَتَيْتُ بِجارِيَةٍ فارِهَيْنِ، لاخْتِلافِ الاسْمَيْنِ (غُلامٌ)، و(جارِيَةٍ) في الحَرَكَةِ الإعْرابيَّة: "لأَنَّكَ لا تَسْتَطِيْعُ أَنْ تَجْعَلَ (فارِهَيْن)

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٧-٥٨، ١٩٤.

صِفَةً للأَوَّلِ، والآخِرِ، ولا سَبِيْلَ إلى أَنْ يَكُوْنَ بَعْضُ الاسْمِ جَرّاً، وبَعْضُهُ رَفْعاً، فلَمَّا كان كذلك صارَ بِمَنْزِلَةِ ما كانَ مَعهُ مَعْرِفَةٌ مِنَ النَّكِراتِ؛ لأَنَّهُ لا سَبِيْلَ إلى وَصْفِ ذلك، فجُعِلَ نَصْباً، كَأَنَّهُ قال: عِنْدِي عَبْدُ الله، وأَتَيْتُ بأَخِيْهِ فارِهَيْنِ...، وفَرُّوا مِنَ الإحالَةِ في: عِنْدي غُلامٌ، وأَتَيْتُ بِجارِيَةٍ إلى النَّصْبِ، ما فَرُّوا إليه في قَوْلِهم: فيها قائماً رَجُلٌ"(١).

ويَتَبَيَّن لنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ عَدَمَ جَعْلِ ما مَرَّ صِفَةً عند سيبَوَيْهِ يَعُوْدُ إلى الأَصْلِ النَّحوِيِّ الَّذي يَكْمُنُ في عَدَمِ جَوازِ وَصْفِ الاسْمَيْنِ المُختلفَيْن في الحَرَكة الإِعْرابيَّة (النَّصْبُ، والرَّفْعُ، والرَّفْعُ والجَرُّ، وهكذا دوالَيْكَ) على أَنَّ المَعْنَى لا أَثَرَ له في هذه المَسْأَلَة إِلَّا في التَّأْوِيْل الَّذي يَكْمُنُ في كَوْنِ ما بَعْدَ هَذين المُخْتَلِفَيْنِ إِعْراباً خبراً لمبتدأ مَحْذُوْفٍ، أو مَفْعُوْلاً به لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ، وهذا القَطْعُ الإعْرابِيُّ يُنْبِئُ عن المَدْحِ، والتَّعْظيم، أو المَدْح، والشَّتْمِ على حَسَبِ كلام المُتَكَلِّمِ، ونِيَّتِهِ وتَواصُلِهِ مَعَ السَّامِعِ أو المُخاطَبِ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في كَوْن الاسْمَيْنِ المُخْتَلِفَيْن تَعْرِيفاً، وتَنْكِيْراً، كما في قَوْلِك: هذه ناقَةٌ، وفَصِيْلُها الرَّاتِعانِ، على أَنَّ (الرَّاتعان) لا يَجُوْزُ أَنْ يكونا صِفَةً للفَصِيْل ولا النَّاقَةِ(٢)، وهو مَذْهَبُ الخليل بْن أَحْمَدَ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ عند الخليل بن أَحْمَدَ في اخْتلافِ العامِلِ في المَرْفُوْعَيْنِ، أو المَجْرُوْرَيْن، كما في قَوْلك: هذا رَجُلٌ وفي الدَّارِ آخَرُ كَرِيْمَيْنِ، وقد أَتاني رَجُلٌ وهذا آخَرُ كَرِيْمَيْنِ(٣).

ومِمَّا اخْتَلَفَ فيه العامِلُ في الاسْمَيْنِ المُتْلُوَّيْنِ بما يُتَوَهَّمُ جَوازُ كَوْنِهِ وَصْفاً الاسْمان المُتَضايِفان، كما في قَوْلِك: هذا فَرَسُ أَخَوَي ابْنَيْكَ العُقَلاء، الحُلَماء، على أَنَّهُ لا يَجُوْزُ أَنْ

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٨.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٩.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٩.

يَكُوْنَ (العُقَلاء الحَلَماء) صِفَةً للأَخَوَيْنِ، والابْنَيْنِ؛ لأَنَّ ما قَبْلَها غَيْرُ مُتَّحِدي العامِلِ، على أَنَّ (أَخَويْ) العامِلُ فيه المُضافُ (فَرَسُ)، وأَنَّ (ابْنَيْكَ) العامِلُ فيه المُضافُ (أَخَوِي) إِنْ عُدَّ العامِلُ في المُضافِ إليه المُضافَ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في كَوْنِ الاسْمَيْنِ المُخْتَلِفَيْنِ في العامِلِ فيْهِما، كما في قَوْلِكَ: هذه جارِيَةُ أَخَوَيِ ابْنَيْنِ لفلانٍ كِراماً: "لأَنَّ أَخَوَيِ ابْنَيْنِ اسْمٌ واحِدٌ، والمُضاف إليه الآخِرُ مُنْتَهاهُ، ولَمْ يُشْرِكْ الآخِرَ بِشَيْءٍ من حُروفِ الإِشْراكِ فيما جَرَّ الاسْمَ الأَوَّل"[1].

والقَوْلُ نَفْسُهُ فيما يُنْبِئ ظاهِرُه عن التَّوْكِيْد لمختلفَيْن في الإِعْرابِ، كما في قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وأَتاني أَخُوهُ أَنْفُسُهما، على أَنَّ رَفْع (أَنْفُسُهما) على تَوْكِيْدِ خَبَرِ مَحْذُوْفٍ هو ومُبْتَدَؤُهُ، والتَّقْدِيْرُ: هما صاحِبايَ أَنْفُسُهما، وأَنَّ نَصْبَه على تَقْدِيْر عامِلٍ مَحْذُوْف: أَعْنِي[2]، لا أَمْدَحُ؛ لأَنَّ الغَرَضَ التَّوْكِيْدُ لا المَدْحُ، ولذلك قِيْل إِنَّ التَّوْكِيْدَ لا يُقْطَعُ للمَدْحِ، أو الذَّمِّ لئلا يَحْدُثَ التَّناقُضُ الَّذي يَكْمُنُ في غَرَضَيْنِ مُخْتَلِفَيْن.

ومِنْهُ عَدَمُ جَوازِ وَصْفِ الاسْمَيْن تَعْرِفُ أَحَدَهُما، وتَجْهَلُ الآخَرَ، كما في قَوْلِكَ: مَنْ عَبْدُ اللهِ، وهذا زَيْدٌ الرَّجُلَيْن الصَّالِحَيْنِ، أَو الرَّجُلانِ الصَّالِحان؛ لأَنَّكَ تَجْهَلُ الاسْمَ الأَوَّلَ (عَبْدُ اللهِ)، وهو جَهْلٌ يُنْبِئُ عنهُ اسْمُ الاسْتِفْهامِ (مَنْ)، وتَعْرِفُ الآخَرَ (زَيْدٌ)[3]، وهي مَسْأَلَةٌ يَتَحَكَّمُ فيها المُتَكَلِّمُ، وتَواصُلُهُ مَعَ المُخاطَبِ، أو السَّامِعِ، والمَقامُ الذي قِيْلَ فيه هذا القَوْلُ.

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٩.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٦٠.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٦٠.

وممَّا يُعَدُّ مِنْ ذلك أَيْضاً قَوْلُكَ(١): يا أَيُّها الرَّجُلُ وزَيْدُ الرَّجُلَيْنِ الصَّالِحَيْنِ، على أَنَّ (الرَّجُلَيْنِ الصَّالِحَيْن) إِمَّا أَنْ يَكُوْنا مَنْصُوْبَيْن، وإِمَّا مَرْفُوْعَيْن؛ لأَنَّهما مَقْطُوْعان، كما مَرَّ؛ لأَنَّ (الرَّجُلُ) نَعْتٌ لـ(أَيُّ) مُعْرَبٌ، و(زَيْدُ) مَبْنِيٌّ على الضَّمّ، ولذلك يَجُوْزُ أَنْ يُقالَ: يا أَيُّها الرَّجُلُ ذو الجُمَّةِ، ولا يَجُوْزُ أَنْ يُقالَ: يا زَيْدُ ذو الجُمَّةِ، وعليه فإِنَّ نَعْتَ ما مَرَّ بنَعْتٍ واحِدٍ لا يُصارُ إِليه عند سيبَوَيْهِ لئلاَّ يَنْهارَ الأَصْلُ النَّحويُّ الَّذي تَوَصَّل إليه.

ويَجُوْزُ رَفْعُ الصِّفَة، ونَصْبُها في مِثْلِ قَوْلِكَ: يا زَيْدُ، وعَمْرُو الطَّويلَيْن، والطَّويلان، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: يا هؤلاءِ وزَيْدُ الطِّوالُ، والطِّوالَ: "وتَقُوْلُ: يا هَؤلاءِ، وزَيْدُ الطِّوالُ، والطِّوالَ؛ لأَنَّهُ كُلَّه رَفْعٌ، و(الطِّوالُ) ها هنا رَفْعٌ عَطْفٌ عَليهم"(٢)، على أَنَّ المُرادَ بالعَطْفِ – كما يَظْهَرُ لي – عَطْفُ البَيان، أو الصِّفة على اللَّفْظِ.

ولا يَجُوْز نَعْتُهما بنَعْتٍ واحِدٍ في مِثْلِ قَوْلِك: يا أَيُّها الرَّجُلُ، وعَبْدَ الله المُسْلمَيْنِ الصَّالحين، والمُسْلِمانِ الصَّالِحان، ولذلك صِيْرَ فيهما إلى القَطْعِ الإعْرابِيّ؛ لأَنَّ (الرَّجُلُ) نَعْتٌ على اللَّفْظِ لـ(أَيُّ)، و(عَبْدَ الله) مُنادًى مَنْصُوْبٌ.

وقَيَّد بَعْضُ النُّحاةِ جَوازَ الإِتْباعِ بكون المتبوعَيْن فاعِلي فِعْلَيْن، أو خَبَرَيْ مُبْتَدَأَيْن، والقَوْلُ نَفْسُه من حَيْثُ جَوازُ الإِتْباع بقيد اتِّفاق المَنْعُوْتَيْن في التَّعريف، أو التَّنْكِيْر، لئلاَّ تُوْصَفَ النَّكِرَةُ بالمعرفة، أو العكس، كما في: جاء رَجُلٌ وجاءَ زَيْدٌ العاقِلانِ، أو عاقلان، وفي عَدَم كَوْن أَحَدِ المَنْعُوْتَيْن اسْمَ إشارة، فإِنْ كانا كذلك وَجَبَ القَطْعُ، كما في: جاءَ هذا، وجاء

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٩٤–١٩٥.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٩٤.

زَيْدٌ العاقِلان؛ لأَنَّهُ لا يَجُوْزُ أَنْ يُفْصَل بين اسْمِ الإشارة المُبْهَم ونَعْتِه، وهي مَسْأَلَةٌ تَصِحُّ لو أُخِّرَ اسْمُ الإشارة[1].

وبَعْدُ فإِنَّ ما طالعَنا به سيبَوَيْهِ من أُصُوْلٍ نَحْوِيَّةٍ في الإتْباعِ، والقَطْعِ في هذه المَسْأَلَة الَّتي تَبِعَهُ فيها مَنْ جاءُوا بَعْدَهُ، في الغالب -يَدُوْر في فلك الحِفاظ على هذه الأُصُوْل مُطَّرِدةً، ولا أَثَرَ للمَعْنى -في الغالب- فيها، على الرَّغْمِ من أَنَّ في القَطْعِ تَنْبيهاً للسَّامع على ما يُمْكِنُ أن يَتَحَقَّق به المَدْحُ، أو الذَّمُّ بِجَذْب الانْتِباه إلى القَطْعِ، وسَبَبِ المَصِيْر إليه.

قَوْلُكَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمارٍ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلْ حِمارٍ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ لا بَلْ حِمارٍ، وما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلْ حِمارٍ، وبَلْ حِمارٌ، ولكنْ حِمارٌ[2]:

ذكَرَ سيبَوَيْهِ أَنَّ قَوْلَك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمارٍ -إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مُحالاً، وإِمَّا أَنْ يَكُوْنَ حَسَناً على أَنَّ المُحالَ يَكْمُنُ في جَعْلِ الرَّجُلِ حِماراً، وأَنَّ الحَسَنَ أَنْ تَجْعَلَ (حِماراً) بَدَل غَلَطٍ: "...إِمَّا أَنْ تَكُوْنَ غَلِطْتَ، أو نَسِيْتَ، فاسْتَدْرَكْتَ، وإِمَّا أَنْ يَبْدُوَ لك أَنْ تُضْرِبَ عن مُرُوْرِكَ بالرَّجُلِ، وتَجْعَلَ مَكانَهُ مُرُورَكَ بالحِمار بَعْدما كُنْتَ أَرَدْتَ غَيْرَ ذلك"[3].

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَلْ حِمارٍ، على أَنَّ (حِمارٍ) بَدَلُ غَلَطٍ، وأَنَّ (بل) جِيْءَ بها لتَصْحِيْح الغَلَطِ، كما يَظْهَرُ لي، وفي قَوْلِك: مَرَرْت بِرَجُلٍ لا بَلْ حِمارٍ، على الرَّغْم أَنَّهُ قِيْلَ إِنَّ اسْتِعْمالَ (بل) في هذه المَسْأَلَة يُخْرِجها مِنْ بابِ البَدَل إلى بابِ عَطْف النَّسق[4].

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٦٧.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٣٩.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٣٩.

(٤) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٢٦.

ويَجُوْزُ في القَوْلِ الأَخِيْرِ: ما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بَل حِمارٍ، ولكِنْ حِمارٍ -الجَرُّ على البَدَلِ، كما مَرَّ، والرَّفْعُ على خَبَرِ مُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ، على أَنَّ المُرادَ أَنَّ هذا الرَّجُلَ حِمارٌ على خِلافِ بَدَلِ الغَلَطِ: "ومِنْ ذلك: ما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بل حِمارٍ، وما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ولكِنْ حِمارٍ، أَبْدَلْتَ الآخِرَ مِنَ الأَوَّلِ، وجَعَلْتَهُ مَكانَهُ، وقد يَكُوْنُ فيه الرَّفْعُ على أَنْ يُذْكَرَ الرَّجُلُ، فيُقال: مِنْ أَمْرِهِ، ومِنْ أَمْرِهِ، فتَقُوْلُ أَنْتَ: قَدْ مَرَرْتُ به، فما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بل حِمارٌ، ولكِنْ حِمارٌ أي بل هو حِمارٌ، ولكِنْ هو حِمارٌ"(١).

ولا يَخْفى ما للمَعْنَى من أَثَرٍ في هذه المَسْأَلة على أَنَّ الجَرَّ مَحمولٌ على بَدَل الغَلَط، وأَنَّ الرَّفْعِ لَيس كذلك بل هو على الإخْبار عن أَنَّهُ حِمارٌ.

قَوْلُهُمْ: ما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فكَيْفَ امْرَأَةٌ، وفكَيْفَ امْرَأَةٍ:

الجَرُّ مَحْمُوْلٌ عند الكوفيِّيْن على العَطْفِ؛ لأَنَّهُمْ يُجِيْزونَ العَطْفَ بـ(أَيْنَ)، و(كَيْفَ)، و(أَلا)، و(هَلاَّ)، وهي مَسْأَلَة وسَمها يُونُسُ بْن حَبِيْبٍ بالخَطأ، وأَلْزَمَ سيبوَيْهِ مَنْ جَرَّ بِها أَن يَجُرَّ بـ(لِمَ)، و(كَم): "وأَمَّا: ما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فكَيْفَ امْرَأَةٌ، فَزَعَمَ يُوْنُسُ أَنَّ الجَرَّ خَطأٌ، وقالَ: هو بِمَنْزِلَةِ (أَيْنَ)، ومَنْ جَرَّ بِها فهُوَ يَنْبَغي له أَنْ يَقُوْلَ: ما مَرَرْتُ بعَبْدِ الله فلِمَ أَخِيْهِ، وما لَقِيْت زَيْداً مَرَّةً فكَمْ أَبا عَمْرٍو؟ تُرِيْدُ: فلِمَ مَرَرْتَ بأَخِيْهِ، وفكَمْ لَقِيْتَ أَبا عَمْرٍو؟"(٢).

قَوْلُهُمْ: مَرْحَباً، وأَهْلاً، ومَرْحَبٌ، وأَهْلٌ بالرَّفْعِ، والنَّصْبِ، على أَنَّ النَّصْبَ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَدْرَكْتَ مَرْحَباً، وأَهْلاً، أَو: أَصَبْتَ مَرْحَباً، وأَهْلاً، على أَنَّ هذا الفِعْلَ حُذِفَ لكَثْرة الاسْتِعمال.

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٣٩.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٤١.

والرَّفْعُ مَحْمُوْلٌ على إِضْمارِ مُبْتَدَإٍ: هذا مَرْحَبٌ، وأَهْلٌ: "...فَحَذفوا الفِعْلَ لكَثْرَةِ اسْتِعْمالِهِمْ إِيَّاهُ، وكَأَنَّهُ صارَ بَدَلاً مِنْ: رَحُبَتْ بِلادُك، وأَهِلَتْ، كما كانَ الحَذَر بَدَلاً مِنْ: احْذَرْ، ويَقُوْلُ الرَّادُّ: وبِكَ، وأَهْلاً، وسَهْلاً، وبِكَ أَهْلاً، فإذا قالَ: وبِكَ وأَهْلاً، فكَأَنَّهُ قَدْ لَفَظَ بِـ: مَرْحَباً بِكَ، وأَهْلاً، وإذا قالَ وبِكَ أَهْلٌ، فَهُو يَقُوْلُ: ولَكَ الأَهْلُ إذا كانَ عِنْدَكَ الرُّحْبُ، والسِّعَةُ، فإذا رَدَدْتَ فإِنَّما تَقُوْلُ: أَنْتَ عِنْدي مِمَّنْ يُقالُ له هذا لو جِئْتَني، وإِنَّما جِئْتَ بـ(بِكَ) لتُبَيِّنَ مَنْ تَعْني بَعْدما قُلْتَ: مَرْحَباً، كما قُلْتَ: لك، بَعْد: سَقْياً، ومِنْهُم مَنْ يَرْفَعُ، فَيَجْعَلُ ما يُضْمِرُه هو ما أَظْهَرَ..."(1).

ومِمَّا جاءَ بالرَّفْعِ قَوْلُ طُفَيْلٍ الغَنَوِيِّ(2):

وبالسَّهْبِ مَيْمُوْنُ النَّقِيْبَةِ قَوْلُهُ ... لِمُلْتَمِسِ المَعْرُوْفِ: أَهْلٌ، ومَرْحَبُ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: هذا أَهْلٌ، ومَرْحَبٌ.

ومِمَّا جاءَ بالنَّصْبِ، والرَّفْعِ قَوْلُ أَبي الأَسْوَدِ(3):

إذا جِئْتَ بَوَّاباً لـه قـالَ: مَرْحَباً ... أَلا مَرْحَبٌ وادِيْكَ غَيْرُ مَضِيْقِ

ويَكادُ الرَّفْعُ، والنَّصْبُ فيما مَرَّ يُنْبِئُ عن الدَّلالَة نَفْسِها لَو تَناسَيْنا أَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ تُوْسَمُ بالتَّنَقُّلِ، وعَدَمِ الاسْتِمْرارِ، ولذلك جاءَ النَّصْبُ أَكْثَرَ اسْتِعْمالاً، وأَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ تُوْسَمُ بالثُّبُوْتِ، وعَدَمِ التَّنَقّلِ، ولذلك جاءَ الرَّفْعُ أَقَلَّ اسْتِعمالاً مِنَ النَّصْبِ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قَدْ يفْهَمُ مِنه المبالغَة الَّتي تَتبدَّى مِن الإِخْبارِ بالمَصْدَرِ المِيْميِّ (مَرْحَبٌ)، كما يَظْهَرُ لي.

---

(1) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٩٥.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٩٦، ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ٢٩.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٩٦.

قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِمَنْ صالِحٍ، وصالِحٌ:

يَجُوْزُ في (صالِحٍ) الجَرُّ على الصِّفَةِ لـ(مَنْ) النَّكِرَةِ المَوْصُوْفَةِ، على أَنَّ المُرادَ: مَرَرْتُ بِشَخْصٍ صالِحٍ، والرَّفْعُ على خَبَرِ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: مَرَرْتُ بِمَنْ هو صالِحٌ: "وإِنْ أَرَدْتَ الحَشْوَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِمَنْ صالِحٌ، فيَصِيْرُ (صالِحٌ) خَبراً لِشَيْءٍ مُضْمَرٍ، كأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِمَنْ هو صالِحٌ، والحَشْوُ لا يَكُوْنُ أَبْداً لـ(مَنْ)، و(ما) إلاَّ وَهُماَ مَعْرِفَةٌ، وذلك مِنْ قِبَلِ أَنَّ الحَشْوَ إذا صارَ فيهما أَشْبَهَتا الَّذي، فكما أنَّ الَّذي لا يَكُوْنُ إِلاَّ مَعِرْفَةً لا يَكُوْنُ (ما)، و(مَنْ) إذا كانَ الَّذي بَعْدَهما حَشْواً، وهو الصِّلَة إِلاَّ مَعْرِفَةً"(١).

ولا يَخْفَى ما في الجَرِّ، والرَّفْعِ من تَنْبِيْهٍ على أَنَّ (مَنْ) تَكُونُ مع الجَرِّ نَكِرَةً مَوْصوفَةً، ومَع الرَّفْع مَعْرِفَةً على أَنَّ ما بَعْدَها حَشْوٌ، أَو صِلَةٌ لا مَحَلَّ لها من الإعراب.

قَوْلُ العَرَبِ: سِيْرَ عليه سَحَرَ، وسِيْرَ عليه سَحَرٌ، على أَنَّ (سَحَرَ) ظَرْفٌ مَنْصُوْبٌ مَمْنُوْعٌ مِنَ الصَّرْف؛ لأَنَّهُ لا يَخْرُجُ عن الظَّرْفِيَّة إلاَّ إذا اقْتَرَنَ بالأَلِف، واللاَّمِ، كما في قَوْلِهِم: هذا السَّحَرُ، أو عُدَّ نَكِرَةً، ولذلك يَجُوْزُ أَنْ يُقالَ: سِيْرَ عليه سَحَرٌ مِن الأَسْحارِ، على أَنَّهُ نائِبُ فاعِلٍ، وأَنَّهُ لا يُنْبِئ عَنْ سَحَرٍ مُحَدَّدٍ، أو مُعَيَّنٍ كما يُنْبِئُ عنه (سَحَرُ) مَمْنُوْعاً مِنَ الصَّرْفِ (سَحَر لَيْلَتِكَ)(٢).

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ١٠٧.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٢٥.

قَوْلُكَ: هذا الرَّجُلُ مُنطَلِقٌ، وهذا الرَّجُلُ مُنْطَلِقاً:

يَجُوْزُ في (مُنْطَلِقٌ) الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، على أَنَّ الرَّفْعَ على خَبَرِ اسْمِ الإِشارة المَوْصُوفِ بالرَّجُلِ، كما في قَوْلِه النَّابغة[1]:

تَوَهَّمْـتُ آيـاتٍ لَهـا فَعَرَفْتُهـا ... لِسِتَّةِ أَعْـوامٍ وذا العـامُ سـابِعُ

على أَنَّ (العامُ) صِفَةٌ، أو بَدَلٌ مِن اسْمِ الإشارَة، وأَنَّ (سابِعُ) خَبَرُ المُبْتَدإِ (ذا)، وأَنَّ النَّصْبَ على الحالِ، على أَنَّ (الرَّجُلُ) الخَبَرُ، والعامِلُ في الحالِ مَعْنَى الإشارَةِ، على أَنَّ النَّصْبَ يُنْبِئ عَنْ أَنَّ المُتَكَلِّمَ يُرِيْدُ أَنْ يُذَكِّر المُخاطَبَ بِرَجُلٍ قد عَرَفَهُ قَبْلَ ذلك، كما ذَكَر سيبَوَيْهِ: "وأَمَّا النَّصْبُ فقَوْلُكَ: هذا الرَّجُلُ مُنْطَلِقاً، جَعَلْتَ الرَّجُلَ مَبْنِيّاً على هذا، وجَعَلْتَ الخَبَر حالاً له قَدْ صارَ فيها، فَصارَ كَقَوْلِكَ: هذا عَبْدُ الله مُنْطَلِقاً، وإِنَّما يُرِيْدُ في هذا المَوْضِعِ أَنْ يُذَكِّر المُخاطَبَ بِرَجُلٍ قَدْ عَرَفَهُ قَبْلَ ذلك، وهو في الرَّفْع لا يُرِيْدُ أَنْ يُذَكِّرَهُ بأَحَدٍ، وإِنَّما أَشارَ فقالَ: هذا مُنْطَلِقٌ، فكَأَنَّ ما يَنْتَصِبُ مِنْ أَخْبارِ المَعْرِفة يَنْتَصِبُ على أَنَّهُ حالٌ مَفْعُوْلٌ فيها؛ لأَنَّ المُبْتَدَأَ يَعْمَلُ فيما بَعْدَهُ كعَمَلِ الفِعْلِ فيما يَكُوْنُ بَعْدَهُ، ويَكُونُ فيه مَعْنَى التَّنْبِيْه، والتَّعْرِيف..."[2].

قِراءَة الجُمْهُوْر: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾[3]، وقِراءَةُ أَبي جَعْفَرٍ (سَواءٌ) بالرَّفْعِ، وقِراءَةُ زَيْدٍ، والحَسَنِ، وابْنِ أَبي إِسْحَقَ، وعَمْرِو بن عُبَيْدٍ، ويَعْقُوْبَ (سواءٍ) بالجَرِّ[1]:

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب ٢/ ٨٦، الأشموني، شرح الأشموني: ٢/ ٢٧٦.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٨٧.

(٣) فصلت: ١٠.

في هذه الآية قراءَاتٌ ثَلاثٌ الأَوْلَى بالنَّصب على الحالِ، والثَّانِيةُ بالجَرِّ على النَّعْتِ لـ(أَرْبَعةِ أَيَّامٍ)، والأَخِيْرَةُ بالرَّفْعِ على خَبَرِ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: هي سواءٌ، ولكلِّ قِراءَةٍ مَعْنًى تُنْبِئُ عنه، فالنَّصْبُ على الحاليَّة يُنْبئ عن أنَّ تَقْدِيْرَ الأَقْوات يَكُوْنُ في أَرْبَعَةِ أَيَّام في حالِ كَوْنِها مُسْتَوِيَةً، والجَرُّ يُنْبِئُ عن أَنَّ صِفَةَ أرْبَعَةِ الأَيَّام تُنْبِئُ عن التَّخْصِيْصِ، والرَّفْعُ يُنْبِئ عن الانْقطاع عَمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ مَوْصُوْفاً -كما مَرَّ- بِصِفَةٍ مُفْرَدَةٍ، أو أَنْ يَكُوْنَ صاحِبَ حالٍ، على أَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ يُمْكِنُ أَنْ تكون حالاً، أَوْ صِفَةً.

قَوْلُكَ: هذا مُسْلِمُوْن، وهذا مُسْلِمِيْنٌ:

قِيْل إنَّ (مُسْلِمُوْن) عَلَمٌ مِنْ بابِ المُسَمَّى بِجَمْع المُذَكَّر السَّالِمِ؛ ولذلك أُلْحِقَ به في الإِعْراب، وقِيْلَ إنَّ هذا العَلَمَ يَجُوْزُ فيه أَنْ يُعْرَبَ بالحَركاتِ على النُّوْنِ كما في: سنِيْن: "وقالَ الخَلِيْلُ: مَنْ قال هذا قالَ: مُسْلِمِيْنٌ، كما تَرَى، جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ: سِنِيْنٌ، كما تَرَى، وبِمَنْزِلَةِ قَوْلِ بَعْضِ العَرَب: فِلَسْطِيْنٌ، وقِنَّسْرِيْنٌ، كما تَرَى، فإِنْ قُلْتَ: هل تَقُوْلُ: هذا رَجُلَيْنٌ، تَدَعُ الياءَ ما تَرَكْتَها في مُسْلِمِيْنَ؟ فإِنَّهُ إِنَّما مَنَعَهُمْ مِنْ ذلك أَنَّ هذهِ لا تُشْبِهُ شَيْئاً من الأَسْماءِ في كلامِهِم، ومُسْلِمِيْنٌ مَصْرُوْفٌ كما كُنْتَ صارِفاً سِنِيْناً"(٢).

ويَتَبَيَّن لنا مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لا أَثَرَ للمَعْنَى في هذا التَّغَيُّرِ الإِعْرابي؛ لأَنَّهُ يَدُوْرُ في فلك لُغَتَيْنِ، أو أَكْثَر، وأَنَّ ما لا نَظِيْرَ له في الكَلامِ العربِيِّ لا يَصِحُّ بناءُ أَصْلٍ نَحْوِيٍّ، أو صَرْفِيٍّ عليه، على الرَّغْمِ مِنْ أن فيه انْزِياحاً مِنْ كَثِيْرِ الاسْتِعمال إلى قلِيْلِهِ، وهي مَسْأَلَة يَتَحَقَّقُ بِها تَوْكِيْدُ الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ بِجَذْبِ الانْتِباه إليها، والتَّفَكُّرِ فيها.

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٤٨٦، سيبويه، الكتاب: ٢/ ١١٩.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٣٢، ٣٩٣.

قَوْلُكَ: عَبْدُ اللهِ اضْرِبْهُ، وعَبْدَ اللهِ اضْرِبْهُ، وعَمْراً امْرُرْ به، وخالِداً اضْرِبْ أباه، وعَمْرٌو امْرُرْ به، وخالِدٌ اضْرِبْ أباهُ، وأمَّا زَيْداً فاقْتُلْهُ، وأمَّا زَيْدٌ فاقْتُلْهُ، وعَبْدُ اللهِ فاضْرِبْهُ، وعَبْدَ اللهِ فاضْرِبْهُ، والهِلالَ –واللهِ– فانْظُرْ إليه، والهِلالُ –واللهِ– فانْظُرْ إليه[1]:

يَجُوزُ في (عبدُ الله) في الجُمْلَة الأُولى، و(عَمْرٌو) في الجُمْلَةِ الثَّانيةِ، و(خالِدٌ) في الجُمْلَةِ الثَّالثَةِ، و(زَيْدٌ) في الجُمْلَةِ الرَّابِعَة الرَّفْعُ على الابْتداءِ، والنَّصْبُ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، على أَنَّ المَسْأَلَة مِنْ باب الاشْتِغال: "وذلك قَوْلُكَ: عَبْدُ اللهِ اضْرِبْهُ، ابْتَدأْتَ عَبْدَ اللهِ، فَرفَعْتَهُ على الابْتِداءِ، ونَبَّهْتَ المُخاطَبَ له لِتُعَرِّفَهُ باسْمِهِ، ثُمَّ بَنَيْتَ الفِعْلَ عليه، كما فَعَلْتَ ذلك في الخَبَرِ، ومِثْلُ ذلك: أَمَّا زَيْدٌ فاقْتُلْهُ، فإذا قُلْتَ: زَيْدٌ فاضْرِبْه، لَمْ يَسْتَقِمْ، فَهُو دلِيْلٌ على أَنَّهُ لا يَجُوْز أَنْ يكونَ مُبْتَدأ، فإنْ شِئْت نَصَبْتَهُ على شَيْءٍ هذا تَفْسِيْرُه، كما كان ذلك في الاسْتِفْهام، وإِنْ شِئْتَ على: عَلَيْكَ،كأَنَّكَ قُلْتَ: عَليكَ زَيْداً فاقْتُلْهُ"[2].

ولعلَّ مَنْعَ سيبوَيْهِ أَنْ يُعْرَبَ (زَيْدٌ) في: زَيْدٌ فاضْرِبْهُ –مُبْتَدَأً يَعُوْدُ إلى أَنَّ الفاءَ لا تُزادُ في خبر المُبْتَدَإِ على الرَّغْمِ من أَنَّ المَعْنَى مَعَ وُجودِ الفاءَ وعَدَمِهِ واحِدٌ، على أَنَّ هذا الرَّفْعَ يَجُوْزُ على تَقْدِيْرِ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ، هذا زَيْدٌ فاضْرِبْهُ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: الهِلالُ –واللهِ– فانْظُرْ، من حَيْثُ النَّصْبُ، والرَّفْعُ، وقَوْلِ الشَّاعِرِ[3]:

وقائِلَةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فَتاتَهُمْ ... وأُكْرُوْمَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيا

على أَنَّ (خَوْلانُ) خَبَرُ مُبْتَدأ مَحْذُوْفٍ: هذه خَوْلانُ.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٣٨-١٣٩.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ١٣٨.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٣٩، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٤٧٧.

ويَجُوْزُ في قَوْلك: هذا الرَّجُلَ فاضْرِبْهُ- النَّصْبُ على الصِّفه لاسم الإشارة الَّذي يُعْرَبُ مَفْعُوْلاً به لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ يُفَسِّرُهُ المَذْكُوْر، والرَّفْعُ على خَبَرِ المُبْتَدإِ (هذا)(1).

والقَوْلُ نَفْسه في قَوْلِكَ: هذا زَيْدٌ فاضْرِبْهُ، على أَنَّ الرَّفْعَ على خَبَرِ المُبْتَدإِ (هذا)، وأَنَّ النَّصْبَ على البَدَلِ، أو عَطْفِ البَيانِ على (هذا) الذي يُعْرَبُ مَفْعُوْلاً به بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً يُفَسِّرُهُ المَذْكُوْرُ.

ولا يَخْفَى ما يُنْبِئ عنه البَدَلُ من دَلالَةٍ من حَيْثُ كَوْنه مَقْصُوْداً لذاته، أو ما يُنْبِئ عنه عَطْفُ البيان من حَيْثُ كَوْنُه يبيِّن، ويُوَضِّحَ ما قَبْلَهُ؛ لأَنَّه مَعْرِفَةٌ، وهو في ذلك كالنَّعْتِ.

قَوْلُ العَرَب: هو قَرِيْبٌ مِنْكَ، وهو قَرِيْباً مِنْك، بالنَّصْبِ، والرَّفْعِ، على أَنَّ النَّصب على الظَّرْفيّة، فيكون الخَبَرُ شِبْهَ جُمْلةٍ، والمَعْنَى: هو في مكانٍ قَرِيْبٍ مِنْك، والرَّفع على خَبر المُبْتَدَإِ: "وزَعَمَ الخَلِيْلُ -رَحِمَهُ اللهُ- أَنَّ النَّصْبَ جَيِّدٌ إذا جَعَلَهُ ظَرْفاً، وهو بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ العَرَبِ: هو قَرِيْبٌ مِنْكَ، وهو قَرِيْباً مِنْكَ، أي مَكاناً قَرِيْباً مِنْكَ"(2).

قَوْلُكَ: هُوَ دُوْنَكَ في الشَّرْفِ(3):

يَجُوْزُ في (دُوْنَك) النَّصْبُ على الظَّرْفِ، على أَنَّ المُرادَ: هو في دُوْنِ مَكانِكَ في الشَّرف، والرَّفْعُ على أَنَّ المُرادَ: هو حَقِيْرُك، ومُسْتَرْذَلُك.

وأَجازَ السِّيْرافِيُّ(4) في المُسْتَعْمَلِ ظَرْفاً أَنْ يُحْمَلَ رَفْعُهُ على أَنَّ المُرادَ: أَسْفَل، وتَحْت اللّذين يَجُوْزُ رَفْعُهما مُنْكَّرَيْنِ.

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٣٩.

(2) سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٠٩.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٠٩.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٤١٠ (حاشية: ٥).

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِك: هو ناحِيَةُ الدَّارِ، بالرَّفْعِ، على أَنَّ المُرادَ النَّاحِيَةُ بعَيْنِها، وهو ناحِيَةَ الدَّارِ، على أَنَّ المُرادَ: هو في ناحِيَةِ الدَّارِ[1].

والقَوْلُ نَفْسُهُ أَيْضاً في قَوْلِ العَرَب: أَنْتَ مِنِّي مَرْأًى، ومَسْمَعٌ، بالرَّفْعِ على جَعْلِهِ خَبْراً لـ(أَنْتَ)، كما في قَوْلِهِمْ: أَنْتَ مِنِّي قَرِيْبٌ، وبالنَّصْبِ: أَنْتَ مِنِّي مَرْأًى، ومَسْمَعاً، على الظَّرْفِيَّةِ، كما مَرَّ، على أَنَّهُ غَيْرُ الاسْمِ الأَوَّلِ (أَنْتَ)، والمَعْنَى: أَنْتَ في مَرْأًى ومَسْمَعٍ (بِمكانٍ).

ومِنْهُ قَوْلُ ناسٍ مِنَ العَرَبِ[2]:

أَنُصْبٌ للمَنِيَّةِ تَعْتَرِيْهِمْ رِجالي أَمْ هُمُ دَرَجُ السُّيُوْلِ

على أَنَّ الرَّفْعَ (دَرَجُ) على خَبَرِ المُبْتَدأ، وبذلك جُعِلُوا الدَّرَجَ، كما في: عَبْدُ اللهِ خَلْفُك، على جَعْلِهِ خَلْفاً.

ومِنْهُ قَوْلُ ناسٍ مِنَ العَرَبِ[3]: هو مِنِّي مَزْجَرُ الكَلْبِ، على جَعْلِهِ هو الأَوَّل، والنَّصْبُ مَحْمُوْلٌ على الظَّرْفِيَّةِ، كما مَرَّ.

ومِنْهُ: أَنْتَ مِنِّي مَقْعَدَ القابِلَةِ، ومَقْعَدُ القابِلَة، بالنَّصْبِ على الظَّرْفِيَّة، والرَّفْعِ على الخَبَر[4]، وغَيْرِ ذلك مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ على الظَّرْفِ، أو الخَبَرِ المُفْرَد.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٤١١.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٤١٦.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٤١٦.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٤١٣-٤١٦.

ومِنْهُ: اليَوْمُ يَوْمُكَ، بالرَّفْعِ على المبْتدأ على جَعْلِ (يَوْمُكَ) هو اليَوْم، وبالنَّصْبِ على الظَّرْفِيّة وعلى جَعْل (اليَوْمَ) بمَعْنَى: الآنَ، وقَدْ لا يَكُوْنُ المُرادُ يَوْماً مُحَدَّداً، أو مُعَيَّناً، ولذلك يُقالُ: أنا اليَوْمَ أَفْعَلُ ذاكَ(١).

ومِنْهُ قَوْلُكَ: عَهْدِي به قَرِيْبٌ، وحَدِيْثٌ، وقَرِيْباً، وحَدِيْثاً، بالرَّفْعِ على خَبَرِ المُبْتَدأ (عَهْدِي)، وبالنَّصْبِ على الظَّرْفِيَّة، على أَنَّ الحَدِيْثَ، والقَرِيْبَ منَ الدَّهْرِ.

قَوْلُ العَرَبِ: ولاسِيَّما زَيْدٍ، وزَيْدٌ، بالجَرِّ، والرَّفْعِ:

الجَرُّ مَحْمُوْلٍ على إضافَةِ (سِيَّ) إلى زَيْدٍ على أَنَّ (ما) زائدة، والرَّفْعُ على خبر مُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ، على أَنَّ (ما) اسْمٌ مَوْصُوْلٌ، والجملة الاسْمِيَّة صِلَةُ المَوْصُوْلِ، أو أَنَّها نَكِرَةٌ مَوْصُوْفَةٌ على أَنَّ الجُمْلة الاسْمِيَّة صِفَةٌ لها(٢).

وقِيْلَ إِنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ (ما) نَكِرَةٌ تامَّةٌ مُضافاً إليها، على أَنَّ المَجْرُوْرَ بَعْدَها بَدَلٌ مِنْها، أو عَطْفُ بَيانٍ(٣).

ويَجُوْزُ في هذا الاسْمِ النَّصْبُ أَيْضاً إذا كان نكِرَةً على خِلافِ الرَّفْعِ، والجَرِّ مِنْ حَيْث كَوْنِهما جائِزَيْن في النَّكِرَةِ، والمَعْرِفَةِ.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٤١٩.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٨٦.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٦٧.

قَوْلُكَ: أَكُلَّ هذا بُخْلاً، وأَكُلُّ هذا بُخْلٌ[1]:

أجاز سيبَوَيْهِ أَنْ يَكُوْنَ (كُلّ) مَنْصُوْباً على المَفْعُوْل به لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ، ومَرْفُوْعاً على المُبْتَدأ: "ومِنْهُ أَنْ تَرَى الرَّجُلَ، أو تُخْبِرَ عنه أَنَّهُ قد أَتَى أَمْراً قَدْ فَعَلَهُ... وإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ، فلَمْ تَجْعَلْهُ على الفِعْل، ولكنَّك تَجْعَلُهُ مُبْتَدأً"[2].

ولا يَخْفَى ما في هذا القَوْلِ من تَوْبِيْخٍ، وذَمٍّ سواء أكان جُمْلَةً فِعْلِيَّةً أم اسْمِيَّةً فَضْلاً عن أَنَّ الفعليَّة تدلُّ على عَدَم الاسْتِقْرارِ على خِلافِ ما تَدُلُّ عليه الاسْميَّةُ.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٥٨.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٥٨.

(٢)

ما يَدُوْرُ في فَلَكِ إِلْغاءِ عَمَلِ (ظَنَّ)، وأَخَواتِها، وإِعْمالِها

الإِلْغاءُ هو إِبْطالُ عَمَلِ (ظَنَّ)، أَوْ إِحْدَى أَخَواتِها عند اخْتِلال رُتْبَتِها الأَصْيلَة (تَصَدُّرُ الجُمْلَةِ)، سَواء أَتَأَخَّرَت عَنْ مَعْمُوْليها أَمْ تَوَسَّطَتْهما؛ لأَنَّ هذا التَّأَخُّرَ، أَوِ التَّوَسُّطَ يُفْضِي إلى إِضْعافِها فَضْلاً عن ضَعْفِها في الأَصْلِ؛ لأَنَّ ما تُنْبِئُ عنه مِنْ معانٍ خافٍ لكَوْنِها باطِنِيَّةً، كما قِيْلَ(١)، ولهذه المَسْأَلَةِ أَرْبَعُ حالاتٍ(٢):

(أ) أَنْ يَتوسَّطَ الفِعْلُ من هذه الأَفعالِ بَين مَفْعُوْلَيْن، وهو تَوَسُّطٌ يَجُوْزُ مَعَهُ الإِلْغاءُ، والإِعْمالُ، على أَنَّهما في ذلك سَواءٌ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(٣):

شَجاكَ أَظُنُّ رَبْعَ الظَّاعِنِيْنَ ... ولَمْ تَعْبَأْ بعَذْلِ العاذِلِيْنا

على أَنَّهُ يُرْوَى بنَصْبِ (رَبْعَ الظَّاعِنين) على المَفْعُوْل الأَوَّل لـ(أَظُنُّ) على أَنَّ الثَّاني الجُمْلة الفعليَّةُ الماضَوِيَّةُ (شَجاك)، وبرَفْعِهِ على الابْتداءِ، والخَبَرُ الجُمْلَة الماضَوِيَّةُ، وقِيْلَ إِنَّ المَرْفُوْعَ فاعِلٌ للفِعْل (شَجاك)، على أَنَّ (ظَنَّ) مُعْتَرِضَةٌ بين الفِعْل، وفاعِلِه، وهو قَوْلٌ لا شاهِدَ فيه على الإِلْغاءِ.

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٧.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٧-٢٩.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٨.

دار جرير للنشر والتوزيع

(ب) أَنْ يَتَأَخَّرَ الفِعْلُ مِنْ هذه الأَفْعال عن مَفْعُوْلَيه، على أَنَّ الإِلْغاءَ أَرْجَحُ، وأَقْوى عند سيبوَيْه، ومَنْ تَبعَهُ: "فإِنْ أَلْغَيْت قُلْتَ: عَبْدُ الله أَظُنُّ ذاهِبٌ، وهذا إِخالُ أَخُوْك، وفيها أُرَى أَبُوْكَ، وكُلَّما أَرَدْتَ الإِلْغاءَ فالتَّأْخِيْرُ أَقْوَى، وكُلُّ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ"[1].

ومِنْ شَواهِدِ سِيبوَيْهِ على التَّوَسُّطِ قَوْلُ اللَّعِيْنِ يَهْجُو العَجَّاج[2]:

أَبالأَراجِيْزِ يا ابْـنَ اللُّـؤْمِ تُوْعِـدُني ... وفي الأَراجِيْزِ خِلْـتُ اللُّـؤْمُ والخَـوَرُ

بالرَّفْعِ على الإِلْغاءِ، على أَنَّ الإِلْغاءَ في التَّأْخِيْرِ أَقْوَى، وأَرْجَحُ؛ لأَنَّ البَدْءَ بالجُمْلَة الاسْمِيَّة يُنْبِئ عن اليَقين الخالي من الشَّكِّ، وهي مَسْأَلَةٌ تَجْذِبُ انْتِباهَ المخاطَبِ، أو السَّامِعِ، ولكنَّ هذا السَّامِعَ يَسْتَوْلي عليه الشَّكُّ بَعْدَ ذِكْرِ فِعْلِ الظَّنِّ: "وإِنَّما كانَ التَّأْخِيْرُ أَقْوَى؛ لأَنَّهُ إِنَّما يَجِيْءُ بالشَّكِّ، بَعْدَما يَمْضِي كلامُهُ على اليَقِيْنِ، أو بَعْدَما يَبْتَدِئُ وهُوَ يُرِيْدُ اليَقِيْنَ، ثُمَّ يُدْرِكُهُ الشَّكُّ، كما تَقُوْلُ: عَبْدُ الله صاحِبُ ذلك بَلَغَني، وكما قالَ: مَنْ يَقُوْلُ ذاكَ تَدْري، فَأَخَّر ما لَمْ يَعْمَلْ في أَوَّلِ كلامِهِ، وإِنَّما جَعَل ذلك فيما بَلَغَهُ بَعْدَما مَضَى كلامُهُ على اليَقِيْنِ، وفيما يَدْرِي، فإِذا ابْتَدَأَ كلامَهُ على ما في نِيَّتِه الشَّكُّ أَعْمَل الفِعْلَ قدَّمَ، أو أَخَّرَ، كما قالَ: زَيْداً رَأَيْتُ، ورَأَيْتُ زَيْداً"[3].

ويُمْكِنُ أَنْ يَعُوْدَ مُرَجِّحُ الإِلْغاءِ – في التَّأْخِيْرِ– إلى بُعْدِ هذا العامِلِ عمَّا يُؤَثِّرُ فيه، وهي مَسْأَلَةٌ تُؤَدِّي إلى ضَعْفِهِ فَضْلاً عن كَوْنِ الأَفْعالِ الباطنيَّة ضَعيفَةٌ، كما مَرَّ، كما في: زَيْداً قائماً ضَرَبْتُ؛ لأَنَّ الأَصْلَ أَنْ يَتَصَدَّر الفِعْلُ هذه الجُمْلَةَ.

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ١١٩.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١١٩-١٢٠.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١/ ١٢٠.

والقَوْلُ نَفْسُهُ مِنْ حَيْثُ تَقْدِيْمُ المَفْعُوْلَيْنِ مِن حَيْثُ جَذْبُ الانْتِباهِ إليهما للتَّفَكُّرِ في العامِلِ فيهما، والبَحْثِ عنه، على أَنَّ مَنْ يَتَحَكَّمُ في الإلْغاءِ، والعَمَلِ المُتَكَلِّمُ الَّذي لا بُدَّ من أَنْ يَكُوْنَ بَيْنَهُ، وبَيْنَ المخاطَب تَواصُلٌ إِخْبارِيٌّ.

ومِنْ إهْمالِ العامِلِ مُتَأَخِّراً زِيادَةً على ما مَرَّ، قَوْلُ الشَّاعِرِ(1):

آتِ المَـــوْتُ تَعْمَلُـــونَ فَـــلا يُـــرْ هِبْكُمُ مِنْ لَظَى الحُرُوْبِ اضْطِرامُ

على أَنَّ المَعْمُوْلَين اللَّذين لَمْ يُؤَثِّر فيهما العامِلُ المتأَخِّرُ (تَعْلَمُوْنَ): آتِ المَوْتُ.

(جـ) أَنْ يَتَقَدَّم الفِعْلُ العامِلُ من هذه الأَفْعالِ على مَعْمُوْلِيه مَسْبُوْقاً بَشَيْءٍ، على أَنَّ الإِعْمال أَرْجَحُ، أو واجِبٌ، كما في: أَيْنَ تُرَى عَبْدَ الله قائِماً، وهَلْ تُرَى زَيْداً ذاهِباً، على أَنَّ (أَيْنَ) و(هَلْ) كأَنَّهما لم يَذْكُرْهما المُتَكَلِّمُ تَوَهُّماً: "لأَنَّ ما بَعْدَهما ابْتِداءٌ، كأَنَّكَ قُلْتَ: أَتُرَى زَيْداً ذاهباً، وأَتَظُنُّ عَمْراً مُنْطَلِقاً، فإِنْ قُلْتَ: أَيْنَ وأَنْتَ تُرِيْدُ أَنْ تَجْعَلَها بِمَنْزِلَة (فيها) إذ اسْتَغْنى بها الابتِداء -قُلْتَ: أَيْنَ تُرَى زَيْدٌ، وأَيْنَ تُرَى زَيْداً"(2)، على أَنَّ العامِلَ قَد تَوَسَّط بَيْن مَعْمُوْلَيْهِ.

(د) أَنَّ المُتَقَدِّم يَجُوْزُ إلغاؤه عِنْدَ الكُوْفِيِّيْن، والأَخْفَشِ، كما في قَوْلِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ(3):

أَرْجُـــو، وآمُـــلُ أَنْ تَـــدْنُوَ مَوَدَّتُـهـا ومـا إِخـالُ لَـدَيْنا مِنْـكَ تَنْوِيْـلُ

على أَنَّ (إخالُ) أُلْغِي عَمَلُهُ على الرَّغْمِ مِنْ تَقَدُّمه على مَعْمُوْلَيْه (لَدَيْنا مِنْك تَنْوِيْلُ) على المَذْهَب الكوفِيِّ، والأَخْفَشِ، أَمَّا البَصْرِيُّون فالمَعْمُوْلُ الأَوَّل عندهم ضَمِيْرُ الشَّأْنِ على

---

(1) انظر الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٨.

(2) سيبويه، الكتاب: ١/ ١٢١.

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٩.

أَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّة (لَدَيْنا مِنْك تَنْوِيْل) المَعْمُوْل الثَّاني، وقِيْل إِنَّ الَّذي أَسْهَم في الإلْغاءِ تَقَدُّمُ حَرفِ النَّفْي على هذا الفِعْلِ، وأَنَّ هنالِكَ لاماً مُقَدَّرَةً عَلَّقَتِ الفِعْلَ عن العَمَلِ: وما إخالُ للَدَنْيا مِنْكَ تَنْوِيْلُ، ولا حاجَةِ إلى هذا التَّوَهُّمِ؛ لأَنَّ ظاهِرَ النَّصِّ على الإلغاءِ، ويُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ القائِل قَصَدَ هذه المُخالَفَةَ لِجَذْبِ الانْتِباهِ إلى هذا التَّرْكِيْبِ، أو أَنْ يَكُوْنَ للقافية أَثَرٌ في رَفْعِ (تَنْوِيْلُ).

ومِنْهُ قَوْلُ بَعْضِ الفزارِيِّيْن[1]:

كَذاكَ أُدِّبْتُ حتَّى صارَ مِنْ خُلُقـي ... أَنِّي رَأَيْـتُ مِـلاكُ الشِّـيْمَةِ الأَدَبُ

على أَنَّ (رَأَيْتُ) أُلْغِيَ عَمَلُهُ، على الرَّغْمِ مِنْ تَقَدُّمِهِ على مَعْمُوْلَيْه، على تَوَهُّم تَقْدِيْرِ لام الابتداء، كما مَرَّ: أَنِّي رَأَيْتُ لَمِلاكُ الشِّيْمَةِ الأَدَبُ، أو تَقَدُّمِ (أَنِّي) عليه.

قَوْلُكَ: مَتَى تَقُوْلُ زَيْداً مُنْطَلِقاً، وأَتَقُوْلُ زَيْداً مُنْطَلِقاً:

يُفْهَمُ مِنْ كلام سيبوَيْه[2] أَنَّ الأَصْلَ في (قالَ)، وما يُشْتَقُّ مِنْه أَنْ يُحْكَى بها؛ لأَنَّ مَقُوْلَ القَوْلِ جُمْلَةٌ، كما في قَوْلِكَ: قُلْتُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ: "وإِنَّما تَحْكي بَعْدَ القَوْلِ ما كان كلاماً لا قَوْلاً، نَحْوُ: قُلْتُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ؛ لأَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ تَقُوْلَ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، ولا تُدْخِلُ (قُلْتُ)، وما لَمْ يَكُنْ هكذا أُسْقِطَ القَوْلُ عَنْهُ"[3].

وأَجازَ سيبوَيْهِ أَنْ تُعامَلَ (تَقُولُ) فَقَطْ مُعامَلة (تظُنُّ) إذا سُبِقَتْ باسْتِفهامٍ؛ لأَنَّ العَرَبَ شَبَّهُوْها بها: "ولَمْ يَجْعَلُوْها كـ(يظُنُّ)، و(أَظُنُّ) في الاسْتِفْهام؛ لأَنَّهُ لا يَكادُ يُسْتَفْهَمُ المُخاطَبُ عَنْ ظَنِّ غَيْرِهِ، ولا يُسْتَفْهَمُ هو إِلاَّ عَنْ ظَنِّهِ، فإِنَّما جُعِلَتْ كـ(تَظُنّ)، كما أَنَّ (ما) كـ(لَيْسَ) في

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٩.

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ١٢٢.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١/ ١٢٢.

لُغَةِ أَهْلِ الحِجازِ ما دامَتْ في مَعْناها، وإذا تَغَيَّرَت عن ذلك، أو قُدِّمَ الخَبَرُ رَجَعَتْ إلى القِياسِ، وصارَتِ اللُّغاتُ فيها كلُغَةِ تَمِيمٍ، ولَمْ تُجْعَلْ (قُلْتُ) كـ(ظَنَنْتُ)؛ لأَنَّها إنَّما أَصْلُها عِنْدَهم أَنْ يَكُوْنَ ما بَعْدَها مَحْكِيّاً، فلَمْ تُدْخَلْ في بابُ (ظَنَنْتُ) بأَكْثَر مِنْ هذا..."[1].

وإذا فُصِلَ بَيْنَ هذا الفِعْلِ (تَقُوْلُ) والمُسْتَفْهَم به فلا يُعامَلُ مُعامَلَةَ (تَظُنُّ) في هذه المَسْأَلَة، كما في قَوْلِكَ: أَأَنْتَ تَقُوْلُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ.

ومِمَّا يُعامَلُ فيه هذا الفِعْلُ مُعامَلَةَ (يظُنُّ) الَّذي يَتَوَسَّطُ مَعْمُوْلَيْه قَوْلُ الكُمَيْتِ[2]:

أَجُهَّـالاً تَقُـوْلُ بَنِـي لُـؤَيٍّ ... لَعَمْـرُ أَبِيْـكَ أَمْ مُتَجاهِلِيْنـا

على أَنَّ (بَنِي لُؤَيٍّ) المَفْعُوْلُ الأَوَّلُ، و(جُهَّالا) المَفْعُوْلُ الثَّاني.

ومِمَّا تَقَدَّمَ فيه على مَعْمُوْلَيه قَوْلُ عُمَر بن أبي ربيعَة[3]:

أَمَّـا الرَّحِيْـلُ فَـدُوْنَ بَعْـدِ غَـدٍ ... فَمتـى تَقُـوْلُ الـدَّارَ تَجْمَعُنـا

على أَنَّ مَفْعُوْلَه الأَوَّل الدَّارَ، وأَنَّ مَفْعُوْلَه الثَّاني الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ (تَجْمَعُنا).

ومِنْهُ قَوْلُ عَمْرِو بن مَعْد يكرب[4]:

عَلامَ تَقُـوْلُ الـرُّمْحَ يُثْقِـلُ عـاتِقِي ... إذا أنـا لَمْ أَطْعـنْ إذا الخَيْـلُ كَـرَّتِ

على أَنَّ المَفْعُوْلَ الأَوَّلَ (الرُّمْحَ)، والمَفْعُوْلَ الثَّانِي الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ (يُثْقِلُ عاتِقي).

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ١٢٣.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٢٣، البغدادي، خزانة الأدب: ٤/ ٢٣، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٣٧.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٢٤.

(٤) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٣٦.

وقَوْلُ هُدْبَةَ بنِ خشْرَمِ العُذْري[1]:

مَتَـى تَقُـولُ القُلْـصَ الرَّواسِـما   يُـدْنِيْنَ أُمَّ قاسِـمٍ وقاسِـمَا

على أَنَّ المَفْعُوْلَ الأَوَّلَ (القُلْصَ)، والمَفْعُوْلَ الثَّانِيَ الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ (يُدْنِيْنَ...).

ومِمَّا فُصِلَ فيه بين هذا الفِعْلِ وأَداةِ الاسْتِفْهام بالظَّرْفِ قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

أَبَعْـدَ بُعْـدٍ تَقُـوْلُ الـدَّارَ جامِعَـةً   شَـمْلِي بِهِـمْ أَمْ تَقُـوْلُ البُعْـدَ مَحْتُوْمـا

على أَنَّ الفاصِلَ الظَّرْفُ (بَعْدَ بُعْدٍ).

وقَيَّدَهُ السُّهَيْلِيُّ أَيْضاً فَضْلاً عَمَّا مَرَّ بأَلاَّ يَتَعَدَّى باللاَّم، كما في قَوْلِكَ: أَتَقُوْلُ لِزَيْدٍ: عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ.

ويُعامَلُ فِعْلُ القَوْلِ مُعامَلَةَ (ظَنَّ) بلا قَيْدٍ في لُغَةِ بَني سُلَيمٍ[3]، كما في قَوْلِ أَعْرابِيٍّ:

قالَـتْ - وكُنْـتُ رَجُـلاً فَطِيْنـاً -   هـذا - لَعَمْـرُ اللهِ - إِسْرائِينـا

على أَنَّ مَعْمُوْلي (قالَتْ) المُعامَل مُعامَلَةَ (ظَنَّ) في لُغَة بني سُلَيْمٍ: هذا إِسْرائِيْنا.

وقَوْلِ الحُطَيْئَةِ[4]:

إذا قُلْـتُ أَنِّي آيِـبٌ أَهْـلَ بَلْـدَةٍ   وضَـعْتُ بِهـا عَنْـهُ الوَلِيَّـةَ بـالهَجْرِ

على أَنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّل مِنْ (أَنَّ)، وما في حَيِّزِها سادٌّ مَسَدَّ المَفْعُوْلَيْنِ، أَو مَسَدَّ مَفْعُوْلٍ واحِدٍ على أَنَّ الثَّاني مَحْذُوْفٌ.

ويُعامَلُ مَصْدَرُ (ظَنَّ) في الإلغاءِ، والإِعْمالِ مُعامَلَتَها[5].

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٣٦.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٣٦.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٢٤، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٣٧.

(٤) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٣٧.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٢٤.

(٣)
ما يَدُوْرُ في فَلكِ عَطْفِ النَّسَقِ

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِن ذلك في هذه المَسْأَلَة:

عَطْف المَنْصُوْبِ على مَوْضِع المَجْرُوْر على تَضمِيْن الفِعْلِ العامِلِ في المَجْرُوْرِ مَعْنَى ما يَصِلُ إلى مَفْعُوْلٍ صَرِيْحٍ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلك قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بعَمْرٍو وزَيْدٍ، ومَرَرْتُ بعَمْرٍو وزَيْداً، على أَنَّ (زَيْدٍ) بالجَرِّ مَعْطُوْفٌ في اللَّفْظِ، والمَعْنَى على (عَمْرٍو)، وأَنَّ (زَيْداً) بالنَّصْبِ مَعْطُوْفٌ على مَحَلِّ (عَمْرٍو)؛ لأَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ في مَوْضِعَ نَصب على المَفْعُوْل به، أو على تَوَهُّمِ تَضْمِيْنِ (مَرَّ) مَعْنَى (أَتى)، كما ذَكَرَ سيبَوَيْهِ: "ولو قُلْتَ: مَرَرْتُ بعَمْرٍو وزَيْداً لكان عَربِيّاً، فكَيْفَ هذا؟ لأَنَّهُ فِعْلٌ، والمَجْرُوْرُ في مَوْضِعِ مَفْعُوْلٍ مَنْصُوْبٍ، ومَعْناه: أَتَيت، ونَحْوها، تَحْمِلُ الاسْمَ إذا كان العامِلُ الأَوَّلُ فِعْلاً، وكان المَجْرُوْرُ في مَوْضِعِ المَنْصُوْبِ على فِعْلٍ لا يَنْقُصُ المَعْنَى..."[1].

ومِمَّا مَرَّ قَوْلُ جَرِيْرٍ[2]:

جِئْنـي بِمِثْـلِ بَنـي بَـدْرٍ لقَـوْمِهِم ... أَوْ مِثْـلَ أُسْرَةِ مَنْظُـوْرِ بْـنِ سـيَّارِ

على أَنَّ (مِثْلَ) مَعْطُوْفٌ على مَوْضِعِ (بِمِثْلِ)، على تَضْمِيْنِ (جِئْني) مَعْنى (هاتِ).

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٩٤.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٩٤.

وقَوْلُ العَجَّاجِ[1]:

يَذْهَبْنَ في نَجْدٍ وغَوْراً غائِراً

على أَنَّ (غَوْراً) مَعْطُوْفٌ على مَوْضِعِ (في نَجْدٍ)، وعلى تَضْمِيْنِ (يَذْهَبْنَ) مَعْنَى (يَسْلُكْنَ).

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قِراءَةِ أُبَيٍّ، وعَبْد الله بن مَسْعُوْدٍ: ﴿ **يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ لا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلا يُنزِفُونَ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ وَحُوراً عِيناً**﴾[2]، بنَصْب (حُوْراً)، وصِفَتِها.

وبعد فيَتَبَيَّنُ مِمَّا مَرَّ أَنَّ في نَصْبِ المَعْطُوْفِ انْزِياحاً عن الأَصْلِ، ومُغايَرَةً له، وأَنَّ في تَوَهُّمِ التَّضْمِيْنِ إِنْباءً عن دَلالَة مُرَكَّبَةٍ مِنْ دَلالَةِ (مَرَّ)، وغَيْرِه من الأَفْعالِ، ودَلالَةِ الفِعْلِ الَّذي يُنْبِئُ عن مَعْناهُ، ولكنَّه يَتَعَدَّى إلى مَفْعُوْلٍ صَرِيْحٍ، على أَنَّ الباء تُنْبِئ عن المُلامَسَةِ الَّتي يَتَبَدَّى منها القُرْبُ، وأَنَّ (أَتَى) يُنْبِئ عَنِ المَجِيْءِ، والزِّيارَةِ، وغَيْرِ ذلكَ، وهي مَسْأَلَةٌ لا بُدَّ أَنْ تَجْذِبَ انْتِباه المُخاطَب، أو السَّامِعِ إلى التَّفَكُّرِ في المُرادِ الَّذي قَصَدَهُ المُتَكَلِّمُ، وأَرَادَه بالالْتِجاءِ إلى هذه المُخالَفَةِ.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِن ذلك قَوْلُك: هذا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهماً وعَمْرٍو، وعَمْراً: "وكذلك إِنْ جِئْتَ باسْمِ الفاعِلِ الَّذي تَعَدَّى فِعْلُه إلى مَفْعُولَيْن، وذلك قَوْلُكَ: هذا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهماً وعَمْرٍو، إذا لَمْ تُجْرِهِ على الدِّرْهَمِ، والنَّصْبُ على ما نَصَبْتَ عليه ما قَبْلَهُ، وتَقُوْلُ: هذا مُعْطِي زَيْدٍ وعَبْدَ الله، والنَّصْبُ إذا ذَكَرْتَ الدِّرْهَمَ أَقْوَى؛ لأَنَّك [قد] فَصَلْتَ بَيْنَهما"[3]، على أَنَّ (زَيْدٍ) مَفْعُوْل به في المَعْنَى؛ لأَنَّ الإضافَةِ غَيْرُ مَحْضَةٍ.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٩٤.

(٢) الواقعة: ١٧-٢٢.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١/ ١٧٥.

قَوْلُكَ: زَيْدٌ لَقِيتُهُ، وعَمْرٌو، وزَيْدٌ لَقِيتُهُ وعَمْراً(1):

يَجُوْزُ في (عَمْرٍو) الرَّفْعُ عَطْفاً على (زَيْدٌ)، والنَّصْبُ عَطْفاً على ضَميرِ النَّصْبِ الَّذي يَعودُ على (زَيْدٌ)، على أَنَّ في الرَّفْعِ انْزِياحاً مِنَ النَّصْبِ إليه، وهذا الانْزِياحُ يَجْذِب انْتِباهَ السَّامِعِ، أو المُخاطَبِ للتَّفكُّر في الكلمة مَوْضِع الانْزِياحُ، وتَطْوِيلاً للجُمْلَةِ بتَقْدِيْرِ خَبَرٍ: زَيْدٌ لَقِيْتُهُ، وعَمْرٌو لَقِيْتُهُ فَضْلاً عن أَنَّهُ قد يَتَوَهَّمُ المُخاطَبُ أَنَّ هنالك خَبَراً على خِلاف خَبَرِ (زَيْد): زَيْدٌ لَقِيتُهُ وعَمْرٌو لَمْ أَلْقَهُ، وهذا يَخْضَعُ لِنِيَّةِ المُتَكَلِّم، وقَصْدِهِ؛ لأَنَّهُ هو الذي يَرْفَعُ، ويَنْصِبُ.

قَوْلُكَ: رَأَيْتُ زَيْداً وعَمْراً كَلَّمْتُهُ، ولَقِيتُ زَيْداً وعَمْرٌو كَلَّمْتُهُ: ذكَرَ سيبوَيْه(2) أَنَّ النَّصْبَ اخْتِيْرَ في القَوْلِ الأَوَّلِ؛ لأَنَّ الاسْمَ الأَوَّلَ مَبْنِيٌّ على الفِعْلِ: "...لأَنَّ الاسْمَ الأَوَّلَ مَبْنِيٌّ على الفِعْلِ، فكان بناءُ الآخِرِ على الفِعْلِ أَحْسَنَ عِنْدَهم إذْ كان يُبْنَى على الفِعْلِ، ولَيس قَبْلَهُ اسْمٌ مَبْنِيٌّ على الفِعْلِ، ليَجْرِيَ الآخِرُ على ما جَرَى عليه الذي قَبْلَهُ، إذْ كانَ لا يَنْقُضُ المَعْنَى لو بَنَيْتَهُ على الفِعْلِ، وهذا أَوْلَى أَنْ يُحْمَلَ عليه ما قَرُبُ جِوارُهُ منه إذْ كانوا يَقُوْلون: ضَرَبُوْني، وضَرَبْتُ قَوْمَكَ؛ لأَنَّهُ يَلِيه، فكان أَنْ يَكُوْن الكلامُ على وَجْهٍ واحِدٍ إذا كانَ لا يَمْتَنِعُ الآخِرُ مِنْ أَنْ يَكُوْنَ مَبْنِيّاً على ما بُنِيَ عليه الأَوَّلُ –أَقْرَبَ في المَأْخَذِ"(3).

ويَتَّضِحُ مِنْ هذا النَّصِّ المُقْتَبس أَنَّ الأَوْلَى، والأَحْسَنَ عند سيبويه المَشاكَلَةُ اللَّفْظِيَّةُ في الحركات الإعرابيَّةِ إذا لم يُنْوَ، أو يُرِدْ مَعْنًى آخَر غير مَعْنى الفِعْل السَّابق ومَفْعُوْلِهِ، فإِنْ نُوِيَ فلا بُدَّ مِن المُغايَرَةِ الإعرابِيَّة.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٩١.

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٨٨.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١/ ٨٨.

ومِنْهُ قَوْلُك(١): رأَيْتُ عَبْدَ الله وَزَيْداً مَرَرْت بِهِ، ولَقِيْتُ قَيْساً وبَكْراً أَخَذْتُ أباه، ولَقِيْتُ خالِداً وزَيْداً اشْتَرَيْتُ له ثَوْباً.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في: كُنْتُ أخاكَ، وزَيْداً كُنْتُ أخاً لَهُ؛ لأنَّ:كُنْتُ أخاك بمَنْزِلة: ضَرَبْتُ أَخاكَ، ولَسْتُ أَخاكَ، وزَيْداً أعَنْتُكَ عليه.

ومِنْهُ قَوْلُ الرَّبيع بن ضَبُعٍ الفَزاريّ(٢):

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ ولا ... أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيْرِ إنْ نَفَرا
والذِّئْبَ أَخْشاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِه ... وَحْدِي وأَخْشَى الرِّياحَ والمَطَرا

على أَنَّ الذِّئْبَ مَنْصُوْب على الاشْتِغالِ على الرَّغْمِ مِنْ جَواز رَفْعِه على الابْتِداء، لأَنَّ في النَّصْب مُشاكَلَةً لَفْظيةً لما قَبْلَهُ.

ومِمَّا يُعَزِّزُ ما مَرَّ في القرآنِ الكريم(٣) من مَواضِعَ مِنْها: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾(٤)، و﴿وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾(٥)، و﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾(٦)، وذكر سيبوَيْهِ أَنَّ في القرآن الكريْم كثيراً مِنْ هذه المَسْأَلة.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٨٩.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٨٩، البغدادي، خزانة الأدب: ٣/ ٣٠٨.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٨٩.

(٤) الإنسان: ٣١.

(٥) الفرقان: ٣٨-٣٩.

(٦) الأعراف: ٣٠.

وعَدَّ سيبوَيْهِ رَفْعَ ما بَعْدَ الواوِ أَقْرَبَ إلى الرَّفْعِ منه إلى النَّصْبِ؛ لأَنَّ الفِعْلَ غَيْرُ واقِعٍ به بل واقِعٌ في سببِهِ، كما في قَوْلك: عَبْدَ اللهِ لَقِيْتُ وعَمْرٌو لَقِيْتُ أَخاهُ، وخالِداً رَأَيْتُ وزَيْدٌ كَلَّمْتُ أَباهُ[1].

ولا يَخْفَى ما للمَعْنَى مِنْ أَثَرٍ في المَصِيْرِ إلى الرَّفْعِ، لأَنَّ اللُّقْيا، والتَّكْلِيْمَ ليسا واقِعَيْنِ على (عَمْرٌو)، و(زَيْدٌ)، كما مَرَّ، إذْ لَو نُصِبا لَصَار التَّقْدِيْرُ: ولَقِيْتُ عَمْراً، وكَلَّمْتُ زَيْداً، وهي مَسْأَلَةٌ لا يُنْبِئُ عنها ظاهِرُ التركيبَيْنِ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِكَ: لَقِيْتُ زَيْداً، وعَمْرٌو كلَّمْتُهُ: "وقَدْ يُبْتَدَأُ، فيُحْمَلُ على مِثْلِ ما يُحْمَلُ عليه، وليس قَبْلَهُ مَنْصُوْبٌ، وهو عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ، وذلك قَوْلُكَ: لَقِيْتُ زَيْداً وعَمْرٌو كَلَّمْتُهُ، كأَنَّك قُلْتَ: لَقِيت زيداً وعَمْرٌو أَفْضَلُ منه، فهذا لا يَكُوْنُ فيه إلاَّ الرَّفْعُ؛ لأَنَّكَ لَمْ تَذكرُ فِعْلاً، فإذا جازَ أَنْ يَكُوْنَ في المبتدأ بهذه المَنْزِلة جازَ أَنْ يَكُون بَيْنَ الكلامَيْنِ، وأَقْرَبُ منه إلى الرَّفْعِ: عَبْدَ اللهِ لَقِيْتُ وعَمْرٌو لَقِيْتُ أَخاهُ..."[2].

ومِمَّا يُخْتارُ فيه النَّصْبُ عند سيبَوَيْهِ[3] لِنَصْبِ ما قَبْلَهُ (الأَوَّل) قَوْلُكَ: لَقِيْتُ زَيْداً، ولكِنْ عَمْراً مَرَرْتُ به، وما رَأَيْتُ زَيْداً بل خالِداً لَقِيْتُ أَباه، على أَنَّ هذين القَوْلَيْنِ يُعامَلان مُعامَلَةَ: لَقِيْتُ زَيْداً، وعَمْراً لَمْ أَلْقَهُ.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٩٠.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٩٠.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٩٠.

وأَجازَ سيبوَيْه أَيْضاً في مِثْل قَوْلِك: زَيْدٌ لَقِيْتُ أَباهُ، وعَمْراً مَرَرْت بِهِ - النَّصْبَ، على انَّ (عَمْراً) مَحْمُوْلٌ على (أَباه) وأَن المَعْنَى أَنَّك لَقِيْت أَبا زَيْدٍ، ومَرَرْتَ بعَمْرٍو، والرَّفْعَ: زَيْدٌ لَقِيْتُ أباهُ، وعَمْرٌو مَرَرْت به، إن حَمَلْتَهُ على المبتدأ (زيْدٌ)، كما مَرَّ.

وذكَرَ(١) أَنَّ الدَّلِيْلَ على جَوازِ النَّصْبِ، والرَّفْعِ في القَوْلَيْنِ السَّابقَيْنِ، وأَضْرابِهما – قَوْلُك: زَيْدٌ لَقِيْتُ أَباهُ، وعَمْراً، على أَنَّ النَّصْبَ يُنْبِئُ عن أَنَّك لَقِيْتَ عَمْراً، والأَبَ، وأَنَّ الرَّفْعَ يُنْبِئُ عن أَنَّكَ لَقِيْتَ أَبا عَمْرٍو، ولَم تَلْقَهُ هو.

والقَوْلُ نَفْسُه في: زَيْدٌ لَقيتُهُ وعَمْرٌو، وزَيْد لقيتُهُ، وعَمْراً، على أَنَّ المَعْنى على الرَّفْعِ: وعَمْرٌو لَقيتُهُ، وأَنَّه على النَّصْبِ أَيْضاً مَعْطُوْفٌ على ضَميْر الغائِب المُتَّصِل في (لَقِيْتُه) دون الحاجة إلى تَقْدِيْرٍ. ويَظْهَرُ لي أَنَّ الرَّفْعَ قَدْ يَجْذِب الانْتِباهَ مِنْ حَيْثُ المُقدَّرُ، وقد يكون هذا المُقَدَّرُ: لم أَلْقَهُ، على حَسَبِ قَصْدِ المُتكَلِّم، ونِيَّتِهِ، وتَواصُلِهِ مَعَ السَّامِعِ.

والقَوْلُ نَفْسُه من حَيْثُ مُراعاةُ المَنْصُوْبِ، والمَرْفُوعِ في حَمْل ما بَعْدَ الواوِ عليه، كما في قَوْلك: زَيْدٌ ضَرَبني وعَمْرٌو مَرَرْت به، وزَيْدٌ ضَرَبني وعَمْراً مَرَرْتُ به، على أَنَّ الرَّفْعَ مَحْمُوْلٌ على (زَيْدٌ)، وأَنَّ النَّصب مَحْمُوْل على ضمِيْرِ الغائب المُتّصِلِ.

والوَجْهُ عَنْدَهُ في مِثْل قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بزَيْدٍ وعَمْراً مَرَرْتُ به- النَّصْبُ حَمْلاً على المُشاكَلَةِ اللَّفْظِيَّةِ، ولأَنَّ زَيْداً ليس مُسْنَداً إليه (مُبْتَدأ) بل هو والجارُّ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المفعول به غير الصَّريح(٢).

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٩١.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٩٢.

والقَوْلُ نَفْسُه فيما يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ في هذه المَسْأَلة، كما في قولِكَ: هذا ضارِبٌ عَبْدَ اللهِ وزَيْداً يَمُرُّ به، إِنْ حُمِلَ على النَّصْبِ، وهذا ضارِبٌ عَبْدَ الله وزَيْدٌ يَمُرُّ به، بالرَّفْعِ إِنْ حَمَلْتَهُ على اسْمِ الإشارة (هذا)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في إضافة اسْمِ الفاعِلِ إلى مَفْعُولِهِ، لأَنَّ إضافَتَهُ من باب الإضافة اللَّفْظِيَّة التي تكونُ في نيَّةِ الانْفِصالِ[1].

ومِمَّا يُخْتارُ فيه النَّصْبُ عند سيبَوَيْهِ: مَنْ رَأَيْتَ، وأَيَّهُمْ رَأَيْتَ؛ لأَنَّهُ كقَوْلِكَ: زَيْداً رَأَيْتُ، بالنَّصب على المَفْعُول به، والرَّفْعِ على الابتداء على أَنَّ الرَّابِطَ المَنْصُوْبَ مَحْذُوْفٌ على مَذْهَب الكُوفيِّين، والبَصْريُّوْنَ لا يُجِيْزُوْن حَذْفَ هذا الرَّابِط؛ لأَنَّ الأَصْلَ أَنْ يُقالَ: مَنْ رَأَيْتَهُ، وأَيُّهُمْ رأَيْتَهُ، وهذا القَوْلُ يَجُوْزُ فيه الرَّفْعُ، والنَّصْبُ.

قَوْلُكَ: هذا أَبُوْكَ وعَمْرٌو، وهذا أَبُوْكَ وعَمْرٍو:

ذكر سيبوَيْه أَنَّ جَرَّ (عَمْرٍو) قَبِيْحٌ؛ لأَنَّ البَصْرِيِّيْن لا يُجيزون العَطْفَ على الضَّمير المُتَّصِل الَّذي في مَحَلِّ جَرٍّ إلاَّ بإعادة العامِلِ مَعَ هذا المَعْطُوف، كما في: هذا أَبُوْكَ، وأبو عَمْرٍو: "كَرِهوا أن يشْرِك المُظْهَرُ مُضْمراً داخِلاً فيما قَبْلُه؛ لأَنَّ هذه العلامَةَ الدَّاخَلَةَ فيما قَبْلَها جَمَعَتْ أَنَّها لا يُتَكَلَّم بِها إِلاَّ مُعْتَمِدَةً على ما قَبْلَها..."[2].

والقَوْلُ نَفْسُهُ عِنْدَهُ في قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وزَيْدٍ، وهي مَسْأَلَةٌ جائِزَةٌ عند الكوفيِّين؛ لأَنَّ في العربيَّة شواهِدَ تُعَزِّزُها[3].

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٩٣.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٨١.

(٣) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٣٦٧-٢٦٩.

ويَظْهَرُ لنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ عَدَمَ جوازِ الجَرِّ يَعُوْدُ إلى الحِفاظ على الأَصْل النَّحويّ البَصريّ، على أَنَّ الرَّفْعَ يُنْبِئ عن عَطْفِ (عَمْرٌو) على (أَبُوْك)، وأَنَّ الجَرَّ يُنْبِئ عن أنَّ: هذا أَبُوْكَ وأَبُوْ عَمْرٍو.

قَوْلُك: مَرَرْتُ بزَيْدٍ، وعَمْرٍو، ومَرَرْتُ بزَيْدٍ وعَمْراً، بِجَرِّ (عَمْرٍو) عَطْفاً على (بِزَيْدٍ) في اللَّفْظ، ونَصْبِهِ عَطْفاً على مَحَلِّه؛ لأنَّه مَفْعُولٌ به غَيْر صَرِيْحٍ(1)، كما مَرَّ.

قَوْلُكَ: ما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فيكف امْرَأَةٌ، وما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فكَيْفَ امْرَأَةٍ(2):

يَجُوْزُ في (امْرَأَة) الرَّفْعُ على المُبْتَدأ على أَنَّ (كَيْفَ) الخَبَرُ على المَذْهَب البَصْرِيّ، والجَرُّ على العَطْفِ على (رَجُلٍ) على أَنَّ (كَيْفَ) حَرْفُ نَسَقٍ، وهو رَدِيْءٌ عند سِيبَوَيْه، كما قِيْل(3)؛ لأَنَّ العَرَبَ لا تَتَكَلَّم به، وذكر أبو حيَّان أَنَّ دُخُوْلَ حَرْفِ العَطْفِ على (كَيْفَ) يُنْبِئُ عن أَنَّها لَيْسَت كذلك.

ونُسِبَ هذا القَوْلُ إلى هِشامٍ، واخْتارَهُ عِيْسى بْنُ مَوْهِبَ مُتَّكِئاً على قَوْلِ الشَّاعِرِ(4):

إذا قَـلَّ مـالُ المَـرْءِ لانَـتْ قَناتُـهُ ... وهانَ على الأَدْنـى فكَيْـفَ الأَباعِـدِ

على أَنَّ (كَيْفَ) حَرْفُ عَطْفٍ عَطَفَ (الأَباعِدِ) على (الأَدْنَى)، وقِيْلَ إِنَّ في الكلام مُضافاً مَحْذُوفاً تَقْدِيْرُهُ: فكَيْفَ وَضْعُ الأباعِدِ، أَو إِنَّ العاطِفَ الفاءُ على أَنَّ (كَيْفَ) زائِدَةٌ.

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 94، 4/ 216.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 441.

(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 5/ 265.

(4) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 5/ 266.

وقد أجازَ الكوفيُّوْنَ العَطْفَ أَيْضاً بـ(أَيْنَ)، و(إلاَّ)، و(هَلاَّ)، و(أَيْ)، و(لَوْلا)، و(مَتَى)[1].

ويُفْهَمُ مِنْ كَلام سِيْبَوَيْه أَنَّ هذا المَذْهَبَ لا يَصِحُّ: "وأَمَّا: ما مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فكَيْفَ امْرَأَةٌ، فزَعَم يُوْنُسُ أَنَّ الجرَّ خَطَأٌ، وقال: هو بِمَنْزِلَة (أَيْنَ)، ومَنْ جَرَّ هذا فهو يَنْبَغي له أَنْ يَقُوْلَ: ما مَرَرْتُ بعَبْدِ الله فَلِمَ أَخِيْه، وما لقِيْتُ زَيْداً مَرَّةً فكم أبا عَمْرٍو؟ تُرِيْدُ: فَلِمَ مَرَرْتَ بأَخِيْه، وفكم لَقِيْتَ أَبا عَمْرٍو..."[2].

قَوْلُك: هذا ضارِبُ عَبْدِ الله وزَيْدٍ، وهذا ضارِبُ عَبْدِ الله وزَيْداً:

أَجاز سيبوَيْهِ في (زَيْدٍ) الجَرَّ عَطْفاً على (عَبْدِ الله) المُضافِ إليه اسْمُ الفاعِلِ، والنَّصْبَ على إِضْمارِ فِعْلٍ: هذا ضارِبُ عَبْد الله وضَرَبَ زَيْداً، على أَنَّ للأَصْلِ النَّحوِيِّ أَثَراً في إِدِّعاءِ حَذْف العامِلِ، ويَظْهَرُ أَنَّ الأَوْلَى أَن يَكُوْن (زَيْداً) مَعْطُوْفاً على مَوْضِع (عَبْدِ الله)، وهو النَّصْبُ؛ لأَنَّ الإضافَةَ لَفْظِيَّةٌ في نِيَّة الانْفِصالِ.

يا زَيْدُ والنَّضْرُ، ويا زَيْدُ والنَّضْرَ[3]:

يَجُوْزُ في (النَّضر) الرَّفْعُ على العَطْفِ على (زَيْدُ) لأَنَّهُ علم بالأَلِف واللاَّم، وهو اخْتِيارُ الخَليل بن أَحْمد، وهذا الاخْتِيارُ رُوْعِيَ فيه لَفْظُ المَعْطُوْفِ عليه لا مَحَلُّهُ، والنَّصْبُ على العَطْف على مَوْضِعِ المُنادَى على حَسَبِ الأَصْلِ النَّحويّ، ومن ذلك قراءَةُ الأَعْرَجِ:

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٦٤-٢٦٦.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٤١.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٨٦-١٨٧.

﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[1]، بِرَفعِ (الطَّيْرُ)[2]، وقِيْلَ إِنَّ (النَّضْر) بالرَّفْع، والنَّصْبِ مَحْمُوْلٌ على إِشْراكِ المُنادَى، وما عُطِفَ عليه بـ(يا): "ويَقُوْلُوْنَ: يا عَمْرُو والحارِثُ، وقال الخليلُ رَحِمَهُ الله: هو القِياسُ، كأَنَّه قالَ: ويا حارِثُ، ولَو حَمَلَ (الحارِثُ) على (يا) كانَ غَيْرَ جائِزٍ أَلْبَتَّةَ نَصَبَ، أو رَفَعَ، مِن قِبَلِ أَنَّكَ لا تُنادي اسْماً فيه الأَلِفُ، واللاَّمُ بـ(يا)، ولكنَّك أَشْرَكْتَ بين النَّضْرِ، والأَوَّلِ في (يا)، ولم تَجْعَلْها خاصّةً للنَّضْرِ، كقولِكَ: ما مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وعَمْرٍو، ولو أَرَدْتَ عَمَلَيْنِ لَقُلْتَ: ما مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، ولا مَرَرْتُ بعَمْرٍو. وقال الخليل رَحِمَهُ الله: يَنْبَغِي لِمَنْ قالَ (النَّضْرَ)، فنَصَبَ؛ لأَنَّهُ لا يَجوزُ: يا النَّضْرُ- أن يَقولَ: كُلُّ نَعجَةٍ وسَخْلَتها بِدِرْهَمٍ، فيَنْصِبَ، إذا أَرادَ لُغَةَ مَنْ يَجُرُّ؛ لأَنَّهُ مُحالٌ أن يقُوْلَ: كُلُّ سَخْلَتِها، وإِنَّما جَرَّ؛ لأَنَّهُ أَرادَ: وكُلُّ سَخْلَةٍ لَها، ورَفَعَ ذلك؛ لأَنَّ قَوْلَهُ (والنَّضْرُ) بِمَنْزِلة قَوْلِهِ: ونَضْرُ..."[3].

كُلُّ شاةٍ وسَخْلَتُها بِدِرْهَمٍ، وكُلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بِدِرْهَمٍ[4]، بِرَفْع (سَخْلَتُها) بالعَطْفِ على (كُلُّ)، وجَرِّها بالعَطْفِ على (شاةٍ)، على أَنَّ المُرادَ: كُلُّ شاةٍ وسَخْلَةٍ لها بِدرْهم، ولَيس: كُلُّ شاةٍ وكُلُّ سَخْلَتِها.

رُبَّ رَجُلٍ، وأَخِيْهِ مُنْطَلقيْنِ، ورُبَّ رَجُلٍ وأَخُوهُ مُنْطَلِقان:

يُفْهَمُ مِنْ كلام سيبويهِ أَنَّ في عَطْفِ (أَخِيْه) على (رَجُلٍ) قُبْحاً إذا لَمْ يُحْمَلْ على أَنَّ المُرادَ: وأَخٍ له؛ لأَنَّهُ مَعْرِفة، واسْم (رُبَّ) نَكِرَة، والمَعْطُوْفُ عليه لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكون نَكِرَةً،

---

(١) سبأ: ١٠.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٨٧، ٣٠٠، ٥٥، ٨٢.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٨٦-١٨٧.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٨٢، ٥٥، ٣٠٠، ١٨٧.

ولذلك قيل إنَّ (مُنْطلقِيْن) صِفَةٌ للمَعْطُوفِ؛ لأَنَّه عُدَّ نَكِرَةً على الرَّغْم من إضافتِهِ إلى مَعْرِفَةٍ: "وأَمَّا: رُبَّ رَجُلٍ، وأَخِيْهِ مُنْطَلِقَيْنِ ففيها قُبْحٌ حَتَّى تَقُولَ: وأَخٍ له، والمُنْطَلِقان عِنْدَنا مَجْرُوْرانِ مِنْ قِبَل أَنَّ قَوْلَهُ (وأَخِيْهِ) في مَوْضِع نَكِرَةٍ؛ لأَنَّ المَعْنَى إِنَّما هو: وأَخٍ له"[1].

والرَّفْعُ مَحْمُوْلٌ على العَطْفِ على مَوْضِع مَجْرُورِ (رُبَّ)؛ لأَنَّهُ مَرْفُوْعٌ على الابْتِداءِ، على الرَّغْمِ من أَنَّنِي لَمْ أُوفَّق في الاهتِداءِ إلى أَنَّ سيْبَوَيْه أَومَأَ إلى هذا الرَّفْعِ.

قَوْلُكَ: أَوَ فَرَقاً خَيْراً مِنْ حُبٍّ، وأَوَ فَرَقٌ خَيْرٌ مِنْ حُبٍّ[2]:

يُحْمَلُ النَّصْبُ على المَصْدَر النَّائب عن فِعْلِهِ، ويُحْمَل الرَّفْعُ على أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً، كما قِيلَ، والتَّقْدِيْرُ: أَوَ فَرَقي خَيْرٌ من حُبٍّ، على أَنَّهُ مُبْتداً حُذِفَ خَبَرُه: أَوَ فرقٌ خَيْرٌ من حُبٍّ أمثَلُ: "...أيْ أو أَفْرَقُك فَرْقًا خَيْراً من حُبٍّ، وإِنَّما حَمَلَهُ على الفِعْلِ؛ لأَنَّهُ سُئِل عن فِعْلِهِ، فأَجابه على الفِعْلِ الَّذي هو عليه، ولو رَفَعَ جازَ، كأَنَّهُ قال: أَوَ أَمْري فَرَقٌ خَيْرٌ من حُبٍّ. وإِنَّما انْتَصَبَ هذا النَّحْوُ على أَنَّهُ يَكُوْنُ الرَّجُلُ في فِعْلٍ، فيُرِيْدُ أَنْ يَنْقُلَهُ إلى فِعْلٍ آخَرَ، فَمَنْ ثَمَّ نَصَبَ (أَوَ فَرقاً)؛ لأَنَّه أجاب على: أَفْرَقُكَ، وتَرَكَ الحُبَّ"[3].

والقَوْلُ نَفْسُهُ في: صَبْراً جَمِيْلاً، وصَبْرٌ جَمِيْلٌ، وأَضْرابِهِ مِمَّا عُدِلَ فيه مِنَ النَّصْب إلى الرَّفْعِ[4].

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٤.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب ١/ ٢٦٨-٢٦٩.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٦٨-٢٦٩.

(٤) انظر كتابنا: انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى: ٢٤٩.

ما صَنَعْتَ أَنْتَ وأَباكَ، وما صَنَعْتَ وأَبُوكَ(١):

يَجُوْز في (أَباكَ) النَّصْبُ على المَفْعُول معه، والرَّفْعُ على العَطْف على تاء الفاعِلِ، على أَنَّ (أَنْت) تَوْكِيْدٌ لهذه التّاءِ.

والقَوْل نَفْسُه في: ولَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ هي وفَصِيْلَها، بِرَفْعِ ما بَعد الواو، ونَصْبِهِ، كما مَرَّ. وغَيْرُ ذلك مِمَّا يَجوزُ فيه النَّصْبُ على المَفْعُوْل معه، والعَطْفُ على ما قَبْلَه، على أَنَّ الواوَ حَرْفُ عَطْفٍ(٢).

والحَمْلُ على المَفْعُوْل مَعَهُ يُنْبِئُ عَن الحُدوثِ في حِيْنٍ واحِدٍ، وهو مَعْنًى لا يتحقَّقُ بالعَطْفِ؛ لأَنَّ الواو تُشْرِكُ، ولا تُرَتِّب.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ هذِهِ المَسْأَلَة قَوْلُ العَرب: كَيْفَ أَنْتَ وزَيْدٌ، وما أَنْتَ وزَيْدٌ، وقَوْلُ ناسٍ مِنْهم: كَيْفَ أَنْتَ وزَيْداً؟ وما أَنْتَ وزَيْداً؟، بنَصْبِ (زَيْد)، ورَفْعِهِ(٣)، على أَنَّ النَّصْبَ على المَفْعُوْلِ مَعَهُ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: كَيْفَ تكونُ وزَيْداً؟ وما كَنْتَ وزَيْداً؟، وهو قليْلٌ في الكلام العربيِّ، وأَنَّ الرَّفْعَ، وهو الشَّائِعُ، والكَثِيْرُ الاسْتِعمالِ -على العَطْفِ على المُبْتدأ (أَنْتَ).

ومِمَّا جاءَ بالنَّصْبِ قَوْلُ الحارِث بْنِ حَبِيْبٍ الهُذَلي(٤):

فَما أَنا والسَّيْرَ في مُتْلَفٍ ... يُبَرِّح بالذِّكَرِ الضَّابِطِ

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٩٧-٢٩٨.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٢٤٤-٢٤٥.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٠٢.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٠٣، ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ٥٢.

على أَنَّ السَّيْرَ مَنْصُوْب على المَفْعُوْل معه، وأَنَّ العامِلَ قَبلَ الواوِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيْرُهُ: كنتُ.

والقَوْلَ نَفْسُهُ في: كَيْفَ أَنْتَ وقَصْعَةً، وقَصْعَةٌ مِنْ ثُرِيْدٍ؟، بنَصْب (قَصْعَةً)، ورَفْعِها[1].

وقِيْلَ إِنَّ المَفْعُوْلَ مَعَهُ في نَحْوِ: لا تَغْتَذِ بالسَّمَكِ، واللَّبَنَ، ولا يُعْجِبْكَ الأَكْلُ والشَّبَعَ- يُنْبِئُ عن مُرادِ المُتكَلِّمِ، وأَنَّ العَطْفَ لا يُنْبِئُ عَنْه[2].

ولا يُجِيْزُ سيبوَيْهِ عَطفَ (بني أَبِيْكُم) على ما قَبْلَهُ في قَوْلِ الشَّاعِرِ[3]:

فكُوْنُـــوا أَنْــتُم وبَنِـــي أَبِـــيكُمْ ... مَكـــانَ الكُلْيَتَـــيْنِ مِـــنَ الطِّحـــالِ

لأَنَّ المَعْنَى عليْهِ ليس مُراداً، إذ يَصِيْرُ عليه: كُونوا، ولْيَكُنْ بَنو أبيْكُم مَكانَ الكُلْيَّتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ، على أَنَّ المُرادَ: كُوْنوا مَعَ بني أبيْكُم مُتَّصِلِيْنَ مُتَوافِقِيْنَ كاتِّصال الكُلْيتين بالطِّحالِ، وقُرْبِهما منه.

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٢٤٣.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٢٤٤.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٩٨، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٣٩، السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٢٣٨.

(٤)
ما يدورُ في فَلَكِ البَدَلِ في غيرِ بابِ الاسْتِثْناء

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ:

أَبْكَيْتُ قَوْمَكَ بَعْضَهُمْ على بَعْضٍ، وأَبْكَيْتُ قَوْمَكَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وحَزَّنْتُ قَوْمَكَ بَعْضَهُم عَلَى بَعْضٍ، وحَزَّنْتُ قَوْمَكَ بَعْضُهُم عَلَى بَعْضٍ[1]:

أَجَازَ سِيْبَوَيْهِ في (بَعْضَهُم) في هَذَين القَوْلَيْنِ النَّصْبَ، والرَّفْعَ على حَسَب المعنى المُراد، على أَنَّ النَّصْبَ على بَدَل بَعْضٍ، وأَنَّ الرَّفْعَ على الابْتداء خبَرُه (على بَعْضٍ)، كما يُفْهَمُ من كلامِهِ: "فالوَجْهُ هنا النَّصْبُ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ:أَحْزَنْتُ قَوْمَكَ بَعْضَهُمْ على بَعْضٍ، وأَبْكَيْتُ قِوْمَكَ بَعْضَهم على بَعْضٍ- لَمْ تُرِدْ أَنْ تَقُوْلَ: بَعْضُهم علي بَعْضٍ في عَوْنٍ، ولا أَنَّ أَجْسادَهُم بَعْضُها على بَعْضٍ، فيكُوْنُ الرَّفْعُ الوَجْهَ، ولكِنَّكَ أَجْرَيْتَهُ على قَوْلِكَ: بَكَى قَوْمُكَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً، فإِنَّما أَوْصَلْتَ الفِعْلَ إلى الاسْمِ بِحَرْفِ جَرٍّ، والكلامُ في مَوْضِعِ اسْمٍ مَنْصُوْبٍ، كما تَقُوْلُ: مَرَرْتُ على زَيْدٍ، ومَعْناهُ: مَرَرْتُ زَيْداً"[2].

ومِمَّا يَجُوْزُ فيه النَّصْبُ على بَدَلِ بَعْضٍ، والرَّفْعُ على الابتداء على حَسَبِ المَعْنَى الذي يَقْصِدُه المُتَكَلِّمُ: حَزَّنْتُ قَوْمَكَ بَعْضَهُمْ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضٍ، وأَبْكَيْتُ قَوْمَكَ بَعْضَهُمْ أَكْرَمَ مِنْ

(١) انظر: الكتاب: ١/ ١٥٨.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ١٥٨.

بَعْضٍ، على أَنَّ نَصْبَ (بَعْضَهُمْ) على بَدَلِ بَعْضٍ، وأَنْ نَصْبَ (أَفْضَلَ)، و(أَكْرَمَ) على الحالِ، كما يُفْهَمُ مِنْ كلامِهِ، وأَنَّ الرَّفْعَ على الابْتِداءِ، والخَبَر، والجُمْلَةُ الاسْمية في موضع نَصْبٍ على الحال: "فإِنْ قِيْلَ: حَزَّنْتُ قَوْمَكَ بَعْضُهُمْ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ، وأَبْكَيْتُ قَوْمَك بَعْضُهُمْ أَكْرمُ مِنْ بَعْضٍ- كانَ الرَّفْعُ الوَجْهَ؛ لأَنَّ الآخِرَ هو الأَوَّلُ، ولَمْ تَجْعَلْهُ في مَوْضِعِ مَفْعُوْلٍ، وهو غَيْرُ الأَوَّلِ، وإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ على قَوْلِك: حَزَّنْتُ قَوْمَكَ بَعْضَهُمْ قائِماً، وبَعْضَهُم قاعداً على الحالِ؛ لأَنَّكَ قَدْ تَقُوْلُ: رَأَيْتُ قَوْمَكَ أَكْثَرَهُمْ، وحَزَّنْتُ قَوْمَكَ بَعْضَهُمْ، فإذا جاز هذا أَتْبَعْتَهُ ما يكُوْنُ حالاً، وإِنْ كان مِمَّا يَتَعَدَّى إلى مَفْعُوْلَيْن أَنْفَذْتَهُ إليه؛ لأَنَّهُ لَمْ تَذْكُرْ قَبْلَهُ شَيْئاً، كأَنَّهُ: رَأَيْتُ قَوْمَكَ، وحَزَّنْتُ قَوْمَكَ... إلاَّ أَنْ أُعْرِبَهُ، وأَكْثره إذا كان الآخِرُ هو الأَوَّلَ أَنْ يُبْتَدأ به، وإن أَجْرَيْتَهُ على النَّصْبِ فهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ"[1].

ومِنْهُ قَوْلُكَ: بِعْتُ مَتاعَكَ أَسْفَلَهُ قَبْلَ أَعْلاهُ، واشْتَرَيْتُ مَتاعَكَ أَسْفَلَهُ أَسْرَعَ من اشترائي أَعْلاهُ، واشْتَرَيْتُ مَتاعَكَ بَعْضَهُ أَعْجَلَ مِنْ بَعْضٍ، وسَقَيْتُ إِبِلَكَ صِغارَها أَحْسَنَ مِن سَقْيِي كِبارَها، وضَرَبْتُ النَّاسَ بَعْضَهُم قائِماً، وبَعْضَهم قاعِداً[2]:

أَجازَ سيبَوَيْهِ في (قَبْلَ أَعْلاهُ)، و(أَسْرَعَ مِنْ اشْتِرائي أَعْلاهُ)، و(أَحْسَنَ مِنْ سَقْيِي كِبارَها) و(قائماً)، و(قاعِداً) في هذه الأَمْثِلَةَ- النَّصْبَ على الحالِ إذا لَمْ تَجْعَلْهُ خَبَراً لما قَبْلَهُ، وذلك إذا نَصَبْتَ ما قَبْلَهُ على بَدَل بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، والرَّفْعَ على خَبَرِ المُبْتَدأ إذا رَفَعْت ما قَبْلَهُ على الابْتِداء: "فهذا لا يَكُوْنُ فيه إلاَّ النَّصْبُ؛ لأَنَّ ما ذَكَرْتَ بَعْدَهُ لَيْسَ مَبْنِيّاً عليه، فيَكُوْنُ مُبْتَدَأً، وإِنَّما هُوَ مِنْ نَعْتِ الفِعْلِ، زَعَمْتَ أَنَّ بَيْعَهُ أَسْفَلَهُ كان قَبْلَ بَيْعِهِ أَعْلاه... ولَمْ تَجْعَلْهُ

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ١٥٨.

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ١٥٢.

خَبَراً لما قَبْلَه. ومِنْ ذلك قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِمتاعِكَ بَعْضِهِ مَرْفُوْعاً، وبَعْضِهِ مَطْرُوْحاً، فهذا لا يَكُوْنُ مَرْفُوعاً؛ لأَنَّكَ حَمَلْتَ النَّعْتَ على المَرُوْرِ، فَجَعَلْتَهُ حالاً للمُرُوْر، ولَمْ تَجْعَلْهُ مَبْنِيّاً على المُبْتَدأ، وإِنْ لَمْ تَجْعَلْهُ حالاً للمُرُوْرِ جازَ الرَّفْعُ"[1].

ومِمَّا جاءَ بالرَّفْعِ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿**وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ**﴾[2]، بالرَّفْع على الابتِداءِ، والخَبَرِ، وبالنَّصْب على أَنَّ (وُجوهَهُمْ) بَدَلُ اشْتِمالٍ مِنَ (الَّذِيْنَ...)، وأَنَّ (مُسْوَدَّةً) حالٌ مِنْ (وُجُوْهِهِمْ)[3].

ومِمَّا جاءَ بالنَّصْبِ قَوْلُ عَبْدَةَ بْنِ الطَّبِيب[4]:

فَما كانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ... ولكِنَّهُ بُنْيانُ قَوْمٍ تَهَدَّما

على أَنَّ (هُلْكُهُ) بَدَلٌ مِنْ (قَيْسٌ)، و(هُلْكَ) خَبَرُ (كانَ).

وقَوْلُ رَجُلٍ مِنْ بَجِيْلَةَ، أَو خَثْعَمٍ[5]:

ذَرِيْنِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعَا ... وما أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضاعا

على أَنَّ (حِلْمِي) بَدَلُ اشْتِمالٍ من ياء المُتَكَلِّمَ في (أَلْفَيْتِني)، و(مُضاعا) مَفْعُوْلُ الفِعْلِ الثَّانِي.

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ١٥٣.

(٢) الزمر: ٦٠.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٤٣٧، الأخفش، معاني القرآن: ٢/ ٤٥٦، أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٣٢٥، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٢١.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٥٦.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب: ٦/ ٢١.

ولِنَصْبِ ما بَعْدَ (بَعْضَهُ) في قَوْلِك: جَعَلْتُ مَتاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ – عِنْدَهُ – ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ(١):

- أَنْ يَكُوْنَ (بَعْضَهُ) بَدلاً مِنْ (مَتَاعَكَ) على أَنَّ (فَوْقَ بَعْضٍ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ، على أَنَّ (جَعَل) مِمَّا يَتَعَدَّى إلى مَفْعُوْلٍ واحِدٍ.
- أَنْ يَكُوْنَ مُتَعَلِّقاً بالفِعْلِ (جَعَلَ)، على أَنَّ (بَعْضَهُ) بَدَلٌ، وأَنَّ (جَعَلَ) بمَعْنَى (أَلْقَى): أَلْقَيْتُ مَتاعَكَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ.
- أَنْ يَكُوْنَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المَفْعُوْلِ الثَّانِي على أَنَّ (جَعَل) تَعْمَلُ عَمَلَ (ظَنَّ).

قَوْلُك: مُطِرْنا سَهْلُنا، وَجَبَلُنا، ومُطِرْنا السَّهْلُ، والجَبَلُ، وضُرِبَ عَبْدُ الله ظَهْرُهُ، وبَطْنُهُ، وَضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ والبَطْنُ، وقُلِبَ عَمْرٌو ظَهْرُهُ، وبَطْنُهُ.

أَجازَ سِيبَوَيْهِ رَفْعَ (سَهْلُنا، وجَبَلُنا)، و(السَّهْلُ، والجَبَلُ)، و(ظَهْرُهُ، وبَطْنُهُ)، و(الظَّهْرُ، والبَطْنُ)، و(ظَهْرُهُ، وبَطْنُهُ)، ونَصْبَها على أَنَّ الرَّفْعَ على البَدَلِ مِمَّا قَبْلَها، وأَنَّ النَّصْبَ على نَزْعِ الخافِضِ: "وإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ، تَقُوْلُ: ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ، والبَطْنَ، ومُطِرْنا السَّهْلَ، والجَبَلَ، وقُلِبَ زَيْدٌ ظَهْرَهُ، وبَطْنَهُ، فالمعنى أَنَّهُمْ مُطِروا في السَّهْلِ، والجَبَلِ، وقُلِبَ على الظَّهْرِ والبَطْنِ، ولكِنَّهُم أَجازُوا هذا، كما أَجازوا قَوْلَهُمْ: دَخَلْتُ البَيْتَ، وإِنَّما مَعْنَاهُ: دَخَلْتُ في البَيْتِ، والعامِلُ فيه الفِعْلُ، ولَيس المُنْتَصِبُ ها هنا بِمَنْزِلة الظَّرْفِ؛ لأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: قُلِبَ هو ظَهْرَهُ، وبَطْنَهُ، وأَنْتَ تَعْنِي على ظَهْرِه لَمْ يَجُزْ، ولَمْ يُجِيْزُوْهُ في غَيْرِ السَّهْلِ،

(١) انظر: الكتاب، ١٥٦.

والجَبَلِ، والظَّهْرِ، والبَطْنِ، كما لَمْ يَجُزْ: دَخَلْتُ عَبْدَ الله، فجاز هذا في ذا وَحْدَهُ، كما لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الجَرِّ إلاَّ في الأماكِنِ في مِثْلِ: دَخَلْتُ البَيْتَ، واخْتُصَّتْ بهذا، كما أَنَّ (لَدُنْ) مَعَ (غُدْوةً) لها حالٌ لَيْسَتْ في غَيْرِها مِنَ الأَسْماءِ، وكما أَنَّ (عَسَى) لها في قَوْلِهِمْ: عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً- حالٌ لا تَكُوْنُ في سائِرِ الأَشْياءِ"(١).

وذَكَرَ الخَلِيْلُ بْنُ أَحْمَدَ(٢) أَنَّ العَرَبَ يَقُوْلُوْنَ أَيْضاً: مُطِرْنا الزَّرْعَ، والضَّرْعَ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في هذا القَوْلِ مِنْ حَيْثُ الرَّفْعُ على البَدَلِ.

ويُقالُ أَيْضاً: مُطِرَ قَوْمُكَ اللَّيْلَ، والنَّهارَ، على أَنَّ (اللَّيْلَ، والنَّهارَ) يَجُوْزُ نَصْبُهما على الظَّرْفِ، ورَفْعُهما على الاتِّساعِ، كما ذَكَرَ سيْبَوَيْهِ: "وتَقُوْلُ مُطِرَ قَوْمُكَ اللَّيْلَ، والنَّهارَ، على الظَّرْفِ، وعلى الوَجْهِ الآخَرِ، وإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ على سَعَةِ الكلام، كما قال: صِيْدَ عليهِ اللَّيْلُ، والنَّهارُ، وهو نَهارُهُ صائِمٌ، ولَيْلُه قائِمٌ..."(٣)، على أَنَّ الرَّفْعَ على البَدَلِ مِنْ (قَوْمُكَ)؛ لأَنَّ اللَّيْلَ جُعِلَ بَعْضَ الاسْمِ.

ولا يَخْفَى ما يُنْبِئُ عنهُ النَّصْبُ على الظَّرْفِ من الدَّلالَةِ، أو ما يُنْبِئُ عَنْه الرَّفْعُ منها أَيْضاً مِنْ حَيْثُ كَوْنُ المَرْفُوْعِ بَدَلاً يُعَدُّ مَقْصُوْداً لذاتِهِ.

ويُقَيَّدُ النَّصْبُ فيما مَرَّ بالسَّماعِ عن العَرَبِ نَصْباً، وجَرّاً بِحَرْفِ الجَرِّ.

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ١٥٩.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٥٩.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١/ ١٦٠.

قَوْلُكَ: لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمارٍ:

أَجازَ سيبَوَيْهِ[1] في (صَوْتَ) أَنْ يُنْصَبَ على المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ، على أَنَّ العامِلَ مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً (يُصَوِّتُ): "وإذا قال: لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمارٍ، فإِنَّما أَخْبَرَ أَنَّهُ مَرَّ به وهو يُصَوِّتُ صَوْتَ حِمارٍ"[2].

ولِنَصْبِ المَصْدَرِ في هذه المَسْأَلَةِ قُيُوْدٌ:

- أَنْ يَكُوْنَ المَصْدَر عِلاجاً يَدُلُّ على الحُدُوْث، والتَّجَدُّدِ كالصُّراخِ، كما في: لَهُ صُراخٌ صَراخَ الثَّكْلَى، والضَّرْبِ، كما في: لِزَيْدٍ ضَرْبٌ ضَرْبَ المُلوك، والبُكاءِ، كما في: لِي بُكاءٌ بُكاءَ ذاتِ عُضْلَةٍ (مَمْنُوْعَةٍ مِنَ النِّكاحِ)[3]، وعليه فإِنَّ ما لا يُشْعِرُ بالحُدُوْثِ، والتَّجَدُّدِ (غَيْر علاجيّ) لا يُعامَلُ مُعامَلَةَ ما يُشْعِرُ بها، كما في: له ذَكاءٌ ذَكاءُ الحُكَماءِ، وله عِلْمٌ عِلْمُ الفُقَهاءِ، وله رَأْيٌ رَأْيُ الأُصَلاءِ، وغَيْر ذلك مِمَّا يُخْتارُ فيه الرَّفْعُ على البَدَلِ مِمَّا يُعْرَبُ ما قَبْلَهُ مُبْتَدَأً، أو على النَّعْتِ إذا كانَ ما قَبْلَهُ نَكِرَةً، وكانَ هو نَكِرَةً، والبَدَلُ جائِزٌ في المَعْرِفَةِ، والنَّكِرَة، أو على الخَبَرِ لِمُبْتَدأ مَحْذوفٍ، كما قِيْلَ[4].

ويَجُوْزُ في مِثْلِ هذه المَصادِرِ الَّتي لا تُنْبِئُ عَنِ الحُدُوْثِ، والتَّجَدُّدِ- النَّصْبُ على الحالِ مِنَ الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ في الخَبَرِ شِبْهِ الجُمْلَة (لَهُ)، على أَنَّ في الكلامِ مُضافاً مَحْذُوْفاً (مِثْلَ): مِثْلَ

---

(١) انظر: الكتاب: ١/ ٣٦٢.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٦٢.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٢٠، السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ١٢٦.

(٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ١٢٧.

عِلْمِ عالِمٍ، أو: مِثْلَ ذَكاءِ عالِمٍ، وهكذا دَوَالَيْكَ، وقِيْلَ إِنَّ نَصْبَها على المَصْدَرِيَّةِ ضَعِيْفٌ[1]: "وإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ، فقُلْتَ: له عِلْمٌ عِلْمَ الفُقَهاءِ، كأَنَّكَ مَرَرْت به في حالِ تَعَلُّم، وتَفَقُّهٍ، وكَأَنَّهُ لَمْ يُسْتَكْمِلْ أَنْ يُقالَ له عالِمٌ. وإِنَّما فُرِّقَ بَيْنَ هذا وبَيْنَ الصَّوْتِ؛ لأَنَّ الصَّوْتَ عِلاجٌ، وأَنَّ العِلْمَ صارَ عِنْدَهم بِمَنْزِلَةِ اليَدِ، والرِّجْلِ، ويَدُلُّكَ على ذلك قَوْلُهُمْ: لَهُ شَرَفٌ، ولَهُ دِيْنٌ، ولَهُ فَهْمٌ، ولَوْ أَرادُوا أَنْ يُدْخِلَ نَفْسَهُ في الدِّيْنِ ولَمْ يَسْتَكْمِلْ أَنْ يُقالَ: له دِيْنٌ- لَقالُوا: يَتَدَيَّنُ، ولَيْسَ بذلك، ويَتَشَرَّفُ وليس له شَرَفٌ، ويَتَفَهَّمُ ولَيْس له فَهْمٌ، فلَمَّا كان هذا اللَّفْظُ للَّذِيْنِ لَمْ يَسْتَكْمِلُوا ما كانَ غَيْرَ عِلاجٍ بَعْدَ النَّصْبُ في قَوْلِهِمْ: لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الفُقَهاءِ.. وإذا قالَ: لَهُ عِلْمٌ عِلْمُ الفُقَهاءِ فَهُوَ يُخْبِرُ عَمَّا قَدْ اسْتَقَرَّ فيه قَبْلَ رُؤْيَتِهِ، وقَبْلَ سَمْعِه مِنْهُ، أو رآهُ يَتَعَلَّمُ، فاسْتَدَلَّ بِحُسْنِ تَعَلُّمِهِ على ما عِنْدَهُ من العِلْمِ، ولَم يُرِدْ أَنْ يُخْبِرَ أَنَّهُ إِنَّما بَدَأَ في عِلاجِ العِلْمِ في حالِ لُقِيِّهِ إِيَّاهُ؛ لأَنَّ هذا لَيْسَ ما يُثْنَى به، وإِنَّما الثَّناءُ في هذا المَوْضِعِ أَنْ يُخْبِرَ بِما اسْتَقَرَّ فيه، ولا يُخْبِرُ أَنَّ أَمْثَلَ شَيْءٍ كانَ مِنْهُ التَّعَلُّمُ في حالِ لِقائِهِ"[2].

ويَتَبَيَّنُ لنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ هذا المَصْدَرَ المَنْصُوْبَ الَّذي لا يُنْبِئ عَنِ الحُدُوثِ، والتَّجَدُّدِ- يَتَبَدَّى مِنْه التَّشْبِيْه بِعِلْمِ العُلَماء، أَو الفُقَهاءِ، أو غَيْرِهم، ولذلك وُسِمَ بأَنَّهُ لَمْ يَجْمَع كُلَّ السِّمات الَّتي تَجْعَلُهُ قَمِيْناً بأَنْ يكون عالِماً، أو فَقِيْهاً.

- أَنْ يَكُوْن هذا المَصْدَرُ مُشَبَّهاً به، على أَنَّ المُشَبَّه المَصْدَرُ المَرْفُوْعُ على الابتداء قَبْلَهُ من حَيْثُ المَعْنَى؛ ولذلك لا يَصِحُّ مِثْلُ قَوْلِك: له صَوْتٌ صَوْتٌ حَسَنٌ، أو صَوْتٌ مُرْتَفِعٌ.

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٢٠-١٢١.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٦٢.

- أَنْ يَأْتِي هذا المَصْدَرُ مَسْبُوْقاً بِجُمْلَةٍ، ولذلك لا يَصِحُّ نَصْبُهُ على المَصْدَرِ في مِثْلِ قَوْلِكَ: صَوْتُ زَيْدٍ صَوْتُ حِمارٍ، على أَنَّ المَصْدَرَ الثَّاني مَرْفُوْعٌ على خَبَرِ المُبْتَدَأ، وهو رُكْنٌ أساسِيٌّ لا فَضْلَةٌ.

- أَنْ يَكُوْنَ مَسْبُوقاً بجملَةٍ تَشْتَمِلُ على مَعْناهُ، ولذلك لا يَصِحُّ نَصْبُهُ على المَصْدر في مِثْلِ قَوْلِك: لَه ضَرْبٌ صَوْتُ حِمارٍ.

- أَنْ يَكُوْنَ مَسْبُوْقاً بِجُمْلَةٍ تَشْتَمِلُ على صاحِبِه (صاحِب المَصْدَر)، ولذلك لا يَصِحُّ نَصْبُه على المَصْدَرِ في مِثْلِ قَوْلِك: فيها صَوْتٌ صَوْتُ حِمارٍ؛ لأَنَّ الضَّمِيْر في الجُمْلَة في (فيها) لا يَعُوْدُ على صاحِبِ الصَّوْتِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحَمامِ، على أَنَّ الضَّمِيْر في (عليه) يَعُودُ على المَنُوْح عليه لا على النَّائِحِ، وهذا الضَّمِيْر الَّذي يَعُوْدُ على النَّائِحِ، أو المُصَوِّت يَكُوْنُ في المَعْنَى فاعِلاً للمَصْدَرِ في الجُمْلَةِ الَّتي تَسْبِقُ هذا المَصْدَرَ المَنْصُوْبَ. وقِيْلَ إِنَّ الصَّوْتَ يَدُلُّ على المُصَوِّت، وهو قَوْلٌ يُسْهِمُ في إجازَة هذا المَصْدَرِ على الرَّغْمِ من ضَعْفِهِ(1).

- ألاَّ يَكُوْنَ العامِلُ في هذا المَصْدَرِ مَذْكُوْراً بل يَجِبُ أَنْ يَكُوْنَ مَحْذُوْفاً وُجُوْباً؛ لأَنَّ هذا المَصْدَر يُعَدُّ بَدَلاً من الفِعْلِ، ولذلك لا يَصِحُّ أَنْ يَكُوْنَ مِنْ هذه المَسْأَلَةِ قَوْلُك: زَيْدٌ يَضْرِبُ ضَرْبَ المُلُوْك، ويُصَوِّتُ صَوْتَ حِمارٍ، وهو مُصَوِّتٌ صَوْتَ حِمارٍ؛ أو يُعَدُّ مُقَدَّراً بالحَرْفِ المَصْدَرِيِّ، والفِعْلِ (أَنْ يَبْكِيَ، أَنْ يُصَوِّتَ).

قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾(2).

---

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ١٢٧، سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٦٢.

(2) آل عمران: ١٣.

في (فِئَةٌ) في هذه الآيَةِ ثَلاثُ قِراءاتٍ(1):

- بالرَّفْع، على القَطْع الإعْرابِيّ بتَقْدِيْرِ مُبْتَدَأ: إِحْداهما فِئَةٌ، وهي قِراءَةُ الجُمْهُوْرِ.
- بالجَرِّ، وهي قِراءَة مُجاهِدٍ، والحَسَنِ، وغَيْرِهما، على البَدَلِ التَّفْصيليّ من (فِئَتَيْنِ)، أو عَطْفِ البَيان الَّذي يُطْلِقُ عليه سيبَوَيْهِ مُصْطَلَحَ الصِّفَة.
- بالنَّصْبِ، وهي قراءَةُ ابني السَّمَيْفع، وعَبْلَةَ، على القَطْعِ بتَقْدِيْرِ فِعْلٍ عامِلٍ: أَمْدَح فِئَةً تُقاتِلُ في سَبِيْل الله، وأَذُمُّ فِئَةً كافِرَةً.

ومِنْ ذلك قَوْلُ كُثَيِّرِ عَزَّةَ(2):

وكُنْتُ كذي رِجْلَيْن رِجْلٌ صَحِيْحَةٌ ... ورِجْـلٌ رَمَـى فيهـا الزَّمـان فَشـلَّت

على أَنَّ (رِجْلٌ) مَرْفوعَةٌ على القَطْعِ الإعْرابِيّ بتَقْدِيْرِ مُبْتَدأ مَحْذوف وُجُوباً: هي رِجْلٌ صحيحةٌ، ويَجُوْزُ النَّصْبُ على القَطْعِ الإعْرابِيّ بتَقْدِيْرِ فِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً، كما مَرَّ.

ولا يَجُوْزُ -عندَ سيبوَيْهِ- في قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ راكِعٍ، وساجِدٍ-إلاَّ جَرُّ (راكِعٍ وساجِدٍ) على الصِّفَة لـ(رَجُلٍ)؛ لأَنَّ المَوْصُوْفَ (رَجُلٍ) لا يَجُوْزُ فيه التَّبْعِيْض، كما في (فِئَتَيْن)، و(رِجْلَيْنِ): "فأَمَّا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ راكِعٍ، وساجِدٍ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ صالِحٍ- فلَيْسَ الوَجْهُ فيه إلاَّ الصِّفَة، ولَيْس هذا بِمَنْزِلَةِ: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ مُسْلِمٍ، وكافِرٍ، ولا ما أَشْبَهَهُ مِنْ قَبْلِ أن تُبَعِّضُ، كأَنَّكَ قُلْتَ: أَحَدُهما كذا، والآخَرُ كذا، ومِنْهُم كذا، ومِنْهم كذا، وإذا

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٣٢، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢/ ٣٩٣، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٢٥، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٢٧، أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٩٣.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٣٣، ابن يعيش، شرح المفصل: ٣/ ٦٨.

قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائِمٍ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ قاعِدٍ- فهذا اسْمٌ واحِدٌ، ولَو قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُسْلِمٍ، وثَلاثَةِ رِجالٍ مُسْلِمِيْنَ لَمْ يَحْسُنْ فيه إلاَّ الجَرُّ؛ لأَنَّكَ جَعَلْتَ الكَلامَ اسْماً واحِداً حَتَّى صارَ كأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بقائِمٍ، ومَرَرْتُ بِرِجالٍ مُسْلِمِيْن، وهذا قَوْلُ يُوْنُس"[1].

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّ الاسْمَ المُتْبَعَ بنَعْتٍ لَفْظاً، ومَحَلاً لا يُصارُ إلى قَطْعِ تابِعِهِ إعْرابِيّاً إلاَّ إذا كانَ مِمَّا يُبَعَّض، أو كان مَجْمُوْعاً، أو مُثَنًّى، أو يَدُلُّ على اثْنَيْنِ، أو أَكْثَر، كما في: مَرَرْتُ بِثَلاثَةِ نَفَرٍ رَجُلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ، ورَجُلٍ كافِرٍ: "جَمَعْتَ الاسْمَ، وفَصَّلْتَ العِدَّةَ، ثُمَّ نَعَتَّهُ، وفَسَّرْتَهُ، وإِنْ شِئْتَ أَجْرَيْتَهُ مُجْرَى الأَوَّلِ في الابتِداءِ، فتَرْفَعُهُ، وفي البَدَلِ، فتَجُرُّه..."[2].

قَوْلُ العَرَبِ: هذا عَمْرٌو أَخُوكَ، وهذا عَمْرٌو أَخَانا[3]:

يَجُوْزُ في (أَخُوْك) الرَّفْعُ على البَدَلِ مِن (عَمْرٌو)، والنَّصْبُ -كما يُفْهَمُ- على القَطْعِ الإعْرابِيّ، وهو قَطْعٌ قَدْ يُنْبِئ عَنِ المَدْحِ، أو الذَّمِّ على حَسَب نِيَّةِ المُتَكَلِّم، وقَصْدِهِ، وتَواصُلِهِ الإخْبارِيِّ مَعَ السَّامِعِ، على أَنَّ العامِلَ فيه عِنْدَ النُّحاةِ فِعْلٌ مَحْذُوْفٌ وُجُوباً.

قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ مُسْلِمٍ، وكافِرٍ، ومَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ مُسْلِمٌ، وكافِرٌ، ومَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ رَجُلٍ صالِحٍ، ورَجُلٍ طالِحٍ، ومَرَرْت بِرَجُلَيْنِ رَجُلٌ صالِحٌ، ورَجُلٌ طالِحٌ[4]:

يَجُوْزُ فيما بَعْدَ (رَجُلَيْنِ) الجَرُّ على الصِّفَةِ لهما، أو البَدَلِ مِنْهما، والرَّفْعُ على خَبَرِ مُبْتَدأٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيْرُهُ: هُما مُسْلِمٌ وكافِرٌ، وهُما رَجُلٌ صالِحٌ، ورَجُلٌ طالِحٌ: "وكذلك: مَرَرْتُ

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٣٣.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/ ٤٣٢.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١١٢-١١٣، ٢٠٥.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٣١.

بِرَجُلَيْنِ رَجُلٍ صالِحٍ، ورَجُلٍ طالِحٍ، وإِنْ شِئْتَ صَيَّرْتَهُ تَفْسِيْراً لِنَعْتٍ، وصارَ إعادَتُكَ الرَّجُلَ تَوْكِيْداً، وإِنْ شِئْتَ جعَلْتَهُ بَدَلاً..."(1).

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تعالَى:(قَدْ كانَ لَكُمْ آيَةٌ في فِئَتَيْنِ التَقَتا فِئَةٌ تُقاتِلُ في سَبِيْلِ اللهِ وأُخْرَى كافِرَةٌ)(3)،على أَنَّ في (فِئَةٌ) ثَلاثُ قِراءاتٍ: بالرَّفْعِ،والجَرِّ،والنَّصْبِ(4)،على أَنَّ قِراءَةَ الجَرِّ (قِراءَةُ مُجاهِدٍ،والحَسَن البَصْرِيّ، وغَيْرِهِما) مَحْمُوْلَةٌ على الصِّفَةِ، والبَدَلِ مِنْ (فِئَتَيْنِ)، وأَنَّ قِراءَةَ النَّصْبِ (قِراءَة ابن السَّمَيْفَع،وابْنِ أَبي عَبْلَةَ) مَحْمُوْلَةٌ على القَطْعِ، على أَنَّها مَفْعُوْلٌ بِهِ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَمْدَحُ فِئَةً، وأَذُمُّ أُخْرَى كافِرَةً(٥)، وأَنَّ قِراءَةَ الجُمْهُوْرِ بالرَّفْعِ مَحْمُوْلَةٌ على القَطْعِ الإِعْرابِيِّ، وعلى أَنَّها خَبَرُ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوْفٍ.

والبَدَلُ يُنْبِئُ عَنْ أَنَّهُ المَقْصُوْدُ لِذاتِهِ، وأَنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ جِيْءَ بِهِ تَمْهِيْداً، وتَوْطِئَةً لَهُ، وأَنَّ الصِّفَةَ تُنْبِئُ عَنِ التَّخْصِيْصِ،وأَنَّها هِيَ الاسْمُ المَنْعُوْتُ في المَعْنَى.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٣)آل عمران: ١٣.

(٤)انظر: سيبويه،الكتاب:١/ ٤٣٣.

(٥)انظر: أبو حيَّان،البحر المحيط:٢/ ٣٩٣.

(٥)

ما يَدُوْرُ في فَلَكِ المُنادَى وتـابِعِهِ

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ هذه المَسْأَلَةِ من المُتَشابِهِ اللَّفْظِيِّ في كتابِ سيبويه:

قَوْلُكَ: يا زَيْدَ زَيْدَ عَمْرٍو، ويا زَيْدَ زَيْدَ أَخِيْنا، وقَوْلُ جَرِيْرٍ[١]:

يـا تَـيْمَ تَـيْمَ عَـدِيٍّ لا أَبـا لَكُـمْ   لا يُلْقِيَـنَّكُمُ في سُـوْءٍ عُمَـرُ

وقَوْلُ بَعْضِ وَلَدِ جَرِيْرٍ:

يـا زَيْـدَ زَيْـدَ الـيَعْمَلاتِ الـذُّبَّلِ   تَطـاوَلَ اللَّيْـلُ عَليْـكِ وانْـزِلِ

للنَّحْوِيِّيْن في المُنادَى المُضافِ المُكَرَّرِ مَذاهِبُ[٢]:

- أَنْ يُضَمَّ الأَوَّلُ على انَّهُ اسْمُ عَلَمٍ مُفْرَدٍ، وأَنْ يُنْصَبَ الثَّانِي على أَنَّهُ مُنادًى مُضافٌ مُسْتَأْنَفٌ.
- أَنْ يُضَمَّ الأَوَّلُ، على أَنَّهُ اسْمُ عَلَم مُفْرَد، وأَنْ يُنْصَبَ الثَّاني على أَنَّهُ بَدَلٌ، أو عَطْفُ بَيانٍ مَقْطُوْعٌ، فيكُونُ العامِلُ فيه فِعْلٌ مُضْمَرٌ وُجُوْباً يُنْبِئُ عَنِ المَدْحِ، أو الذَّمِّ على حَسَبِ نِيَّةِ المُخاطَبِ، وقَصْدِهِ، وتَواصُلِهِ مع السَّامِعِ، أو المُخاطَب.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٠٥-٢٠٦، السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٥٧-٥٨.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٠٥-٢٠٦، السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٥٧-٥٨.

ولا يَخْفَى ما في العامِلِ في نَصْبِ الثَّاني مِنْ دَلالَةٍ يَكُوْنُ فيها القَوْلِ الأَوَّلِ مُنادًى، وفي القَوْل الثاني مفعولاً به لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً يُنْبِئ عن المَدْحِ، أو الذَّمِّ.

- أَنْ يَكُونَ تَوْكِيْداً لَفْظِيّاً للأَوَّل، على الرَّغْمِ من اخْتِلاف جِهَتَيِ التَّعريف، وهو قَوْلُ ابْن مالِكٍ رَدَّهُ أبو حَيَّان: "قالَ أبو حيَّان: ولَمْ يَذْكُرْهُ أَصْحابُنا، وهو مَمْنُوْعٌ؛ لأَنَّهُ لا مَعْنَوِيٌّ، كما هو واضِحٌ، ولا لَفْظِيٌّ، لاخْتِلافِ جِهَتي التَّعْرِيفِ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ مُعَرَّفٌ بالعلميَّة، أوِ النِّداءِ، والثَّاني بالإضافة؛ لأَنَّهُ لم يُضَفْ حَتَّى سُلِبَ تَعْرِيْفُ العلميَّة"(١).

- أَنْ يَكُون مَنْصُوْباً على النَّعْتِ للأَوَّلِ على المَحَلِّ، على أَنَّ مَعْنَى الاشْتِقاقِ مُتَوَهَّمٌ فيه، وقد عُدَّ ضَعيفاً، وهو قَوْلُ السِّيرافِيِّ.

ويَجُوْزُ في الاسْمِ الأَوَّلِ عِنْدَ سيبَوَيْهِ، ومَنْ تَبِعَهُ الضَّمُّ على أَنَّهُ مَبْنِيٌّ؛ لأَنّه عَلَمٌ مُفْرَدٌ، والنَّصْبُ، ولهم فيه أقْوال(٢):

- أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ؛ لأَنَّهُ مُنادًى مُضافٌ، على أَنَّ العَلَمَ الثَّاني زائِدٌ بَيْن المُضافِ، والمُضاف إليه: "وذلك لأَنَّهم قَد عَلِمُوا أَنَّهم لَوْ لَمْ يُكَرِّروا الاسْمَ كان الأَوَّلُ نصباً، فلَمّا كَرَّروا الاسْمَ تَوْكِيداً تَرَكُوا الأَوَّلَ على الَّذي كان يكُوْنُ عليه لو لم يُكَرِّرُوا"(٣).

وقِيْلَ إِنَّ أَصْلَ: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ: يا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَهُ، على أَنَّ الضَّمِيْرَ حُذِفَ مِنَ الثَّاني الَّذي زَيْدَ، على الرَّغْم من أَنَّهُ قِيْلَ إِنَّه لا يَجُوْزُ الفَصْلُ بَيْنَ المُتَضايِفَيْنِ بغير الظَّرْف(٤).

(١) السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٥٧-٥٨.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٠٥-٢٠٦، السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٥٧-٥٨.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٠٦.

(٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٥٨.

وقَد عَزَّز سيْبَوَيْهِ مَذْهَبَهُ بأَنَّ الخَلِيْل عَدَّ لام الخَفْضِ في قَوْلِ العَرَب: لا أَبا لك- زائِدَةً: "وقال الخليْلُ، رَحِمَهُ الله: هو مِثْلُ: لا أَبا لَكَ، قد عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِئْ بِحَرْف الإضافَةِ قالَ: أَباكَ،فتَرَكَهُ على حالِهِ الأُوْلى، واللاَّمُ ها هُنا بِمَنْزِلة الاسْمِ الثَّاني في قَوْلِهِ: يا تَيْمَ تَيْم عَدِيٍّ، وكذلك إذا اضْطُرَّ..."(١).

ولا يَخْفى ما في تَأْوِيْل سيبَوَيْه مِنْ إنْباءٍ عن التَّوْكِيْدِ الَّذي يتَحَقَّقُ بزيادَة الثَّاني، وعَن أَنَّ الأَوَّل جُزْءٌ مِنَ الثَّاني على أَنَّهُ مِنْ باب المُرَكَّبِ الإضافِيّ.

- أَنَّهُ مَنْصُوْب لأَنَّهُ؛ والثَّاني مُضافان إلى المُضاف إليه، كما في: قَطَعَ اللهُ يَدَ، ورِجْلَ مَنْ قالَها، وهو قَوْلُ الفَرَّاءِ.

-أَنَّهُ مَنْصُوْب على أَنَّ ما أُضِيْفَ إليه مَنْوِيٌّ، فيَكُوْنُ الثَّاني بَدَلاً، أو عَطْفَ بَيانٍ، أو تَوْكِيْداً، وهو قَوْلُ المُبرّد.

-أَنَّ الأَوَّلَ، والثَّاني رُكِّبا، ولذاكَ بُنِيا على فَتْحِ الجُزْأَيْن على الرَّغْمِ مِنْ إضافَتِهما، كما في: ما فَعَلْتُ خَمْسَةَ عَشَرَكَ، وهو قَوْلُ الأَعْلَم الشَّنْتَمَرِيّ.

-أَنَّ الفَتْحَةَ حَرَكَتَهُ ناشِئَةٌ من إِتْباع حَرَكَةِ الثَّاني الَّذي يُعَدُّ نَعْتاً مَنْصُوْباً له، وهو قَوْلُ السِّيرافِيّ(٢).

وقِيْلَ إِنَّ ما مَرَّ لَيْس مَحْصُوْراً في العَلَمَيْنِ عند البصرِيِّيْن، على أَنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ يُقالَ عِنْدَهم في اسْمِ الجِنْسِ: يا رَجُلَ رَجُلَ القَوْمِ، وأَضْرابه، والصِّفَة، كما في: يا صاحِبَ صاحِبَ زَيْدٍ، والكُوفِيُّون يُوْجِبُون في اسْمَي الجِنْسِ ضَمَّ الأَوَّلِ، وفي الصِّفَتَيْنِ ضَمَّهُ بلا تَنْوِيْن، أو تَنْوِيْنٍ، كما في: يا صاحِباً صاحِبَ زَيْدٍ، ويا صاحِبُ صاحِبَ زَيْدٍ.

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٠٦-٢٠٧.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٥٨.

ولا يَخْفى ما للخِلاف النَّحْويّ مِنْ أَثَرٍ في الإِعْرابِ، أو البِناءِ فَضْلاً عَمَّا في الحَرَكَةِ الَّتي على خِلافِ المَأْلُوْفِ من جَذْب انْتِباهِ السَّامِعِ، أو القارِئ، وهو جَذْبٌ يُؤَدِّي إلى تَوْكيد الكَلمةِ، والتَّفَكُّرِ فيما تُنْبِئ عنه هذه اللَّفْظَةُ مَوْضِعُ الانْزِياحِ.

يا تَمِيْمُ أَجْمَعُوْنَ، ويا تَمِيْمُ أَجْمَعِيْنَ[1]:

أَجازَ الخليل بْنُ أَحْمَد في (أَجْمَعِيْنَ) الرَّفْعَ على التَّوْكيد المَعْنَوي لـ(تَمِيْمُ): "وأَمَّا: يا تَمِيْمُ أَجْمَعُوْنَ، فأَنْتَ فيه بالخِيارِ، إِنْ شِئْتَ قُلْتَ: أَجْمَعُوْنَ، وإِنْ شِئْتَ [قُلْتَ]: أَجْمَعِيْن، ولا يَنْتَصِبُ على (أَعْنِي) مِنْ قِبَلِ أَنْ تَقُوْلَ: أَعْنِي أَجْمَعِيْنَ. ويَدُلُّكَ على أَنَّ (أَجْمَعِيْنَ) يَنْتَصِبُ؛ لأَنَّهُ وصْفٌ لِمَنْصُوْبٍ قَوْلُ يُوْنُسَ: المَعْنَى في الرَّفْعِ، والنَّصْبِ واحِدٌ، وأَمَّا المُضاف في الصِّفَةِ فَهُو يَنْبَغي له أَلاَّ يَكُوْنَ إِلاَّ نَصْباً إذا كان المُفْرَدُ يَنْتَصِبُ في الصِّفَة"[2].

ويَتَبَيَّن لنا مِنْ هذا النَّصِّ أَنَّ ما عُدَّ من باب التَّوْكيد المَعْنَويّ مِنَ الأَلْفاظِ الأَصِيْلَة لا المُلْحَقَةِ بِها (أَجْمَعُون، وأَخَواتها: أَبْتعونَ، أَكْتَعُوْن، أَبْصَعُون)- يَجِبُ نَصْبُهُ، كما في: يا قَيْسُ كُلَّهُمْ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في التَّوْكِيْدِ بالنَّفْسِ، أو العَيْنِ؛ لأَنَّ هذا التَّوْكِيْد يُعامَلُ مُعامَلَة المُضافِ في هذا المَسْأَلَةِ، كما في قَوْلِكَ: يا زَيْدُ ذا الجُمَّةِ.

ويَتَبَيَّن لنا أَيْضاً أَنَّ المَعْنَى واحِدٌ في الرَّفْعِ، والنَّصْبِ، ولَسْتُ أَتَّفِقُ مَعَ يُوْنُس في هذه المَسْأَلَة؛ لأَنَّ المُخالَفَة اللَّفْظِيَّة تُنْبِئ عن أَهَمِيَّة الكَلِمة مَوْضع هذه المُخالَفَةِ بِجَذْبِ الانْتِباه إليها، وهي مَسْأَلَةٌ تُؤَدِّي إلى تَوْكِيْدِها، والتَّفَكُّرِ فيما يُمْكِن أَنْ تُنْبِئ عَنْه من مَعْنًى.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب:: ٢/ ١٨٤-١٨٥.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٨٤.

ولَعَلَّ عَدَم جَوازِ الرَّفْعِ في أَلْفاظِ التَّوْكِيْدِ المُضافَةِ -يَكْمُنُ في مُعامَلَتِها مُعامَلَة المُضافِ، كما مَرَّ، وإتْباعِها على مَحَلِّ المُنادَى المَبْنِيّ، ولَسْتُ أَرَى مانِعاً في الرَّفْعِ إنْ أُرِيْدَ الانْزِياحُ مِنَ النَّصْب إلى الرَّفْع لتَحْقِيْقِ مَعْنًى في ذِهْنِ المُتَكَلِّمِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في الإتْباعِ لَفْظاً، ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّ النُّحاةَ -في الغالِبِ- لا يُجِيْزُوْن القَطْعَ الإِعْرابِيّ الَّذي يُنْبِئُ عن المَدْحِ، أو الذَّمِّ، وهي مَسْأَلَةٌ تُؤَدِّي إلى تَغايُرِ المُرادَيْنِ تَوْكِيْداً، ومَدْحاً، وذَمّاً.

وأَجازَ الفَرَّاءُ رَفْعَ التَّوْكِيْدِ والمَعْطُوْفِ نَسَقاً، لأَنَّ الأَوَّل مَسْمُوْعٌ كما حَكَى الأَخْفَش: يا تَمِيْمُ كُلُّكُمْ، على أَنَّ (كُلُّكُم) مَقْطُوْعٌ عَن المُؤَكَّدِ عِنْد جُمْهُوْرِ النُّحاةِ، فيَكُوْنُ مُبْتَدأً خَبَرُهُ مَحْذُوْفٌ كُلُّكُمْ مَدْعُوٌّ[1].

قَوْلُ العَرَبِ: يا أَخانا زَيْداً، أَقْبِلْ، ويا أَخانا زَيْدُ، أَقْبِلْ[2]:

يَجُوْزُ في (زَيْد) الرَّفْعُ على البَدَلِ على نِيَّةِ إِعادَة العامِلِ حَرْف النِّداءِ، والنَّصْبُ على عَطْفِ البَيان على (أَخانا)، وهذا النَّصْبُ هو الأَصْلُ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ.

ولا يَخْفى ما في عَطْف البَيَان من دلالَةٍ تَتَبدَّى مِنْ كَوْنِهِ يُبَيِّنُ ما يَتْبَعُهُ، ويُوَضِّحُهُ، وما في البَدَل من دَلالَةٍ تَتَبدَّى مِنْ كَوْنِهِ مَقْصُوْداً لذاتِهِ، على أَنَّ المُبْدَلَ مِنْهُ تَوْطِئَةٌ، وتَمْهِيْدٌ لِذِكْرِهِ، فَكَأَنَّهُ الآخَرُ مُنادًى مُسْتَأْنَفٌ.

قَوْلُكَ: يا زَيْدُ زَيْدُ الطَّوِيْلُ، ويا زَيْدُ زَيْداً الطَّوِيْلَ[3]، على أَنَّ الأَوَّل قَوْلُ أَبي عَمْرٍو، وأَنَّ الثَّانِيَ قَوْلُ رُؤْبَةَ:

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٨٤-١٨٥.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٨٢.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٨٥.

ضَمُّ (زَيْدُ)، وما بَعْدَهُ (الطَّوِيْلُ) مَحْمُوْلٌ على البَدَلِ مِنَ الأَوَّل، ونَصْبُهُ وما بَعْدَهُ مَحْمُوْلٌ على عَطْف البَيان، كما يُفْهَمُ: "وتَقُوْلُ: يا زَيْدُ زَيْدُ الطَّوِيْلُ، وهو قَوْلُ أبي عَمْرٍو، وزَعَمَ يُوْنُسُ أَنَّ رُؤْبَةَ كان يَقُوْل: يا زَيْدُ زَيْداً الطَّوِيْلَ، فأَمَّا قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو فَعَلى قَوْلِك: يا زَيْدُ الطَّوِيْلُ، وتَفْسِيْرُهُ كتَفْسِيْرِهِ"[1].

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ هَذِه المَسْأَلَةِ قَوْلُ رُؤْبَة[2]:

إِنِّي وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَاً لَقائِلٌ: يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا

على أَنَّ (نَصْراً نَصْرا) نُصِبَ على عَطْفِ البَيان على مَحَلِّ المُنادَى (نَصْرُ)، كما في: يا زَيْدُ زَيْداً، ويَجُوْزُ الضَّمُّ على قَوْلِ أَبي عُمْرٍو بن العلاء على البَدَلِ على نِيَّةِ حَرْفِ النِّداءِ، فكَأَنَّ النِّداءَ مُسْتَأْنَفٌ.

وذَكَرَ سيبَوَيْه أَنَّ بَعْضَهُم يُنْشِدُ هذا الشَّاهِدَ:

إِنِّي وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَاً لَقائِلٌ: يا نَصْرُ نَصْراً نَصْرا

بنَصْبِ الثَّالِثِ على عَطْفِ البَيَّانِ على مَحَلِّ ما قَبْلَهُ، كما مَرَّ.

قَوْلُكَ: يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو، ويا زَيْدُ بْنَ عَمْرٍو:

يُفْهَمُ مِنْ كَلامِ سيبَوَيْهِ أَنَّ (زَيْدَ) في القَوْلِ الأَوَّلِ تَبِعَ في حَرَكَتِهِ (الفَتْحة) حَرَكَةَ (ابْنَ عَمْرٍو)، على أَنَّ هذا الإتْباعَ من بابِ إِتْباعِ المَوْصُوْفِ للصِّفة: "...وإنَّما حَمَلَهُمْ على هذا أَنَّهُم أَنْزَلُوا الرَّفْعَةَ الَّتي في قَوْلِك (زَيْدُ) بِمَنْزِلَة الرَّفْعَةِ في راءِ امْرِئٍ، والجَرَّةَ بِمَنْزِلة الكَسْرَةِ في

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٨٥.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٨٥، ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ٣، ٣/ ٧٢.

الرَّاءِ، والنَّصْبَةَ كفَتْحَةِ الرَّاءِ، وجَعَلُوْهُ تابِعاً لابْنٍ، أَلاَ تَراهُمْ يَقُوْلُوْن: هذا زَيْدُ بْنُ عَبْدِ الله، ويَقُوْلُوْنَ هذه هِنْد بنْتُ عَبْدِ الله فِيْمَنْ صَرَفَ، فَتَرَكُوا التَّنْوِيْن ها هُنا، لأَنَّهم جَعَلُوْهُ بِمَنْزِلَة اسْمٍ واحِدٍ لَمَّا كَثُرَ في لامِهِمْ، فكذلك جَعَلُوْهُ في النِّداءِ تابِعاً لابْنٍ، وأَمَّا مَنْ قالَ: يا زَيْدُ بْنَ عَبْدِ الله فإِنَّهُ إِنَّما قالَ: هذا زَيْدُ بْنُ عَبْدِ الله، وهو لا يَجْعَلُهُ اسْماً واحِداً، وحَذَفَ التَّنْوِيْنَ؛ لأَنَّهُ لا يَنْجَزِم حَرْفان"(١).

ويَتَبَيَّنَ لنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ لَفْظَةَ (ابْنَ) مَنْصُوْبَةٌ على أَنَّها صِفَةٌ لـ(زَيْدُ) على المَحَلِّ؛ لأَنَّ الأَصْلَ في تابِعِهِ النَّصْبُ؛ لأَنَّهُ مَنْصُوْبُ المَحَلِّ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الكُوفيِّيْن، وأبا بَكْرٍ الأَنْبارِيَّ أَجازُوا رَفْعَ هذه الصِّفَة المُضافَةِ إضافَةً مَحْضَةً، كما في حكايَةِ الأَخْفَش: يا زَيْدُ بْنُ عُمَرَ، وقد عُدَّ هذا القَوْلُ عند غَيْرِهِم شاذّاً، لأَنَّ فيه إِيْثارَ الفَرْعِ على الأَصْلِ؛ لأَنَّ الأَصْلَ في المُنادَى المُضافِ ألاَّ يَجُوْزَ فيه إِلاَّ النَّصْبُ، وهو قَوْلُ ابْنِ مالِكٍ(٢).

ومِمَّا عُدَّ شاهِداً على ما ذَهَبَ إليه سِيْبَوَيْهِ قَوْلُ الرَّاجِز من بني الحِرْماز(٣):

يا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الجارُوْدْ

وقَوْلُ العَجَّاج(٤):

يا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لا مُنْتَظَرْ

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٠٤.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٨٢.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٠٣.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٠٤.

والقَوْل نَفْسُهُ في: يا زَيْدُ بْنَ أَخِيْنا، من حَيْثُ نَصْبُ الصِّفة (بْنَ أَخِيْنا)، وضَمُّ (زَيْدُ) المُنادَى؛ لأَنَّهما لَمْ يُجْعلا اسْماً واحِداً، كما مَرّ.

ويُعَزِّزُ سِيبَوَيْهِ نَصْبَ التَّابِعِ فيما مَرَّ أَيْضاً بقَوْل الشَّاعِرِ[1]:

أَزَيْـدُ أَخـا وَرْقـاءَ إِنْ كُنْـتَ ثـائِراً   فقَدْ عَرَضَـتْ أَحْنـاءُ حَـقٍّ فَخاصِـمِ

على أَنَّ (أَخا وَرْقاءَ) تابعٌ واجِبُ النَّصْب.

ويتبَيَّن لنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ للأَصْلِ النَّحْويِّ الَّذي تَوَصَّلَ إليه النُّحاةُ أَثراً بَيِّنا فيما مَرَّ، وأَنَّ للمَعْنَى أَثراً فيما عُدَّ بَدلاً، أو صِفَةً في هذه المَسْأَلة من حَيْثُ إِنَّ صِفَة المَعْرِفَة تُوَضِّحُ، وتُبَيِّنُ، وإِنَّ صِفَةَ النَّكِرَة تُخَصِّصُ، وإِنَّ البَدَلَ هو المَقْصُوْدُ لذاتِهِ، لأَنَّ المُبْدَلَ مِنْه جِيْءَ به تَوْطِئَةً وتَمْهِيْداً له.

قَوْلُ العَرَبِ: يا زَيْدُ الطَّوِيْلَ، ويا زَيْدُ الطَّوِيْلُ:

يَجُوْزُ في صِفَة المُنادَى العَلَمِ المُفْرَد المَبْنِيِّ النَّصْبُ على المَحَلّ، أو على تَقْدِيْرِ فِعْلٍ عامِلٍ: أَعْنِي الطَّوِيْلَ، والرَّفْعُ على اللَّفْظِ، وهو قَوْلُ الخَلِيل، كما يُفْهَمُ مِنْ كَلامِ سِيبَوَيْهِ: "قُلْتُ: أَلَسْتَ قَد زَعَمْتَ أَنَّ هذا المَرْفُوْعَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ، فلِمَ لا يَكُوْن كَقَوْلِهِ: لَقِيْتُهُ أَمْسِ الأَحْدَثَ؟ قالَ: مِنْ قِبَل أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مُفْرَدٍ في النِّداءِ مَرْفُوْعٌ أَبداً، ولَيْسَ كُلُّ اسْمٍ في مَوْضِعِ أَمْسِ يَكُوْنُ مَجْرُوْراً، فلَمَّا اطَّرَدَ الرَّفْعُ في كُلِّ مُفْرَدٍ في النِّداءِ صارَ عنْدَهم بِمَنْزِلَةِ ما يَرْتَفِعُ بالابْتِداءِ، أو بالفِعْلِ، فجَعَلُوا وَصْفَهُ إذا كان مُفْرَداً بِمَنْزِلته"[2].

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٨٣، ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ٤، السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٢٨١.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٨٣.

ولا يَخْفَى ما للأَصْلِ النَّحويّ في هذه المَسْأَلَة مِن أَثَرٍ، على أَنَّ المَعْنَى لا أَثَرَ له فيها.

وأَوْجَبَ الكُوفِيُّوْن نَصْبَ النَّعْتِ، والبَدَلِ، والعَطْفِ في: يا رَجُلُ الطَّوِيْلُ، والطَّوِيْلَ، ويا تَمِيْمُ أَجْمَعُوْنَ، وأَجْمَعِيْنَ، ويا زَيْدُ والغُلامُ، والغُلامَ[1]، على الرَّغْمِ من جَوازِ الرَّفْعِ، كما في قَوله تَعالَى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[2]، على أَنَّ في (والطَّيْر) قِراءَتَيْن[3]:

- قَراءَة (والطَّيْرُ) بالرَّفْع عَطْفاً على لَفْظِ (جِبالُ)، وهي قراءة السّلمي، وعبد الوارث، والأَعْرج، وغيرهم، واخْتِيار الخليل، وسيبوَيْه، والمازِنِيّ.
- قراءَةُ (والطَّيْرَ) بالنَّصب عَطْفاً على مَحَلِّ (جِبالُ)، وهي قراءة السَّبْعَةِ ومَنْ تَبِعَهُمْ، واختيارُ أَبِي عَمْرٍو، وعيسى بن عُمَرَ، ويُوْنس بن حبيب، والجَرْميّ، وقِيْلَ إِنَّ النَّصْبَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيْرُهُ: وسَخَّرْنا له الطَّيْرَ.

وقَوْلِ الشَّاعِر[4]:

أَلا يــا زَيْــدُ والضَّــحَّاكُ سِــيْرا ... فقَــدْ جاوَزْتُمــا خَمَــرَ الطَّريــقِ

برَفْعِ (والضَّحَّاكُ)[5].

---

(١) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٢٨٢.

(٢) سبأ: ١٠.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٢٦٣، الفراء، معاني القرآن: ٢/ ٣٥٥، أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٢٧٥، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٢٠٤، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٤٣٤، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٧٦.

(٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٨٢، ابن يعيش، شرح المفصل: ١/ ١٢٩.

(٥) انظر التفصيل في هذه المسألة في: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٨٢-٢٨٦.

قَوْلُ العَرَبِ: يا طَلْحَةُ، أَقْبِلْ، ويا طَلْحَةَ، أَقْبِلْ[1]:

يَجُوْزُ -كما يُفْهَمُ- مِنْ كلامِ سيبَوَيْه في (طَلْحَةُ) البِناءُ على الضَّمِّ؛ لأَنَّهُ عَلَمٌ مُفْرَدٌ، والفَتْحُ حَمْلاً على أَنَّ الهاء حُذِفَتْ؛ لأَنَّهُ مُنادًى مُرَخَّمٌ، ثم زِيْدَتِ الهاءُ، فَتُرِكَ الاسْمُ على حالِهِ قَبْلَ زِيادَتِها: "وزَعَمَ الخَليلُ -رَحِمَهُ الله- أَنَّ قَوْلَهُمْ: يا طَلْحَةَ، أَقْبِلْ - يُشْبِهُ: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ، مِنْ قِبَلِ أَنَّهُم قَد عَلِموا أَنَّهُم لَوْ لَمْ يَجِيْئُوا بالهاءِ لكانَ آخِرُ الاسْمِ مَفْتُوْحاً، فلَمَّا أَلْحَقُوا الهاء تَرَكُوا الاسْمَ على حالِهِ الَّتي كان عليها قَبْلَ أَنْ يُلْحِقُوا الهاءَ، وقالَ النَّابِغَةُ الذُّبيانيُّ[2]:

كِلِيْنِـي لِهَـمٍّ، يـا أُمَيْمَـةَ ناصِـبِ ... ولَيْـلٍ أُقاسِـيْهِ بَطِـيْءِ الكَواكِـبِ

فصارَ: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ اسْماً واحِداً، وكانَ الثَّانِي بِمَنْزِلة الهاء في طَلْحَة، تُحْذَفُ مَرَّةً، ويُجاءُ بِها أُخْرَى، والرَّفْعُ في (طَلْحَة)، و: يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ القِياسُ"[3].

وسُمِعَ أَيْضاً قَوْلُ العَرَبِ: يا عائِشَةَ، بفَتْحِ التَّاءِ، كما مَرَّ[4].

وللنُّحاةِ في هذه التَّاءِ المَفْتُوحَةِ أَقْوالٌ[5]:

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٠٧.

(٢) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ١٢، ١٠٧، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٧٣-٤/ ٢٠٠.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٠٧-٢٠٨.

(٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٩١.

(٥) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٩٢-٩٣، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٧٣.

- أَنَّها مُبْدَلَةٌ مِنْ هاءِ التَّأْنِيْثِ الَّتي تَلْحَقُ الاسْمَ في الوَقْفِ على المُتَحَرِّك، على أَنَّها أُثْبِتَتْ في الوَصْلِ إِجْراءً له مُجْرَى الوَقْفِ، وأَنَّ الفَتْحَ ناشِئٌ عن إِتْباعِ فَتْحَةِ الحاءِ في المُنادَى المُرَخَّمِ، وهو قَوْلُ ابْنِ كَيْسانَ.
- أَنَّها زِيْدَتْ ساكِنَةً بَيْنَ حَرْفِ آخِرِ المُرَخَّمِ، وحَرَكَتِهِ، ولذلك حُرِّكَتْ بهذه الحَرَكَةِ، إذ لَوْ زِيْدَتْ بَعْدَ الحَرْفِ، وحَرَكَتِه لوجَبَ بِناءُ الاسْمِ على الضَّمِّ؛ لأَنَّهُ قَد كَمُلَ، وهو قَوْلُ أَبي عليٍّ الفارِسيّ.
- أَنَّها زِيْدَت في آخِرِ الاسْمِ المُرَخَّمِ للإِنْباءِ عَن أَنَّها هي الَّتي حُذِفَتْ في التَّرْخِيْمِ، ولذلك فُتِحَتْ إِتْباعاً، وهو قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ- كما مَرَّ- وآخَرِيْنَ.
- أَنَّها لَيْسَتْ زائِدَةً، وأَنَّ الاسْمَ غَيْرُ مُرَخَّمٍ، على أَنَّها حُرِّكَتْ إِتْباعاً لِحَرَكَةِ ما قَبْلَها، فيكون الاسْمُ مَبْنِيّاً على الضَّمِّ تَقْدِيْراً.
- أَنَّها لَيْسَتْ زائِدَةً، وأَنَّ الاسْمَ غَيْرُ مُرَخَّمٍ، على أَنَّ هذا الاسْمَ مُعْرَبٌ نُصِبَ على أَصْلِ المُنادَى، وأَنَّهُ لَمْ يُنَوَّنْ؛ لأَنَّهُ مَمْنُوْعٌ مِنَ الصَّرْفِ، وذَهَب إِبْراهِيْمُ مُصْطَفى إلى أَنَّ عَدَمَ تَنْوِيْنِ الاسْمِ يُنْبِئُ عن تَعْرِيْفِه، وأَنَّ تَنْوِيْنَهُ يُنْبِئُ عن تَنْكِيْرِه.
- أَنَّها لَيْسَتْ زائِدَةً، وأَنَّ الاسْمَ غَيْرُ مُرَخَّمٍ، وأَنَّهُ مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ؛ لأَنَّ مِن العَرَبِ من يَبْنِي المُنادَى المُفْرَد على الفَتْح، وهذا الفَتْحُ حَرَكَةٌ تُشاكِلُ حَرَكَةَ إِعْرابِه مُعْرَباً، كما في[1]:

يا رِيْحَ مِنْ نَحوِ الشَّمالِ هُبِّي

بفَتْح (رِيْحَ).

(١) المراد أنهم قد يزيدون في النداء حرفاً، كما في: يا أبتِ، ويا أُمّتِ، كما زادوا الهاء في أمهات (أُمّات).

والقَوْلُ نَفْسُهُ في: يا سَلَمَةُ، أَقْبِلْ، ويا سَلَمَةَ، أَقْبِلْ، ويا عَنْتَرَةُ، ويا عَنْتَرُ، ويا عَنْتَرَ[1].

ويتَبَيَّن لنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ في تَأْوِيلِ سِيبَوَيْهِ مُراعاةً للمَعْنَى الَّذي يَكْمُنُ في التَّرْخِيمِ وما يُنْبِئُ عَنْهُ.

ويَعْتَدُّ سيبَوَيْهِ بكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ، والرُّتْبَةِ، وتَواصُلِ المُتَكَلِّم مَعَ المُخاطَب، أو السَّامِعِ في حَذْفِ تَنْوِيْنِ المُنادَى المُفْرَدِ: "وإِنَّما فَعَلُوا هذا بالنِّداء لكَثْرَتِهِ في كَلامِهِمْ؛ ولأَنَّ أَوَّلَ الكلام أَبَداً النِّداء إلاَّ أَنْ تَدَعَهُ اسْتِغْناءً بإِقْبالِ المُخاطَبِ عَلَيْكَ، فَهُوَ أَوَّل كُلِّ كَلامٍ لك به تَعْطِفُ المُكَلَّمَ علَيْك، فلَمَّا كَثُرَ، وكانَ الأَوَّلَ في كُلِّ مَوْضِعٍ - حَذَفُوا مِنْهُ تَخْفِيْفاً؛ لأَنَّهُم مِمَّا يُغَيِّرُون الأَكْثَرَ في كلامِهِمْ حتَّى جَعَلُوْهُ بِمَنْزِلَةِ الأَصْوات، وما أَشْبَه الأَصْواتَ مِنْ غَيْرِ الأَسْماءِ المتمَكِّنة، ويَحْذِفُوْن مِنْه كما فَعَلُوا في: لَمْ أُبَلْ، ورُبَّما أَلْحَقُوا فيه، كقَوْلِهِمْ: أُمَّهاتٌ"[2].

وتَتْبَعُ الصِّفَةُ المُنادَى المُرَخَّمَ في اللَّفْظِ في هذه المسْأَلَةِ، كما في: يا طَلْحَةُ الحَسَنُ؛ لأَنَّهُ يُقالُ في غَيْرِ التَّرْخِيمِ: يا زَيْدُ الحَسَنُ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: يا سَلَمَ (سَلَمَة) الكَرِيْمُ"[3].

ويتَبَدَّى لي أَنَّ الانْزِياحَ مِنَ الضَّمِّ إلى الفَتْح لتَوْكِيْد الكَلِمَة، والتَّفَكُّرِ في دَلالَتِها بِجَذْب الانْتِباه إلى هذه الكلمة مَوْضِع الانْزِياحِ - يُخَلِّصُنا من هذه التَّوَهُّماتِ، والتَّأْوِيْلاتِ.

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ باب التَّرْخِيمِ في هذه المَسْأَلَة المُسَمَّى باسْمي الفاعِلِ، والمَفْعُوْلِ من (ضَارَّ): مُضارٌّ، على أَنَّ اسْمَ الفاعِلِ مِنْ بابِ (مُفاعِلٍ): مُضارِر، وأَنَّ اسْمَ المَفْعُوْلِ مِنْ باب (مُفاعَل): مُضارَر، ولذلك يُقال في تَرْخِيْمِها: يا مُضارِ (اسْمُ فاعِلٍ)، ويا مُضارَ

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٤٢، ٢٤٨، ٢١٣، ٢٥٩.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٠٨.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٠٨.

(اسْمُ مَفْعُول) حَمْلاً على ما مَرَّ[1]، والقَوْلُ نَفْسُهُ في (مُحْمارٌ): يا مُحْمارِ (اسْمُ فاعِلٍ)، ويا مُحْمارَ (اسْمُ مَفْعُول)، على أَنَّ الكَسْرَةَ في اسْمِ الفاعِلِ، والفَتْحَةَ في اسْمِ المَفْعُوْلِ حَرَكَتا عَيْنِ الكَلِمَة الأَصِيْلَة، ولذلك بَقِيْتا بعد حَذف الحَرْف الأَخِيْر تَرْخِيماً.

ولا يَخْفَى ما لِهاتَيْنِ الحَرَكَتَيْن في هَذَيْن الاسْمَيْن مِن دَلالَةٍ على المَعْنَى (اسْمُ الفاعِلِ، واسْمُ المَفْعُوْل).

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٦٣-٢٦٤.

(٦)
ما يَدُوْرُ في فَلَكِ القَطْعِ الإعْرابيّ

القَطْعُ الإعرابيّ يكُونُ -في الغالِبِ- عِنْدَ النُّحاةِ في النَّعْتِ، والبَدَلِ لتَحْقِيْقِ الذَّمِّ، أو المَدْحِ(١)، ولذلك رَأَيْتُ أَنْ أَحْصُرَ حَدِيْثِي في هذه المَسْأَلَةِ فيما يُطالِعُني مِنْ مَواضِعَ من ذلك في كتاب سيبويه: "هذا بابُ ما يَجْرِي مِنَ الشَّتْم مَجْرَى التَّعْظِيْمِ، وما أَشْبَهَهُ"(٢).

(أ) القَطْعُ الإعْرابِيُّ في النَّعْتِ:

قِيْلَ إنَّ النَّعْتَ المَقْطُوْعَ المَنْصُوْبَ يُعْرَبُ مَفْعُوْلاً به لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوباً، وإِنَّ المَرْفُوْعَ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً، وهذا الحَذْفُ الواجِبُ هو الَّذي يُنْبِئُ عن المَعْنَى المُرادِ، وذلك بِجَذْبِ الانْتِباه إلى مُخالَفَةِ التَّابعِ للمَتْبُوْعِ في الحَرَكَةِ الإِعْرابِيَّة، وهو جَذْبٌ يُفْضِي إلى التَّفَكُّر في سَبَب هذه المُخالَفَةِ الإِعْرابِيَّة إِعْرابِيّاً، ودَلالِيّاً إذْ لو ذُكِرَ الفِعْلُ، أَو المُبْتَدَأُ لما جَذَبا انْتِباهَ السَّامِعِ، أو المُخاطَبِ، أو القارِئِ.

ولا يُصارُ إلى القَطْعِ الإعْرابِيّ جَرّاً؛ لأَنَّ حَذْفَ حَرْفِ الجَرِّ، وبَقَاءَ عَمَلِهِ يَكادُ يَكُوْنُ مَحْصُوْراً في مَواضِعَ لَيْسَ هذا مِنْها.

---

(١) انظر كتابنا: القطع نحوياً والمعنى.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٧٠.

وللنُّحاة في قَطْعِ النَّعْتِ عن المَنْعُوْتِ إعْرَاباً شُرُوطٌ، وقُيُوْدٌ فَضْلاً عَنِ الخِلافِ بَيْنَهم(١):

يُقَيَّدُ قَطْعُ نَعْتِ المُفْرَدِ في هذه المَسْأَلَة بما يَأْتِي:

- أَنْ يَكُوْنَ المَنْعُوْتُ غَيْرَ مُبْهَمٍ، وإِنْ كان كذلك لا يُصَرْ إلى القَطْعِ، كأَسْماءِ الإشارَةِ، نَحْو: مَرَرْتُ بهذا العلِمِ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ بَعْدَهُ تَتَكفَّلُ بإزالَةِ إبْهام هذا الاسْمِ لا بالإنْباء عن الشَّتْمِ، أو المَدْح.

-أَلاَّ يَكُونَ النَّعْتُ مِنْ بابِ النُّعُوْتِ المُلْتَزَمَةِ، أَو المُلازِمَة، كما في: نَظَرْتُ إلى الشِّعْري العَبُوْرِ، وقال عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ الفارُوْقُ؛ لأَنَّ هذا النَّعْتَ مُلازِمٌ للمَنْعُوْتِ يُنْبِئ عَنِ المَدْحِ بلا قَطْعٍ.

-أَلاَّ يُنْبِئَ النَّعْتُ عَنِ التَّوْكِيْدِ، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: **﴿لاَ تَتَّخِذُواْ إِلـهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾**(٢)، على أَنَّ (اثْنَيْن) مِنْ بابِ النَّعْتِ الَّذي يُفِيْد تَوْكِيْدَ مَنْعوتِهِ، إذْ لو صِيْرَ إلى قَطْعِهِ لتَحْقِيق المَدْحِ، أَو الذَّمِّ لأَدَّى هذا القَطْعُ إلى التَّناقُضِ.

-أَنَّ قَطْعَ نَعْتِ النَّكِرَةِ مُقَيَّدٌ بأَنْ يُسْبَقَ بنَعْتٍ آخَرَ غَيْر مَقْطُوْعٍ في النَّثْرِ، كما في قَوْلِ أَبِي الدَّرْداءِ: "نَزَلْنا على خالٍ لنا ذُوْ مالٍ، وذو هَيْئَةٍ"(٣)، ولا يُصارُ إلى القَطْع دُوْن هذا القَيْدِ إلاَّ في الشِّعْرِ.

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٦٨-٧٠، السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٨٢، عبد الفتاح الحموز، القطع نحوياً والمعنى.

(٢) النحل: ٥١.

(٣) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٨٢.

-ألاَّ يَكُوْنَ النَّعْتُ مُنْبِئاً عَنِ المَدْحِ، أو الذَّمِّ، أو التَّرَحُّمِ، فلا يَجُوْزُ قَطْعُ هذه النُّعوتِ الثَّلاثَة على مَذْهَب يُوْنُس بن حبيب، ووافَقَهُ الخَلِيْلُ بْن أَحْمَدَ في المَدْحِ، والذَّمِّ، وقِيْلِ إنَّ الأَصَحَّ ألا يُتَقَيَّدَ بهذا القَيْدِ.

ونَعْتُ المَعْرِفة لا يَخْضَعُ لسُلْطانِ هذا القَيْد اتّفاقاً إلاَّ ما ذَهَب إليه يُوْنُس بن حَبِيْبٍ مِنْ حَيْثُ إنَّهُ يُقَيِّدُ بِعَدَمِ الإنْباءِ عَن التَّرَحُّمِ، كما مَرَّ.

-أَنَّ نُعوتَ المَعْلُوم الكَثِيْرَةَ الَّتي لا يَحْتاج إليها هذا النَّعْتُ المَعْلُوْمُ في تَوْضِيْحِهِ، وتَبْيينه- يَجُوْزُ فيها القَطْعُ، والإتْباعُ جَمِيْعها، أو قَطْعُ بَعْضِها، وإتْباعُ بَعْضٍ بقَيْدِ تَقْدِيْمِ ما يُتْبَعُ على الأَصَحِّ؛ لأَنَّهُ قَيْدٌ يُعَزِّزُهُ الكَلامُ العَرَبِيّ، ولِئَلا يُصارَ إلى الفَصْلِ بَيْنَ المَنْعُوْتِ، ونَعْتِهِ، ومن النُّحاةِ من دَعا إلى عَدَمِ الالْتِزام بهذا القَيْد، ولذلك أَجازُوا الإتْباعَ بَعْدَ القَطْع؛ لأَنَّ هذا القَطْعَ عارِضٌ لَفظِيٌّ، والعارِضُ لا يُعْتَدُّ به، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ عَدَمَ وُجُوبِ تَقْدِيْم المُتْبَعِ على المَقْطُوْعِ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿لَـكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَـئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[1]، على أَنَّ المَقْطُوْعَ (والمُقِيْمِيْنَ الصَّلاةَ) جاءَ قَبْلَ المُتْبَعِ (والمُؤْتُوْنَ الزَّكاةَ...).

وقَوْلُ الخِرنق[2]:

لا يَبْعَـدَنْ قَـوْمِي الَّـذين هُـمُ　　　سَـمُّ العُـداةِ وآفَـةُ الجُـزُرِ

---

(١) النساء: ١٦٢.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٨٣، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٦٨، ابن جني، المحتسب: ٢/ ١٩٨.

النـازِلِيْـــنَ بِكُـــلِّ مُعْـــتَرَكٍ والطَّيِّبُـــوْنَ مَعاقِـــدَ الأُزُرِ

على أَنَّ (النَّازِلِيْنَ) مَقْطُوْعٌ جاءَ قَبْلَ الْمُتْبَعِ (والطَّيِّبُونَ).

-أَنَّ النُّعُوْتَ يَجِبُ أَنْ تَتْبَعَ المَنْعُوْتَ إذا احْتاجَ إليها هذا المَنْعُوْتُ، وإِنْ احْتاجَ إلى بَعْضِها في البَيانِ، والتَّوْضِيْحِ وجَبَ إِتْباعُها، وقَطْعُ الباقِي على حَسَبِ نِيَّةِ المُتَكَلِّمِ، وقَصْدِه، على أَنْ يُقَدَّمَ المُتْبَعُ -في الغالِبِ- على المَقْطُوْعِ.

ويَجُوْزُ أَنْ تُعْطَفَ النُّعوتُ بَعْضُها على بَعْضٍ مُتْبَعَةً كانَتْ أو مَقْطُوْعة بقَيْدِ كَوْن العاطِفِ الواو[1]، كما ذكر أبو حيّان، كما في قَوْلِهِ تعالَى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾[2]، ولذلك لا يَصِحُّ أَنْ يَكُوْن هذا العاطِفُ الفاءَ إِلاَّ إذا دلَّتْ على أَحْداثٍ وقَعَ بَعْضُها إِثْرَ بَعْضٍ، كما في قَوْلك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائِمٍ إلى زَيْدٍ فَضارِبِه، فقاتله، وكما في قَوْل ابْنِ زَيّابَة[3]:

يـا وَيْـحَ زَيَّابَـةَ للحـارِثِ الصَّـــ ـــابِح فالغـــانِم فالآيِـــب

على أَنَّ المُرادَ الَّذي صَبَّحَ العَدُوَّ، فَغَنِمَ، فآبَ.

وذكر ابْنُ خَرُوف أَنَّ الصِّفاتِ إذا كانت مُجْتَمِعَةً في حالة واحدَةٍ -لَمْ يَجُزِ العَطْفُ إِلاَّ بالواو، وإِنْ لَمْ تَكُنْ كذلك جاز العَطْفُ بالحُروفِ جَمِيْعها ما عدا (حَتَّى)، و(أَم)[4].

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٨٣-١٨٤.

(٢) الأعلى: ١-٤.

(٣) السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٨٤.

(٤) انظر التفصيل في هذه المسألة في: السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ١٨٤.

وقِيْلَ إنَّ الأَحْسَنَ في هذه الصِّفاتِ أَنْ تَكُونَ مُتباعِدَةً، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿**هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ**﴾(١)، بخلافِ كَوْنِها مُتَقارِبَةً، كما في قَوْلِه تَعالَى: ﴿**هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ**﴾(٢).

ولَعلَّ ما مَرَّ يُعَدُّ تُكَأَةً للحَدِيْثِ عن المُتَشابه اللَّفْظِيِّ في كتاب سيبوَيْه في هذه المَسْأَلة الَّتي أَفْرَد لها باباً: "هذا بابُ ما يَجْرِي مِنَ الشَّتْمِ مَجْرَى التَّعْظِيْمِ، وما أَشْبَهَهُ"(٣). ومِمَّا يُعَدُّ عِنْدَهُ من بابِ قَطْعِ المُتْبَعِ إذا كانَ نَعْتاً:

قَوْلُك: أَتانِي زَيْدٌ الفاسِقَ الخَبِيْثَ:

يَجُوْز في (الفاسِق الخَبِيْث) الرَّفْعُ على الإِتْباعِ، والنَّصْبُ على القَطْعِ لتَحْقِيْقِ الشَّتْمِ، والذَّمِّ؛ لأَنَّ القائِل لَمْ يُرِد أَنْ يُعَرِّفَك شَيْئاً تُنْكِرُه، ولكنَّه أَراد أَنْ يُحَقِّق بالقَطْعِ الشَّتْمَ(٤).

قِراءَة عاصِمٍ، وغَيْرِه(٥): ﴿**وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ**﴾(٦)، بنَصْبِ (حَمَّالَةَ) على القَطْعِ، على أَنَّ الإضافَةَ مَحْضَةٌ؛ لأَنَّ زَمَن مثال المبالغة الماضي، فتَكُوْنُ رَفْعاً صِفَةً، أو خَبَراً إذا عُدَّت الإضافَةُ مَحْضَةً، أو لَفْظِيَّةً، والمُتكَلِّمُ لَمْ يُرِدْ أَنْ يُخْبِرَ السَّامِعَ، أو المُخاطَب بأَنَّ المَرْأَةَ حَمَّالَةُ الحَطَبِ؛ لأَنَّ هذا الإِخْبارَ لا يَجْهَلُهُ هذا السَّامِعُ، أو المُخاطَب، ولكنَّهُ أَرادَ أَنْ يَحَقِّقَ مِن القَطْعِ الشَّتْمَ، والذَّمَّ. ويَجُوْز أَنْ تَكُوْنَ حالاً.

---

(١) الحديد: ٣.

(٢) الحشر: ٢٤.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٧٠.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٧٠.

(٥) انظر في هذه القراءة كتابنا القطع نحوياً والمعنى، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٢٦، الزمخشري، الكشاف: ٣/ ٢٦٦، الأخفش، معاني القرآن: ٢/ ٥٤٨.

(٦) المسد: ٤.

قَوْلُ رَجُلٍ منْ أَزْد السَّراةِ(١):

قُــبِّحَ مَــنْ يَــزْني بعَــوْ ... فِ مِــنْ ذَواتِ الخُمُــرْ

الآكِــلَ الأَشْــلاءَ لا ... يَحْفِــلُ ضَــوْءَ القَمَــرْ

على أَنَّ (الآكِلَ) قُطِعَ في الإِعْرابِ عن مَتْبُوْعِهِ (عَوْفٍ) لتَحْقِيْقِ الشَّتْمِ، والذَّمِّ، ويَجُوْزُ إِتْباعُهُ له في الحركة الإعرابيَّة.

قَوْلُ الفَرَزْدَقِ(٢):

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ، يا جَرِيْرُ، وخالَةٍ ... فَدْعاءَ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشارِي

شَغَّارَةً تَقِذُ الفَصِيْلَ بِرِجْلِها ... فَطَّارَةً لِقَوادِمِ الأَبْكارِ

على أَنَّ (شَغَّارَةً)، و(فَطَّارَةً) نَعْتان قُطِعا عن مَنْعُوْتِها (عَمَّة) لتَحْقِيْقِ الشَّتْمِ، والذَّمِّ، وأَنَّ المُتْبَعَ الأَوَّلَ (فَدْعاءَ) مَجْرُوْرٌ، ويَجُوْزُ إِتْباعُ ما قُطِعَ إِنْ تَناسَيْنا تَحْقِيْقَ الشَّتْمِ.

قَوْلُ الخِرْنِقِ(٣):

لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِيْن هُمُ ... سَمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزُرِ

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٧١.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٧٢، ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/ ١٣٣، الفدعاء: المعوجَّة الرسغ من اليد، أو الرجل: العشار: جمع: عشراء، وهي الناقة التي مضى على حملها عشرة أشهر، الشغَّارة: التي ترفع رجلها لتضرب الفصيل بها لتمنعه من الرضاعة وهي تحلب الناقة، تقذ (وقذ): تضرب بشدة، فطارة: التي تقبض الضرعَ بأطراف الأصابع لكونه صغيراً، الأبكار: التي نتجت أول بطنٍ.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٦٤.

النـــــازِلِيْنَ بكُــــلِّ مُعْــــتَرَكٍ   والطيِّبـــــون مَعاقِـــــدَ الأُزُرِ

برَفْعِ (والطيِّبُوْنَ)، و(النَّازِلُوْنَ)، كما مَرَّ.

قَوْلُ ابْنِ خَيَّاطٍ العُكْلِيِّ(١):

وكُلُّ قَوْمٍ أَطاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ   إِلاَّ نُمَـيْراً أَطاعَـتْ أَمْـرَ غاوِيْهـا

الظَّـاعِنِيْنَ ولـــمَّا يُظْعِنُـوْا أَحَـداً   والقـــائِلُونَ لِـــنْ دارٌ نُخَلِّيهـــا

بنَصْبِ (الظَّاعِنِيْنَ)، ورَفْعِ (القائِلونَ) و(الظَّاعنُوْن) ونَصْبِ (القائِلِيْن)، كما ذكر يُوْنُسُ بْنُ حَبِيْبٍ.

قَوْلُ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي عائِذٍ(٢):

ويَـــأْوِي إلى نِسْــوَةٍ عُطَّـــلٍ   وشُـعْثاً مَراضِـيْعَ مِثْـلِ السَّـعالي

بِجَرِّ (عُطَّلٍ)، ونَصْبِ (شُعْثاً مَراضِيْعَ)، وجَرِّهما.

قَوْلُ الرَّاجِزِ(٣):

بـأَعْيُنٍ مَلِيْحـاتِ النُّقَـــبْ

شَكْلِ التِّجارِ وحَلالِ المُكْتَسَبْ

بِجَرِّ (شَكْلِ التِّجارِ) على النَّعْتِ لـِ(بأَعْيُنٍ)، ويَجُوْزُ قَطْعُهُ رَفْعاً، ونَصْباً.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٦٤.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٦٦.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٦٦.

قَوْلُ مالِك بْنِ خُوَيْلِدٍ الخُناعِيّ(١):

يا مَيَّ لا يُعْجِزُ الأَيّامَ ذُو حِيَدٍ ... في حَوْمَةِ المَوْتِ رَزّامٌ وفَرّاسُ

بِرَفْعِ (رَزّامٌ، وفَرّاسُ) على أَنَّهُما تابِعان لِـ(ذو حِيَدٍ)، ولو نُصِب (رزّام) على القَطْعِ لجازَ.

قَوْلُ الأَخْطَلِ(٢):

نَفْسِي فِداءُ أَمِيرِ المُؤْمِنِيْنَ إذا ... أَبْدَى النَّواجِذَ يَوْمٌ باسِلٌ ذَكَرُ

الخائِضُ الغَمْرَ والمَيْمُوْنُ طائِرُهُ ... خَلِيْفَةُ اللهِ يُسْتَسْقَى بِهِ المَطَرُ

بِرَفْع (الخائِض)؛ لأَنَّهُ قُطِع عن المَوْصُوْف المَجْرُوْرِ (أَمِيرِ المُؤْمِنِيْن)، ولو نُصِبَ لَجازَ أَيْضاً.

قِراءَةُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، وغَيْرِهِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(٣)، بِنَصْبِ (رَبَّ العالَمِيْن)، على المَدْح، وقِيْلَ إِنَّهُ مَنْصُوْبٌ على النِّداءِ، وقِيْلَ إِنَّ زَيْدَ بنَ عَلِيٍّ قَرَأَ بِنَصْبِ (الرَّحْمَنَ الرَّحِيْمَ) أَيْضاً. وقَرَأَ أبو جَعْفَرٍ، وأَبو زَيْدٍ، وغَيْرُهما بِرَفْعِ (رَبُّ) على القَطْع على أَنَّ في الكلامِ مُبْتَدأً مَحْذُوْفاً(٤).

وقد يُصارُ إلى القَطْعِ الإِعْرابِيّ دُوْنَ أَنْ يَقْصِدَ المُتَكَلِّمُ من المَصِيرِ إليه تَحْقِيْقَ الشَّتْمِ، أو الذَّمِّ، كما في قَوْلِ حَسّانَ بن ثابِتٍ(٥):

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٦٧، ابن يعيش، شرح المفصل: ٦/ ٢٢.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٦٢.

(٣) الفاتحة: ١.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/ ١٩، الزمخشري، الكشاف: ١/ ٤٣، الشهاب، حاشية الشهاب: ١/ ٦٥.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٧٣، ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ٨٠، الجوف، جمع: أجوف، وهو العظيم الجوف، الجماخير: جمع جُمخور، وهو الضعيف، أو الواسع الجوف.

حارِ بْنَ كَعْبٍ ألا أَحْلامَ تَزْجُرُكُمْ عَنِّي وأَنْتُمْ مِنَ الجُوْفِ الجَماخِيْرِ
لا بَأْسَ بالقَوْمِ مِنْ طُوْلٍ ومِن عِظَمٍ جِسْمُ البِغالِ، وأَحْلامُ العَصافِيْرِ

على أَنَّ (الجَماخِيْرِ) صِفَةٌ للجُوْفِ، وأَنَّ (جِسْمُ البِغالِ، وأَحْلامُ العَصافِيْرِ) قُطِعا، على أَنَّ المُرادَ، كما ذَكَرَ سيبَوَيْه: أَمَّا أَجسامُهُم فكأَجْسامِ البِغالِ، وأَمَّا أَحلامُهُم فكأَحْلامِ العَصافِيْرِ، ويَظْهَرُ لي أَنَّ التَّقْدِيْرَ يُمْكنُ أَنْ يَكُوْنَ: وأَنْتُم مِن الجُوْفِ الجَماخِيْرِ، ومن ذَوِي الأَجْسامِ الَّتي تُشْبِهُ أَجْسامَ البِغالِ، ومن ذَوِي الأَحْلامِ الَّتي تُشْبِهُ أَحْلامَ العَصافِيْرِ، وذكر الخليل أَنَّهُ لَوْ جَعَلَهُ شَتْماً، فنصبَهُ كان جائزاً.

ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ(١):

وما غَرَّنِي حَوْزُ الرَّازِمِيِّ مِحْصَناً عَواشِيَها بالجَوِّ وهو خَصِيْبُ

على أَنَّ (مِحْصَناً) بَدَلٌ من (الرَّازِمِيّ) مَقْطُوْعٌ عنه في الإِعْرابِ دُوْنَ إِرادَةِ الافْتِخارِ، أو المَدْحِ، أو الذَّمّ: "لأَنَّه لَمْ يُرِد أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعَرِّفَهُ بعَيْنِه، ولم يُرِدْ افْتِخاراً، ولا مَدْحاً، ولا ذَمّاً، وكذلك سُمِعَ هذا البَيْتُ مِنْ أَفْواهِ العَرَبِ، وزَعَمُوا أَنَّ اسْمَهُ مِحْصَنٌ"(٢).

وجاءَ في (الكتاب): "واعْلَمْ أَنَّه ليسَ كُلُّ مَوْضِعٍ يَجُوْزُ فيه التَّعْظِيْمُ، ولا كُلُّ صِفَةٍ يَحْسُنُ أَنْ يُعَظَّمَ بها، لو قُلْتَ: مَرَرْتُ بعبد الله أَخِيْكَ صاحِبَ الثِّيابِ، أو البَزَّازَ، لَمْ يَكُنْ هذا مِمَّا يُعَظَّمُ به الرَّجُلُ عِنْدَ النَّاس، ولا يُفَخَّمُ به، وأَمَّا المَوْضِعُ الَّذي لا يَجُوْزُ فيه التَّعْظِيْمُ فأَن تَذْكُرَ رَجُلاً لَيْس بنبيهٍ عند النَّاسِ، ولا مَعْرُوفٍ بالتَّعْظِيْمِ، ثُمَّ تُعَظِّمُهُ كما تُعَظِّمُ النَّبِيْهَ، وذلك قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بعَبد الله الصالح. فإنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بقَوْمِكَ الكِرام الصَّالِحِيْنَ، ثُمَّ قُلْتَ:

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٧٤.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٧٤.

المُطْعِمِيْنَ فِي المَحَلِ- جازَ؛ لأنَّه إذا وَصَفَهُمْ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَدْ عُرِف مِنْهُم ذلك، وجاز له أَنْ يَجْعَلَهُمْ كأَنَّهُم قد عُلِموا، فاسْتَحْسِنْ مِنْ هذا ما اسْتَحْسَنَ العَرَبُ، وأَجِزْه كما أَجازَتْهُ، وليس كُلُّ شَيْءٍ من الكلام يَكُوْنُ تَعْظِيْماً لله عَزَّ وَجَلَّ يكُوْنُ تَعْظِيْماً لغَيْره من المَخْلُوْقِيْنَ، لو قُلْتَ: الحَمْدُ لِزَيْدٍ، تُرِيْدُ العَظَمَةَ، لَمْ يَجُزْ.. وقد يَجُوْزُ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْت بقَوْمِكَ الكِرامَ إذا جَعَلْتَ المُخاطَبَ كأَنَّهُ قد عرَفَهُمْ..."[1].

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ بابِ النَّعْتِ في هذه المَسْأَلة النَّعْتُ السَّبَبِيُّ الجامِدُ المُؤَوَّل بمُشْتَقٍّ، كما يُفْهَمُ مِنْ كلام سيبوَيْه: "هذا بابُ ما يَكُوْنُ من الأَسْماءِ صِفَةً مُفْرَداً، ولَيْسَ بفاعِلٍ، ولا صِفَةٍ تُشَبَّهُ بالفاعِلِ كالحَسَن، وأَشْباهِهِ"[2]، ومن ذلك:

قَوْلُك: مَرَرْتُ بِحَيَّةٍ ذِراعٌ طُوْلُها، وذِراعٍ طُوْلُها، ومَرَرْتُ بِثَوْبٍ سَبْعٌ طُوْلُهُ، وسَبْعٍ طُوْلُهُ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِئَةٌ إِبِلُهُ، ومِئَةٍ إِبِلُهُ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٌ أَبُوْهُ، وأَسَدٍ أَبُوْهُ، ومَرَرْتُ بِدابَّةٍ أَسَدٌ أَبُوْها، وأَسَدٍ أَبُوْها، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٌ أَبُوْه، ورَجُلٍ أَبُوْهُ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٌ أَبُوْه، وحَسَنٍ أَبُوْهُ، ومَرَرْتُ بصَحِيْفَةٍ طِيْنٍ خاتَمُها، وطِيْنٌ خاتَمُها، ومَرَرْتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ، وعَرْفَجٌ كُلُّهُ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ خُزٌّ صُفَّتُهُ، وخُزٌّ صُفَّتُهُ:

يُفْهَمُ مِنْ كلام سيبوَيْه[3] أَنَّ (ذِراعٌ)، و(سَبْعٌ)، و(مِئَةٌ)، و(أَسَدٌ)، و(رَجُلٌ)، و(حَسَنٌ) الصِّفَة المُشَبَّهة، وأَضرابَها مِمَّا يُعَدُّ مِنْ بابِ النَّعْتِ السَّبَبِيّ يَجُوْز فيها الرَّفْعُ على خَبَرِ ما بَعْدَها، والجَرُّ على أَنَّها تَتْبَعُ مَنْعُوْتَها، على أَنَّها جَمِيْعَها مُؤَوَّلَةٌ بالمُشْتق إلاَّ الصِّفَةَ المُشَبَّهة.

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٦٩-٧٠.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٨، ٢٩، ٤١، ٢٧، ٢٤.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٨، ٢٧، ٢٤، ٢٩، ٢٨.

ولا يَخْفَى ما للمَعْنَى من أَثَرٍ في اخْتِيار الحَركة الإِعْرابِيَّة سَواء أكانَتْ إِتْباعاً أَمْ قَطْعاً على حَسَبِ نِيَّةِ المُتكَلِّم، وقَصْدِه، على أَنَّ الرَّفْعَ يُنْبِئ عن أَنَّ هذه الأَلْفاظَ أَخْبارٌ لِما بَعْدَها، فتكُوْنُ الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ في مَوْضِع جَرٍّ على الصِّفَةِ لما قَبْلَها، وهذه الجُمْلَةُ تَدُلُّ على الثَّباتِ، وعَدَم التَّحوُّلِ، ولذلك قِيْلَ إِنَّ الوَصْفَ بالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ أَقْوَى مِنْهُ بالجُمْلَةِ الاسْمِيَّة لاشْتِمال الجُمْلة الفِعْلِيَّة على الفِعْل المُناسِب في الاشتِقاق، والاسْمِيَّةُ قَد تَخْلُو مِن المُشْتَقِّ، كما في قَوْلِك: جاءَ رَجُلٌ أَبُوْهُ زَيْدٌ، وقِيْلَ إِنَّ الجُمْلة الفِعْلِيَّة الماضويَّةَ أَكْثَرُ من المُضارِعيَّة(١).

والخَبَرُ المُفْرَدُ أَخفُّ مِن خَبَر الجُمْلَة، ويَكادُ يَكُوْنُ كالجُمْلة الفِعْلِيَّة؛ لأَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ من حَيْثُ رَفْعُ الفاعِلِ، ونَصْبُ المَفْعُوْل، ولذلك يُقَدَّمُ على الصِّفَةِ إذا كانَتْ شِبْهَ جُمْلَةٍ، أو جُمْلَةً: "كما تَقُوْلُ: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ أَبُوْهُ، إذا كُنْتَ تُرِيْدُ أَنْ تَجْعَلَهُ شَدِيْداً، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِ الأَسَدِ أَبُوْهُ، إذا كُنْتَ تُشَبِّهُهُ. فإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بدابَّةٍ أَسَدٌ أَبُوْها –فهُو رَفْعٌ؛ لأَنَّكَ إِنَّما تُخْبِرُ أَنَّ أَباها هذا السَّبُعُ، فإِن قُلْت: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٌ أَبُوْهُ، على هذا المَعْنَى –رَفَعْتَ إِلاَّ أَنَّكَ لا تَجْعَلُ أَباهُ خَلْقُه كخِلْقَةِ الأَسَدِ، ولا صُوْرَتِهِ، هذا لا يَكُوْنُ، ولكنَّهُ يجِيْءُ كالمِثْلِ. ومَنْ قالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ أَبُوْهُ– قالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِئَةٍ إِبِلُهُ، وزَعَمَ يُوْنُسُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ ثِقَةٍ، ولكِنَّهُمْ يَقُوْلُوْنَ: هو نارٌ حُمْرَةً؛ لأَنَّهم قَدْ يَبْنُوْنَ الأَسْماء على المُبْتَدأ، ولا يَصفُوْنَ بِها، فالرَّفْعُ فيه الوَجْهُ، والرَّفْعُ فيه أَحْسَنُ، وإِنْ كُنْتَ تُرِيْدُ مَعْنَى أَنَّهُ مُبالِغٌ في الشِّدّة؛ لأَنَّهُ ليس بوَصْفٍ"(٢).

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٦٤.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩.

ولَيْس المُرادُ بالقَطْعِ الإِعْرابيِّ في هذه الصِّفاتِ أَنَّهَا تَكُوْنُ أَخْباراً عن مُبْتَدآتٍ مَحْذُوْفَةٍ بل إِنَّ المُرادَ أَنَّها قُطِعَت عن المَوْصُوْفِ في الإِعْراب، إذا أَصْبَحَتْ أَخْباراً بَدَلاً مِنْ كَوْنِها صِفاتٍ.

ويُنْبِئ مَعْنَى قَوْلِك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَجُلٍ أَبُوْهُ- عَنْ أَنَّهُ كامِلٌ مُبالَغَةً، ورَفْعُهُ يُنْبِئُ عن أَنَّ أَباهُ رَجُلٌ واحِدٌ[1].

ولا يَجُوْزُ في مِثْلِ قَوْلِك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَدِيْدٌ رَجُلٌ أَبُوْه- إِلاَّ الرَّفْعُ، على أَنَّ (رَجلٌ) بَدَلٌ من (شَدِيْدٌ)، كما يُفْهَمُ مِنْ كلام سيْبَوَيْه: "فإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَدِيْدٌ رَجُلٌ أَبُوْهُ، فهو رَفْعٌ؛ لأَنَّ هذا وإِنْ كان صِفَةً فقد جعَلْتَهُ في هذا الموضع اسْماً بِمَنْزِلَة أَبي عَشَرَةٍ أَبُوهُ، يَقْبُحُ فيه ما يَقْبُحُ في أَبي عَشرة"[2].

وقَوْلُ القائِل: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أبي عَشْرةٍ أَبُوْه- مَحْمُوْلٌ على أَنَّ (أَبي عَشْرَةٍ) مُشَبَّهٌ بِـ(حَسَنٍ)، ويَجُوْزُ فيه أَيْضاً: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أبو عَشْرةٍ أَبُوْهُ[3].

وذَكر سِيْبَوَيْه أَنَّ العَشْرَةَ لَوْ كانُوا قَوْماً بأَعْيانِهِم، وعَرَفَهُمُ المُخاطَبُ -لَمَا جازَ إِلاَّ الرَّفْعُ، كقَوْلِك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عَمْرٌو أَبُوْه؛ لأَنَّ ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ، ولذلك يَجِبُ أَنْ يَكُوْنَ ما يُحْمَلُ عليه غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ هَذِه المَسْأَلَة: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّما رَجُلٍ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّما رَجُلٍ هو[4]، على أَنَّ (أَيِّما) الأُوْلَى نَعْتٌ للرَّجُلِ يُنْبِئ عن كمالِهِ، فكَأَنَّ المَعْنَى: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كامِلٍ،

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٠.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٤.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٢٢، ٢/ ٢٦.

وأَنَّ (أَيُّما) الأَخِيْرَةَ اسْمُ اسْتِفْهامٍ كما يَظْهَرُ لي يُعْرَبُ مُبْتَدأً، على أَنَّ الخَبَرَ الضَّمِيْرُ المُنْفَصِلُ (هو)، أو خبراً، على أَنَّ المُبْتَدأ الضَّمِيْرُ المُنْفَصِل، وتَكُونُ الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ صِفَةً لـ(رَجُلٍ).

ومِنْهُ أَيْضاً: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبُكَ به مِنْ رَجُلٍ، على أَنَّ (حَسْبِكَ) الأُوْلى نَعْتٌ للرَّجُلِ: "فهذا نَعْتٌ للرَّجُلِ بإحْسابِهِ إيَّاكَ مِنْ كُلِّ رَجُلٍ"(١)، وأَنَّ الأَخِيْرَة مَرْفُوْعَةٌ على الابتداء على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ الخَبَرُ، وأَنَّ الجُمْلَةَ الاسْمِيَّة صِفَةٌ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبُك مِنْ رَجُلٍ هو، على أَنَّ (هو) مُبْتَدأ خَبَرُهُ (حَسْبُك)، أو خَبَرٌ (حَسْبُكَ)، كما يَظْهَرُ لي: "وزَعَمَ الخليلُ -رَحِمَهُ الله- أَنَّ (به) ههنا بِمَنْزِلَةِ (هو)، ولكِنَّ هذه الباءَ دَخَلَتْ ها هنا تَوْكِيْداً"(٢).

ويَجُوْزُ حَذْفُ حَرْفِ الخَفْضِ (مِنْ) مِنْ (مِنْ رَجُلٍ) في: كانَ عَبْدُ الله حَسْبُكَ به رَجُلاً، على التَّمْيِيْز: "ومِنْ جَوازِ الرَّفْعِ في هذا البابِ أَنِّي سَمِعْتُ رَجُلَيْنِ مِنَ العَرَبِ عَرَبِيَّيْنِ يَقُوْلانِ: كانَ عَبْدُ الله حَسْبُكَ به رَجُلاً..."(٣).

(ب) القَطْعُ الإعْرابيُّ في البَدَل:

للنُّحاة في قَطْعِ البَدَل عن المُبْدَل منه في الإعْرابِ من حَيْثُ الجوازُ، والوُجُوْبُ أقوالٌ(٤):

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٢٢، ٢/ ٢٦.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٦.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٧-٢٨.

(٤) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٣٣، السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٢٣.

- أَنَّ القَطْعَ جائِزٌ إذا فُصِّلَ به مُبْدَلٌ مِنْهُ قَبْلَهُ مَذْكُوْرٌ، وكان هذا البَدَلُ مُسْتَوعِباً لأَنْواعِ المُبْدَلِ منه، كما في قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرجالٍ قَصِيْرٍ، وطَوِيلٍ، ورَبْعَةٍ (بفَتْحِ الرَّاءِ، وسُكُوْنِ الباءِ، وفَتْحِها: الَّذي بين الطَّوِيْلِ، والقَصِيْرِ).

- أَنَّ القَطْعَ واجِبٌ إِذا لَمْ يَسْتَوْعِبِ البَدَلُ أَنْواعَ المُبْدَلِ منه، ولَمْ يُنْوَ مَعْطُوفٌ مَحْذوفٌ، كما في قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرجالٍ طَوِيْلٌ، وقَصِيْرٌ، على أَنَّ الخَبَرَ مَحْذُوْفٌ، تَقْدِيْرُهُ: مِنْهم طَوِيْلٌ، وقَصِيْرٌ، أو أَنَّ المُبْتَدأَ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: بَعْضُهم طَوِيْلٌ، وبَعْضُهُم قَصِيْرٌ. وقِيْلَ إِنَّ وُجُوْبَ القَطْعِ يَعُوْدُ إِلى كَوْنِ البَدَلِ مِنْ باب بَدَلِ بَعْضٍ، وهي مَسْأَلَةٌ تُصَيِّرُهُ بلا رابِطٍ، وإِنْ جُعِلَ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ لَمْ يَحْتَجِ إِلى رابِطٍ.

- أَنَّ القَطْعَ جائِزٌ إِنْ نُوِيَ المَحْذُوْفُ الَّذي لَمْ يَسْتَكْمِلْهُ البَدَلُ، كما في قَوْلِهِ علَيْهِ السَّلامُ: "اجْتَنِبُوا المُوْبِقاتِ: الشِّرْكُ باللهِ، والسِّحْرَ"(1)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: وأَخواتِها، لِذِكرِها في حَدِيْثٍ آخَر.

- أَنَّ القَطْعَ جائِزٌ في البَدَلِ غَيْرِ المُفَصَّلِ (بَدَل كُلٍّ مِنْ كُلٍّ)، كما في قَوْلك: مَرَرْتُ بزَيْدٍ أَخُوْك، وأَخاكَ، وقِيْلَ إِنَّ القَطْعَ في غَيْرِ المُفَصَّلِ إذا لم يَطُلِ الكلامُ يُعَدُّ قَبِيْحاً، ومِمَّا لَمْ يَطُلْ فيهِ الكلامُ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾(2).

---

(1) انظر: القطع نحوياً والمعنى: 57.

(2) الحج: 72.

ومِمَّا جاءَ في كتاب سيبوَيْه من شواهِدَ قُطِعَ فيها البَدَلُ في الإِعْرابِ عن المُبْدَلِ مِنْه:

قَوْلُ ذي الرُّمَّةِ[1]:

لقَدْ حَمَلَتْ قَيْسُ بْنُ عَـيْلانَ حَرْبَهـا ... عـلى مُسْـتَقِلٍّ للنَّـوائـبِ والحَـرْبِ

أخاها إذا كانَتْ عِضاضاً سـما لَهـا ... على كُلِّ حالٍ مِنْ ذَلُوْلٍ ومِن صَـعْبِ

على أَنَّ (أَخاها) بَدَلٌ قُطِعَ في الإِعْراب مِنَ المُبْدَل مِنْه (قَيْسُ بْنُ عَيْلانَ) لتَحْقِيْقِ المَدْحِ، والثَّناءِ: "زَعْمَ الخَليْلُ أَنَّ نَصْبَ هذا على انَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تُحدِّثَ النَّاسَ، ولا مَنْ تُخاطِبُ بأَمْرٍ جَهِلُوْهُ، ولكنَّهم قد علموا مِنْ ذلك ما قَدْ عَلِمْتَ، فجَعَلَهُ ثَناءً، وتَعْظِيْماً، ونَصَبَهُ على الفِعْلِ..."[2].

قَوْلُ عُروَة الصَّعاليك العَبْسِيِّ[3]:

سَـقَوْني الخَمْـرَ ثُـمَّ تكنَّفُـوْني ... عُـداةَ اللهِ مِـنْ كَـذِبٍ وزُوْرِ

على أَنَّ (عُداةَ الله) بَدَلٌ مَقْطُوْعٌ عَنِ المُبْدَلِ مِنْه (واو الجماعة في تكنَّفُوْني) لتحقيق الشَّتْم الَّذي يَتَبَيَّنُهُ المُخاطَبُون أَيْضاً.

قَوْلُ النَّابِغَةِ[4]:

لَـعَمْرِي ومـا عَمْـرِي عَـلَيَّ بِهَـيِّنٍ ... لقَـد نَطَقَـتْ بُطْـلاً عـليَّ الأَقـارِعُ

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٦٥.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٦٥-٦٦.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٧٠.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٧٠.

أقـارِعُ عَـوْفٍ لا أُحـاوِلُ غَيْرَهـا   وُجُـوهَ قُـرُوْدٍ تَبْتَغـي مَـنْ تُجـادِعُ

بِنَصْبِ (وُجُوْهَ) على البَدَلِ المَقْطُوْع، على أَنَّ المُبْدَلَ مِنْه (أَقارِعُ عَوْفٍ)، أو(الأَقارِعُ) لتَحْقِيْق الشَّتْمِ، أو الذَّمِّ.

قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

مَـتَى تَـرَ عَيْنَـي مالِـكٍ وجِرانَـهُ   وجَنْـبَيْهِ تَعْلَـمْ أَنَّـهُ غَـيْرُ ثـائِرِ

حِضَـجْرٌ كَـأُمِّ التَّـوْأَمَيْنِ تَوَكَّـأَتْ   عـلى مِرْفَقَيْهـا مُسْـتَهِلَّةَ عـاشِرِ

بِرَفْعِ (حِضَجْرٌ) بالقَطْعِ على الابْتِداءِ، ولو نُصِبَ لتَحْقِيْقِ الذَّمِّ جازَ، على أَنَّهُ مَفْعُوْلٌ به لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً.

قَوْلُ إِمامِ بْنِ أَقْرَمَ النُّمَيْرِيِّ[2]:

طَلِـيْقُ اللهِ لَمْ يَـمْنُنْ عليـهِ   أَبـو داوُدَ وابـْنُ أَبِي كَثِـيْرِ

ولا الحَجَّـاجُ عَيْنَـي بِنْـتِ مـاءٍ   تُقَلِّـبُ طَرْفَهـا حَـذَرَ الصُّـقُورِ

بِنَصْب (عَيْنَي بنْتِ ماءٍ) على البَدَلِ المَقْطُوْعِ مِن (الحَجّاجُ) لتَحْقِيْقِ الشَّتْمِ، والذَّمِّ.

قَوْلُك: مَرَرْتُ به المِسْكِيْنُ، والمِسْكِيْنَ، ومَرَرْتُ به البائِسُ، والبائِسَ:

عَدَّ الخَلِيْل بْنُ أَحْمَدَ (المِسْكِيْنِ)، و(البائِسِ) بَدلَيْن منَ الضَّمِيْر في (بِهِ)، وأَجازَ يُوْنُس أَنْ يُعْرَبا مَنْصُوبَيْنِ حالَيْنِ على الرَّغْمِ مِنْ اقْترانِها بالأَلف، واللاَّم، وعَدَّهما الكسائِيُّ

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٧١، ابن يعيش شرح المفصل: ١/ ٣٦. الجران: باطن العنق، الحضجر: العظيم البطْنِ.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٧٣.

وصْفَيْنِ لهذا الضَّمير، على الرَّغْمِ من أَنَّ الضَّمِيْر لا يُوْصَف إِلاَّ إذا كان الوَصْفُ (إِلاَّ) والمَرْفُوْعَ بَعْدَها في الاسْتِثْناءِ التَّامّ المُثْبَت[1].

وذَكر الخَلِيْلُ أَنَّ (المِسْكِيْنَ) في قَوْلِكَ: بِي المِسْكِيْنَ كان الأَمْرُ، أو بِكَ المِسْكِيْنَ مَرَرْتُ – لا يَحْسُنُ فيه البَدَلُ؛ لأَنَّ المُخاطَبَ، والمُتَكَلِّمَ لا يَجُوز أَلاَّ يَتَبيَّنا المُتحَدَّث عنه: "فلا يَحْسُنُ فيه البَدَلُ؛ لأَنَّك إذا عَنَيْتَ المُخاطَبَ، أو نَفْسَكَ، فلا يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ لا يَدْرِي مَنْ تَعْنِي؛ لأَنَّك لَسْتَ تُحَدِّثُ عن غائِبٍ..."[2]، ولذلك عَدَّهما مَنْصُوْبَيْنِ على الاخْتِصاصِ: "ولكِنَّك تَنْصِبُهُ على قَوْلِكَ: (بنا تَمِيماً)، وإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَهُ على ما رَفَعْتَ عليه ما قَبْلَهُ، فهذا المَعْنَى يَجْرِي على هذين الوَجْهَيْنِ والمَعْنَى واحِدٌ، كما اخْتَلَفَ اللَّفْظانِ في أَشياءَ كَثِيْرَةٍ والمَعْنَى واحِدٌ"[3].

قَوْلُكَ: آتِيْكَ يَوْمَ الجُمْعَة أَبْطَؤُهُ، وآتِيْكَ يَوْمَ الجُمْعَة أَبْطَأَهُ[4]:

يُفْهَمُ مِنْ كلامِ سيبوَيْهِ أَنَّ (أَبْطَؤُهُ) خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْف: ذاكَ أَبطَؤُهُ، على أَنَّ الهاءَ تَعُوْدُ إلى المَصْدَرِ المُتَوَهَّم مِنِ (آتِيْك)، وهو الإتْيانُ: "كَأَنَّهُ قِيْلَ له: أَيُّ غايَةٍ هذه عندَك، وأَيُّ إِتْيانٍ ذا عِنْدَكَ، أَسَرِيْعٌ أَم بَطِيْءٌ؟ فقال: أَبطَؤُهُ، على مَعْنَى: ذاك أَبْطَؤُهُ"[5]، وأَنَّ (أَبْطَأَهُ) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ نائِبٌ عن المَصْدَر: آتِيْكَ أَبطأَ الإِتْيانِ يَوْمَ الجُمْعَةِ.

ويَتَبَدَّى من النَّصِّ المُقْتَبِس مُراعاةُ النُّحاة للمَقامِ الَّذي قِيْلَ فيْهِ هذا القَوْلُ.

---

(١) انظر كتابنا: أسلوب الاستثناء والمحورية (قيد الطبع).

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٧٦.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٧٧.

(٤) سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٠٣.

(٥) سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٠٣.

(ج) قَطْعُ التَّوكِيْد:

ذَكَر الصَّبانُ(1) أَنَّ هناك قَوْلاً بجوازِ قَطْعِ التَّوْكِيْدِ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الجُمْهُورَ على عَدَم جَوازِ هذا القَطْع؛ لأَنَّ الغَرَضَ من الالْتِجاءِ إلى التَّوْكيد إزالَةُ الشَّكِّ الَّذي قد يُسَيْطِرُ عل السَّامِعِ، وأَنَّ الغَرَضَ من القَطْعِ الذَّمُّ، أو المَدْحُ، ويُمْكِنُ أَنْ يَكُون الغَرَضُ مِنْهُ تَوْكِيْدُ التَّوْكِيد.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلك ما جاءَ في كِتابِ سيبَوَيْهِ:

مَرَرْتُ بقَوْمٍ أَجْمَعِيْنَ(2)، ومَرَرْتُ بقَوْمٍ مَعَ فُلانٍ أَجْمَعُوْنَ(3)، ومَرَرْتُ بقَوْمٍ عَرَبٍ أَجْمَعُوْنَ:

يُفْهَمُ مِنْ كلام سيبوَيْهِ أَنَّ رَفْعَ (أَجْمَعُوْنَ) يَكُوْنُ بفِعْلٍ، أو ما يُشْبِهُ الفِعْلَ الَّذي يتَعَلَّق به الظَّرْفُ (مَعَ) الوَاقِعُ صِفَةً لـ(بقَوْم)، وبفِعْلٍ آخَرَ يُتَوَهَّمُ مِنْ (عَرَبٍ)، على أَنَّهُ بمَعْنَى مُتَعَرِّبِيْن: "كما تَقُوْلُ: مَرَرْتُ بقَوْمٍ عَرَبٍ أَجْمَعُوْن، فارْتَفَعَ (أَجْمَعُوْن) على مُضْمَرٍ في (عَرَبٍ) بالنِّيَّة"(4).

---

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ١٣٣، السيوطي، همع الهوامع: ٥/ ٢٢٢.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٨٦.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٧.

(4) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣١.

وقَدْ عَدَّ رَفْعَ (أَجْمَعُوْنَ) في قَوْلِ ناسٍ من العَرَبِ مِنْ بابِ الغَلَطِ: "واعْلَمْ أَنَّ ناساً من العرب يَغْلَطُوْن، فيَقُوْلون: إِنَّهُم أَجْمَعُوْنَ ذاهِبُوْنَ، وإِنَّكَ وزَيْدٌ ذاهِبان..."(١).

ولَسْتُ أَتَّفق مع سيبويه فيما مَرَّ؛ لأَنَّ في قَطْعِ التَّوْكِيْد عن المُؤَكَّد- زِيادَةَ التَّوْكِيْد، أو تَوْكِيْدَ التَّوْكِيْدِ.

قَوْلُكَ: هَلُمَّ لَكُم أَجْمَعِيْنَ، وهَلُمَّ لَكُمْ أَجْمَعُوْن:

أَجاز سيبَوَيْه جَرَّ (أَجْمَعِيْن) على التَّوْكِيْد للضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ في (لَكُمْ)، ورَفْعَها على التَّوْكِيد للضَّمير المُتَوَهَّم المَرْفُوْع، وتَقْدِيْرُ الكلام: تَعالوا أَنْتُم أَجْمَعُوْنَ: "فإِنْ شِئْتَ حَمَلْتَ (أَجْمَعِيْن، ونَفْسَكَ) على الكافِ المَجْرُوْرَة، فتَقُوْلُ: هَلُمَّ لكم أَجْمَعِيْنَ، وهَلُمَّ لَكُمْ أَنْفُسِكُمْ، ولا يَجُوْزُ أَنْ تُعْطِف على الكافِ المَجْرُوْرَة الاسْمَ؛ لأَنَّك لا تَعْطِفُ المُظْهَر على المُضْمَرِ المَجْرُوْر، ألا تَرَى أَنَّهُ لا يَجُوْزُ أَنْ تَقُوْلَ: هذا لَكَ نَفْسِك، ولكُمْ أَجْمَعِيْنَ، ولا يَجُوْزُ أن تَقُوْلَ: هذا لَكَ وأَخِيْكَ، وإِنْ شِئْتَ حَمَلْتَ المَعْطُوْفَ، والصِّفَةَ على المُضْمَر المَرْفُوْعِ في النِّيَّة، فتَقُوْلُ: هَلُمَّ لَكَ أَنْتَ وأَخُوْكَ، وهَلُمَّ لَكُمْ أَجْمَعُوْنَ، كأَنَّكَ قُلْتَ: تَعالَوْا أَنْتُم أَجْمَعُوْن، وتَعالَ أَنْتَ وأَخوكَ، فإِنْ لم تُلْحِقْ (لك) جَرَى مَجْرَى (رُوَيْدَ)"(٢).

ولا يَخْفى ما في تَأْوِيْلِ سيبَوَيْهِ لِرَفْع (أَجْمَعُون) مِنْ تَوَهُّمٍ، وتَخَيُّلٍ لا تَحْتَمِلُهما طَبيعَةِ اللُّغةِ العربيَّةِ، وعليه فإِنَّني أَحْمِلُ هذا الرَّفْعَ على انْزِياح لِسان العربِيِّ الفَصيح مِنَ الجَرِّ على حَسَبِ الظَّاهِرِ إلى الرَّفْع لتَحْقيق تَوْكِيْدِ الكَلِمة مَوْضِعِ الانْزِياحِ، والتَّفَكُّرِ فيها لتَبيُّنِ ما يُمْكِنُ أَنْ تَحْمِلَهُ مِنْ مَعانٍ.

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٥٥.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٤٨.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في: إِنَّهُمْ أَجْمَعُوْن ذاهبون، كما مَرَّ مِنْ حَيْث الانْزِياحُ، وهي مَسْأَلَةٌ جَعَلت إبْراهيم مُصْطَفى يَذْهَبُ إلى أَنَّ هذا الرَّفْع يُعَزِّزُ أَنَّ أَصْلَ اسْم (إِنَّ) الرَّفْعُ، وأَنَّ النَّصْبَة حَرَكَةُ اقْتِضاءٍ اقْتَضَتْها طَبيْعة اللُّغَةِ العَرَبِيَّة في هذا المَوْضِعِ؛ لأَنَّ (إِنَّ)، وأَخْواتِها لا تُؤَثِّرُ في إِعْراب ما بَعْدها؛ لأَنَّها عُنْصُرٌ جِيْءَ به لتَحْقِيْق مَعْنًى على حَسَبِ المَنْهَج التَّوليديّ التَّحْويليّ"[1].

وذَكَرَ سيبَوَيْهِ أَنَّ لَكَ في: يا تَمِيْمُ أَجْمَعونَ – النَّصْبَ، والرَّفْعَ: "وأَمَّا: يا تَمِيْمُ أَجْمَعُوْن– فأَنْتَ فيه بالخِيارِ، إِنْ شِئْتَ قُلْتَ: أَجْمَعُوْن، وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: أَجْمَعِيْنَ، ولا يَنْتَصِبُ على: أَعْني، مِنْ قِبَل أَنَّهُ مُحالٌ أَنْ تَقُوْلَ: أَعْنِي أَجْمَعِيْن. ويَدُلُّك على أَنَّ (أَجْمَعِيْنَ) يَنْتَصِبُ؛ لأَنَّهُ وصْفٌ لِمَنْصُوْبٍ –قَوْلُ يُوْنُس: المَعْنَى في الرَّفْعِ، والنَّصْبِ واحِدٌ..."[2].

قَوْلُكَ: يا زَيْدُ نَفْسَهُ، ويا تَمِيْمُ كُلَّكُمْ، ويا قَيْسُ كُلَّهُم[3]:

نُصِب التَّوْكِيْدُ المَعْنَوِيّ فيما مَرَّ حَمْلاً على مَوْضِعَ المُنادَى، وهو النَّصْبُ، والقَوْلُ نَفْسُه في هذا مِنْ حَيْثُ الانْزِياحُ؛ لأَنَّ فيه حَمْلاً للكَلامِ على الظاهِرِ.

ولَسْتُ أَذْهَبُ إلى تَقْدِيرِ مُبْتَدَإٍ يَكُونُ المَقْطُوْعُ رَفْعاً خَبرُه، أَو إلى تَقْدِيْرِ فِعْلٍ يَعْمَلُ في المَنْصُوْب؛ لأَنَّ لسان العربِيّ الفَصِيْح انْزاحَ مِنَ المَأْلُوف إلى غَيْرِ المَأْلُوفِ، أَو إلى القَلِيْلِ؛ لِتَحْقيقِ غَرَضٍ مَعْنَوِيٍّ فَضْلاً عن تَوْكِيدِ الكَلِمَةِ مَوْضِع الانْزِياحِ.

---

(١) انظر كتابنا: انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٨٤، ١٩٢.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٨٤.

قراءَةُ الجُمْهُورِ: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[1]، بنَصْب (كُلَّهُ)، وقراءَةِ أبي عَمْرٍو ويَعْقُوْب وغَيْرِهما (كُلُّهُ) بالرَّفع، على أَنَّ النَّصْبَ على التَّوْكِيْد لـ(الأَمْرَ)، والرَّفْعَ على الابْتِداء خَبرُه شِبْه الجُمْلَة (لله)[2].

(١) آل عمران: ١٥٤.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ٨٨، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٦٤، الأخفش، معاني القرآن: ١/ ٢١٩، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٢٣٩.

(٧)
ما يَدُورُ في فَلَكِ أُسْلُوبِ الاسْتِثْناءِ

يَتَبَدَّى التَّشابُهُ اللَّفْظِيُّ في هذا الأُسْلوبِ في الاستثْناءِ التَّامّ المَنْفيّ مِنْ حَيْثُ جَوازُ نَصْبِ ما بَعْدَ (إلاَّ) وإبْدالِهِ مِنَ المُسْتَثْنَى منه، وما يُمْكِنُ أنْ يَتْبَعَ المُسْتَثْنَى[1]، ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلك في هذه المَسْأَلة:

قَوْلُكَ: ما رَأَيْتُ أَحَداً يَقُوْلُ ذاكَ إلاَّ زَيْدٌ، وإلاَّ زَيْداً[2]:

يَجُوْزُ في (زَيْدٌ) الرَّفْعُ على البَدَلِ مِنْ فاعِلِ (يَقُولُ) الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ، والنَّصْبُ على الاسْتِثْناءِ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ سيبَوَيْهِ يَعُدُّ النَّصْبَ وَجْهَ الكلامِ: "هذا وَجْهُ الكلام، وإنْ حَمَلْتَهُ على الإضْمارِ الذي في الفِعْلِ، فقُلْتَ: ما رَأَيْتُ أَحَداً يَقُوْلُ ذاكَ إلاَّ زَيْدٌ، [ورَفَعْتَ- فجائِزٌ حَسنٌ، وكذلك ما عَلِمْتُ أَحداً يَقُوْلُ ذاك إلاَّ زَيْداً، وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ] فعَرَبيٌّ..."[3].

ومِنَ الإبْدالِ قَوْلُ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ[4]:

في لَيْلَــةٍ لا نَــرَى بِهــا أَحَــداً ... يَحْكِــي علينــا إلاَّ كواكِبُهــا

(١) انظر كتابنا: أسلوب الاستثناء في العربية والمحورية (قيد الطبع).

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣١٢.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣١٢.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣١٢، وانظر: ٢/ ٣.

على أَنَّ (كَواكِبُها) بَدَل مِنْ فاعِل (يَحْكِي) الضَّمِيْر المُسْتتر، وأَنَّ النَّصْبَ جائِزٌ على البَدَلِ مِنْ (أَحَداً)، وهُوَ أَحْسَنُ، كما ذكر الأعلم الشَّنْتَمَرِيّ؛ لأَنَّ المُبْدَلَ منه (أَحَداً) مَنْفِيٌّ لَفْظاً، ومَعْنًى.

ولا يَجُوْزُ إلاَّ النَّصْبُ عِنْدَهُ في مِثْلِ قَوْلِك: ما ضَرَبْتُ أَحَداً يَقُوْلُ ذاكَ إلاَّ زَيْداً؛ لأَنَّ المُتَكَلِّمَ يُرِيْدُ أن يُخْبِرَ عَمَّن يَقعُ عليه الضَّرْبُ: "لا يكُوْنُ في ذا إلاَّ النَّصْبُ، وذلك لأَنَّك أَرَدْتَ في هذا المَوْضع أن تُخْبِرَ بِمَوْقُوْعِ فِعْلِكَ، ولَمْ تُرِدْ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّهُ ليس يَقُوْل ذلك إلاَّ زَيْدٌ، ولكِنَّكَ أَخْبَرْت أَنَّكَ ضَرَبْتَ مِمَّن يَقُوْل ذاك زَيْداً، والمَعْنَى في الأَوَّل أَنَّك أَرَدْتَ أَنَّهُ ليس يقُوْل ذاك إلاَّ زَيْدٌ، ولكنَّكَ قُلْتَ: رَأَيْتُ، أو ظَنَنْتُ، أو نَحْوَهما؛ لتَجْعَلَ ذلك فيما رأَيْتَ، وفيما ظَنَنْتَ..."(١).

ولا يَخْفَى ما للمتكَلِّم وتَواصُلِهِ مَعَ السَّامِعِ مِنْ أَثَرٍ في وُجُوْبِ هذا النَّصْبِ لتحقيق المَعْنَى الذي يَقْصِدُهُ هذا المُتَكَلِّمُ، وما يُرِيْدُهُ.

قَوْلُكَ: أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُوْلُ ذاك إلاَّ زَيْدٌ:

يُفْهَمُ مِنْ كلام سيبوَيْهِ(٢) أَنَّ لـ(أَقَلُّ) في هذا القَوْل مَعْنَيَيْنِ:

- أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّ المُرادَ مِنْهُ النَّفْيُ: ما أَحَدٌ فيها إلاَّ زَيْدٌ، على أَنَّ (زَيْدٌ) بَدَلٌ مِنْ (أَحَدٌ)، على أَنَّ البَدَلَ مِنْ لَفْظ (أَقَلُّ رَجُلٍ) لا يَجُوْزُ؛ لأَنَّ الكلامَ مُثْبَتٌ لَوْ حُمِلَ على ظاهِرِهِ، على أَنَّ (أَقَلُّ رَجُلٍ) مُبتدأٌ.

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣١٣-٣١٤.

(٢) انظر: الكتاب: ٢/ ٣١٤.

- أَنَّ (أَقَلُّ رَجُلٍ) يُنْبِئ عن مَعْنًى يَكْمُن في كَوْنِهِ ضِدَّ الكَثْرَةِ، على أَنَّ التَقديرَ: ما يَقُوْلُ ذلك كثيرٌ إلاَّ زَيْدٌ، على أَنَّ (زَيْدٌ) بَدَلٌ من (كثيرٌ)، كما يُفْهَمُ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِكَ: قَلَّ رَجُلٌ يَقُوْلُ ذاك إلاَّ زَيْدٌ، على أَنَّ (زَيْدٌ) ليس بدلاً مِنْ (رَجُلٌ) فاعِلِ (قَلَّ): "فليس (زَيْدٌ) بَدلاً من الرَّجُلِ في (قَلَّ)، ولكِنَّ (قَلَّ رَجُلٌ) في مَوْضِع: أَقَلُّ رَجُلٍ، ومَعْناهُ كمَعْناهُ، و(أَقَلُّ رَجُلٍ) مُبْتَدأ مَبْنِيٌّ عليه، والمسْتَثْنَى بَدَلٌ منه؛ لأَنَّكَ تُدْخِلُهُ في شَيْءٍ تُخْرِجُ مِنْه سِواهُ"(١).

والقَوْلُ نَفْسهُ أَيْضاً في: أَقَلُّ مَنْ يَقُولُ ذاك إلاَّ زَيْدٌ، وقَلَّ مَنْ يَقُوْلُ ذاك إلاَّ زَيْدٌ(٢).

ما فيها أَحَدٌ إلاَّ أَباكَ، أو أَبُوْكَ، وما لي صَدِيْقٌ إلاَّ أَباكَ، أو أَبُوْكَ، وما فيها إلاَّ أَباكَ أَحَدٌ، ومالي إلاَّ أباكَ صَدِيْقٌ(٣):

يَجُوْزُ في المُسْتَثْنَى في الاسْتِثْناء التَّامِّ المَنْفِيّ إذا لَمْ يَسْبِقِ المُسْتَثْنَى منه -النَّصْبُ على الاسْتِثْناء، والرَّفْعُ، أو النَّصْبُ، أو الجرُّ على حَسَبِ حَرَكَةِ المُسْتَثْنَى منه الإعرابيّة- على البَدَلِ، ولا يَجُوزُ فيه إلاَّ النَّصْبُ على الاسْتِثْناءِ إذا تَأَخَّرَ المُسْتَثْنَى منه؛ لأَنَّ البَدَلَ لا يَصِحُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ على المُبْدَل منه الذي جِيْء به تَوْطِئَةً، وتَمْهِيْداً لِذِكْر هذا البَدَلِ الَّذي يَنْتَظِرُهُ المُخاطَبُ، أو السَّامِعُ.

ومِمَّا يُعَدُّ شاهداً على هذا النَّصْبِ قَوْلُ كَعْبِ بن مالِك(٤):

النَّاسُ أَلْبٌ علينا فِيْكَ لَيْس لنا ... إلاَّ السُّيُوْفَ وأَطْرافَ القَنا وَزَرُ

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣١٤.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٣٦.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣١٤.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٣٦.

على أَنَّ (وَزَرُ) هو المُسْتَثْنَى منه، وأَنَّ (السُّيوفَ، وأَطْرافَ القَنا) المُسْتَثْنَى.

وقِيْلَ إِنْ يُوْنُس بْنَ حَبِيْبٍ سَمِعَ قَوْماً يُوْثَقُ بعربيَّتِهِمْ يَقُولون: ما لي إلاَّ أبوكَ ناصِرٌ، برَفْعِ (أَبُوْكَ) و(ناصِرٌ)، على أَنَّ الاسْتِثْناءَ مُفَرَّغٌ، وأَنَّ (ناصِرٌ) بَدَلٌ مِنْ (أَبُوْكَ)(١)، والقَوْلُ نَفْسُه في: ما لي إلاَّ أَبُوْكَ أَحَدٌ، ومِن ذلك قَوْلُ حَسَّان بن ثابت(٢):

لأَنَّهُـم يَرْجُــوْنَ منــه شَــفاعَةً ... إذا لم يكــن إلاَّ النَّبِيُّــوْنَ شــافِعُ

على أَنَّ الاسْتِثْناء مُفَرَّغٌ، وأَنَّ (النَّبِيُّوْن) فاعِلُ (يَكُنْ)، وأَنَّ (شافِعٌ) بَدَلٌ من هذا الفاعِلِ.

قَوْلُكَ: ما ضَرَبَ أَخاكَ إلاَّ زَيْدٌ، وما ضَرَبَ أَخُوْكَ إلاَّ زَيْداً:

الاسْتِثْناءُ مُفرَّغٌ على أَنَّ (أَخاكَ) مَفْعُوْلُ (ضَرَب)، وأَنَّ (زَيْدٌ) فاعِلُهُ في القول الأَوَّل، وأَنَّ (أَخُوك) فاعِلٌ، وأَنَّ (زَيْداً) مَفْعُوْلٌ به في القَوْلِ الثَّاني، ويَتَحَكَّمُ بهذا الإعرابِ المُتَكَلِّمُ، وتَواصُلُهُ مع السَّامِعِ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى نِيَّتُهُ، وقَصْدُهُ.

قَوْلُك: ما أَتاني أَحَدٌ إلاَّ أَبُوْكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ، وما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلاَّ عَمْرٍو خَيْرٍ مِنْ زَيْدٍ:

يُفْهَمُ مِنْ كلامِ سِيْبَوَيْهِ أَنَّ المُسْتَثْنَى بَعْدَ (إلاَّ) يُعْرَبُ بَدَلاً من المُسْتَثْنَى منه على أن ما بعد هذا المُسْتَثْنَى (خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ، وخَيْرٍ مِنْ زَيْدٍ) يُعْرَبُ صِفَةً للمُسْتَثْنَى مِنه (أَحد بالرَّفْعِ، والجَرِّ): "كان الرَّفْعُ والجَرُّ جائِزَيْنِ، وحَسُنَ البَدَلُ؛ لأَنَّك قد شَغَلْتَ الرَّافِعَ، والجارَّ، ثم أَبْدَلْتَه مِنَ المَرْفُوْعِ، والمَجْرُوْرِ، ثُمَّ وَصَفْتَ بعد ذلك"(٣).

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٤٨، سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٣٦.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٤٨.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٣٦.

ورجّحَ المبرِّدُ، والمازنيُّ نَصْبَ المُسْتَثْنَى؛ لأَنَّ تَقْدِيْمَ الصِّفَةِ لا يُكْتَرَثُ به، ولذلك يُتَوَهَّمُ تَقْدِيْمُ المُسْتَثْنَى على المُسْتَثْنَى منه[1]، ولأَنَّ المُبْدَل منه لَغْوٌ فلا يُوْصَفُ، وقِيْلَ إِنَّ مُرَجِّح البَدَلِ تَقَدُّمُ المَوْصوفِ، ومُرَجِّحَ النَّصْبِ على الاسْتِثْناءِ تَأَخُّرُ الصِّفَةِ.

قَوْلُ بَعْضِ العَرَب: مَنْ لي إلاَّ زَيْداً صَدِيْقاً، ومَنْ لي إلاَّ أَبُوْكَ صَدِيْقاً[2]:

يُفْهَم مِنْ كلامِ سِيْبَوَيْهِ: "وكذلك: مَنْ لي إلاَّ أَبُوْكَ صَدِيْقاً؛ لأَنَّكَ أَخْلَيْتَ (مَنْ) للأَب، ولم تُفْرِدْهُ لأَنْ يَعْمَلَ كما يَعْمَلُ المُبْتَدأ. وقد قالَ بَعْضُهُمْ: ما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلاَّ زَيْداً خَيْرٍ منه، وكذلك: مَنْ لي إلاَّ زَيْداً صَدِيْقاً، وما لي أَحَدٌ إلاَّ زَيْداً صَدِيْقٌ، كَرِهوا أَنْ يُقَدِّمُوا وفي أَنْفُسِهِمْ شَيْءٌ مِنْ صِفَتِهِ إلاَّ نَصْباً، كما كَرِهوا أَنْ يُقَدَّمَ قبل الاسْمِ إلاَّ نَصْباً..."[3]، أَنَّ (أَبُوْكَ) يَجُوْز فيه أَنْ يَكُون مَرْفُوْعاً على البَدَلِ مِنَ (مَنْ) الَّتي تُعْرَبُ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ (لي) على أَنَّ (صَدِيْقاً) حالٌ، وأَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الاسْتِثْناء، كما في: مَنْ لي إلاَّ زَيْداً صَدِيْقاً. وذكر السِّيْرافِيُّ أَنَّ خَبَرَ (مَنْ) عند المُبرِّد (أَبُوْك).

ومِمَّا جاءَ فيه النَّصْبُ على الحالِ، كما مَرَّ قَوْلُ الكَلْحَبَةِ الثَّعلبيِّ[4]:

أَمَـــرْتُكُمْ بِمُنْقَطَـــعِ اللِّـــوَى ... ولا أَمْرَ للمَعْصِيِّ إلاَّ مُضَيَّعاً

على أَنَّ (مُضَيَّعاً) حالٌ من (أَمْرَ) النَّكِرَة، ويَجُوْز أَنْ يَكون مَنْصُوْباً على الاسْتِثْناء على نِيَّة الصِّفَةِ: إلاَّ أَمْراً مُضَيَّعاً.

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٤٩.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٣٦-٣٣٧.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٣٦.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٣٧.

قَوْلُكَ: ما لِيَ إلاَّ زَيْداً صَدِيْقٌ، وعَمْراً، وعَمْرٌو، ومَنْ لي إلاَّ أباكَ صَدِيْقٌ، وزَيْداً، وزَيْدٌ:

أَجازَ سِيْبَوَيْهِ في المَسْبُوْق بالواو العاطِفَة أَنْ يُنْصَبَ عَطْفاً على الْمُسْتَثْنَى المَنْصُوْب، وأن يُرْفَعَ على أَنَّ الواوَ اسْتِئْنافيَّة، وأَنَّ ما بَعْدَها مُبْتَدأٌ مَحْذُوْفُ الخَبَر: وعَمْرٌو لي؛ لأَنَّ هذا المَعْنَى لا يَنْقُضُ ما تُرِيْدُ في النَّصْب، وهذا قَوْلُ يُوْنُسَ، والخَليل رَحِمَهما الله"[1].

قَوْلُك: ما أَتاني إلاَّ زَيْداً إلاَّ عَمْراً، وما أَتاني إلاَّ زَيْداً إلاَّ عَمْرٌو[2]:

يُفْهَمُ مِنْ كلامِ سيْبَوَيْهِ أَنَّ ما بَعْدَ (إلاَّ) الأُوْلى يَجُوْزُ فيه الرَّفْعُ على الفاعل على أَنْ يُنْصَبَ ما بَعْد (إلاَّ) الثَّانِيَة على الاسْتِثْناء، والنَّصْبُ على الاسْتِثْناءِ على أَنْ يُرْفَعَ الثَّاني على الفاعِلِ، والقَوْلُ نَفْسُه في كَوْنِ المَعْمُوْل الَّذي فُرِّغَ له العامِلُ قَبْلَ (إلاَّ) نَصْباً، وجَرّاً.

ولا يَخْفَى ما للمَعْنَى الَّذي يَنْوِيْهِ المُتَكَلِّمُ مِنْ أَثَرٍ في اخْتِيار الحركة الإعْرابِيَّة من حَيْثُ الآتي: "ولا يَجُوْزُ الرَّفْعُ في (عَمْرٍو) مِنْ قِبَل أَنَّ المُسْتَثْنَى لا يَكُوْنُ بَدَلاً مِنَ المُسْتَثْنَى، وذلك أَنَّكَ لا تُرِيْدُ أَنْ تُخْرِجَ الأَوَّلَ مِنْ شَيْءٍ تُدْخِلُ فيه الآخِرَ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: ما أَتي إلاَّ زَيْد إلاَّ عَمْرٌو، فتَجْعَلُ الإتْيانَ لعَمْرٍو، ويَكُوْنُ زَيْد مُنْتَصِباً مِنْ حَيْثُ انْتَصَبَ عَمْرٌو، فأَنْتَ في ذا بالخِيارِ، إنْ شِئْتَ نَصَبْتَ الأَوَّلَ، ورَفَعْتَ الآخِرَ، وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَ الآخِرَ، ورَفَعْتَ الأَوَّلَ"[3].

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٣٨.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٨.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٣٨.

وقِيْلَ إنْ إشْغالَ العامِلِ المُفَرَّغ في الاسم الأَوَّل بَعْدَ (إلاَّ) الأُوْلى —هو الأَوْلى إنْ لَمْ يَكنْ اسْتِثْناء بَعْضٍ هذه الأَسْماءِ مِنْ بَعْضٍ[1].

وذَكَر السِّيْرافِيُّ أَنَّ الاسْمَيْنِ المُسْتَثْنَيَيْنِ مُشْتَرِكان في مَعْنَى الاسْتِثْناء وإن اخْتَلَف إعْرابُهما: "الاسْمانِ المُسْتَثْنَيانِ وإنْ اخْتَلَف إعْرابُهما فهما مُشْتَرِكان في مَعْنَى الاسْتِثْناء، وإنَّما رُفِعَ أَحَدُهما ونُصِبَ الآخَرُ على ما يُوْجِبُهُ تَصْحِيْحُ اللَّفْظِ، فإذا قُلْتَ: ما أَتاني إلاَّ زَيْداً إلاَّ عَمْراً– فلا بُدَّ مِنْ رَفْعِ أَحَدِ الاسْمَيْنِ؛ لأَنَّ الفِعْلَ المَنْفِيَّ لا فاعِلَ مَعَهُ، وإذا جَعَلْنا المَرْفُوْعَ (زَيْداً)، وبَعْدَهُ: إلاَّ عَمْرٌو —لم يَجُزْ رَفْعُ (عَمْرو)؛ لأَنَّ المَرْفُوْعَ بَعْدَ (إلاَّ) إمَّا أَنْ يُرْفَعَ إذا فُرِّغَ له الفِعْلُ قَبْلَ (إلاَّ)، أو يُجْعَلَ بَدلاً مِنَ المَرْفُوْعِ الَّذي قَبْلَهُ، وليس في (عَمْرو) وَجْهٌ مِنْ وَجْهي الرَّفْعِ؛ لأَنَّ الفِعْلَ قَد ارْتَفَع به زَيْدٌ، وفُرِّغَ له، ولا اسْم قَبْلَهُ يُبْدَلُ مِنه، ثم قالَ السِّيْرافِيُ: ومِمَّا يَدُلُّ على أَنَّهما مُسْتَثْنيان جميعاً أَنَّكَ لو أَخَّرْتَ المُسْتَثْنَى منه، وقَدَّمْتَهُما نَصَبْتَهُما، كقَوْلِكَ: ما لي إلاَّ عَمْراً إلاَّ بِشْراً أَحَدٌ"[2].

وأَجازَ سِيْبَوَيْهِ أَنْ يُقالَ: ما أَتاني إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ أبو عَبْدِ الله بقَيْد أَنْ يَكُوْنَ (أبو عَبْدِ الله) زَيْداً، على أَنَّهُ عَطفُ بَيانٍ على (زَيْدٌ) كما يُفْهَمُ، أو أَنْ يَكُوْنَ غَيْرَهُ على أَنَّهُ مَحْمُوْلٌ على بَدَلِ الغَلَطِ، والنِّسْيان: "ولو قُلْتَ: ما أَتي إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ أَبو عَبدِ الله — كانَ جَيِّداً إذا كان أبو عَبْدِ الله زَيْداً، ولَمْ يَكُنْ غَيْرَهُ؛ لأَنَّ هذا يُكَرَّرُ تَوْكِيْداً، كقَوْلِك: رَأَيْتُ زَيْداً زَيْداً، وقد يَجُوزُ أَنْ يَكُوْن غَيْرَ زَيْدٍ على الغَلَطِ، والنِّسْيان، كما يَجُوزُ أن تَقُوْلَ: رَأَيْتُ زَيْداً عَمْراً؛ لأَنَّهُ إنَّما أَرادَ عَمْراً، فَنَسِيَ، فَتدارَكَ"[3].

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٣/ ٢٦٧، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٥٢.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٣٩ (حاشية ١).

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٤١.

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ هذه المَسْأَلَة قَوْلُ الرَّاجِز(١):

ما لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهْ

إلاَّ رَسِيمُهُ وإلاَّ رَمَلُهْ

على أَنَّ في هذا الشاهِدِ اجْتِماعَ البَدَلِ (رَسِيمُهُ)، والعَطْفِ (وإلاَّ رَمَلُهْ).

قَوْلُكَ: ما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ، ومَرَرْتُ بقَوْمٍ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُم:

ذَكَرَ سيبَوَيْهِ أَنَّ (زَيْدٌ) مُبْتَدأٌ خَبَرُهُ ما بَعْدَه، على أَنَّ المُرادَ أَنَّ زَيْداً خَيْرٌ مِنْ جَمِيعِ مَنْ مَرَرْتَ بِهِمْ، والمُرادُ مِن القَوْلِ الآخَرِ أَنَّهُ قد يكون هنالك قَوْمٌ آخَرون هم خَيْرٌ مِنْهُ قد مَرَّ بِهِم: "كأَنَّكَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بقَوْمٍ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنهُمْ إلاَّ أَنَّكَ أَدْخَلْتَ (إلاَّ) لتَجْعَلَ زَيْداً خَيْراً مِن جَمِيع مَنْ مَرَرْتَ به، ولو قال: مَررتُ بناسٍ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُمْ -لَجَازَ أَنْ يَكُوْنَ قد مَرَّ بِناسٍ آخَرين هم خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ، فإِنَّما قالَ: ما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ، ليُخْبِرَ أَنَّهُ لَمْ يَمُرَّ بأَحَدٍ يفْضُلُ زَيْداً"(٢).

قَوْلُك: ما مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلاَّ بِكَ، وما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلاَّ أَنْتَ:

ذَكَرَ سيْبَوَيْهِ(٣) أَنَّ اسْتِبْدالَ (أَنْتَ) بـ(بِكَ) في القَوْلِ الثَّاني لا يَجُوْزُ؛ لأَنَّ (أَنْتَ) مِنْ ضمائِرِ الرَّفْعِ المُنْفَصِلة، والقَوْلُ نَفْسُهُ في اسْتِبدالِ (إِيَّاك) بـ(بِك)، لأَنَّ (إِياك) مِنْ ضمائر النَّصْبِ المُتَّصِلَة.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٤١، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٥١، خالد الأزهريّ شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٥٦.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٤٢.

(٣) انظر: الكتاب: ٢/ ٢٦٣.

ويَتبَيَّنُ مِمَّا مَرَّ أَنَّ المَعْنَى لا أَثَرَ له في هذه المَسْأَلة؛ لأَنَّ عَدَم الجوازِ يدُورُ في فلك الأَصْلِ النَّحْويّ الَّذي تَوَصَّل إليه النُّحاةُ إذا تناسَيْنا وضْعَ ضَمِيْرٍ مَوضِعَ آخَرَ، كما في: لَوْلا، ولَوْلاه، ولَوْلاي، وكُنْت أَظُنُّ أَنَّ العَقْرَبَ اشدُّ لَسْعَةً من الزُّنبورِ فإذا هو هي، وفإذا هو إيَّاها، وعَساك أن تَنْجَحَ، وغير ذلك.

قَوْلُكَ: أتاني القَوْمُ إلاَّ زَيْداً، وأتاني القَوْمُ زَيْداً:

ذكر سيبَوَيْه أَنَّ (زَيْداً) في القول الثَّاني مَنْصُوبٌ على الاستثناء على تَوَهُّم (إلاَّ) لو جازَ: "ولو جازَ أَنْ تَقُوْلَ أتاني القَوْمُ زَيْداً، تُرِيْدُ الاسْتِثْناءَ، ولا تَذْكُرُ (إلاَّ) لَمَا كان إلاَّ نَصْباً"(1).

(1) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٤٣.

(٨)
ما يَدُورُ في فلك المَفْعُولِ به، والفاعِلِ

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلك:

قَوْلُ العَرَبِ: مَنْ أَنْتَ زَيْداً، ومَنْ أَنْتَ زَيْدٌ:

يَجُوْزُ فِي (زَيْداً) النَّصْبُ على المَفْعُول به لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، على قَوْلِ يُوْنُس بن حبيب تقديرهُ: مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْداً، والرَّفْعُ على خبر مُبْتَدإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: مَنْ أَنْتَ كلامُكَ، أو ذِكْرُكَ زَيْدٌ، على أَنَّ الرَّفْعَ أَقَلُّ مِنَ النَّصْبِ؛ لأَنَّ إِعْمال الفِعْلِ أَحْسَنُ مِن كَوْنه خبراً لِمَصْدَرْ مَحْذُوْفٍ، أو أَنَّ للمُتَكَلِّم، وتَواصُلِهِ مع السَّامع أثراً في هذا الحَذْف لكَثرة الاسْتِعمالِ: "ومِنْ ذلك قَوْلُ العَرَبِ: مَنْ أَنْتَ زَيْداً، فزَعَم يُوْنُسُ أَنَّهُ على قَوْلِهِ: مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْداً، ولكنَّه كَثُرَ في كلامِهِمْ، واسْتُعْمِلَ، واستَغْنوا عن إظْهارِه، فإِنَّهُ قد عُلِمَ أَنَّ (زَيْداً) ليس خَبَراً [ولا مُبْتَداً]، ولا مَبْنِيّاً على مُبْتَدإٍ، فلا بُدَّ مِن أَنْ يَكُوْنَ على الفِعْلِ، كأَنَّهُ قالَ: مَنْ أَنْتَ، مُعَرِّفاً ذا الاسْمَ، ولَمْ يَحْمِلْ زَيْداً على (مَنْ)، ولا (أَنْتَ)، ولا يكونُ: مَنْ أَنْتَ زَيْداً -إلاَّ جواباً، كأَنَّهُ لَمَّا قالَ: أنا زَيْدٌ، قال: فَمَنْ أَنْتَ ذاكراً زَيْداً. وبَعْضُهُمْ يَرْفَعُ، وذلك قليْلٌ، كأَنَّهُ قالَ: مَنْ أَنْتَ كَلامُكَ، أو ذِكْرُكَ زَيْدٌ، وإِنَّما قَلَّ الرَّفْعُ؛ لأَنَّ إِعْمالَهُمْ الفِعْلَ أَحْسَنُ مِنْ أنْ يَكُوْنَ خَبَراً لِمَصْدَرٍ ليس له، ولكِنَّهُ يَجُوْزُ على سَعَة الكلام، وصارَ كالمَثَلِ الجاري حَتَّى إِنَّهم لَيَسْأَلُوْنَ الرَّجُلَ عن غَيْرِهِ، فيقُوْل للمَسْؤُوْل: مَنْ أَنْتَ زَيْداً، كأَنَّه يُكَلِّمُ الذي قالَ: أنا زَيْدٌ، أي أَنْتَ عِنْدي

بِمَنْزِلة الذي قال: أنا زَيْدٌ، فقِيْل له: مَنْ أَنْتَ زَيْداً، كما تَقُوْلُ للرجلِ: أَطِرِّى، إِنَّكِ ناعِلَةٌ، واجْمَعِي(١)، أي أَنْت عندي بِمَنْزِلة الَّتي يُقالُ لها هذا. سَمِعنا رَجُلاً مِنهم يَذْكُرُ رَجُلاً، فقالَ لِرَجُلٍ ساكِتٍ لَمْ يَذْكُر ذلكَ الرَّجُلَ: مَنْ أَنْتَ فُلاناً"(٢).

ويَتَبَدَّى من هذا النَّصِّ اللّجوءُ إلى الحَذْفِ لكثرة الاسْتِعمالِ، والشُّيُوع، ومُراعاة المقام الَّذي قِيْل فيه هذا القَوْلِ، وتَواصُلِ المُتَكَلِّم مع السَّامِعِ فَضْلاً عن أَنَّ الجُمْلة الفعلية أَكْثَرُ تَأْثِيراً؛ لأَنَّها تَشْتَمِلُ على الحَدَثِ، وزَمَنِ الحَدَثِ، ومَنْ قام بالحدث، ولذلك قِيْلَ إِنَّ الوَصْفَ بالجُمْلة الفِعْلِيَّة أَقْوى مِنْهُ بالجُمْلة الاسْمِيَّة، لاشْتِمالِها على الفعْل المُناسِب لهذا الوَصْفِ، وأَنَّ الوَصْف بالاسْمِيَّة تَخَلَّوْا فيها عن المُشْتَقِّ، وقيل إِنَّ الماضي أَكْثَرُ مِنَ المُضارع(٣).

مَنْ ضَرَبَ أَباكَ، ومَنْ ضَرَبَ أَبُوْكَ، وما ضَرَبَ أَخاكَ إلاَّ زَيْدٌ، وما ضَرَبَ أَخُوْكَ إلاَّ زَيْداً(٤):

يَجُوْزُ في (أباك) في المثالَيْنِ الأَوَّلَيْن النَّصْبُ على المَفعول به على أَنَّهُ المَضْرُوْبُ، والرَّفْعُ على الفاعِلِ على أَنَّهُ الضَّارِبُ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في (أخاك)، وفي (زَيْداً) من حَيْثُ النَّصْبُ على المَفْعُول به، والرَّفْعُ على الفاعِلِ.

(١) أطري: اجمعي الإبل، وناعلة: لبست نعلين، انظر:: الميداني: ١/ ٤٣٠، ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ٢٨.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٩٢-٢٩٣.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٦٤.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٥٠.

قَوْلُكَ: اصْنَعْ ما سَرَّ أَخاكَ، وأَحَبَّ أبوكَ الرَّجُلانِ الصالِحانِ، واصْنَعْ ما سَرَّ أَباكَ، وأَحَبَّ أَخُوكَ الرَّجلَيْنِ الصالِحَيْنِ[1]:

القَوْل في هذين القَوْلَيْنِ كسابقِهِ من حَيْثُ النَّصْبُ على المَفْعُول به، والرَّفْعُ على الفاعِلِ على أَنَّ (الرَّجلَيْنِ الصالِحَيْنِ) رَفْعاً ونَصْباً مَقْطوعان لتَحْقِيْق المَدْحَ، على أَنَّ الناصِبُ فِعْل مَحذوفٌ وجوباً، وأَنَّ الرَّفْعَ على خَبر مُبْتدإٍ مَحْذُوْفٍ وجوباً.

قَوْلُكَ: قَدْ عَرَفْتَ أَبُوْ مَنْ زَيْدٌ؟، وقَدْ عَرَفْتُ أَبا مَنْ زَيْدٌ يُكْنَى؟، وأَأَبا زَيْدٍ تُكْنَى أَمْ أَبا عَمْرٍو؟، وقَدْ عَرَفْتُ زَيْداً أَبا مَنْ هو مَكْنِيٌّ؟، وقَد عَرَفْتُ زَيْداً أَبُوْ أَيِّهِمْ يُكْنَى به؟، وعَلِمْتُ بِشْراً أَيُّهُمْ يُكْنَى به؟، وأَرَأَيْتكَ زَيْداً أَبُو مَنْ هو؟، وأَرَأَيْتكَ عَمْراً أَعِنْدَكَ هو أم عِنْدَ فلانٍ؟، وقَدْ عَرَفْتُ أَيَّ يَوْمٍ الجُمُعةِ؟ ولَقَدْ عَلِمْتُ أَيَّ حِيْنٍ عُقْبَتِي[2]، وقَدْ عَلِمْتُ زَيْداً أَبُوْ مَنْ هو، وقد عَلِمْتُ زَيْدٌ أَبُوْ مَن هو؟ واذْهَبْ، فانْظُرْ زَيْدٌ أبو مَنْ هو؟، واذْهَبْ فَسَلْ زَيْدٌ أَبُوْ مَنْ هو؟[3]:

ذكَر سيْبَوَيه هذه الأَقْوالَ في أَثْناءِ حديْثِهِ عَن (هذا بابُ ما لا يَعْمَلُ فيه ما قَبْلَهُ مِنَ الفِعْلِ الَّذي يَتَعدَّى إلى المَفْعُوْلِ ولا غَيْرِه)[4]، وهذا البابُ يُطْلَقُ عليه: تَعْليقُ الفِعْلِ.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٧، ١٩٤.

(٢) العقبة: التناوب في الركوب.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٣٧-٢٤١، ٢/ ٣١٨.

(٤) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٣٥-٢٣٧، ٢/ ٣١٨.

ويَتَبَدَّى مِنْ هذه الأَقْوالِ:

- أَنَّ حَرْفَ الاسْتِفْهامِ، أَو اسْمَهُ يَمْنَعُ أَفْعالَ اليَقِيْنِ مِنْ أَنْ تَعْمَلَ فيما بعد حَرْف الاسْتِفْهام، أو اسْمِ الاسْتِفْهام؛ لأَنَّ هذا العَمَلَ مُقَيَّدٌ بكَوْن العامِلِ في حَيِّزِهما، ولا يَعْمَل في اسْمِ الاسْتِفْهام إلاَّ الجارُّ، والمُضافُ.

- أَنَّ الاسْمَ غَيْرَ المُضاف قَبْلَ اسْمِ الاسْتِفْهام مسْبُوْقاً بأَحَدِ أَفْعالِ اليَقِيْنِ يَجوزُ فيه الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، على أَنَّ النَّصْبَ على المَفْعُولِ الأَوَّل لهذه الأَفْعالِ، وأَنَّ الرَّفْعَ على الابْتِداءِ بسَبَب الاسْتِفْهام الَّذي بَعْدَهُ إذا صَحَّ أَنْ يَقَعَ عليه، وهو في ذلكَ بِمَنْزِلَة ما قَدْ وَقَعَ عليه الاسْتِفْهامُ دُوْنَ أَنْ يَتَغَيَّرَ المَعْنَى، ولذلك مُنِعَ فِعْلُ اليَقِيْنِ أَنْ يَعْمَلَ فيه؛ لأَنَّهُ عُلِّقَ عَنْ هذا العَمَلِ، وهو يُعامَلُ في هذه المَسْأَلَة مُعامَلَةَ الفِعْلِ الَّذي يَنْصِبُ مَفْعُولاً به صَرِيْحاً، كما في قَوْلِك: اذْهَبْ فانْظُرْ زَيْدٌ أَبُو مَنْ هو، واذْهَبْ فَسَلْ زَيْدٌ أَبُوْ مَنْ هو، على أَنَّ المَعْنَى: اذْهَبْ فَسَلْ عن زَيْدٍ.

- أَنَّ قَوْلَك: عَرَفْتُ أَبُوْ مَنْ زَيْدٌ؟ لا يَجوز في (أبو) إلاَّ الرَّفْعُ على الابْتداءِ: "لأَنَّكَ بَدَأْتَ بِما لا يكونُ إلاَّ اسْتِفْهاماً، وابْتَدَأْتَهُ ثُمَّ بَنَيْتَ عليه، فهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: قَدْ عَلِمْتُ أَأَبُوْك زَيْدٌ أم أَبو عَمْرٍو؟"[1].

ويُعَزِّزُ سيبَوَيْهِ تَعْلِيْقَ الفِعْلِ في هذه المَسْأَلَة عن العَمَل بتَعْلِيْقِهِ عن العَمَلِ فيما بعد لام الابْتِداء، كما في قَوْلِكَ: قَدْ عَرَفْتُ لِزَيْدٌ خَيْرٌ مِنْك.

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٣٨-٢٣٩، وانظر: ٢/ ٣١٨.

ويُفْهَمُ مِنْ كَلام سيبوَيْه في هذا الباب الالْتِجاءُ إلى الأَصْلِ التَّوْلِيْدِي: "كما جاز لك أَنْ تَقُولَ: إنَّ زَيْداً فيها وعَمْرٌو... فابتدأ؛ لأَنَّ مَعْنَى الحَديْثِ حِيْنَ قالَ: إنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ، ولكِنَّهُ أَكَّدَ [بأنَّ]، كما أَكَّدَ، فأَظْهَرَ زَيْداً، وأَضْمَرَهُ"(١).

- أَنَّ (أبا) في قَوْلِك: قد عَرَفْتُ أَبا مَنْ زَيْدٌ مَكْنِيٌّ؟ مَنْصُوب على المَفْعُول به الثَّاني لاسْمِ المَفْعُوْلِ (مَكْنِيٌّ)، ولَيْسَ مَنْصُوباً بالفِعْلِ قَبْلَهُ، لأَنَّ الأَصْلَ: أَبا مَنْ زَيْدٌ مَكْنِيٌّ؟، وقَدْ عَلِمْتُ أَأَبا زَيْدٍ تُكْنَى أَمْ أبا عَمْرو؟.
- أَنَّ (زَيْداً) في قَوْلِكَ: أَرَأَيْتَكَ زَيْداً أَبُوْ مَنْ هو؟ وأَرَأَيْتَكَ عَمْراً أَعِنْدَكَ هو أم عِنْدَ فُلانٍ؟ – لا يَحْسُنُ فيه إلاَّ النَّصْبُ؛ لأَنَّ هذا الفِعْلَ بمعنى (أَخْبِرْني)، وهي مَسْأَلَة لا يَحْسُنُ فيها أن يُقالَ: أَرَأَيْتَ أَبُوْ مَنْ أَنْتَ؟ وأَرَأَيْتَ أَزَيْدٌ ثَمَّ أَمْ فُلانٌ؟ لأَنَّ هذا الفِعْلَ فيه مَعْنى أَخْبِرْني عَنْ زَيْدٍ، وعلى الرَّغْمِ مِنْ هذا المَعْنَى فإِنَّهُ فِعْلٌ يَحْسُنُ السُّكُوْتُ مَعَه على مَفْعُولِهِ الأَوَّلِ، وتَكُوْنُ جُمْلة الاسْتِفهام في مَوْضِع المَفْعُول الثَّاني.
- أَنَّ (أَيَّا) في قَوْلِك: قد عَرَفْتُ أَيَّ يَوْمٍ الجُمُعَةُ؟ -مَنْصُوبَةٌ على ظَرْفِ الزَّمانِ على أَنَّ (الجُمُعَةُ) مُبْتَدأٌ خَبَرُهُ شِبْهُ الجُمْلَةِ (أَيَّ يَوْمٍ)؛ ويَجُوْزُ أَنْ تُرْفَعَ على الابْتِداءِ على أَنَّ (الجُمُعَةُ) خَبَرُهُ: قَد عَرَفْتُ أَيُّ يَوْمٍ الجُمُعَةُ؟

ومِنْ ذلك قَوْلُ بَعْضِ العَرَبِ: لقَدْ عَلِمْتُ أَيَّ حِيْنٍ عُقْبَتي؟، ولقد عَلِمْتُ أَيُّ حِيْنٍ عُقْبَتي؟.

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٣٨، وانظر: ٢/ ٣١٨.

ولَعلَّ ما يُسْهِمُ في النَّصْبِ على الظَّرْفِ المَعْنَى المُرادُ، كما في قَوْلِ عُثْمان بن لبيْد العُذْريّ، أو غَيْرِه[1]:

حَتَّـى كَـأَنْ لَمْ يَكُـنْ إلاَّ تَـذَكُّرُهُ ... والـدَّهْرُ أَيَّـتَما حـالٍ دَهـارِيْرُ

على أَنَّ (أَيَّتَما) مَنْصُوْبٌ على الظَّرْفِيَّة، والمُرادُ: في كُلِّ حالٍ، أو في كلِّ مَرَّةٍ، كما في: القِتالُ كُلَّ مَرَّةٍ، وكُلَّ أَحْوالِ الدَّهْرِ.

ويَتَحَكَّمُ في كُلِّ ما يَجوزُ فيه الرَّفْعُ، والنَّصْبُ فيما مَرَّ نِيَّةُ المُتكَلِّمِ وقَصْدُهُ، وما يُرِيْدُ أَنْ يُوصِلَهُ إلى السَّامِعِ، أو المخاطَبِ الذي لا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ التَّواصُلِ الإِخْباريِّ بَيْنَهما، وهي مَسْأَلَةٌ لم يُغْفِلْها سيبَوَيْهِ على الرَّغْمِ مِن أَنَّهُ لَمْ يَنُصَّ عليها.

قَوْلُكَ: هَؤلاءِ الضَّارِبُوْ زَيْدٍ، وهَؤلاءِ الضَّارِبُوْ زَيْداً:

يُفْهَمُ مِنْ كلامِ سيبَوَيْه[2] جَوازُ جَرِّ (زَيْدٍ) على أَنَّهُ مُضافٌ إليهِ، ونَصْبِهِ على نِيَّة نُوْن جَمْعِ المُذَكَّرِ السالِمِ[3]، كما في[4]:

"الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيْرَة"

على أَنَّ (عَوْرَةَ) مَفْعُوْل به لاسم الفاعِلِ (الحافِظُو) على نِيَّة النُّوْنِ.

قَوْلُ العَرَبِ: هذا الضَّارِبُ الرَّجُلَ، وهذا الضَّارِبُ الرَّجُلِ[5]:

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٤٠، وانظر: ٢/ ٣١٨.

(٢) انظر: الكتاب: ١/ ٢٠٢.

(٣) انظر كتابنا: انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٠٢.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٨٢.

دار جرير للنشر والتوزيع

ذَكَر سيبَوَيْه أَنَّ وَجْهَ الكَلامِ نَصْبُ (الرَّجُلَ) على المَفْعُوْل به لاسْم الفاعِلِ المُقْتَرِنِ بـ(أل)، وأَنَّ قَوْماً مِنَ العَرَب تُرْضَى عَربيَّتُهُمْ جَرُّوهُ، على المُضافِ إليه: "شبَّهُوْهُ بالحَسَنِ الوَجْهِ، وإِنْ كان ليس مِثْلَه في المَعْنَى، ولا في أَحْوالِهِ إلاَّ أَنّه اسْمٌ..."(١)، ولَمْ يُجِزْ في (زيداً) في قَوْلِك: هذا الضَّارِبُ زَيْدٍ -إلاَّ الجَرَّ؛ لأَنَّ من قُيودِ إضافة الاسْم المُقْتَرن بِحَرْف التَّعْريف أن يَكُوْن المُضافُ إليه مُقْتَرِناً بِها أَيْضاً في المَذْهَب البَصرِيِّ.

والقَوْل نَفْسُهُ فيما عُطِفَ على (الرَّجُل) مِنْ حَيْثُ جَوازُ الجَرِّ، والنَّصْبِ: هو الضَّارِبُ زَيْداً؛ والرَّجُلَ، وهو الضَّارِبُ الرَّجُلِ وزَيْدٍ، كما في قَوْلِ الأَعْشَى(٢):

الواهِبُ المِئَةِ الهِجانِ وعَبْدِها عُوْذاً تُزَجِّي بَيْنَها أَطْفالَها

على أَنَّ (وعَبْدِها) مَعْطُوفٌ على المَفْعُول الأَوَّل لاسْم الفاعِلِ (الوَاهِبُ).

ولا يَخْتَلِفُ المَعْنَى نَصْباً، أو جَرّاً، لأَنَّ المَجْرُوْرَ مَفْعولٌ به في المَعْنَى؛ لأَنَّ الإضافَةَ لَفْظِيَّةٌ وفي نِيَّةِ الانْفِصالِ.

قَوْلُك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلازِمٍ أَباهُ رَجُلٌ، ومَرَرت بِرَجُلٍ مُلازِمٍ أَبُوهُ رَجلاً(٣):

يَجُوْزُ في (أَباهُ) النَّصْبُ على المَفْعُول به لاسْمِ الفاعِلِ، والرَّفْعُ على الفاعِلِ له، والقَول نَفْسُهُ في (رجُل) من حَيْثُ النَّصْبُ، والإِعْرابُ، واخْتِلافُ الحركة الإعْرابِيَّة يُفْضي إلى اخْتِلافِ المَعْنَى، فـ(أَبُوْهُ) يكونُ فاعِلاً، ومفعولاً، و(رَجُل) كذلك.

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ١٨٢.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٨٣.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٨-١٩.

قَوْلُكَ: اضْرِبْ أَيُّهُمْ هو أَفْضَلُ، واضْرِبْ أَيَّهُمْ كانَ أَفْضَلَ، واضْرِبْ أَيَّهُمْ أَبُوهُ زَيْدٌ، واضْرِبْ أَيُّهُمْ عاقِلٌ، واضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ:

تُعْرَب (أَيّ) المَوْصُولَةِ -عند سيبَوَيْهِ- إذا ذُكِرَ صَدْرُ صِلَتِها، وتُبْنَى على الضَّمِّ إذا حُذِفَ، كما في: أَضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ، واضْرِبْ أَيُّهُمْ عاقِلٌ، على أَنَّ (أَفْضَلُ)، و(عاقِلٌ) كلاهما خَبَرٌ لِمُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ: هو عاقِلٌ: "لأَنَّ الَّذي عاقِلٌ قَبِيْحَةٌ، فإذا أَدْخَلْتَ (هو) نَصَبْتَ؛ لأَنَّ: الَّذي هو عاقِلٌ حَسَنٌ، ألا تَرى أَنَّكَ لو قُلْتَ: هذا الَّذي هو عاقِلٌ -كان حَسَناً، وزَعَمَ الخَلِيْلُ -رَحِمَهُ الله- أَنَّهُ سَمِعَ عَرَبِيّاً يَقُوْلُ: ما أَنا بالَّذي قائِلٌ لك شَيْئاً، [وهذه قليلَةٌ]، ومَن تَكَلَّمَ بِهذا فقِياسُهُ: اضْرِبْ أَيُّهُمْ قائِلٌ لك شَيْئاً"(١).

ويَتَبَدَّى مِمَّا مَرَّ أَنَّ للأَصْلِ النَّحويّ أَثراً في اختلافِ الحركة الإعرابيَّة، على أَنَّ طُوْلَ صِلَةِ المَوْصُوْلِ يُؤَدِّي إلى حَذْفِ صَدْرِها، فكَأَنَّ هذا الطُّوْلَ عِوَضٌ مِن هذا المَحذوفِ: "قُلْتُ: أَفَيُقالُ: ما أَنا بالَّذي مُنْطَلِقٌ؟ فقال: [لا، فقُلْتُ: فما بالُ المَسْأَلَةِ الأُوْلى؟ فقال: لأَنَّهُ] إذا طالَ الكلامُ فهُوَ أَمْثَلُ قليلاً، وكأَنَّ طُوْلَهُ عِوَضٌ مِنْ تَرْكِ هو، وقَلَّ مَنْ يَتَكَلَّمُ بذلك"(٢).

قَوْلُكَ: أَيَّ مَنْ فِي الدَّارِ رَأَيْتَ أَفْضَلَ، وأَيَّ مَنْ رَأَيْتَ فِي الدَّارِ أَفْضَلُ(٣):

تُعْرَب (أَيّ) في القَوْلِ الأَوَّلِ مَفْعُوْلاً به مقدَّماً وُجُوباً لـ(رَأَيْتَ)، و(أَفْضَلَ) مَفْعُولاً ثانياً، على أَنَّ صِلَةَ المَوْصُوْلِ (في الدَّارِ) لا (رأيْتَ)، فكَأَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَيَّ القَوْمِ رَأَيْت أَفْضَلَ.

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٠٤.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٠٤.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٠٥.

دار جرير للنشر والتوزيع

وتُعْرَبُ (أَيُّ) في القَوْلِ الثَّاني مُبْتَدأً خَبَرُهُ (أَفْضَلُ) على أَنَّ (رَأَيْتَ) صِلَةُ المَوْصُوْلِ، على أَنَّ (في الدَّارِ) يَتَعَلَّقُ به، فكأَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَيُّ مَنْ رَأَيْتَ في الدَّارِ أَفْضَلُ.

ويتحكَّمُ في الرَّفْعِ والنَّصْبِ في هذين القَوْلَيْنِ الأَصْلُ النَّحوِيُّ الَّذي يَكْمُنُ في أَنَّ ما في صِلَةِ المَوْصُوْلِ لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَها، والتَّقَيُّدُ بهذا الأَصْلِ يُفْضِي إلى خِلافٍ في المَعْنى من حَيْثُ كَوْنُ الصِّلَةِ (رَأَيْتُ)، أو (في الدَّارِ).

قَوْلُكَ: أَيَّ مَنْ إنْ يَأْتِنا نُعْطِهِ نُكْرِمُ تُهِيْنُ، وأَيَّ مَنْ إنْ يَأْتِنا نُعْطِهِ نُكْرِمْ تُهِيْنُ، وأَيُّ مَنْ إنْ يَأْتِنا نُعْطِهِ نُكْرِمُهُ[1]، وأَيَّ مَنْ إنْ يَأْتِنا نُعْطِهِ، نُكْرِمْ، وأَيَّ مَنْ إنْ يَأْتِنا نُعْطِهِ نُكْرِمْ تُهِنْ:

تُعْرَبَ (أَيَّ) في قَولِكَ: أَيَّ مَنْ إنْ يَأْتِنا نُعْطِهِ نُكْرِمُ تُهِيْنُ -مَفْعُولاً به لـ(تُهِيْنُ) على أَنَّ المُرادَ: الَّذي نُكْرِمُ تُهِيْنُ، فتكونُ اسْماً مَوْصولاً.

وتُعْرَبُ في قَوْلِكَ:أَيَّ مَنْ إنْ يَأْتِنا نُعْطِهِ نُكْرِمُهُ؟ مَفْعُوْلاً به لـِ(نُكْرِمْ)، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ:أَيَّهُمْ نُكْرِمُهُ؟ على أَنَّها اسْمُ اسْتِفْهام.

وتُعْرَبُ في: أَيُّ مَنْ إنْ يَأْتِنا نُعْطِهِ نُكْرِمُهُ؟ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ (نُكْرِمُهُ).

وتُعْرَبُ في: أَيَّ مَنْ إنْ يَأْتِنا نُعْطِهِ نُكْرِمْ تُهِنْ- مَفْعُولاً به لـ(نُكْرِمْ)، على أَنَّها اسْمُ شَرْطٍ، والتَّقْدِيْرُ: أَيَّهُمْ نُكْرِمْ تُهِنْ.

ولا يَخْفَى ما للاسْتِفهام، والشَّرْطِ، والمَوْصُوْلِ من أَثَرٍ في المَعْنَى، والإِعْراب فَضْلاً عن أَنَّ ما في صِلَةِ الموصول لا يَعْمَل فيما قَبْلَ المَوْصُوْلِ، وأَنَّ عائِدَ المبتدإِ المَنْصُوْبَ لا يُحْذَفُ في المَذْهَبِ البَصْرِيِّ.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٠٥.

وتُنْصَبُ (أَيَّ) في قَوْلِكَ[1]: أَيَّ مَنْ إِنْ يَأْتِهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنا نُعْطِهِ يُعْطِهِ نَأْتِ يُكْرِمْكَ- مَفْعُولاً به لـ(تأْتِ) على أَنَّها اسْمُ شَرْطٍ، وأَنَّ (مَنْ) اسْمٌ مَوْصُولٌ فاعِلٌ للفِعْلِ (يأْتِهِ)، وصِلَتُهُ (إِنْ يَأْتِنا نُعْطِهِ): "وذلك أَنَّ (مَنْ) الثَّانِيَةَ صِلَتُها: إِنْ يَأْتِنا نُعْطِهِ فصارَ بِمَنْزِلة زَيْدٍ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيَّ مَنْ إِنْ يَأْتِهِ زَيْدٌ يُعْطِهِ نَأْتِ يُكْرِمْكَ، فَصارَ: إِنْ يَأْتِهِ زَيْدٌ يُعْطِهِ- صِلَةً لـ(مَنْ) الأُولى، فكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيَّهُمْ تأْتِ يُكْرِمْكَ"[2]، ويكونُ (نَأْتِ) فِعْلَ الشَّرْط لـ(أَيَّ)، و(يُكْرِمْكَ) جَوابُ هذا الشَّرْطِ، و(يُعْطِهِ) جَواب (إِنْ يَأْتِهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنا)، و(نُعْطِهِ) جَواب (إِنْ يَأْتِنا).

وتُرْفَعُ (أَيَّ) على الابْتِداءِ إذا قيل: أَيُّ مَنْ إِنْ يَأْتِهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنا نَأْتِهِ يُكْرِمْكَ.

قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ[3]:

دِيارَ مَيَّةَ إذا مَيٌّ مُساعِفَةٌ ... ولا يَرَى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

بنَصْبِ (دِيارَ مَيَّةَ) بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيْرُهُ: أَذْكُرُ دِيارَ مِيَّةَ، على أَنَّ هذا الفِعْلَ حُذِفَ لكثرة الاسْتِعْمالِ، وذَكَر سِيبَوَيْهِ أَنَّ من العَرَبِ مَنْ يَرْفَعُها على أَنَّها خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيْرُهُ: تِلْك دِيارُ مِيَّةَ.

ويُنْبِئ النَّصْبُ عَمَّنْ يَذْكُرُ، وزَمَنِ هذا الذِّكْرِ فَضْلاً عن الحَدَثِ، أَمَّا الجُمْلَةَ الاسْمِيَّة فلا تُنْبِئُ إلاَّ عن تُحقُّقِ الفائدة بالخبر فيمَنْ يتَحدَّث عنه الشَّاعِر، وعن الثُّبوتِ وعَدَمِ التَّغَيُّرِ على خِلافِ الجُملة الفعليَّة.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٠٦.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٠٦.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٨٠.

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلك قَوْلُ عُمَرَ بْنِ أبي رَبِيعَةَ(١):

اعْتادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَى عَوائِدُهُ ... وهاجَ أَهْواءَكَ المَكْنُونَةَ الطَّلَلُ

رَبْعٌ قواءٌ أَذاعَ المُعْصِراتُ به ... وكُلُّ حَيْرانَ سارٍ ماؤُه خَضِلُ

على أَنَّ (رَبْعٌ) خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: ذاك رَبْعٌ، أو هُوَ رَبْعٌ، ويَجُوْزُ أَنْ يكون بدلاً مِنَ (الطَّلَلُ).

وقَوْلُه أَيْضاً(٢):

هَلْ تَعْرِفُ اليَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ والطَّلَلا ... كما عَرَفْتَ بِجَفْنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلا

دارٌ لِمَرْوَةَ إذا أَهْلي وأَهْلُهُمْ ... بالكانِسِيَّةِ تَرْعَى اللَّهْوَ والغَزَلا

على أَنَّ (دارٌ) خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: تِلْكَ دَارٌ، أو: هي دارٌ.

وأَجازَ سيبوَيْه نَصْبَ ما مَرَّ على المَفْعُوْل به لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ على حَسَبِ رَغْبَةِ المُتَكَلِّمِ، ونِيَّتِهِ، وتَواصُلِهِ مَعَ السَّامع، أو المُخَاطَب: "فإذا رَفَعْتَ فالَّذي في نَفْسِكَ ما أَظْهَرْتَ، وإذا نَصَبْتَ فالَّذي في نَفْسِكَ غَيْرُ ما أَظْهَرْتُ"(٣)، "فإذا رَفَعْتَ هذه الأَشْياءَ فالَّذي في نَفْسِكَ ما أَظْهَرْتَ، وإذا نَصَبْتَ فالَّذي في نَفْسِكَ غَيْرُ ما أَظْهَرْتَ، وهو الفِعْلُ، والَّذي أَظْهَرْتَ الاسْمُ"(٤).

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٨١.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٨٢.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٨٢.

(٤) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٧١.

ويَعْتَدُّ سيبَوَيْه، والخَلِيْلُ بْنُ أَحْمَدَ بنيَّةَ المُتكَلِّم، أو القائل، وتواصُلهما مع السَّامع، أو المُخاطَبِ في نَصْبِ (خَيْراً) في قَوْلِه تَعالَى: ﴿انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾(١)، و: وراءَكَ أَوْسَعَ، وحَسْبُكَ خَيْراً لك: "...وإنَّما نَصَبْتَ (خَيْراً لك)، و(أَوْسَعَ لَكَ)؛ لأَنَّك حِيْنَ قُلْتَ: انْتَهِ، فأَنْتَ تُرِيْدُ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنْ أَمْرٍ، وتُدْخِلَهُ في آخَرَ. وقال الخَلِيْلُ كأَنَّكَ تَحْمِلُهُ على ذلك المَعْنَى، كأَنَّكَ قُلْتَ: انْتَهِ، وادْخُلْ فيما هو خَيْرٌ لك، فَنَصَبْتَهُ؛ لأَنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّكَ إذا قُلتَ له: انْتَهِ، أَنَّكَ تَحْمِلُهُ على أَمْرٍ آخَرَ؛ فلذلك انْتَصَبَ، وحَذَفوا الفِعْل لكَثْرة اسْتِعْمالِهِمْ إِيَّاهُ في الكلام، ولِعِلْمِ المُخاطَبِ أَنَّهُ مَحْمُوْلٌ على أَمْرٍ حِيْنَ قالَ لَهُ: انْتَهِ، فَصارَ بَدلاً من قَوْله: ائتِ خَيراً [لك]، وادْخُلْ فيما هو خَيْرٌ لك"(٢).

وذَكَرَ السِّيْرافيُّ أَنَّ للنُّحاةِ في تَأْوِيْل النَّصْبِ ثَلاثَةَ أَقْوالٍ(٣):

- قَوْلُ سيْبَوَيِهِ، والخليلِ، كما مَرَّ.
- قَوْلُ الكسائيّ، وهو النَّصْبُ على خبر (يَكُن) المَحْذُوْفة: انتَهُوا يَكنِ الانْتِهاءُ خيراً لكم.
- قَوْلُ الفَرَّاء، وهو أَنَّ (خيراً) مُتَّصِلٌ بالأَمْرِ، كقولك: اتَّقِ الله هو خَيْرٌ لك، على أَنَّ الفِعْلَ وَصَلَ إلى (خَيْرٌ) بعد حَذْف (هو)، فنَصَبَهُ.

قَوْلُ العَرَب: مَن أَنْتَ زَيْداً، ومَنْ أَنْتَ زَيْدٌ(٤):

---

(١) النساء: ١٧١.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٨٤.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٨٤ (حاشية رقم ١).

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٩٢.

قِيْل إنَّ (زَيْداً) نُصِبَ بِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: مَن أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْداً، وهو قَوْلُ يُوْنُسَ بن حَبِيْبٍ: "ولكنَّه كثُرَ في كلامِهِمْ، واسْتُعْمِلَ، واسْتَغْنَوْا عن إظِهارِه، فإِنَّهُ قد عُلِمَ أَنَّ (زَيْداً) ليس خَبَراً، [ولا مُبْتَدَأً]، ولا مَبْنِيّاً على مُبْتَدَإٍ، فلا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُوْنَ على الفِعْلِ، كأَنَّهُ قالَ: مَنْ أَنْتَ، مُعَرِّفاً ذا الاسْمَ، ولَمْ يَحْمِلَ (زَيْداً) على (مَنْ)، ولا (أَنْتَ)، ولا يكُوْن: مَنْ أَنْتَ زَيْداً إلاَّ جَواباً، كأَنَّهُ لَمَّا قالَ: أنا زَيْدٌ قال: فَمَنْ أَنْتَ ذاكِراً زَيْداً"(١).

والرَّفْعُ مَحْمُوْلٌ على خَبَرِ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: مَنْ أَنْتَ كلامُكَ، أو ذِكْرُكَ زَيْدٌ، على أَنَّ الرَّفْعَ أَقَلُّ مِنَ النَّصْبِ؛ لأَنَّ إِعْمالَ الفِعْلِ أَحْسَنُ عِند سيبوَيْهِ: "لأَنَّ إِعْمالَهُم الفِعْلَ أَحْسَنُ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَبَراً لِمَصْدَرٍ ليس له، ولكِنَّهُ يَجُوْزُ على سَعَةِ الكلامِ، وصارَ كالمَثَلِ الجاري، حتى إنَّهم ليَسْأَلون الرَّجُلَ عن غَيْرِه، فيَقُوْلون للمَسْؤولِ: مَنْ أَنْتَ زَيْداً؟ كأَنَّهُ يُكَلِّمُ الَّذي قالَ: أَنا زَيْدٌ، أَي أَنْتَ عِنْدِي بِمَنْزِلَة الَّذي قال: أنا زَيْدٌ، فقِيْلَ له: مَنْ أَنْتَ زَيْداً.... سَمِعْنا رَجُلاً مِنْهُم يَذْكُرُ رَجُلاً، فقالَ لِرَجُلٍ ساكِتٍ لَم يَذْكُرْ ذلك الرَّجُلَ: مَنْ أَنْتَ فُلاناً"(٢).

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٩٢.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٩٢-٢٩٣.

(٩)
ما يَدُوْرُ في فلك (كانَ)، وأَخَواتِها

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنَ المُتَشابِهِ اللَّفْظِيّ في هذه المَسْأَلة في كتاب سيبَوَيْه:

قَوْلُك: مَنْ كانَ أَخاكَ، ومَنْ كانَ أَخُوْكَ، وأَيُّهُمْ كانَ أخاكَ، وأَيُّهم كانَ أَخُوكَ[١]:

يَجُوْز في (أخاك) وَجْهانِ:

- النَّصْب على خَبر (كانَ)، على أَنَّ اسْمَها الضَّمِيْرُ المُسْتَتِرُ العائِدُ على اسْم الاسْتِفْهام (مَنْ) المبتدأ، والجُمْلَةُ مِنْ (كان)، واسْمِها وخَبَرِها خَبَرُ هذا المبتدأ. والقَوْلُ نَفْسُهُ فيه مَعَ (أَيُّهم).

- الرَّفْعُ على اسْم (كان) على أَنَّ الخَبَرَ اسْمُ الاسْتِفْهام (مَنْ)، والقَوْلُ نَفْسه فيه مَع (أَيّهم): "وتَقُوْلُ: مَنْ كان أَخاكَ، ومَنْ كانَ أَخُوْكَ، كما تَقُوْلُ: مَنْ ضَرَب أباكَ إذا جَعَلْتَ (مَنْ) الفاعِلَ، ومَنْ ضَرَبَ أَبُوْكَ إذا جَعَلْت الأبَ الفاعِلَ، وكذلك: أَيُّهُمْ كان أَخاكَ، وأَيُّهُمْ كانَ أخوكَ"[٢].

ويَتبَدَّى المَعْنَى بوضوحٍ من هذا القَلْب الإعرابي الذي يَكْمُنُ في جَعْل (أَخاك) خبراً لـ(كان)، أو اسْماً لها.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٥٠-٥١.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٥٠.

ومِمَّا جاءَ في القرآن الكريم، وقراءاتِهِ على وَفْقِ ما مَرَّ قِراءَةُ الجُمْهُورِ: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلا أَن قَالُوا﴾(١)، بنَصْب (حُجَّتَهُمْ) على خَبَرَ (كانَ)، على أَنَّ اسْمَها المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ مِنْ (أَنْ)، وما في حَيِّزِها.

وقِراءَةُ جَماعَةٍ آخَرِيْن(٢) بِرَفْع (حُجَّتُهُم) على اسم (كان) على أَنَّ المَصْدَر المؤوَّل في مَوْضِعِ نَصْبٍ على خَبَرِها.

ومن ذلك أيضاً قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُواْ﴾(٣)، بنَصْب (جَوابَ قَوْمِهِ) على خَبَرِ (كان)، على أَنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّل في مَوْضع رَفْعٍ على خَبَرِها.

وقراءَةُ الحَسَنِ: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابُ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُواْ﴾ برَفْع (جَوابُ قَوْمِهِ) حَمْلاً على ما مَرَّ(٤).

ومِنْه قَوْلُ الشَّاعِرِ(٥):

وقَدْ عَلِمَ الأَقْوامُ ما كان داءَها ... بِثَهْلانَ إلاَّ الخِزْيُ مِمَّنْ يَقُودُها

على أَنَّ رَفْعَ (داءَها) جائِزٌ حَمْلاً على ما مَرَّ.

---

(١) الجاثية: ٢٥.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٤٩، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٢٩٧، الزمخشري، الكشاف: ٣/ ١١٥، ابن يعيش، شرح المفصل: ٧/ ٩٥، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٨٧.

(٣) الأعراف: ٨٢.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ٣٣٤، سيبويه، الكتاب: ١/ ٥٠.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٥٠.

قَوْلُ العَرَبِ: ما جاءَتْ حاجَتَكَ، وما جاءَتْ حاجَتُكَ:

تُسْتَعْمَل (جاءَ) في الكلامِ العربيِ بمَعْنَى (صارَ)، فتَكُوْنُ (حاجَتُكَ) بالرَّفْعِ اسْمَها، على أَنَّ (ما) اسم الاسْتِفْهام خَبَرُها، وهو مُقَدَّمٌ وُجُوْباً، وتكُوْنُ بالنَّصْبِ خَبَراً لها، على أَنَّ اسْمَها ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُوْدُ على اسْم الاسْتِفْهام المبتدإِ (ما)، والجُمْلَةُ مِن (كانَ)، واسْمِها، وخَبَرِها خَبَرُ هذا المُبْتَدَإِ: "ومِثْلُ قَوْلِهِمْ: مَنْ كانَ أَخاكَ- قَوْلُ العَرَبِ: ما جاءَتْ حاجَتَك، كأَنَّهُ قالَ: ما صارَتْ حاجَتَكَ، ولكنَّهُ أَدْخَلَ تاءَ التَّأْنِيْث على (ما) حَيْثُ كانَتْ الحاجَة، كما قالَ بَعضُ العَرَب: مَنْ كانَتْ أُمَّك حَيْثُ أَوْقَعَ (مَنْ) على مُؤَنَّثٍ. وإِنَّما صُيِّرَ جاءَ بِمَنْزِلة (كان) في هذا الحَرْفِ وَحْدَهُ؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلة المَثَلِ، كما جَعَلُوا (عَسَى) بِمَنْزِلة (كان) في قَوْلِهِمْ: عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً، ولا يُقالُ: عَسَيْتَ أخانا،...ومَنْ يَقُوْلُ مِنَ العَرَب: ما جاءَتْ حاجَتُكَ، كثيْرٌ، كما يَقُوْلُ: مَنْ كانَتْ أُمُّك، ولَمْ يَقُولوا: ما جاءَ حاجَتَكَ، كما قالوا: مَنْ كان أُمَّكَ؛ لأَنَّهُ بِمَنزِلَة المَثَلِ، فأَلْزَمُوْهُ التَّاءَ، كما اتَّفَقُوا على: لَعَمْرُ اللهِ، في اليمين. وزعَم يُوْنُسُ أَنَّهُ سَمِعَ رُؤْبَةَ يَقُوْلُ: ما جاءَتْ حاجَتُكَ، فَيَرْفَعُ"(1).

هو كائِنٌ أَخاكَ، وقَوْلُ الخَليل: هو كائِنُ أَخِيْكَ(2):

يَجوزُ في (أخاك) النَّصْبُ على خَبَر اسْمِ الفاعِلِ (كائِنٌ)، والجَرُّ على الإضافة اللَّفْظِيَّة الَّتي في نِيَّة الانْفِصال، على أَنَّ الإضافَة صِيْرَ إليها لتَحْقِيْق التَّخْفِيْفِ بِحَذْف التَّنْوِيْن، على الرَّغْم من أَنَّ المَعْنَى واحِدٌ.

---

(1) سيبويه، الكتاب: ١/ ٥٠-٥١، وانظر: ٢/ ١٧٩، ٣/ ٢٤٨، السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ٧٠.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ١٦٦.

(١٠)
ما يَدُورُ في فَلك (ما) الحجازيَّة، والتَّميميَّة

يَجُوْزُ في (ما) أن تَعْمَل عَمَل لَيْسَ بقُيوْدٍ في لُغَةِ أَهْل الحِجاز، وألاَّ تَعْمَل عَمَلَها في لُغَةِ تَميمٍ، ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلك في كتاب سيبوَيْهِ:

قَوْلُكَ: ما عَبْدُ الله مُنْطَلِقاً، وما عَبْدُ الله مُنْطَلِقٌ، على أَنَّ المَعْنَى واحِدٌ[١]، ولَعَلَّ عَدَمَ إِعْمالِها يُعَزِّز المَنْهَج التَّوليديَّ التَّحويليَّ الَّذي تُعَدُّ فيه عُنْصُرَ نَفْيٍ.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٤/ ٢٢١، السيوطي، همع الهوامع ٢/ ١٠٩-١١١.

(١١)
ما يَدُوْرُ في فَلَكِ (لا) العامِلَةِ عَمَلَ (إنَّ) وتِلْكَ العامِلَةِ عَمَلَ (لَيْس)

لـِ(لا) العامِلَةِ في الكلام العربيِّ نَوْعانِ[١]:

أ- **نَوْعٌ يَعْمَل عَمَل (إنَّ)** من حَيْثُ نَصْبُ المُبْتَدَإِ، ورَفْعُ الخَبَرِ، وهي الَّتي يُطْلَقُ عليها (لا) النافِيَة للجِنْسِ، أو (لا) التَّبرئة، وهي عامِلٌ ضَعِيْفٌ لا يَعْمَلُ إلاَّ بِقُيودٍ، وتُنْبئ عن تَوْكِيْد النَّفْي على خِلافِ (إنَّ) الَّتي لتَوْكِيْدِ الإثْبات:

- ألاَّ تَتكَرَّرَ، فإنْ كُرِّرَتْ جازَ الإِعْمالُ، والإِهْمالُ، كما في: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاَّ بالله، ولا حَوْلٌ ولا قُوَّةٌ إلاَّ بالله.
- أنْ تَكُوْنَ للنَّفْي العامِّ، على أنَّها تَنْفي الخَبَر عن جِنْسِ اسْمِها، أو على سَبِيْلِ الاسْتِغْراقِ: "وإذا قالَ: لا غُلامَ- فإنَّما هي جَوابٌ لِقَوْلِهِ: هل مِنْ غُلامٍ؟ وعَمِلَتْ (لا) فيما بَعْدَها وإِنْ كانَ في مَوْضِعِ ابْتِداءٍ، كما عَمِلَتْ (مِنْ) في الغلامِ وإِنْ كانَ في مَوْضِعِ ابْتِداءٍ"[٢].

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩٥-٣٠٠، السيوطي، همع الهوامع: ٢/١١٨-١٢٠، ١٩٣، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٣-٦.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩٥.

وقِيْلَ إِنَّها تَكُوْنُ لنَفْي الجِنْسِ إذا كانَ اسْمُها مَبْنِيّاً، وقِيْلَ إِنَّ الَّتي بُنِيَ اسْمُها، أو الَّتي أُعْرِبَ -لَيْسَتْ نَصّاً في العموم، كما في (حاشية الصبَّان على شرح الأشمونِيِّ): "ولابن الهمام حَيْثُ ذَهَبَ إلى أَنَّ المَبْنِيَّةَ أَيْضاً لَيْسَتْ نَصّاً في العُمُوْمِ، وأَنَّهُ يَجُوْزُ: لا رَجُلَ بَلْ رَجُلانِ، كما جاز ذلك في رافعة الاسْمِ، وكما جازَ: لا رِجالَ بَل رَجُلانِ اتِّفاقاً، فإِنْ قِيْلَ: تَقَدَّمَ عن سِيبَوَيْهِ أَنَّ المَوْضُوْعَ، لنَفْي الجِنْسِ نَصّاً على سبيل الاسْتِغْراقِ (لا) المُضَمَّنة مَعْنَى (مِنْ)، وتَضَمُّنُها مَفْقُوْدٌ عند عَمَلِها في المُضافِ، وشبهه وإلاّ لَبُنِيا، قلت: لا نُسَلِّمُ الفَقْدَ ما صَرَّح به غَيْرُ واحِدٍ كالرّوداني، وإِنَّما أُعْرِبا لِمعارَضَةِ الإضافة، وشِبْهها شبهَ الحَرْفِ"(١).

- أَنْ يكون الاسْمُ الَّذي تَدْخُلُ عليه نَكِرَةً، فلا تَعْمَل في المَعْرِفة عند البصريِّيْنَ؛ لأَنَّها لو عَمِلَتْ فيها لما تُبُيِّنَ مِنها العُمُوْمُ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في خَبَرِها مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ نَكِرَةً.

ويَحْمِلُ سيْبَوَيْه ما جاءَ ظاهِرُه على أَنَّها تَنْفِي المَعْرِفَةَ على أَنَّ المُرادَ الجِنْسُ مِنْ هذه المَعْرِفةِ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(٢):

لا هَيْـــثَمَ اللَّيْلَـــةَ للمَطِـــيِّ ... ولا فَتَـــى مِثْـــلَ ابْـــنِ خَيْـــبَرِيِّ

على أَنَّ (هَيْثَمَ) نَكِرَةٌ؛ لأَنَّ المُرادَ: لا هَيْثَمَ من الهَيْثَمِيْنَ، ولَيْس المُرادَ شَخْصاً مُعَيَّناً، بل مسمّاهُ، ومَنْ أَشْبَهَهُ، ولذلك عُدَّ نَكِرَةٌ، وقِيْلَ إِنَّهُ على حَذْف (مِثْل): لا مِثْلَ هَيْثَمٍ؛ لأَنَّها لا تَكْتَسِبُ تَعْرِيفاً إلاّ إذا وَقَعَتْ بين ضِدَّيْنِ.

(١) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٣.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب ٢/ ٢٩٦، السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١٩٥، ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ١٠٢، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٤.

ومِنْ ذلك: لا بَصْرَةَ لَكُمْ، على أَنَّ (بَصْرَةَ) تَشْمَلُ - مُسَمَّاها، وما أَشْبَهَها، ولذلك عُدَّتْ نَكِرَةً[1].

وقَوْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ الأَسديّ[2]:

أَرَى الحاجـاتِ عِنْـد أَبي خُبَيْـبٍ نَكِـدْنَ ولا أُمَيَّـةَ بـالبِلادِ

على أَنَّ المُرادَ مُسمَّى أُمَيَّةَ، ومَنْ يُشْبِهُهُ، أو أَمْثالُ أُمَيَّةَ.

ومِنْهُ: قَضِيَّةٌ ولا أَبا حَسَنٍ، على أَنَّ المُرادَ بأَبي حَسَنٍ عَلِيٌّ، وأَمْثالُهُ، فيَكونُ نَكِرَةً: "فإذا جَعَلْتَ أَبا حَسَنٍ نَكِرَةً حَسُنَ لك أَنْ تُعْمِلَ (لا)، وعَلِمَ المُخاطَبُ أَنَّهُ قد دَخَلَ في هؤلاءِ المَنْكُوْرِيْنَ عَلِيٌّ، [وأَنَّهُ قد غُيِّبَ عَنها]. فإِنْ قُلْتَ: إِنَّهُ لَم يُرِدْ أَنْ يَنْفِيَ كُلَّ مَنْ اسْمُهُ عَلِيٌّ، فإِنَّما أَرادَ أَنْ يَنْفِيَ مَنْكُوْرِيْنَ كُلُّهُمْ في قَضِيَّتِهِ مِثْلُ عَلِيٍّ، كأَنَّهُ قال: لا أَمْثالَ عليٍّ لهذه القَضِيَّة، ودلَّ هذا الكلامُ على أَنَّه ليس لها عليٌّ، وأَنَّهُ قد غُيِّبَ عنها"[3].

ومِمَّا جاءَ مِنَ الشَّواهِدِ على هذه المَسْأَلَةِ زِيادَةً على ما ذَكَرَهُ سِيْبَوَيْهِ: إِذا هَلَكَ كِسْرى فلا كِسْرى بَعْدَهُ، وإذا هَلَكَ قَيْصَرُ فلا قَيْصَرَ بَعْدَهُ[4].

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩٦.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩٦، السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١٩٥، ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ١٠٢، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٤.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩٧.

(٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١٩٥.

وقَوْلُ الشَّاعِرِ(١):

"تَبكِي على زَيْدٍ ولا زَيْدَ مِثْلُهُ"

وأَجازَ الكَسائِيُّ مِنَ الكُوفيِّيْنَ إِعْمالَها في العَلَم المُفْرَد، نَحْو: لا زَيْدَ، وفي المُضافِ إلى كُنْيَةٍ، نحو: لا أَبا مُحَمَّدٍ، أو المُضافِ لِلَفْظ الجلالَة، أو الرَّحْمنِ، أو العزيز، كما في: لا عَبْدَ الله، ولا عَبْدَ الرَّحْمنِ، ولا عَبْدَ العَزِيْزِ.

وأَجازَ الفَرَّاءُ إِعْمالَها في ضَمِيْرِ الغائِب، واسْمِ الإشارة: لا هُوَ، ولا هِيَ، ولا هَذَيْنِ، ولا هاتَيْنِ.

- أَلاَّ يُفْصَلَ بَيْنَها وبَيْنَ اسْمِها بفاصِلٍ؛ لأَنَّها عامِلٌ ضَعِيْفٌ، وهذا الفاصِلُ يَمْنَعُها من أَنْ تَعْمَلَ، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿**لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ**﴾(٢): "واعْلَمْ أَنَّك إذا فَصَلْتَ بين (لا) وبَيْنَ الاسْمِ بحَشْوٍ- لم يَحْسُنْ إلاَّ أَنْ تُعِيْدَ (لا) الثَّانِية؛ لأَنَّه جُعِلَ جَوابَ: أذا عِنْدَكَ أَمْ ذا؟ ولم تُجْعَلْ (لا) في هذا الوَضْعِ بِمَنْزِلة (لَيْس)، وذلك لأَنَّهُم جَعَلُوْها إذا رَفَعَتْ مِثلها إذا نَصَبَتْ لا تفصل، لأَنَّها لَيْسَتْ بِفِعْلٍ"(٣).

وأَجازَ الرُّمَّانِيُّ أَنْ يَبْقَى عَمَلُها على الرَّغْمِ مِنْ وُجُوْدِ الفاصِلِ، كما في: لا كذلك رَجُلاً، ولا كزَيْدٍ رَجُلاً، ولا كالعَشِيَّةِ زائِراً، وهذه الشواهِد محمولَةٌ على أَنَّ اسْمَ (لا) في القَوْلَيْنِ الأَوَّلَيْن مَحْذُوفٌ، تَقْدِيْرُهُ: لا أَحَدَ، على أَنَّ (رَجُلاً) تَمْيِيْزٌ، وعلى أَنَّ (زائِراً) مَفْعُولٌ به لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيرُهُ: لا أَرَى كالعَشِيَّةِ زائِراً(٤).

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١٩٥.

(٢) الصافات: ٤٧.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩٨-٢٩٩.

(٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١٩٨.

- أَنْ تَكُوْن النَّكِرَةُ بَعْدها غَيْرَ مَعْمُوْلَةٍ لَها في الظَّاهِرِ، أو التَّأْوِيْلِ، كما في: جِئْتُ بلا زادٍ، على أَنَّ النَّكِرَةَ (زادٍ) مَجْرُوْرَةٌ بالباء الخافِضَةِ، و: لا مَرْحَباً بِهِمْ، على أَنَّ النَّكِرَةَ (مَرْحَباً) مَفْعُوْلٌ به لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: لا أُرَحِّبُ بِهم مَرْحَباً. وقِيْلَ إِنَّ قَوْلَهُمْ: جِئْتُ بلا شَيْءَ – شاذٌّ[1].

(ب) نَوْعٌ يَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ):

في إِعْمال (لا) النافية عَمَلَ (لَيْسَ) أَقْوالٌ[2]:

- أَنَّها تَعْمَلُ مِثْلَ (ما) حَمْلاً على (لَيْسَ)، وهذا الإِعْمالُ خاصٌّ بلغة أَهْلِ الحِجاز، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[3]:

تَعَـزَّ فـلا شَيْءٌ عـلى الأَرْضِ باقِيـا ... ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَـــى اللهُ واقِيا

على أَنَّ (شَيْءٌ) اسْمُها، وأَنَّ خَبَرَها (باقِياً)، والقَوْلُ نَفْسُهُ مِنْ حَيْث كَوْنُ (وزَرٌ) الاسْمَ، و(واقِياً) الخَبَرَ.

- أَنَّها لا تَعْمَلُ، فيَكُوْنُ ما بَعْدَها مُبْتَدأً، وخَبراً، وهو قول أَبي الحسن الأَخفش.

- أَنَّها تَرْفَعُ الاسْمَ فقط، ولا تَعْمَلُ في الخَبَرِ، وهو قَوْلُ الزَّجاج، وقد اتُّكِئَ في هذا القَوْلِ على أَنَّ النَّصْبَ لَمْ يُسْمَعْ في خَبَرِها مَلْفُوْظاً به، كما في قَوْلِ سَعْدِ بْنِ مالِكٍ[1]:

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٤.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١١٨-١٢١، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٥٣، سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩٢-٢٩٤.

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١١٩، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٥٣.

مَــــنْ صَــدَّ عَــــنْ نِيْرانِهــــا فَأَنَــا ابْــنُ قَــيْسٍ لا بَــراحُ

على أَنَّ الخَبَرَ مَحْذُوفٌ: "لا بَراحٌ لي".

وقَوْلِ العَجَّاج(٢):

بِيَ الجَحِيْمَ حِيْنَ لا مُسْتَصْرَخُ

على أَنَّ التَقْدِيْرَ: حِيْنَ لا مُسْتَصْرَخٌ لي.

وتَعْمَلُ بِشُرُوْطٍ؛ لأَنَّها عامِلٌ ضَعِيْف:

- أَنَّ مَعْمُوْليها يجب أَنْ يكونا نكِرَتَيْن؛ لأَنَّها كما قِيْل -عِنْدَ الإِطْلاقِ- لِنَفْي الجِنْسِ: "إِنَّما اخْتَصَّ عَمَلُ (لا) بالنَّكِراتِ؛ لأَنَّها عِنْدَ الإِطْلاقِ لنَفْي الجِنْسِ برُجحانٍ، والوِحدةِ بِمَرْجُوحِيَّةٍ، وكلاهما بالنَّكِراتِ أَنْسَبُ... أَمَّا الَّتي لِنَفْي الجِنْسِ نَصّاً فعامِلَةٌ عَمَلَ (إِنَّ)..."(٣).

ولا شَكَّ في أَنَّ للمُتَكَلِّم وتواصُلِهِ مَعَ السَّامِعِ، أو المُخاطَبِ- أَثراً في تَحْدِيْد تلك الَّتي تَكُوْنُ نَصّاً صَرِيحاً في الجِنْسِ مِنْ حَيْثُ نَفْيُ الخَبَرِ عَن جِنْسِ اسْمِها، أو تَحْدِيْدُ الَّتي تَنْفِي الخَبَرَ عَن عَدَدِ اسْمِها، وتُثْبِتُهُ لغَيْرِه.

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١١٩، سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩٦، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٥٤.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١١٩.

(٣) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٥٣.

ولا تَعْمَلُ إلاَّ في النَّكِراتِ كـ(لا) النافية للجِنْس عِنْدَ سيبَوَيْهِ: "وإِنْ جَعَلتها بِمَنْزِلَةِ (ليس) كانَتْ حالُها كحالِ (لا) في أَنَّها في مَوْضِعِ ابْتِداءٍ، وأَنَّها لا تَعْمَلُ في مَعْرِفَةٍ... واعْلَم أَنَّ المَعارِفَ لا تَجْرِي مَجْرَى النَّكِرَة في هذا الباب لأَنَّ (لا) لا تَعْمَل في مَعْرِفَةٍ أبداً..."(١).

وذَكَرَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ أَنَّها أُعْمِلَتْ في المَعْرِفَةِ، كما في قَوْلِ النَّابِغَةِ الجَعْدِيِّ(٢):

وحَلَّتْ سَوادَ القَلْبِ لا أنا باغِيا ... سِواها ولا عَنْ حُبِّها مُتَراخِيا

على أَنَّ (أنا) اسْمُ (لا)، وأَنَّ (باغياً) خَبَرُها، وهذا الشَّاهِدُ مَحْمُوْلٌ -عِنْدَ المانِعِيْن على أَنَّ اسْمَها لا يَكُوْنُ مَعْرِفَةً، على أَنَّ (أنا) فاعِلٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ، وأَنَّ (باغِياً) حالٌ، والتَّقْدِيْرُ: لا أَرى باغياً سِواها، أَو أَنَّهُ مُبْتَدأٌ خَبَرُهُ الفِعْلُ المَحْذُوْفُ النَّاصِبُ (باغِياً) على الحال، كما قِيْلَ.

- ألاَّ يَتَقَدَّمَ خَبَرُها على اسْمِها، أو ألاَّ يَفْصِلَ بَيْنَها وبَيْنَ اسْمِها فاصِلٌ، كأَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمولُ خَبَرِها إذا كانَ غَيْرَ ظَرْفٍ، أو جارٍّ ومَجْرورٍ.
- ألاَّ تَكُوْنَ لِنَفْي الجِنْس نَصّاً، كما مَرَّ، ولذلك قِيْلَ إِنَّها في (فلا شَيْءٌ على الأَرْضِ باقِياً)، و(لا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِياً) في قَوْل الشَّاعِرِ السَّابق(٣) ليست للتَّنْصِيْص على نَفْي الجِنْسِ؛ لأَنَّ التَّنْصِيْصَ عليه فيه منَ القَرِيْنَةِ الخارِجِيَّة لا من (لا) نَفْسِها(٤).

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩٦.

(٢) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٥٣، السيوطي، همع الهوامع: ٢/ ١٢٠.

(٣) انظر ما مَضى.

(٤) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢٥٣.

-أَنَّ الغالِبَ على خَبَرِها أَنْ يَكُوْنَ مَحْذُوْفاً، كما في قَوْلِ سَعْدِ بن مالِكٍ السَّابِق[1]:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرانِها   فَأَنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: لا بَراحَ لي، وقيل إِنَّ الصَّحيْحَ جَوازُ ذِكْرِ هذا الخَبَرِ.

ومِمَّا جاءَ مِنَ الأَقْوالِ في كتاب سيبوَيْه في هذه المَسْأَلة: لا أَحَدَ أَفْضَلُ مِنْك، ولا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ، ولا أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكَ: "...في قَوْلِ مِنْ جَعَلَها كـ(لَيْسَ)، ويُجْرِيها مُجْراها ناصِبَةً في المواضِع، وفيما يَجُوْزُ أَنْ يُحْمَلَ عليها، ولم تُجْعَل (لا) الَّتي كـ(لَيْسَ) مَعَ ما بَعْدَها كاسْمٍ واحِدٍ؛ لئلا يَكُوْنُ الرَّافِعُ كالنَّاصِبِ..."[2].

ويَعُدُّ سيْبَوَيْهِ إِعْمالَها عَمَل (إِنَّ) أَجْوَدَ مِنْ إِعْمالِها عَمَل (لَيس): "والنَّصْبُ أَجْوَدُ، وأَكْثَرُ مِن الرَّفْعِ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: لا غُلامَ، فهي أَكْثَرُ مِنَ الرَّافِعَةِ الَّتي بِمَنْزِلَةِ (لَيْسَ)..."[3].

---

(١)انظر ما مَضَى.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٠٠.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣٠٤.

(١٢)
ما يَدُورُ في فَلَكِ الصِّفَة

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلك في هذه المَسْأَلة:

قَوْلُ العَرَبِ: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، وهذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٌ، وهذان جُحْرا ضَبٍّ خَرِبانِ، وهَذه جِحَرَةُ ضِبابٍ خَرِبَةٍ:

ذَكَرَ سيبَوَيْهِ أَنَّ الوَجْهَ في (خَرِب) الرَّفْعُ على الصِّفة لـ(جُحْر)؛ لأَنَّ أَكْثَرَ كلام العربِ، وأَفْصَحِهِمْ عليه، وأَنَّهُ القِياسُ، وأَنَّ بَعْضَ العَرَبِ يَجُرُّه، على أَنَّهُ نَعْتٌ للَّذي أُضِيْفَ للضَّبِّ، لا للضَّبِّ، ولكِنَّهُ جُرَّ لأَنَّهُ نَكِرَةٌ كالضَّبِّ، ولأَنَّهُ في مَوْضِعٍ يَقَعُ فيه نَعْتُ الضَّبِّ، وأَنَّهُ صارَ هو والضَّبُّ بِمَنْزِلَة اسْمٍ واحِدٍ: "ألا تَرى أَنَّكَ تَقُوْلُ: هذا حَبُّ رُمّانٍ، فإذا كان لكَ قُلْتَ: هذا حَبُّ رُمَّاني، فأَضَفْتَ الرُّمَّانَ إِليكَ، وليس لك الرُّمانُ إِنَّما لك الحَبُّ. ومِثْلُ ذلك: هذه ثَلاثَةُ أَثْوابِكَ، فكذلك يَقَعُ على (جُحْرِ ضَبٍّ) ما يَقَعُ على (حَبِّ رُمّانٍ)، تَقُوْلُ: هذا جُحْرُ ضَبِّي، وليس لك الضَّبُّ إِنَّما لَكَ جُحْرُ ضَبٍّ، فلم يَمْنَعْكَ ذلك مِنْ أَنْ قُلْتَ: جُحْرُ ضَبِّي، والجُحْرُ والضَّبُّ بِمَنْزِلَة اسْمٍ مُفْرَدٍ، فانْجَرَّ الخَرِبُ على الضَّبِّ كما أَضَفْتَ الجُحْرَ إليك مَعَ إضافَةِ الضَّبّ، ومع هذا أَنَّهُم أَتْبَعُوا الجَرَّ الجَرَّ كما أَتْبَعُوا الكَسْرَ الكَسْرَ، نَحو قَوْلِهِم: بِهِمْ، وبِدارِهِم، وما أَشْبَهَ هذا"[1].

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٣٦-٤٣٧.

وما مَرَّ تَفْسِيْرُ الخَليلِ بنِ أَحْمَدَ الَّذي ذَكَرَ أَنَّ العَرَبَ لا يَقُوْلُوْنَ إلاَّ: هذان جُحْرا ضَبٍّ خَرِبان؛ لأَنَّ الضَّبَّ واحِدٌ، وأَنَّ الجُحْرَ جُحْران: "وإِنَّما يَغْلَطُوْنَ إذا كانَ الآخِرُ بِعِدَّة الأَوَّل، وكان مُذَكَّراً مِثْلَهُ، أو مُؤَنَّثاً، وقالُوا: هذه جِحَرَةُ ضِبابٍ خَرِبَةٍ؛ لأَنَّ الضِّبابَ مُؤَنَّثَةٌ، ولأَنَّ الجِحَرَةَ مُؤَنَّثَةٌ، والعِدَّةُ واحِدَةٌ، فَغَلِطُوا..."(1).

وذَهَب ابْنُ جِنِّيٍّ إلى أَنَّ هذا النَّعْتَ بالجَرِّ مِنْ بابِ النَّعْتِ السَّبَبِيِّ للضَّبِّ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ، ولَسْتُ اتَّفِق مَعَهُ في ذلك؛ لأَنَّ في انْزِياح اللِّسان العربيِّ مِنَ الرَّفْعِ إلى الجَرِّ جَذْباً لانْتِباه السَّامِعِ، أو المُخاطَبِ، أو القارئ إلى هذه اللَّفْظَةِ مَوْضِعِ الانْزِياحِ لتَوْكِيْدِها، والتَّفَكُّر في دلالَتِها؛ لأَنَّها فيه تُعَدُّ بُؤْرَةً. ويُمْكِنُ أَنْ يُوْصَفَ الضَّبُّ بالخَرِب كما في بَعْض اللَّهَجاتِ المُعاصِرَة: فلان خَرْبان، ويُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ (خَرِبٌ) مُحَرَّفاً عَنْ (حَرِبٍ)، كما: في رَجُلٌ حَرِبٌ، وأَسَدٌ حَرِبٌ، ومُحَرَّبٌ (غَضِبٌ).

قَوْلُكَ: هذا دِرْهَمٌ سَواءٌ، وهذا دِرْهَمٌ سَواءٌ(2):

أَجازَ سِيْبَوَيْهِ نَصْبَ (سَواءً) على الحالِ، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ هذا دِرْهَمٌ اسْتِواءً، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: هذا دِرْهَمٌ وَزْناً، وهذا حَسِيْبٌ جِدّاً، وهذا عَرَبِيٌّ حَسْبَهُ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هذه الأَقْوالَ مِنْ بابِ التَّمْثِيْل، ولَمْ يَتَكَلَّم بِها العَرَبُ.

وفي قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾(3)، ثلاثُ قِراءاتٍ: بِجَرِ (سواء)، ونَصْبِهِ، ورَفْعِهِ(4).

---

(1) سيبويه، الكتاب: 1/ 437.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: 2/ 119.

(3) فصلت: 10.

(4) انظر ما مَضَى.

قَوْلُ العَرَبِ: هَذِهِ عِشْرُوْنَ أَضْعافاً، وهذه عِشْرُوْنَ أَضْعافٌ، وهذه عِشْرُوْنَ أَضْعافُها، على أَنَّ (أَضْعافاً) حالٌ، وأَنَّ (أَضْعافٌ) صِفَةٌ لِـ(عِشْرُوْنَ)، وأَنَّ (أَضْعافُها) بَدَلٌ مِنْ هذا العَدَد (عِشْرُوْنَ)، أو خَبَرٌ لِمُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: هي أضعافُها، على أَنَّ النَّصْبَ أَكْثَرُ(1).

قَوْلُ بَعْضِ العَرَبِ: هذا ابْنُ عِرْسٍ مُقْبِلاً، وهذا ابْنُ عِرْسٍ مُقْبِلٌ، وهذا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً، وهذا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ(2):

أجاز سيْبَوَيْهِ رَفْعَ (مُقْبِلٌ) على أَنَّهُ صِفَةٌ لـ(ابْنُ عِرْسٍ)؛ لأَنَّ (ابْنُ) مُضافٌ إلى نَكِرَة (عِرْسٍ)، على الرَّغْمِ مِن أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ عِنْدَهُ: "ويدُلُّك على أَنَّ (ابْن عِرْسٍ)، و(أمّ حُبَيْنٍ) و(سامَّ أَبْرَصَ)، و(ابْنَ مَطَرٍ) مَعْرِفَةٌ -أَنَّكَ لا تُدْخِلُ في الَّذي أُضِفْنَ إليه الأَلِفَ واللاَّمَ، فَصارَ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ، وعَمْرٍو، أَلا تَرَى انَّك لا تَقُوْلُ: أبو الجُخادِب، وهو قَوْلُ أَبي عَمْرٍو، حَدَّثنا به يُوْنُسُ عَنْ أَبي عَمْرٍو"(3).

والقَوْلُ نَفْسُهُ في: هذا زَيْدٌ مُقْبِلٌ، وهذا قَيْسُ قُفَّةٍ مُنْطَلِقٌ، وغَيْرِ ذلك مِمَّا يُعَدُّ مَعْرِفَةً مِنَ الأَسْماءِ، والأَلْقابِ، والكُنَى عُوْمِلَ مُعامَلَةَ النَّكِرة على حَسَبِ نِيَّة المُتَكَلِّم، وقَصْدِهِ، وتَواصُلِهِ مَعَ السَّامِعِ، أو السَّامِعِيْن، كما في: هذا عُثْمانٌ آخَرُ، فكَأَنَّهُ قِيْلَ هذا رَجُلٌ مُقْبِلٌ، أو مُنْطَلِقٌ(4).

ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ خَبَراً عن اسْمِ الإشارَةِ، على أَنَّ المَعْرِفَةَ بَعْدَهُ بَدَلٌ.

والنَّصْبُ مَحْمُوْلٌ على الحالِ لأَنَّ صاحِبَها مَعْرِفَةٌ، وعليه أَكْثَرُ كَلامِ العَرَبِ.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١١٩.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٩٧.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٩٦.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٩٦-٩٧، ١١٢-١١٣.

ولا شَكَّ في أَنَّ للمَعْنَى أَثراً في الرَّفْعِ على الصِّفَةِ، أو الخَبَرِ، والنَّصْبِ على الحالِ الَّتي تُبَيِّن الهَيْئَةَ في وَقْتٍ ما على أَنَّها مُتَنَقِّلَةٌ، والصِّفَةُ تُخَصِّصُ النَّكِرَةَ، أَمَّا الخَبَرُ فَتَتِمُّ به الفائِدَةُ.

قَوْلُكَ: هذا رَجُلٌ مُنْطَلِقٌ، وهذا رَجُلٌ مُنْطَلِقاً(١):

أَجازَ سيبَوَيْهِ في (مُنْطَلِقٌ) الرَّفْعَ على الصِّفة للنَّكِرَةِ (رَجُلٌ)، والنَّصْبَ على الحالِ مِنْها، كما يُفْهَمُ مِنْ كلامِهِ: "وأَلْزَمُوا صِفَةَ النَّكِرَةِ النَّكِرَةَ، كما أَلْزَمُوا صِفَةَ المَعْرِفَةِ المَعْرِفَةَ، وأَرادوا أَنْ يَجْعَلُوا حالَ النَّكِرَةِ فيما يَكُوْنُ من اسْمِها كحال المَعْرِفَةِ فيما يَكُوْنُ من اسْمِها، وزَعَمَ مَنْ نَثِقُ به أَنَّهُ سَمِعَ رُؤْبَةَ يَقُوْل: هذا غُلامٌ لك مُقْبِلاً، جَعَلَهُ حالاً، ولَمْ يَجْعَلْهُ من اسْمِ الأَوَّل، واعْلَمْ أَنَّ ما كانَ صِفَةً للمَعْرِفَةِ لا يكُوْنُ حالاً يَنْتَصِبُ انْتِصابَ النَّكِرَة، ذلك أَنَّهُ لا يَحْسُنُ لك أَنْ تَقُوْلَ: هذا زَيْدٌ الطَّوِيْلَ، ولا هذا زَيْدٌ أَخاكَ، مِن قِبَلِ أَنَّهُ مَنْ قال هذا فيَنْبَغي له أَنْ يَجْعَلَهُ صِفَةً للنَّكِرَة، فيَقُوْلُ: هذا رَجُلٌ أَخُوْكَ"(٢).

وذَكَر السِّيرافِيُّ أَنَّ الحالَ مِنَ النَّكِرَة كالحالِ مِنَ المَعْرِفَةِ فيما يُوْجِبُهُ العامِلُ: "الحالُ من المَعْرِفَةِ كالحالِ مِنَ النَّكِرَةِ فيما يُوْجِبُهُ العامِلُ غَيْرَ أَنَّ الحالَ مِنَ النَّكِرَةِ تَنُوْبُ عَنْ مَعْناها الصِّفَةُ، والصِّفَةُ مُشاكِلَةٌ لِلَفْظِ الأَوَّلِ، فيَكُونُ أَوْلى مِنَ الحالِ المُخالِفة للَفْظِ الأَوَّلِ، وذلك قَوْلُك: جاءَنِي رَجُلٌ راكِبٌ في حالِ مَجِيْئِهِ... وأَمَّا المَعْرِفَةُ فإِنَّ فائِدَةَ الحالِ فيها غَيْرُ فائِدَةِ الصِّفَة، فإذا قُلْتَ: جاءَني زَيْدٌ أَمْسِ راكباً، فالرُّكُوْبُ في حالِ مَجِيْئِهِ لا في حال إِخْبارِك. وجَعَل سيبَوَيْهِ: أَوَّل فارِسٍ مُقْبلاً في باب الحالِ، كقَوْلِك: هذا رَجُلٌ مُنْطَلِقاً؛ ليُحَقِّقَ تَنْكِيْرَ (أَوَّل فارِسٍ)، إذْ مَحَلُّهُ في الإِعْراب والحال الذي بَعْدَهُ كَمَحَلِّ (رَجلٍ) منَ: هذا رَجُلٌ"(٣).

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٩٧، ١١٢-١١٣.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١١٣.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١١٣ (حاشية رقم ١).

ومِنْ ذلكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائِماً، إذا جُعِلَ المُرُوْرُ في حالِ قيامٍ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: فيها رَجُلٌ قائِماً، وهو قول الخليل بن أحمد(١).

والقَوْلُ نَفْسُهُ في: عَلَيْه مِئَةٌ بِيْضٌ، وعليه مِئَةٌ بيْضاً، وعَلَيْهِ مِئَةٌ عَيْنٌ(٢)، وعَلَيْهِ مِئَةٌ عَيْناً(٣)، على أَنَّ الرَّفْعَ على الصِّفَةِ لـ(مِئَةٌ)، والنَّصْبَ على الحالِ مِنْها، على الرَّغْمِ مِن أَنَّها نَكِرَةٌ، وأَنَّ الوَجْهَ الرَّفْعُ.

ومِمَّن أَجازَ مَجِيْءَ الحالِ مِنَ النَّكِرَةِ بلا مُسَوِّغٍ مِن النُّحاةِ أبو حيَّان النَّحويّ، وقَدْ عَدَّ ذلك قياساً على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ دُوْنَ الإتْباعِ في القُوَّةِ(٤)، وقِيْلَ إِنَّ صاحِبَ الحالِ يُعامَلُ في هذه المَسْأَلة مُعامَلَةَ المُبْتَدَأ الذي الأَصْلُ فيه أَنْ يَكُوْن مَعْرِفَةً(٥).

ولَعَلَّ مَنْ يَتَحَكَّمُ في هذه المَسْأَلة المُتَكَلِّمُ المُتواصِلُ مَعَ السَّامِعِ.

قَوْلُ ناسٍ مِنَ العَرَب: مَرَرْتُ بِماءٍ قِعْدَةِ رَجُلٍ، ومَرَرْتُ بِماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ(٦):

الجَرُّ في (قِعْدَةِ) هو الوَجْهُ؛ لأَنَّه صِفَةٌ لـ(ماءٍ) النَّكِرَةِ، والنَّصْبُ على الحالِ مِنْها: "وزَعَمَ يُوْنُسُ أَنَّ ناساً مِنَ العَرَب يَقُوْلُوْنَ: مَرَرْتُ بِماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ، والجَرُّ الوَجْهُ، وإِنَّما كانَ النَّصْبُ هنا بَعِيْداً مِنْ قِبَلِ أَنَّ هذا يَكُوْنُ مِنْ صِفَةِ الأَوَّلِ، فكَرِهُوا أَنْ يَجْعَلُوْهُ حالاً، كما

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١١٢.

(٢) العين: الدينار، والذهب.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١١٢.

(٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٢١.

(٥) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٧٤.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١١٢.

كَرِهوا أنْ يَجْعَلُوا (الطَّوِيْل)، و(الأَخ) حالاً حِيْنَ قالُوا: هذا زَيْدٌ الطَّوِيْلُ، وهذا عَمْرٌو أَخُوْكَ..."[1].

والقَوْل فيما مَرَّ كالقَوْل في سابِقِهِ مِنْ حَيْثُ إنَّ هنالك تَواصُلاً إِخْبارِيّاً بَيْنَ المُتَكَلِّمِ والسَّامع فَضْلاً عَمّا يَخْضَعُ له هذا القَوْل من ظُرُوْفٍ اجتماعِيَّةٍ وأَعْرافٍ، وعاداتٍ، ورُتَبته في النَّصِّ كُلِّه.

قَوْلُك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَهُ صَقْرٌ صائِدٍ بِبازٍ، ومَرَرْت بِرَجُلٍ عِنْدَهُ صَقْرٌ صائداً ببازٍ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَه صَقْرٌ صائِدٍ به، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائِداً به[2]:

أَجازَ سيبَوَيْهِ في (صائِدٍ) الجَرَّ على الصِّفَةِ لـ(رَجُلٍ)، على أَنَّ (مَعَهُ صَقْرٌ) مَبْتَدَأٌ وخَبَرٌ، والجُمْلة الاسْمِيَّة في مَوْضِعِ جَرٍّ على الصِّفَةِ الأُولى لـ(رَجُلٍ)، على أَنَّ (صائِدٍ به) الصِّفَةُ الثَّانِيَةُ له، والنَّصْبَ على الحال مِنَ الهاءِ في (مَعَهُ): "فأَمَّا ما اسْتَوَيا فيه فقَوْلُهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائِدٍ به، إنْ جَعَلْتَهُ وَصْفاً، وإِنْ لَمْ تَحْمِلْهُ على الرَّجُلِ، وحَمَلْتَهُ على الاسْمِ المُضْمَرِ المَعْرُوْفِ نَصَبْتَهُ، فقُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائِداً به، كأَنَّهُ قال: مَعَهُ بازٌ صائِداً به حِيْنَ لَمْ يُرِدْ أنْ يَحْمِلَهُ على الأَوَّل"[3].

ويَتَحَكَّمُ في النَّصْبِ، والرَّفْعِ نِيَّةُ المُتَكَلِّمِ، وقَصْدُهُ، وتَواصُلُهُ الإِخْبارِيّ مَعَ السَّامِعِ، أو السَّامِعِيْن، على أَنَّ الصِّفَةُ تُخَصِّصُ مَوْصُوفَها إذا كان نَكِرَةً، وتُوَضِّحُهُ إِنْ كانَ مَعْرِفَةً، وأَنَّ الحال تُبَيِّنُ الهَيْئَةَ.

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١١٢.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٩-٥٠.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٩.

والقَوْلُ نَفْسُه في قَوْلِك: أَتَيْتُ على رَجُلٍ، ومَرَرْتُ به قائِمٍ، وأَتَيْتُ على رَجُلٍ، ومَرَرْتُ به قائِماً، على أَنَّ (قائِمٍ) صِفَةٌ لـ(رَجُلٍ)، و(قائِماً) حالٌ مِن الهاء في (به)[1].

وفي: نَحْنُ قَوْمٌ نَنْطَلِقُ عامِدون إلى بَلَدِ كَذا، ونَحْنُ قَوْمٌ نَنْطَلِقُ عامِدِيْنَ إلى بَلَدِ كذا، على أَنَّ الرَّفْعَ على الصِّفَةِ لـ(قَوْمٌ)، والنَّصْبَ على الحالِ مِن ضَمِيْرِ المُتَكَلِّمِيْنَ في (نَنْطَلِقُ)[2].

وفي: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ الفَرَسُ راكِبٍ بِرْذَوْناً، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَه الفَرَسُ راكباً بِرْذَوْناً[3]، على أَنَّ (راكِبٍ) بالجَرِّ صِفَةٌ لـ(رَجُلٍ)، وبالنَّصْب حالٌ من الضَّمِيْرِ المُتَّصِل في (مَعَهُ): "فهذا لا يكُوْنُ فيه وَصْفٌ، ولا يَكُوْنُ إلاَّ خَبراً[4]، ولو كان هذا على القَلْبِ كما يَقُوْلُ النَّحْوِيُّوْنَ لَفَسَدَ كلامٌ كَثِيْرٌ، ولكانَ الوَجْهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ جَمِيْلَهُ؛ لأَنَّك لا تَقُوْلُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَمِيْلِهِ حَسَنِ الوَجْهِ، ولَقالَ: مَرَرْتُ بِعَبْدِ الله معه بازك الصَّائِدَ به، فَتَنْصِبُ، فهذا لا يكُوْنُ فيه إلاَّ الوَصْفُ؛ لأَنَّهُ لا يَجُوْزُ أَنْ تَجْعَلَ المَعْرِفَة حالاً يَقَعُ فيه شَيْءٌ، ولَمْ تَقُلْ (جَمِيْلَهُ)؛ لأَنَّك لَمْ تُرِدْ أَنْ تَقُوْلَ: إِنَّهُ حَسَنُ الوَجْهِ في هذه الحالِ، ولا أَنَّهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ جَمِيْلاً [أي] في هذه الحالِ حَسُنُ وَجْهُهُ، فلم يُرِدْ هذا المَعْنَى، ولكنَّهُ أَرادَ أَنْ يَقُوْلَ: هذا رَجُلٌ جَمِيْلُ الوَجْهِ، كما يُقالُ: هذا رَجُلٌ حَسَنُ الوَجْهِ، فهذا الغالِبُ في كلام النَّاس هذا. وإِنْ

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٩.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٩.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٠.

(٤) الخبر هو الحال في اصطلاح سيبويه.

أَرَدْتَ الوَجْهَ الآخَرَ، فَنَصَبْتَ فهو جائِزٌ لا بَأْسَ به، وإِنْ كان ليس له قُوَّةُ الوَصْفِ في هذا، فهذا الَّذي الوَصْفُ فيه أَحْسَنُ، وأَقْوى"(١).

والقَوْلُ نَفْسُهُ في: **مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ كِيْسٌ مَخْتُومٌ عليه، برَفْعِ (مَخْتُومٌ عليه)** على الصِّفة لـ(كِيْسٌ)، ونَصْبِه على الحال، كما في: فيها رَجُلٌ قائِمٌ، وقائِماً، وهذا رَجُلٌ ذاهِبٌ، وذاهِباً(٢).

وفي قَوْلِكَ: **مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضارِبَتُهُ**، على أَنَّ (ضارِبَتُهُ) صِفَةٌ لـ(امْرَأَةٌ)؛ لأَنَّها هي الضَّارِبَةُ الرَّجُلِ. ويَجُوْزُ في قَوْلِك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضارِبها هو، بِجَرِّ (ضارِبها) على الصِّفة لـ(رَجُلٍ) ونَصْبِها، كما مَرَّ: "وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: ضارِبَها هو، فَنَصَبْتَ، وإِنْ شِئْتَ جَرَرْتَ، ويَكُوْنُ هُوَ وصْفَ المُضْمَرِ في (ضارِبِها) حَتَّى يَكُوْنَ كأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرْها، وإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ هو مُنْفَصِلاً، فيصير بِمَنْزِلَة اسْمٍ ليس من علاماتِ المُضْمَرِ"(٣).

ويَجُوْزُ أَنْ يُقالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضارِبُها هو، على أَنَّ (ضارِبُها) نَعْتٌ سَبَبِيٌّ لـ(امْرَأَةٌ)، كما يُقالُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبُها زَيْدٌ، أو ضارِبُها أَبُوهُ.

ويَجُوْزُ في (ضارِبها) الجَرُّ على الصِّفة لـ(رَجُلٍ)، والنَّصْبُ على الحال مِنْ (رَجُلٍ).

ومِنْهُ: **هذا رَجُلٌ عاقِلٌ لَبِيْبٌ**، على أَنَّ (لَبِيْبٌ) صِفَةٌ ثانِيَةٌ لـ(رَجُلٌ)، ويَجُوز أَنْ يُنْصَبَ على الحال مِنْه، على أَنَّ الصِّفَةَ أَحسنُ، وأَوْلَى عِنْد سيبوَيْه؛ لأَنَّ الحال غَيْر ثابِتَةٍ: "لَمْ يَجْعَلِ الآخَر حالاً وَقَعَ فيه الأَوَّلُ، ولكنَّهُ أَثْنَى عليه، وجَعَلَهما شَرْعاً سَواءً، وسَوَّى بَيْنَهما في الإِجْراءِ على الاسْمِ، والنَّصْبُ فيه جائِزٌ على ما ذَكَرْتُ لكَ، وإِنَّما ضَعُفَ لأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنَّ

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٠-٥١.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٢.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٢.

الأَوَّلَ وقَعَ وهو في هذه الحال، ولكنَّه أرادَ أَنَّهما فيه ثابتان، لَمْ يَكُنْ واحِدٌ مِنْهما قَبْلَ صاحِبِهِ، كما تَقُوْلُ: هذا رَجُلٌ سائِرٌ راكباً دابَّةً، وقد يَجُوْزُ في سَعَةِ الكلام على هذا، ولا يَنْقُضُ المَعْنَى في أَنَّهما شَرْعٌ سَواءٌ فيه، وسَتَرَى هذا النَّحْوَ في كلامِهِمْ"(١).

ويَعُدُّ سيبَوَيْه -كما يُفْهَمُ مِنْ كلامِهِ- قَلْبَ الكلامِ، أو العُدُوْلَ به من النَّعْتِ إلى النَّصْبِ على الحال – باطِلاً؛ لأَنَّ هذا النَّصْبَ يُبْقي هذه الحال بلا فاعِلٍ مُسْتَتِرٍ، كما في قَوْلك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، على أَنَّ تَقْدِيْم الحال يَصِيْرُ به التَّرْكِيْبُ: مَرَرْت بِرَجُلٍ لبيْبَةً عاقِلةٍ أُمُّهُ عاقِلَةٍ أُمُّهُ لَبيبَةً، وهي صَيْرُوْرَة لا يَصِحُّ أَنْ يَسْتَتِرَ الضَّمير فيها في (لبيبَةً) المَنْصُوْبَة: "فأَمَّا القَلْبُ فباطِلٌ، لو كانَ ذلك لكان الحَدُّ، والوَجْهُ في قَوْلِهِ: مَرَرْتُ بامْرَأَةٍ آخِذَةٍ عَبْدَها، فضارَبَته – النَّصْبَ؛ لأَنَّ القَلْبَ لا يَصْلُحُ، ولقُلْتَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عاقِلَةٍ أُمُّه لَبِيْبَةً؛ لأَنَّهُ لا يَصْلُحُ أَنْ تُقَدِّم (لبِيْبَةً)، فتُضْمَرَ فيها الأُمَّ، ثمَّ تَقُوْلُ: عاقِلَةٍ أُمُّهُ"(٢).

ومِمَّا عَزَّزَ به عَدَمَ صِحَّةِ هذا القَلْبِ قَوْلُ العَرَب: هذه شاةٌ ذاتُ حَمْلٍ مُثْقَلَةٌ، بالرَّفع، وقَوْلُ حَسَّان بن ثابت(٣):

ظَنَنْتُمْ بأَنْ يَخْفَى الَّذي قد صَنَعْتُمْ ... وفِينا نَبِيٌّ عِنْدَهُ الوَحْيُ واضِعُهْ

على أَنَّ (واضِعُهْ) صِفَةٌ للنَّبِيِّ، وأَنَّ الضَّمِيْرَ فيه عائِدٌ على الوَحْيِ، وأَنَّ هذا الشاهِدَ لا يَحْتَمِلَ القَلْبَ الَّذي نَبَّهَ عليه سيبوَيْهِ.

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥١.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥١.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥١.

ومن ذلك أَيْضاً: زَيْدٌ أَخُو عَبْدِ الله مَجْنونٌ به، على أَنَّ في جَعْلِ (أَخُو عبدِ الله) صِفَةً لـ(زَيْدٌ)، وجَعْلِ المَجْنُوْنِ مِنْ زَيْدٍ بأَخِيْهِ ما يُبْطِلُ هذا القَلْبَ؛ لأَنَّ الكَلامَ لا يَسْتَقِيْمُ بقَوْلِكَ: زَيْدٌ مَجْنُوْنٌ به أَخُوْ عَبْدِ الله؛ لأَنَّ (مَجْنُوْنٌ به) خَبَرُ المُبْتَدَإِ (زَيْدٌ)، على أَنَّ الهاء تَعُوْدُ إلى (عَبْدِ الله)، وأَنَّ (أَخُو عَبْدِ الله) صِفَةُ هذا المُبْتَدَإِ، فلو نُصِبَ لَقِيل: زَيْدٌ أَخُوْ عَبْدِ الله مَجْنُوْناً به- ولَمَا صحَّ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في: زَيْدٌ مَجْنُونٌ به أخو عَبْدِ الله، مِنْ حَيْثُ عَدَمُ الجوازِ: "ومِمَّا يُبْطِلُ القَلْبَ قَوْلُهُ: زَيْدٌ أَخُو عَبْد الله مَجْنُوْنٌ به، إذا جَعَلْت الأخَ صِفَةً، والمَجْنُوْنَ من زَيْدٍ بأَخِيْهِ، لأَنَّهُ لا يَسْتَقِيْمُ: زَيْدٌ مَجْنُوْنٌ به أَخُوْ عَبْد الله"(١).

ويَظْهَرُ لي أَنَّ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ (أَخُو عبد الله مَجْنُوْنٌ به)، على أَنَّ الهاء تَعُوْدُ إلى زَيْدٍ، وما في كلامِ سيبوَيْه يُنْبِئ عن أَنَّ الأَخَ صِفَةُ (زَيْدٍ) وأَنَّ المَجْنُوْنَ منه بأَخِيْهِ، ولذلك يُوْسَمُ قَوْلُك: زَيْدٌ مَجْنُوْنٌ به أَخُوْ عبد الله بأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقِيْمٍ؛ لأَنَّ الجنونَ مِنْ (أخو عبد الله) بِزَيْدٍ.

ولو نُصِبَ الخَبَرُ (مَجنونٌ به) على الحال لَقِيْلَ: زَيْدٌ أَخُو عبد الله مَجْنوناً به، على أَنَّ (أَخُوْ عَبْد الله) خَبَرُ المُبْتَدإِ، ولذلك يَصِيْرُ المَعْنَى أَنَّ زَيْداً أَخُوْه عَبْدُ الله في حالِ كَوْنِ هذا الأخِ مَجْنُوناً.

قَوْلُكَ: يا ذا الجارِيَةِ الوَاطِئِها هو، ويا ذا الجارِيَةِ الواطِئَها:

يَجُوْزُ في (الواطِئَها) النَّصْبُ على الصِّفَةِ للمُنادَى، والجَرُّ على الصِّفَةِ للجارِيَةِ: "وكذلك إنْ قُلْتَ: يا ذا الجارِيَةِ الواطِئِها هو، وجَعَلْتَ هو مُنْفَصِلاً، وإنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ، كما تَقُوْلُ: يا ذا الجارِيَةِ الواطِئَها، فتُجْرِيْه على المُنادَى، ولا تُجْرِيْهِ على الجارِيَةِ"(٢).

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٢.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٣.

ولا يَخْفَى ما للمَعْنَى الَّذي يَقْصِدُهُ المُتَكَلِّمُ مِنْ أَثَرٍ في النَّصْبِ على الصِّفَة للمُنادَى المَنْصُوب، وفي الجَرِّ على الصِّفَةِ للمُضاف إليه هذا المُنادَى.

ولَمْ يُجِزْ سيبَوَيْهِ الجَرَّ على الصِّفة للمُضافِ إليه (الجارِيَةِ) في القَوْل نَفْسِه دُوْنَ ذِكْرِ الضَّمير المُنْفَصل (هو): يا ذا الجارِيَةِ الواطِئَها، على أَنَّ المُرادَ: الواطِئَها هو، أو أَنْتَ، أو زَيْدٌ؛ لأَنَّ الاسْمَ لا تَقَعُ فيه علامَةُ الإِضْمارِ عِنْدَهُ: "ولَيْس هذا كقَوْلِكَ: مَرَرْتُ بالجارِيَةِ الَّتي وَطِئَها زَيْدٌ، أو الَّتي وَطِئْتَها؛ لأَنَّ الفِعْلَ يُضْمَرُ فيه، وتقع فيه علامَةُ الإِضْمارِ، والاسْم لا تَقَعُ فيه علامَةُ الإِضْمارِ، فلو جازَ ذلك لجازَ أَنْ يُوْصَفَ ذلك المُضْمَرُ بـ(هو)، فإِنَّما يَقَعُ في هذا إِضْمارُ الاسْمِ رَفْعاً، إذا لَمْ يُوْصَفْ به شَيْءٌ غَيْر الأَوَّل، وذلك قَوْلك: يا ذا الجارِيَةِ الوطِئَها، ففي هذا إِضْمارُ (هو)، وهو اسْمُ المُنادَى، والصِّفَةُ إِنَّما هي للأَوَّلِ المُنادَى، ولو جازَ هذا لَجازَ مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الآخِذِ به، ترِيْدُ: أَنْتَ، ولجازَ: مَرَرْتُ بِجارِيَتكَ راضياً عنها، تُرِيْدُ أَنْتَ، ولو قُلْتَ: مَرَرْتُ بِجارِيَةٍ رَضِيْتَ عنها، ومَرَرْتُ بِجارِتَيك [راضياً عنها، أو: مَرَرْتُ بِجارِيَتِكَ] قَدْ رَضِيْتَ عنها- كان جَيِّداً؛ لأَنَّك تُضْمِرُ في الفِعْل، وتَكُونُ فيه علامَةُ الإِضْمارِ، ولا يَكُوْنُ ذلك في الاسْمِ إلاَّ أَنْ تُضْمِرَ اسْمَ الَّذي هو وَصْفُهُ، ولا يُوْصَفُ به شَيْءٌ غَيْرُهُ مِمَّا يَكُوْن من سَبَبِهِ"(١).

وما في النَّصِّ المُقْتَبسِ يَدُوْرُ في فَلَكِ النَّعْتِ السَّبَبِيِّ الَّذي لا يَرْفَعُ مَعْمُوْلَ الاسْمِ المَوْصُوْف في اللَّفْظِ، على أَنَّ المَعْنَى للمَعْمُوْل الَّذي رَفَعَهُ هذا النَّعْتُ، وذِكْرُ هذا الضَّمِيْرِ الفاعِلِ يُحَقِّقُ أَمْنَ اللَّبْس بين ما يُمْكِنُ أن يَكُوْن مَوْصُوفاً، ولا بُدَّ مِنْه عِنْد البَصْرِيِّيْن، أَمَّا الكُوْفِيُّون فَيجِيْزون حَذْف الفاعِلِ من اسْمِ الفاعِلِ في مِثْلِ هذا القَوْلِ إذا ذُكِرَ قَبْله، كما في

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٤.

قَوْلِك: يَدُك باسِطُها، على أَنَّ التَّقْدِيْر: يَدُك باسِطُها أَنْتَ، لتَقَدُّم ذِكْرِ ضَمِيْرِ الفاعِلِ المَحْذُوْفِ.

قَوْلُكَ: رُبَّ رَجُلٍ وأَخِيْهِ مُنْطَلِقِيْن، ورُبَّ رَجُلٍ وأَخٍ له مُنْطَلِقَيْن(1):

عَدَّ سيبَوَيْه القَوْلَ الأَوَّلَ قَبِيْحاً؛ لأَنَّ مَجْرُوْرَ (رُبَّ) يَجِبُ أَنْ يَكُوْنَ نَكِرَةً مَوْصُوْفَةً، والقَوْلُ نَفْسُهُ فيما عُطِفَ عليه، وهذا المَعْطُوْفُ في القَوْلِ الأَوَّلِ (وأَخِيْه) مَعْرِفَةٌ بالإضافة إلى مَعْرِفة، لأَنَّ الإضافَة حقِيْقِيَّةٌ، أو مَعْنَوِيَّةٌ، أو مَحْضَةٌ يَكْتَسِبُ فيها المُضافُ التَّعْرِيْفَ من المُضافِ إليه إذا كان مَعْرِفَةً، والتَّخْصِيْصَ إذا كان نَكِرَةً، وقِيْلَ إِنَّ هذا المَعْطُوْفَ نَكِرَةٌ؛ لأَنَّ المَعْطُوْفَ عليه نَكِرَةٌ وُجُوْباً.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ: كُلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها، على أَنَّ المُرادَ وسَخْلَةٍ لَها، وهي مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ عند سيبَوَيْهِ إلاَّ إذا سُبِقَتْ بِنَكِرَةٍ مَعْطُوْفٍ عليها، ليُتَبَيَّنَ أَنَّك لم تُرِدْ شَيْئاً بعَيْنِهِ: "فيُعْلَمَ أَنَّكَ لا تُرِيْدُ شَيْئاً بعَيْنِهِ، وأَنَّكَ تُرِيْدُ شَيْئاً مِنْ أُمَّةٍ كُلُّ واحِدٍ منْهُم رَجُلٌ، وضَمَمْتَ إليه شَيْئاً من أُمَّةٍ كُلُّهم يُقالُ له أَخٌ، ولو قُلْتَ: وأَخِيْهِ، وأَنْتَ تُرِيْدُ به شَيْئاً بعَيْنِه كان مُحالاً..."(2).

ومِمَّا عَزَّز به ما مَرَّ قَوْلُ الشَّاعِرِ(3):

أَيُّ فَتَـى هَيْجـاءَ أَنْـتَ وجارِهـا ... إذا مـا رِجـالٌ بالرِّجـالِ اسْـتَقَلَّتِ

(1) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٤.

(2) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٥.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٥.

بِجَرٍّ (وجارِها) وُجُوْباً عَطْفاً على (فَتَى هَيْجاءَ)، ولذلك يُعَدُّ هذا المَعْطُوْفُ نَكِرَةً في المَعْنَى؛ لأَنَّهُ مَعْطُوفٌ على نَكِرَةٍ (فَتَى)، ومُضافٌ إلى ضَمِيْرِ (هَيْجاءَ) النَّكِرَةِ، لأَنَّهُ في الدَّلالَةِ مِثْلُها: "فالجارُ لا يَكُوْنُ فيه أَبداً هاهُنا إلاَّ الجَرُّ؛ لأَنَّهُ يُرِيْدُ أَنْ يَجْعَلَهُ جارَ شَيْءٍ آخَرَ فَتَى هَيْجاءَ، ولكنَّهُ جَعَلَهُ فَتَى هَيْجاءَ، وجارَ هَيْجاءَ ولَمْ يُرِدْ أَنْ يَعْنِيَ إِنْساناً بِعَيْنِهِ؛ لأَنَّهُ لو قالَ: أَيُّ فَتَى هَيْجاءَ أَنْتَ وجارُها، لَمْ يَكُنْ فيه مَعْنَى: أَيُّ جارِها الذي هو في مَعْنَى التَّعَجُّبِ"(1).

وقَوْلُ الأَعْشى(2):

وكَمْ دُوْنَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ ... ودَكْداكِ رَمْلٍ وأَعْقادِها

ووَضْعِ سِقاءٍ وإِحْقابِهِ ... وحَلِّ حُلُوسٍ وإِغْمادِها

على أَنَّ (أَعْقادِها)، و(إِحْقابِهِ)، و(إِغْمادِها) نَكِراتٌ في المَعْنَى؛ لأَنَّها مَعْطُوْفَةٌ على (صَفْصَفٍ) النَّكِرَة، ومُضافَةٌ إلى ضَمائِرِ هذه النَّكِراتِ، و(صَفْصَفٍ) واقِعٌ مَوْقِعَ المَنْصُوْبِ على التَّمْيِيْزِ، والتَّمْيِيْزُ يَكُوْنَ نَكِرَةً أَصْلاً.

ويَتَبَيَّنُ مِمَّا مَرَّ أَنَّ للمَعْنَى الَّذي يُرِيْدُهُ المُتَكَلِّمُ، والأَصْلِ النَّحوِيِّ أَثَراً بَيِّناً في هذا التَّشابُهِ اللَّفْظِيِّ.

قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٌ، ظَرِيْفٌ أَبُوْهُ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ، ظَرِيْفٌ أَبُوْهُ(3):

(1) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٦.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٦.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩.

ذكَرَ سيْبَوَيْه أَنَّ رَفْعَ (حَسَنٌ) في القَوْلِ الأَوَّلِ هو الوَجْهُ، والحَدُّ، وأَنَّ جَرَّهُ فيه قُبْحٌ، وهذا القُبْحُ يَكْمُنُ في الفَصْلِ بَيْنَ الصِّفة المُشَبَّهةِ بالفاعِلِ ومَعْمُوْلِها بالوَصْف (ظَرِيْفٌ)، على أَنَّ الرَّفْعَ على خَبَرِ المُبْتَدأ (أَبُوْهُ)، وأَنَّ الجَرَّ على الصِّفَة لـ(رَجُلٍ) وأَنَّ (أَبُوْهُ) فاعِلُ هذه الصِّفَةِ.

قَوْلُك: هو الحَسَنُ الوَجْهَ، وهو الحَسَنُ الوَجْهِ[1]:

أجازَ سيْبَوَيْه في (الوَجْهَ) النَّصْبَ على التَّشْبِيْهِ بالمفعُوْلِ به، أو التَّمْيِيْز على زيادة الأَلِفْ، واللاَّم، والجَرِّ على المُضافِ إليه.

ويُفْهَمُ مِنْ كلامِهِ أَنَّ قَوْلَكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ، بِجَرِّ الوَجْهِ على المُضاف إليه- أَنَّ المُتَكَلِّمَ لا يَعْنِي من الوُجوهِ إلاَّ وَجْهَهُ: "لأَنَّهُ إذا قِيْلَ: حَسَنُ الوَجْهِ عُلِمَ أَنَّهُ لا يَعْنِي مِنَ الوُجُوْهِ إلاَّ وَجْهَهُ"[2].

قَوْلُك: هذا عَرَبِيٌّ مَحْضاً، وهذا عَرَبِيٌّ مَحْضٌ، وهذا عَرَبِيٌّ قَلْباً، وهذا عَرَبِيٌّ قَلْبٌ، وهذا عَرَبِيٌّ قُحّاً، وهذا عَرَبِيٌّ قُحٌّ[3]:

يَجُوْزُ في (مَحْضاً)، و(قَلْباً)، و(قُحّاً) النَّصْبُ على الحال، والرَّفْعُ على الصِّفَةِ: "وذلك قَوْلُكَ: هذا عربِيٌّ مَحْضاً، وهذا عَرَبِيٌّ قَلْباً، فَصارَ بِمَنْزلة (دِنْيا)، وما أَشْبَهَهُ مِنَ المَصادِرِ،

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٠١، ٢/ ٣٠، ١/ ٤٢٤.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٢٤.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٢٠.

وغَيْرِها، والرَّفْعُ فيه وَجْهُ الكَلامِ، وزَعَمَ يُوْنُسُ ذلك، وذلك قَوْلُكَ: هذا عَرَبِيٌّ مَحْضٌ، وهذا عَرَبِيٌّ قَلْبٌ، كما قُلْتَ: هذا عَرَبِيٌّ قُحٌّ، ولا يَكُوْنُ القُحُّ إلاَّ صِفَةً"(١).

وما مَرَّ جَعَلَهُ سِيْبَوَيْه تَحْتَ عُنوان هو: "وهذا شَيْءٌ يَنْتَصِبُ على أَنَّهُ ليس مِنْ اسْمِ الأَوَّلِ، ولا هُو هُو"(٢)، على أَنَّ المُرادَ بالَّذي هو مِنْ اسْمِهِ النَّعْتُ الَّذي يَتْبَعُ المَنْعُوْتَ في الإعْراب، ولذلك يعَدُّ هُو هو، ومن اسْم المَوْصُوْفِ، كما في قَوْلِك: هذا زَيْدٌ الطَّوِيْلُ، على أَنَّ (الطَّوِيْلَ) صِفَةٌ (زَيْدٌ)، وأَنَّ المُرادَ بـ: هُوَ هُوَ، ولَيْس من اسْمِهِ الحالُ مِنْ أَسْماءِ الفاعِلِيْنَ، كما في قَوْلك: هذا زَيْدٌ ذاهباً؛ لأَنَّ (زَيْداً) هو الذَّاهِبُ، وأَنَّ الذَّاهِبَ هو زَيْدٌ، وهذه الحالُ لَيْسَت مِنْ اسْم زَيْدٍ كالنَّعْتِ.

والمَصْدَرُ يُعَدُّ لَيْس مِنْ اسْمِ الأَوَّل في الأَقْوال المُسْتَشْهَدِ بها على هذه المَسْأَلة، أو هُوَ هُوَ، ولذلك نُصِبَ على الحالِ المؤَوَّلَةِ بالمُشْتَقِّ، كما في قَوْلك: هو ابْنُ عَمِّي دِنْياً، على أَنَّ المُراد: دانِياً، والعامِلُ في هذه الحالِ ما يُنْبِئ عنه (ابْنُ عَمِّي) مِنْ دَلالَةٍ، والتَّقْدِيْرُ: يُناسِبُنِي دانِياً(٣).

ومِمَّا يُعَدُّ مِن المَصادِرِ الَّتي لَيْسَتْ من اسْم الأَوَّل ولا هي هُو في هذه المَسْأَلَةِ قَوْلُكَ: هذه مِئَةٌ وَزْنَ سَبْعَةٍ، ونَقْدَ النَّاسِ، وهذه مِئَةٌ ضَرْبَ الأَمِيْرِ، وهذا ثَوْبٌ نَسْجَ اليَمَنِ، على أَنَّ المُرادَ: نَسْجاً، وضَرْباً، ووَزْناً.

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٢٠.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٤/ ١٢٠.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٢٠، والحاشية رقم ١.

وذَكَر سيبَوَيْهِ أَنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ يُقالَ: هذه مِئَةٌ وَزْنُ سَبْعَةٍ، ونَقْدُ النَّاسِ، على الصِّفَة لـ(مِئَةٌ)(١)، كما يُفْهَمُ.

وقَيَّدَ الخَلِيْلُ بْنُ أَحْمَد الحالَ بكَوْنَ المَنْصُوْبِ مَصْدراً، والصِّفَة بكَوْنِها اسْماً: "قالَ الخَلِيْلُ رَحِمَهُ الله: إذا جَعَلْتَ (وَزْنَ) مَصْدَراً نَصَبْتَ، وإِنْ جَعَلْتَهُ اسْماً وَصَفْتَ [به]، وشبَّهَ ذلك بالخَلْقِ، قال: قَدْ يَكُوْنُ الخَلْقُ المَصْدَرَ، ويَكُوْنُ الخَلْقُ المَخْلُوْقَ، وقد يَكُوْنُ الحَلَبُ الفِعْلَ، والحَلَبُ المَحْلُوْبَ، فكَأَنَّ الوَزْنَ هنا اسْمٌ، وكَأَنَّ الضَّرْبَ اسْمٌ، كما تَقُوْلُ: رجُلٌ رِضًا، وامْرَأَةٌ عَدْلٌ، ويَوْمٌ غَمٌّ، فيَصِيْرُ هذا الكلامُ صِفَةً، وقال: أَسْتَقْبِحُ أنْ أَقُوْلَ: هذه مِئَةٌ ضَرْبُ الأَمِيْرِ، فأَجْعَلُ الضَّرْبَ صِفَةً، فيكُوْنُ نَكِرَةً وُصِفَتْ بِمَعْرِفَةٍ، ولكِنْ أَرْفَعُهُ على الابْتِداءِ، كأَنَّهُ قِيْلَ له: ما هِيَ؟ فقالَ: ضَرْبُ الأَمِيْرِ، فإِنْ قالَ: ضَرْبُ أَمِيْرٍ- حَسُنَتِ الصِّفَةُ؛ لأَنَّ النَّكِرَةَ تُوْصَفُ بالنَّكِرَةِ"(٢).

وما يَنْتَصِبُ على الحالِ -كما مَرَّ- لَيْس من اسْم الأَوَّلِ، أو هو هو. ولَعلَّ الوَصْفَ بالمَصْدَرِ، أَو وقُوْعَه حالاً يُنْبِئُ عن المبالَغَةِ.

قَوْلُكَ: هذا رَجُلٌ قائِمٌ، وهذا قائِماً رَجُلٌ، وفيها رَجُلٌ قائِمٌ، وفيها قائِماً رَجُلٌ(٣):

يُرْفَعُ (قائِمٌ) على الصِّفَةِ لـ(رَجُلٌ)، ويُنْصَبُ على الحالِ؛ لأَنَّهُ في الأَصْلِ صِفَةٌ للنَّكِرَة قُدِّمَتْ عليها: "لَمَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ تُوْصَفَ الصِّفَةُ بالاسْمِ، وقَبُحَ أَنْ تَقُوْلَ: فيها قائِمٌ، فتَضَعَ الصِّفَةَ مَوْضِعَ الاسْمِ، كما قَبُحَ: مَرَرْت بقائِمٍ، وأَتاني قائِمٌ، جَعَلْتَ القائِمَ حالاً، وكان المَبْنِيُّ على الكلام الأَوَّلِ ما بَعْدَهُ"(٤).

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٢٠.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٢٠-١٢١.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٢٢-١٢٣.

(٤) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٢٢.

والصِّفَةُ المُقَدَّمَةُ على مَوْصُوْفِها النَّكِرَة نُصِبَت؛ لأَنَّها لا يَصِحُّ تَقْدِيْمُها، فيكاد المَعْنى يَكون واحِداً فَضْلاً عن أَنَّها في التَّقْدِيْر تُعَدُّ بُؤْرَةً، أو الكَلِمَةَ الَّتي تَحْمِلُ مَعْلُوْمَةً أَكْثَر مِمَّا يَحْمِلُهُ غَيْرُها.

قَوْلُكَ: فيها رَجُلٌ قائِمٌ، وفيها رَجُلٌ قائِماً، وهذا رَجُلٌ قائِمٌ، وهذا رَجُلٌ قائِماً(١):

يُحْمَلُ رَفْعُ (قائِمٌ) على الصِّفَة للنَّكِرَةِ قَبْلَه، ويُحْمَل نَصْبُهُ على الحالِ، على أَنَّ الاخْتِيارَ الصِّفَةُ؛ لأَنَّ المَوْصُوْفَ نَكِرَةٌ، والعامِلُ في الحالِ الجارُّ والمَجْرُوْرُ المُتَعَلِّقُ بالخَبَرِ المَحْذُوْفِ وُجُوْباً، ومَعْنَى الإِشارَة.

وذَكر سيْبَوَيْهِ أَنَّ تَقْدِيْمَ صِفَةِ النَّكِرَة أَكْثَرُهُ يَكُوْنُ في الشِّعْرِ، وأَقَلُّه في النَّثْرِ، ومِنَ الشِّعْرِ قَوْلُ ذي الرُّمَةِ(٢):

وتَحْتَ العَوالي في القَنا مُسْتَظِلَّةً ظِباءٌ أَعادَتْها العُيُوْنَ الجآذِرُ

على أَنَّ (مُسْتَظِلَّة) مَنْصُوْبَةٌ على الحالِ؛ لأَنَّها في الأَصْلِ صِفَةٌ للنَّكِرَةِ (ظِباءٌ).

وقَوْلُ الشَّاعِرِ(٣):

وبالجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوْبٌ وإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ

على أَنَّ (بَيِّناً) مَنْصُوْبَةٌ على الحالِ؛ لأَنَّها في الأَصْلِ صِفَةٌ للنَّكِرَة (شُحوْبٌ).

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٢٢-١٢٣.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٢٢-١٢٣، ابن يعيش، شرح المفصل: ٢/ ٦٤.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٢٣.

وقَوْل كُثَيِّر عَزَّة[1]:

لِمَيَّــــةَ مُوْحِشــــاً طَلَـــلُ ... يَلُـــوحُ كَأَنَّـــهُ خِلَـــلُ

على أَنَّ (مُوْحِشاً) حالٌ؛ لأنَّها في الأَصْلِ صِفَةٌ للنَّكِرَة قُدِّمَتْ عليها.

قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِحَيَّةٍ ذِراعٌ طُوْلُها، ومَرَرْتُ بِثَوْبٍ سَبْعٌ طَوْلُهُ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِئَةٌ إِبِلُهُ[2]:

يَجُوْز في (ذراعٌ)، و(سَبْعٌ)، و(مِئَةٌ) الرَّفْعُ على خبر المبتدأ بَعْدَهُ، على أَنَّ الجُمْلَة الاسْمِيَّة صِفَةٌ للنَّكِرَة قَبْلها، والجرُّ على النَّعْتِ السَّبَبِيّ لَها على أَنَّ المَرْفُوْعَ[3] بعد هذا فاعِلٌ لهذه الصِّفَةِ.

قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ أَبُوْهُ، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٌ أَبُوْهُ[4]:

يُحْمَلُ جَرُّ (أَسَدٍ) على الصِّفَةِ لـ(رَجُلٍ)، على أَنَّ المُرادَ أَنَّهُ شَدِيْدٌ قَوِيٌّ كالأَسَدِ، ويُحْمَلُ الرَّفْعُ على خَبَرِ المُبْتَدَإِ بَعْدَه، على أَنَّ الجُمْلَة الاسْمِيَّةَ صِفَةٌ لـ(رَجُلٍ)، وأَنَّ المُرادَ الإِنْباءُ عن الشِّدَّةِ، والقُوَّةِ، وإِنْ لَمْ تُرِدْ تِلْكَ الشِّدَّة والقُوَّةَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِدابَّةٍ أَسَدٌ أَبُوْها، بالرَّفع.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٢٤، ابن جني، الخصائص: ٢/ ٤٩٢، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٧٤.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٨-٢٩.

(٣) انظر ما مَضَى.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٩.

(١٣)

ما يَدُوْرُ في فَلَكِ الحالِ

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ من ذلك في هذه المَسْأَلة زِيادَةً على ما مَرَّ(١):

قَوْلُكَ: كَلَّمْتُهُ فاهُ إلى فِيَّ، وكَلَّمْتُهُ فُوْهُ إلى فِيَّ، ورَجَعَ فُلانٌ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ، وأَتانِيْ فُلانٌ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ، ورَجَعَ فُلانٌ عَوْدُهُ على بَدْئِهِ، وبِعْتُ الشَّاءَ شاةً ودِرْهَماً، وبِعْتُ الشَّاءَ شاةٌ ودِرْهَمٍ، وبِعْتُ الدَّارَ ذِراعاً بِدِرْهَمٍ، وبِعْت الدَّارَ ذِراعٌ بِدِرْهَمٍ:

ذكر سيبوَيْه هذه الأَمْثِلَة تَحْتَ باب: "هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ مِنَ الأَسْماءِ الَّتي لَيْسَتْ بصِفَةٍ، ولا مَصادِرَ؛ لأَنَّهُ حالٌ يَقَعُ فيه الأَمْرُ، فيَنْتَصِبُ؛ لأَنَّهُ مَفْعُوْلٌ به"(٢)، على أَنَّ (فاهُ إلى فِيَّ)، و(عَوْدَهُ على بَدْئِهِ) و(شاةً ودِرْهماً)، و(ذِراعاً بِدِرْهَمٍ) أَحْوالٌ جامِدَةٌ مُؤَوَلَةٌ بالمُشْتَقِّ.

- ورَفْعُ ما مَرَّ مَحْمُوْلٌ على المُبْتَدَإِ على أَنَّ ما بَعْدَهُ الخَبَر، وأَنَّ الجُمْلَة الاسْمِيَّة في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحال، على أَنَّ المُرادَ الإِنْباءُ عَنِ القُرْبِ: "وإذا قالَ: كَلَّمْتُهُ فُوْهُ إلى فِيَّ- فإِنَّما يُرِيْدُ أَنْ يُخْبِرَ عن قُرْبِه منه، وأَنَّهُ شافَهَهُ، ولَمْ يَكُنْ بَيْنَهما أحد"(٣).

---

(١) انظر ما مَضَى.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٩١، ١/ ٣٧٧، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٧، ٣٩٥.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٩١.

وما مَرَّ من أَحْوالٍ مُفْرَدَةٍ، أو جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ لا يُسْتَغْنَى عن شَيْءٍ منها، فلا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: كلَّمْتُه فاهُ.

وذكَر الخَلِيْل[1] أَنَّ الواو في: بِعْتُ الشَّاءَ شاةٌ ودِرْهَمٌ بمعنى الباءِ أي بدِرْهَم، على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ خَبَرُ المُبْتَدإِ (شاةٌ)، كما في قَوْلِكَ: كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ، على أَنَّ المُرادَ: كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضَيْعَتِهِ.

وتُؤَوَّل هذه الأَحْوال الجامِدَةُ بالمُشْتَقّ على أَنَّ المُرادَ بـ(فاهُ إلى فِيّ): المُشافَهَةُ وبـ(شاةً بدِرْهَم): المُسَعَّرُ.

ويَعُدُّون ما مَرَّ من أَحْوالٍ مَنْصُوْبَةٍ مَفاعِيْلَ لحالٍ مَحْذُوْفَةٍ تَقْدِيْرُها: جاعلاً فاهُ إلى فِيَّ، وهي عند أبي عليٍّ الفارِسيِّ نائِبةٌ مَنابَ هذا المَحْذُوفِ (جاعِلاً)[2].

وقِيْل إِنَّ القِياسَ على ما سُمِعَ لا يُصارُ إليه بل يُكْتَفَى بالمَسْموع مِنْهُ في هذه المَسْأَلة، وإِنَّهُ جائِزٌ، وهو قَوْلُ هِشامٍ[3]، وهو الأَوْلَى كما يَظْهَرُ لي؛ لأَنَّ ما في العَرَبِيَّة من أَقْوالٍ قَديماً وحَدِيْثاً تُعَزِّزُهُ.

قَوْلُ عَمْرو بن مَعْدِ يكرِبَ[4]:

الحَـرْبُ أَوَّلُ مـا تكـونُ فُتَيَّـة ... تَسْـعَى بِبَزَّتِهـا لِكُـلِّ جَهُـولِ

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٣٩٤.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ١١.

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ١١، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٧٢، الخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل: ١/ ٢١٤.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٠١.

ذَكَر سيبَوَيْه أَنَّ هذا البَيْتَ تُنْشِدُهُ العَرَبُ على أَوْجُهٍ:

- رَفْعُ (أَوَّلُ)، ونَصْبُ (فُتَيَّةً)، على أَنَّ الرَّفْعَ مَحْمُوْلٌ على المُبْتَدأ الثَّاني، على أَنَّ المُبْتَدأ الثَّاني وخَبَرُهُ خَبَرُ المُبْتَدإِ الأَوَّل (الحَرْبُ)، وأَنَّ نَصْبَ (فُتَيَّةً) مَحْمُوْلٌ على الحالِ السادَّة مَسَدَّ خَبَرِ المُبْتَدأ الثَّاني (أَوَّلُ)، على أَنَّ (تَكُوْنُ) تامّةٌ فاعِلُها ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُوْدُ على الحَرْب، على أَنَّ المُبْتَدأ (أَوَّلُ) اكْتَسَب التَّأْنِيْثَ مِنَ المُضافِ إليه (ضَمِيْر الحَرْب)، ولذلك جاء خَبَرُهُ مُؤَنَّثاً (فُتَيَّة).
- نَصْبُ (أَوَّل)، ورَفْعُ (فُتَيَّةٌ)، على أَنَّ النَّصْبَ مَحْمُوْلٌ على أَنَّ (أَوَّل) ظَرْفُ زمانٍ مَنْصُوْبٌ، والرَّفْعَ مَحْمُوْلٌ على خَبَرِ المُبْتَدَإِ (الحَرْبُ)، والتَّقْدِيْرُ: الحَرْبُ في أَوَّلِ أَحْوالِها -إذا كانَتْ- فُتَيَّة.
- رَفْعُ (أَوَّلَ)، و(فُتَيَّة)، على أَنَّ الرَّفْعَ مَحْمُوْلٌ على المُبْتَدأ الثَّاني (أَوَّل)، وخَبَرِهِ (فُتَيَّةٌ).
- نَصْبُ (أَوَّلَ)، و(فُتَيَّةً)، على أَنَّ نَصْبَ (أَوَّل) مَحْمُوْلٌ على الظَّرْفِيَّة، ونَصْبَ (فُتَيَّةً) مَحْمُوْلٌ على الحالِ كما مَرَّ، على أَنَّ (تَكُوْنُ) تامّةٌ، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ (فُتَيَّةً) خَبَرها إذا صَحَّ المَعْنَى، على أَنَّ الجُمْلَة المُصَدَّرةَ بـ(إذا) خَبَرُ المُبْتَدإِ.

ويَتَحَكَّمُ المَعْنَى فيما مَرَّ فَضْلاً عن نِيَّة المُتَكَلِّم، وقَصْدِهِ، وتَواصُلِهِ مع المُخاطَبِ، وفي قَوْلِك: عَبْدُ الله أَحْسَنُ ما يَكُوْنُ قائِماً، بنَصْب (قائِماً) وُجُوْباً؛ لأَنَّهُ لا يَجُوْزُ أَنْ تَجْعَلَ أَحْسَنَ أَحْوالِهِ (قائِماً): و"أَمَّا: عَبْدُ الله أَحْسَنُ ما يَكُوْنُ قائِماً - فلا يَكُوْنُ فيه إلاّ النَّصْبُ؛ لأَنَّهُ لا يَجُوْزُ لك أن تَجْعَلَ أَحْسَنَ أَحْوالِهِ قائِماً على وَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ"(١).

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٠٢.

وما مَنَعَهُ سيبَوَيْه أجازَهُ المُبَرِّدُ، والأَخْفَشُ: عَبْدُ الله أَحْسَنُ ما يَكُونُ قائِمٌ، على أَنَّ (قائِمٌ) خَبَرُ المُبْتَدإِ كما ذكر السِّيرافِيّ: "كانَ الأَخْفَشُ يُجيزُ رَفْعَ (قائِمٌ)، وأَجازَهُ المُبَرِّد، كأَنَّ التَّقْدِيْرَ إذا قُلْتَ:أَحْسَنُ ما يَكُوْنُ- فقد قُلْتَ: أَحْسَنُ أَحْوالِهِ، وأَحْسَنُ أَحْوالِهِ هو عَبْدُ الله، ويَكُوْنُ (قائِماً) خَبَراً له، وعلى مَذْهَبِ سيبَوَيْه إذا قُلْتَ: أَحْسَنُ ما يَكُوْنُ -فمَعْناهُ: أَحْسَنُ أَحْوالِهِ، وأَحْوالُهُ لَيْسَتْ إِيَّاهُ، وقائِمٌ هو عَبْدُ الله، ولا يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ خَبَراً لـ(أَحْسَنُ)، وهذا اخْتِيارُ الزَّجّاجِ، وهو الصَّحيْحُ لأَنَّا لو قُلْنا: زَيْدٌ أَحْسَنُ أَحْوالِهِ قائِمٌ- لَمْ يَجُزْ؛ لأَنَّ (قائِماً) لَيْس مِنْ أَفْعالِهِ"(١).

قَوْلُكَ: عَبْدُ الله أَخْطَبُ ما يَكُوْنَ يَوْمَ الجُمُعَة، وعَبْدُ الله أَخْطَبُ ما يَكُوْنُ يَوْمُ الجُمُعَةِ، والبَداوَةُ أَطْيَبُ ما تَكُوْنُ شَهْرِي رَبِيْعٍ، والبَداوَةُ أَطْيَبُ ما تَكُونُ شَهْرا ربيعٍ:

نَصْبُ (يَوْمَ الجُمُعَةِ)، و(شَهْرَي رَبِيْعٍ) مَحْمُوْلٌ على أَنَّهما ظَرْفانِ مَنْصوبانِ، والتَّقْديرُ: أَخْطَبُ ما يَكُوْنُ عبدُ الله في يَوْمِ الجُمُعَةِ، والبَداوَةُ أَطْيَبُ ما تَكُونُ في شَهْرَي رَبِيْعٍ.

ورَفْعُهما مَحْمُوْل على خَبَرِ المُبْتدأ، على أنَّ في الكَلامِ حَذْفَ مُضافٍ: أَخْطَبُ أَيّامِهِ يَوْمُ الجُمُعَةِ، وأَطْيَبُ أَزْمِنَةِ البَداوَةِ شَهْرا رَبِيْعٍ(٢).

قَوْلُكَ: أَعْطَيْتُهُ دِرْهماً، أو دِرْهَمَيْنِ أَكْثَرَ ما أَعْطَيْتُهُ، وأعْطَيْتُهُ دِرْهماً، أو دِرْهَمانِ أَكْثَرُ ما أَعْطَيْتُهُ(٣):

---

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٠٢ (حاشية رقم ٢).

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٠٣.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٠٣.

يَجُوْزُ في (دِرْهَمانِ)، و(أَكْثَرُ) الرَّفْعُ على الابتداء والخَبَرِ (المبتدأ: أَكْثَرُ ما أَعْطَيْتُهُ)، والنَّصْبَ على أنَّ (دِرْهَمَيْنِ) مَعْطُوْفٌ على مَفْعُوْلِ (أَعْطَى) الثَّاني (درهماً)، وأَنَّ (أَكْثَرَ) حالٌ وَقَعَتْ فيها العَطِيَّةُ، أو على البَدَلِ مِنْ (دِرْهَمَيْن)، أو الصِّفَةِ على أَنَّ إضافَةَ اسْمِ التَّفْضيلِ لَفْظِيَّةٌ، كما يَظْهَرُ لي.

(١٤)

ما يَدُوْرُ في فَلَكِ رَفْعِ المُضارِعِ، ونَصْبِهِ، وجَزْمِهِ

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ:

سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُها، وسِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَها:

يُنْصَبُ المُضارِعُ بَعْدَ (حَتَّى) إِذا كانَتْ غائِيَّةً،على أَنَّ المُرادَ:إِلى أَنْ أَدْخُلَها،أَوْ كانَتْ تَعْلِيْلِيَّةً بِمَعْنَى اللاَّمِ، ويُرْفَعُ إِذا كانَ الدُّخُوْلُ مُتَّصِلاً بالسَّيْرِ " سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُها، تَعْنِيْ أَنَّهُ كانَ دُخُوْلٌ مُتَّصِلٌ بالسَّيْرِ كاتِّصالِهِ بِهِ بالفاءِ إِذا قُلْتَ: سِرْتُ فَأَدْخُلُها،فَأَدْخُلُها هاهُنا على قَوْلِكَ:هُوَ يَدْخُلُ، وهُوَ يَضْرِبُ، إِذا كُنْتَ تُخْبِرُ أَنَّهُ في عَمَلِهِ،وأَنَّ عَمَلَهُ لَمْ يَنْقَطِعْ،فإِذا قالَ:حَتَّى أَدْخُلُها فكَأَنَّهُ يَقُوْلُ:سِرْتُ فإِذا أَنا في حالِ دُخُوْلٍ،فالدُّخُوْلُ مُتَّصِلٌ بالسَّيْرِ كاتِّصالِهِ بالفاءِ،فـ(حَتَّى)صارَتْ هاهُنا بمَنْزِلَةِ(إِلى)،وما أَشْبَهَها مِنْ حُرُوْفِ الابْتِداءِ؛لأَنَّها لَمْ تَجِئْ على مَعْنَى (إِلى أَنْ)،ولا مَعْنَى (كَيْ)،فخَرَجَتْ مِنْ حُرُوْفِ النَّصْبِ كما خَرَجَتْ (إِذَنْ) مِنْها في قَوْلِكَ: إِذَنْ أَظُنُّكَ "[١].

ويَتَبَدَّى مِنْ هذا النَّصِّ المُقْتَبَسِ أَنَّ ما يَتَحَكَّمُ في نَصْبِ المُضارِعِ بَعْدَ(حَتَّى)،ورَفْعِهِ – الزَّمَنُ، والمَعْنَى المُرادُ الَّذيْ يَقْصِدُهُ المُتَكَلِّمُ مُتَواصِلاً مَعَ المُخاطَبِ، على أَنَّ النَّصْبَ يَكُوْنُ مَعَ الزَّمَنِ المُسْتَقْبَلِ إِذا كانَتْ (حَتَّى) بمَعْنَى(إِلى أَنْ)،أَوْ حَرْفَ جَرٍّ يُنْبِئُ عَنِ التَّعْلِيْلِ،كما في:يَدْرُسُ حَتَّى يَنْجَحَ.

---

(١) سيبويه،الكتاب: ٣/ ١٧–١٨.

ويَتَعَيَّنُ الرَّفْعُ إِذا كانَ زَمَنُ المُضارِعِ للحاضِرِ،أَوِ الحالِيِّ، على أَنَّ المُتَكَلِّمَ قالَ: حَتَّى أَدْخُلُها فِي أَثْناءِ السَّيْرِ،على أَنَّ الدُّخُوْلَ مُتَّصِلٌ بِهِ،على أَنَّ (حَتَّى) حَرْفُ ابْتِداءٍ.

ويُنْبِئُ رَفْعُهُ بَعْدَ (حَتَّى) – عِنْدَ سِيبَوَيهِ – أَيْضاً عَنْ أَنَّ السَّيْرَ قَدْ كانَ، أَمَّا الدُّخُوْلُ فَيَكُوْنُ الآنَ:" وأَمَّا الوَجْهُ الآخَرُ فإِنَّهُ يَكُوْنُ السَّيْرُ قَدْ كانَ، وما أَشْبَهَهُ، ويَكُوْنُ الدُّخُوْلُ، وما أَشْبَهَهُ الآنَ، فمِنْ ذلِكَ: لَقَدْ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُها ما أُمْنَعُ أَيْ حَتَّى أَنِّيْ الآنَ أَدْخُلُها كَيْفَما شِئْتُ. ومِثْلُ ذلِكَ قَوْلُ الرَّجُلِ: لَقَدْ رَأَى مِنِّيْ عاماً أَوَّلَ شَيْئاً حَتَّى لا أَسْتَطِيْعُ أَنْ أُكَلِّمَهُ العامَ بشَيْءٍ، ولَقَدْ مَرِضَ حَتَّى لا يَرْجُوْنَهُ... ومِثْلُ ذلِكَ: شَرِبْتُ حَتَّى يَجِيْءُ البَعِيْرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ أَيْ حَتَّى إِنَّ البَعِيْرَ لَيَجِيْءُ يَجُرُّ بَطْنَهُ... "(١).

ومِنْ ذلِكَ: مَرِضَ حَتَّى يَمُرُّ الطَّائِرُ، فَيَرْجُمُهُ، وسِرْتُ حَتَّى يَعْلَمُ اللهُ أَنِّي كالٌّ، على أَنَّ الفِعْلَ بَعْدَ (حَتَّى) مُنْقَطِعٌ مِنَ الفِعْلِ الأَوَّلِ.

وذَكَرَ السِّيْرافِيُّ أَنَّ وَجْهَي رَفْعِ الفِعْلِ المُضارِعِ بَعْدَ (حَتَّى) عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ أَصْلُهُما وَجْهٌ واحِدٌ فِي المَعْنَى: " وذلِكَ أَنْ يَكُوْنَ ما قَبْلَها مُوْجِباً لِما بَعْدَها، ولكِنْ ما يُوْجِبُهُ قَبْلَها فَقَدْ يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ عَقِيْباً لَهُ، ومُتَّصِلاً بِهِ، ويَجُوْزُ أَلاَّ يَكُوْنَ مُتَّصِلاً، ولكِنْ يَكُوْنُ مُوَطَّئاً مُسَهَّلاً بالفِعْلِ الأَوَّلِ، مَتَى اخْتارَهُ صاحِبُهُ أَوْقَعَهُ وقَدْ وُطِّئَ لَهُ، ومُكِّنَ مِنْهُ، ومِنْ هذا قَوْلُهُ: لَقَدْ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُها ما أُمْنَعُ؛ لأَنَّ السَّيْرَ مُمَكِّنٌ لَهُ أَنْ يَدْخُلَها كَيْفَ شاءَ فِي المُسْتَقْبَلِ... "(٢).

ومِمَّا جاءَ فِيْهِ المُضارِعُ بَعْدَ الفاءِ مَرْفُوْعاً، ومَنْصُوْباً: ما تَأْتِيْنِي فَتُحَدِّثُنِيْ، وما تَأْتِيْنِي فَتُحَدِّثَنِيْ، على أَنَّ النَّصْبَ يُنْبِئُ عَنْ مَعْنَيَيْنِ:

---

(١) سِيبَوَيه، الكتاب: ٣/ ١٩.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٣/ ١٧ (حاشية: ٣).

(أ) ما تَأْتِيْنِي، فَكَيْفَ تُحَدِّثُنِي، أَيْ لَوْ أَتَيْتَنِي لَحَدَّثْتَنِي، على أَنَّ الإِتْيانَ لَمْ يَتَحَقَّقْ، وعَلَيْهِ فإِنَّ الحَدِيْثَ لَمْ يَتَحَقَّقْ أَيْضاً.

(ب) ما تَأْتِيْنِي أَبَداً إِلاَّ لَمْ تُحَدِّثْنِي، على أَنَّ المُرادَ أَنَّ إِتْيانَكَ تَحَقَّقَ كَثِيْراً، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلِكَ فإِنَّكَ لَمْ تُحَدِّثْنِي.

ويُنْبِئُ الرَّفْعُ عَنْ إِشْراكِ ما بَعْدَ الفاءِ بِما قَبْلَها،على أَنَّ المُرادَ: ما تَأْتِيْنِي فَتُحَدِّثُنِي، فكَأَنَّهُ قِيْلَ: ما تَأْتِيْنِي، وما تُحَدِّثنِيْ[1].

ويَجُوْزُ أَنْ يُحْمَلَ على القَطْعِ، على أَنَّ المُرادَ: ما تَأْتِيْنِي فَأَنْتَ تُحَدِّثُنا، على أَنَّ الفاءَ عَطَفَتْ جُمْلَةً على جُمْلَةٍ لا فِعْلاً على فِعْلٍ، وأَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوْفٍ.

والمُخْتارُ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ في قَوْلِكَ: ما أَتَيْتَنا فَتُحَدِّثَنا – النَّصْبُ؛ لأَنَّ الأَصْلَ أَنْ يُقالَ: ما أَتَيْتَنا فَحَدَّثْتَنا؛ لِيَكُوْنَ العَطْفُ مِنْ بابِ عَطْفِ ماضٍ على ماضٍ، ولذلِكَ صِيْرَ إِلى نَصْبِ المُضارِعِ، على أَنَّ (أَنِ) المُضْمَرَةَ، وما في حَيِّزِها مَصْدَرٌ مُؤَوَّلٌ مَعْطُوْفٌ على آخَرَ مُتَوَهَّم، والتَّقْدِيْرُ: لَمْ يَكُنْ مِنْكَ إِتْيانٌ، فحَدِيْثٌ، وهذا المَصْدَرُ المَعْطُوْفُ صِيْرَ إِلَيْهِ لِئَلاَّ يُعْطَفَ مُضارِعٌ –لَوْ رُفِعَ– على ماضٍ، ولذلِكَ حُمِلَ الرَّفْعُ عل أَنَّ هُناكَ مُبْتَدَأً مَحْذُوْفاً، كما مَرَّ، وهُوَ الوَجْهُ الجَيِّدُ، أَمَّا الوَجْهُ الضَّعِيْفُ فيَكْمُنُ في عَطْفِ المُضارِعِ على الماضِيْ، على أَنَّ المُرادَ: ما أَتَيْتَنا فحَدَّثْتَنا: " وأَمَّا الَّذِيْنَ رَفَعُوْهُ فحَمَلُوْه على مَوْضِعُ (أَتَيْتَنا)؛ لأَنَّ (أَتَيْتَنا) في مَوْضِعِ فِعْلٍ مَرْفُوْعٍ، و(تُحَدِّثُنا) ها هُنا في مَوْضِعِ (حَدَّثْتَنا) "[1].

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٣١، ٣٠.

ومِمَّا جاءَ في القُرْآنِ الكَرِيْمِ شاهِداً على النَّصْبِ – قَوْلُهُ تَعالى: (لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوْتُوا)(١)، ومِنَ الرَّفْعِ: (هذا يَوْمُ لا يَنْطِقُوْنَ ولا يُؤْذَنُ لَهُمْ فيَعْتَذِرُوْنَ)(٢).

ومِمَّا جاءَ فِيْهِ بالرَّفْعِ، والنَّصْبِ قَوْلُهُ تَعالى: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فيُدْهِنُوْنَ)(٣) برَفْعِ المُضارِعِ بَعْدَ الفاءِ، وقِيْلَ إنَّ هارُوْنَ زَعَمَ أَنَّ هذِهِ الآيَةَ في بَعْضِ المَصاحِفِ (فيُدْهِنُوا)، على أَنَّ ما قَبْلَ الفاءِ سَبَبٌ فيما بَعْدَها(٤).

ومِنَ الشِّعْرِ قَوْلُ اللَّعِيْنِ(٥):

وما حَلَّ سَعْدِيٌّ غَرِيْباً ببَلْدَةٍ ... فيُنْسَبَ إلاَّ الزِّبْرِقانُ لَهُ أَبُ

بنَصْبِ (فيُنْسَبَ)، ويَجُوْزُ رَفْعُهُ على القَطْعِ.

ويَتَحَكَّمُ المَعْنَى – كما مَرَّ – في اخْتِيارِ الحَرَكَةِ الإِعْرابِيَّةِ، كما في قَوْلِكَ: لا يَسَعُنِي شَيْءٌ فيَعْجِزَ عَنْكَ: " أَيْ لا يَسَعُنِي شَيْءٌ أَيْ لا يَسَعُنِي شَيْءٌ فيَكُوْنُ عاجِزاً عَنْكَ، ولا يَسَعُنِي شَيْءٌ إلاَّ لَمْ يَعْجِزْ عَنْكَ، هذا مَعْنَى هذا الكَلامِ، فإِنْ حَمَلْتَهُ عل الأَوَّلِ قَبُحَ المَعْنَى؛ لأَنَّكَ لا تُرِيْدُ أَنْ تَقُوْلَ إِنَّ الأَشْياءَ لا تَسَعُنِي، ولا تَعْجِزُ عَنْكَ، فهذا لا يَنْوِيْهِ أَحَدٌ "(٦).

---

(١) فاطر:٣٦.

(٢) المرسلات:٣٥-٣٦.

(٣) القلم:٩.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٦، أبو حيَّان النَّحويّ، البحر المحيط: ٨/ ٣٠٩.

(٥) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٢.

(٦) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٢-٣٣.

ومِنَ الشَّواهِدِ الأُخْرَى الَّتي ذَكَرَها سِيبَوَيْهِ في هذا البابِ؛ ليُبَيِّنَ المُرادَ مِنْ نَصْبِ المُضارِعِ، أَوْ رَفْعِهِ[1]:

ما أَنْتَ مِنَّا فتُحَدِّثَنا، على أَنَّ الفِعْلَ لَيْسَ داخِلاً في النَّفْي.

قَوْلُ الفَرَزْدَقِ:

مـا أَنْـتَ مِـنْ قَـيْسٍ فَتَنْـبِحَ دُوْنَهـا ... ولا مِـنْ تَمِـيْمٍ في اللَّهـا والغَلاصِـمِ

على أَنَّ (تَنْبِحَ) مَنْصُوْبٌ بَعْدَ الفاءِ على الجَوابِ، وأَنَّ القَطْعَ جائِزٌ إِذا أُرِيْدَ مَعْنًى آخَرَ، كما مَرَّ.

قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

غَـيْرَ أَنَّـا لَمْ تَأْتِنـا بيَقِـيْنٍ ... فنُرَجِّـيْ ونُكْثِـرُ التَّـأْمِيْلا

على أَنَّ المُضارِعَ قُطِعَ في الإِعْرابِ، وأَنَّ النَّصْبَ على الجَوابِ أَوْلَى، وأَحْسَنُ؛ لأَنَّ المَعْنَى علَيْهِ.

قَوْلُكَ: أَلا تَقَعُ الماءَ فتَسْبَحُ، وأَلا تَقَعُ الماءَ فتَسْبَحَ:

التَّقْدِيْرُ على الرَّفْعِ: أَلا تَسْبَحُ: " إِذا جَعَلْتَ الآخِرَ على الأَوَّلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَلا تَسْبَحُ، وإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ على ما انْتَصَبَ علَيْهِ ما قَبْلَهُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَلا يَكُوْنُ وُقُوْعٌ فأَنْ تَسْبَحَ، فهذا تَمْثِيلٌ وإِنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ بِهِ، والمَعْنَى في النَّصْبِ أَنَّهُ يَقُوْلُ: إِذا وَقَعْتَ سَبَحْتَ "[3]

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٣-٤١.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣١، ابن يعيش، شرح المفصّل: ٧/ ٣٦.

(٣) انظر: الكتاب: ٣/ ٣٤.

قَوْلُكَ: حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي فأَثِبَ عليْهِ:

نُصِبَ (فأَثِبَ)؛ لأَنَّ ما قَبْلَهُ سَبَبٌ فيْهِ إذا لَمْ يَقَعْ هذا الوُثُوْبُ، على أَنَّ المُرادَ: لَوْ شَتَمَنِي لَوَثَبْتُ علَيْهِ، ويَجِبُ رَفْعُهُ إِذا كانَ قَدْ وَقَعَ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لَيْسَتْ بواجِبَةٍ عِنْدَ السِّيْرافِي: " ويَجُوْزُ رَفْعُهُ إِذا كانَ الوُثُوْبُ واقِعاً؛ لأَنَّ تَقْدِيْرَهُ: فأَنا أَثِبُ عَلَيْهِ، كقَوْلِكَ: سِرْتُ فَأَدْخُلُها، إِذا كانَ الدُّخُوْلُ واقِعاً، وقالَ أَبُو عُمَرَ: حَسِبْتُهُ شَتَمِنيْ فأَثِبَ علَيْهِ، أَيْ كانَ مِنْهُ شَتْمِيْ، فيكونُ مِنِّي الوُثُوْبُ عليْهِ، فلَمَّا جاءَ الثَّانِيْ على غَيْرِ مَجِيْءِ الأَوَّلِ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ ماضٍ، والثَّانِيَ غَيْرُ ماضٍ –نَصَبْتَهُ؛ لأَنَّهُ أَشْبَهَ النَّفْيَ، وجَوابَهُ "[1]

وقَدْ يَكُوْنُ ما قَبْلَ الفاءِ مَجْزُوماً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ يُصارُ فيها إِلى جَزْمِ المُضارِعِ، أَوْ نَصْبِهِ، أَوْ رَفْعِهِ على حَسَبِ نِيَّةِ المُتَكَلِّمِ، وقَصْدِهِ، وتَواصُلِهِ مَعَ السَّامِعِ، ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلِكَ في كِتابِ سِيبويهِ:

قَوْلُكَ: أَلَمْ تَأْتِنا فتُحَدِّثَنا، وأَلَمْ تَأْتِنا فتُحَدِّثُنا:

يَجُوْزُ في المُضارِعِ بَعْدَ الفاءِ النَّصْبُ، على أَنَّ الفاءَ سَبَبِيَّةٌ، أَوْ مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنى السَّبَبِ، والجَزْمُ عَطْفاً على ما قَبْلَهُ (تَأْتِنا)، والرَّفْعُ على الاسْتِئْنافِ، على أَنَّ المُرادَ: فأَنْتَ تُحَدِّثُنا[2].

قَوْلُ الشَّاعِرِ[3]:

أَلَمْ تَسْـأَلْ فتُخْـبِرَكَ الرُّسُـوْمُ   عـلى فِرْتـاجَ، والطَّلَـلُ القَـدِيْمُ

---

(١) سيبويه، الكتاب:٣/ ٣٦ (حاشية: ٤).

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٤ –٣٧.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب:٣/ ٣٤.

على أَنَّ ما بَعْدَ الفاءِ يَجُوْزُ فيهِ النَّصْبُ على أَنَّها سَبَبِيَّةٌ، والجَزْمُ عَطْفاً على ما قَبْلَها، والرَّفْعُ على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فَأَنْتَ تُخْبِرُكَ الرُّسُوْمُ، والطَّلَلُ القَدِيْمُ، والمُرادُ أَنَّ ما قَبْلَها ليسَ سَبَباً فيما بَعْدَهاَ، ولكِنْ جُعِلَتِ الرُّسُوْمُ، والطَّلَلُ تُخْبِرُكَ عل كُلِّ حالٍ.

قَوْلُ جَمِيْلِ بُثَيْنَةَ [١]:

أَلَمْ تَسْـأَلِ الرَّبْـعَ القَـواءَ فَيَنْطِـقُ وهَـلْ تُخْبِرَنْـكَ اليَـوْمَ بَيْـداءُ سَـمْلَقُ

على أَنَّ الأَوَّلَ (أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ) لَمْ يُجْعَلْ سَبَباً لِما بَعْدَ الفاءِ: " ولكِنَّهُ جَعَلَهُ يَنْطِقُ على كُلِّ حالٍ، كَأَنَّهُ قالَ: فهُوَ مِمَّا يَنْطِقُ، كما قالَ: ائْتِنِيْ فأُحَدِّثُكَ، فجَعَلَ نَفْسَهُ مِمَّنْ يُحَدِّثُهُ على كُلِّ حالٍ "[٢]. ويَجُوْزُ فيهِ الجَزْمُ عَطْفاً على ما قَبْلَهُ، والنَّصْبُ إِذا أُرِيْدَ أَنْ يَكُوْنَ الأَوَّلُ سَبَباً فيهِ إِذا صَحَّ المَعْنَى .

قَوْلُكَ: لا تَمُدُّها فتَشُقَّها، فَتَشُقُّها، بالجَزْمِ، والنَّصْبِ، والرَّفْعِ:

يُحْمَلُ الجَزْمُ على العَطْفِ على ما قَبْلَهُ، ويُحْمَلُ النَّصْبُ على أَنَّ ما قَبْلَ الفاءِ سَبَبٌ فيما بَعْدَها، والرَّفْعُ مَحْمُوْلٌ على القَطْعِ بقَيْدِ صِحَّةِ المَعْنَى،وعَدَمِ فَسادِهِ[١].

قَوْلُهُ تَعالَى: (لا تَفْتَرُوا على اللهِ كَذِباً فيُسْحِتَكُمْ بعَذابٍ أَلِيْمٍ)[٣]، بالرَّفْعِ، والنَّصْبِ:

يُحْمَلُ النَّصْبُ على أَنَّ ما قَبْلَ الفاءِ سَبَبٌ فيما بَعْدَها، ويُحْمَلُ الرَّفْعُ في قِراءَةِ حَمْزَةَ، والكِسائِيِّ، وحَفْصٍ، وغَيْرِهِمْ – على القَطْعِ[٤].

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٧، الصبَّان، حاشية الصَّبَّان: ٣/ ٣٠٤.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٣٣٧.

(٣) طه: ٦١ .

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٤.

ويَمْتَنِعُ الجَزْمُ إذا كانَ ما قَبْلَ الفاءِ فِعْلَ أَمْرٍ؛ لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ(1):

يا ناقُ سِيْرِيْ عَنَقاً فسِيْحا ... إلى سُلَيْمانَ فتَسْتَرِيْحا

على أَنَّ ما بَعْدَ الفاءِ مَنْصُوْبٌ؛ لأَنَّ ما قَبْلَهُ سَبَبٌ فيهِ " ولا سَبِيْلَ هاهُنا إلى الجَزْمِ مِنْ قِبَلِ أَنَّ هذِهِ الأَفْعالَ الَّتِيْ يَدْخُلُها الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، والجَزْمُ، وهِيَ الأَفْعالُ المُضارعةُ – لا تَكُوْنُ في مَوْضِعِ: افْعَلْ أَبَداً؛ لأَنَّها إنَّما تَنْتَصِبُ بما قَبْلَها، و(افْعَلْ) مَبْنِيَّةٌ على الوَقْفِ.... فإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ هذِهِ الأَفْعالَ أَمْراً أَدْخَلْتَ اللاَّمَ، وذلِكَ قَوْلُكَ: ائْتِهِ فَلْيُحَدِّثْكَ، وفَيُحَدِّثَكَ،إذا أَرَدْتَ المُجازاةَ، ولَوْ جازَ الجَزْمُ في: ائْتِنِيْ فأُحَدِّثَكَ، ونَحْوِها – لَقُلْتَ: تُحَدِّثْنِيْ، تُرِيْدُ بِهِ الأَمْرَ"(2).

وقَدْ يَفْرِضُ المَعْنَى وُجُوْبَ الرَّفْعِ(3)، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً)(4)؛ لأَنَّ المَعْنَى على عَدَمِ النَّصْبِ ، كما يُفْهَمُ مِنْ كَلامِ سِيْبويهِ: " فقالَ: هذا واجِبٌ، وهُوَ تَنْبِيْهٌ، كأَنَّكَ قُلْتَ: أَتَسْمَعُ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ، فكانَ كذا، وكذا، وإنَّما خالَفَ الواجِبُ النَّفْيَ؛ لأَنَّكَ تَنْقُضُ النَّفْيَ إذا نَصَبْتَ، وتُغَيِّرُ المَعْنَى، يَعْنِيْ أَنَّكَ تَنْفِيْ الحَدِيْثَ، وتُوْجِبُ الإِتْيانَ، تَقُوْلُ: ما أَتَيْتَنِيْ قَطُّ فتُحَدِّثَنِيْ إلاَّ بالشَّرِّ، فقدْ نَقَضْتَ الإِتْيانَ، وزَعَمْتَ أَنَّهُ قَدْ كانَ. وتَقُوْلُ: ما أَتَيْتَنِيْ فتُحَدِّثَنِيْ إذا أَرَدْتَ مَعْنَى: فكَيْفَ تُحَدِّثُنِيْ ؟ فأَنْتَ لا تَنْفِيْ الحَدِيْثَ،ولكِنَّكَ زَعَمْتَ أَنَّ مِنْهُ الحَدِيْثَ، وإنَّما يَحُوْلُ بَيْنَكَ، وبَيْنَهُ تَرْكُ الإِتْيانِ "(5).

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٤، ابن يعيش، شرح المفصّل: ٧/ ٢٦، الصَّبّان، حاشية الصَّبّان: ٣/ ٣٠٢.

(2) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٥.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٤٠.

(4) الحج: ٦٣.

(5) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٤٠.

دار جرير للنشر والتوزيع

(١٥)
ما يَدُوْرُ في فَلَكِ مَسائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ هذِهِ المَسائِلِ:

(١) الاسْمُ المَنْدُوْبُ:

يَجُوْزُ في هذا الاسْمِ عَلَماً مُفْرَداً إذا لَحِقَتْهُ الأَلِفُ أَنْ تَقُوْلَ: وازَيْداهْ، سَواء أَضَفْتَ إِلى نَفْسِكَ أَمْ لَمْ تُضِفْ على أَنَّ الدَّالَ مِنْ هذا المَنْدُوْبِ غَيْرَ مُضافٍ: وازَيْدُ – مَضْمُوْمَةٌ، ومَكْسُوْرَةٌ مُضافاً إِلى ياءِ المُتكَلِّمِ، على أَنَّ الضَّمَّةَ، والكَسْرَةَ حُذِفَتا لأَجْلِ الأَلِفِ الَّتِيْ تَلْحَقَ آخِرَ الاسْمِ المَنْدُوْبِ.

ويُقالُ إذا لَمْ لَمْ يُؤْتَ بأَلِفِ النُّدْبَةِ: وازَيْدُ، إِذا لَمْ يُضَفْ، ووازَيْدِ، أَوْ:وازَيْدِيْ. ولَعَلَّ هذِهِ الحَرَكَةَ للمُتَكَلِّمِ أَثَرٌ في اخْتِيارِها على حَسَبِ نِيَّتِهِ، وقَصْدِهِ، وتَواصُلِهِ مَعَ السَّامِعِ، أَوِ السَّامِعِيْنَ [١].

ومِنَ المَنْدُوْبِ قَوْلُكَ: واغُلامَ زَيْداهْ، إِذا لَمْ يُضَفِ المُضافُ إِلَيْهِ (زَيْد) إِلى ياءِ المُتَكَلِّمِ، على أَنَّ التَّنْوِيْنَ حُذِفَ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ (التَّنوين، والأَلف)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في إِضافَةِ المُضافِ إِلَيْهِ (زيد) إِلى هذِهِ الياءِ الَّتيْ حُذِفَتْ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ (ياءُ المُتَكَلِّمِ، والأَلِفِ) أَيْضاً، ويُقالُ أَيْضاً: واغُلامَ زَيْدِ بِلا أَلِفٍ.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٢٠ –٢٢١، السُّيُوْطيّ، همع الهوامع:٣/ ٦٦.

دار جرير للنشر والتوزيع

وتَثْبُتُ ياءُ المُتكلِّمِ في بَعْضِ الأَقْوالِ، كما في قَوْلِ رُؤْبَةَ[1]:

بُكاء ثَكْلَى فَقَدَتْ حَمِيْما

فَهْيَ تُنادِيْ بأَبِيْ وابْنِيْما

على أَنَّ الياءَ تُرِكَتْ على الأَصْلِ، ولهذا الشَّاهِدِ رِوايَةٌ أُخْرَى هيَ: (بأَبا، وابْناما). على أَنَّ الياءَ تُرِكَتْ على الأَصْلِ، ولهذا الشَّاهِدِ رِوايَةٌ أُخْرَى هيَ: (بأَبا، وابْناما). على أَنَّ الياءَ تُرِكَتْ على الأَصْلِ، ولهذا الشَّاهِدِ رِوايَةٌ أُخْرَى هيَ: (بأَبا، وابْناما). على أَنَّ الياءَ تُرِكَتْ على الأَصْلِ.

(٢) إِثْباتُ عَلامَةِ الإِنْكارِ للإِنْباءِ عَنِ المُرادِ:

تُزادُ هذِهِ العَلامَةُ إِذا أَرادَ السَّامِعُ، أَوِ المُخاطَبُ أَنْ يُنْكِرَ كَلامَ المُتَكَلِّمِ، أَوْ أَنْ يُنْكِرَ أَنْ يَكُوْنَ رَأْيُهُ على خِلافِ ما ذَكَرَ هذا المُتَكَلِّمُ[2].

ويُحَدِّدُ هذِهِ العَلامَةَ حَرَكَةُ الاسْمِ الإِعْرابِيَّةُ مَوْضِعَ الإِنْكارِ، فهِيَ واوٌ إِنْ كانَ مَرْفُوْعاً، وياءٌ إِنْ كانَ مَجْرُوْراً، وأَلِفٌ إِنْ كانَ مَنْصُوْباً، كما في: أَزَيْدَنِيْهْ ؟ لِمَنْ قالَ: ضَرَبْتُ زَيْداً، على أَنَّ النُّوْنَ حُرِّكَتْ؛ لئَلاَّ يَلْتَقِيَ ساكِنانِ، وأَزَيْدُنِيْهْ ؟ لِمَنْ قالَ: هذا زَيْدٌ، وأَزَيْدِنِيْهْ ؟ لِمَنْ قالَ: مَرَرْتُ بزَيْدٍ، فتكُوْنُ هذِهِ العَلامَةُ عَلَماً للإِنْباءِ عَنْ هذا المَعْنَى، كعَلَمِ النُّدْبَةِ: " لأَنَّكَ إِنَّما تَسْأَلُهُ عَمَّا وَضَعَ كَلامَهُ علَيْهِ. وقَدْ يَقُوْلُ لَكَ الرَّجُلُ: أَتَعْرِفُ زَيْداً ؟ فتَقُوْلُ: أَزَيْدَنِيْهْ ؟ إِمَّا مُنْكِراً لرَأْيِهِ أَنْ يَكُوْنَ على ذلِكَ، وإِمَّا على خِلافِ المَعْرِفَةِ[3].

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٢٢ – ٢٢٣.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤١٩.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٢٠.

ومِنْ ذلِكَ ما سَمِعَهُ سِيبَوَيْهِ مِنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الباديَةِ قِيْلَ لَهُ: أَتَخْرُجُ إِنْ اَخْصَبَتِ الباديَةُ ؟ فقالَ: أَنا إِنِيْهْ، على أَنَّ المُرادَ الإِنْكارُ أَنْ يَكُوْنَ رَأْيُهُ على خِلافِ أَنْ يَخْرُجَ [1].

والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِكَ لِمَنْ يَقُوْلُ: قَدْ قَدِمَ زَيْدٌ: أَزَيْدُنِيْهْ ؟ مُنْكِراً أَنْ يَكُوْنَ رَأْيُكَ على غَيْرِ أَنْ يَقْدُمَ: "..... فتَقُوْلُ: أَزَيْدُنِيْهْ ؟ غَيْرَ رادٍّ عَلَيْهِ مُتَعَجِّباً، أَوْ مُنْكِراً علَيْهِ أَنْ يَكُوْنَ رَأْيُهُ على غَيْرِ أَنْ يَقْدُمَ، أَوْ أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُوْنَ قَدِمَ: أَزَيْدُنِيْه؟ ويُقالُ في: رَأَيْتُ عُثْمانَ، ومَرَرْتُ بعُثْمانَ: أَعُثْماناهْ ؟ وفي: مَرَرْتُ بحَذامِ: أَحَذامِيْهْ، وفي: هذا عُمَرُ: أَعُمَرُوْهْ ؟ "[2].

ومِنَ العَرَبِ مَنْ يَزِيْدُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ بَيْنَ الاسْمِ، وهذِهِ الزِّيادَةِ (إِنْ)، كما في: أَعُمَرُإِنِيْهْ؟ وأَزَيْدُإِنِيْهْ ؟ ليَزِيْدُوا العَلَمَ بَياناً، وإِيْضاحاً؛ لأَنَّها يُؤَكِّدُ بِها بَعْدَ (ما)، كما في قَوْلِكَ: ما إِنْ أَنْتَ ناجِحٌ؛ لأَنَّ هذا العَلَمَ اعْتَراهُ خَفاءٌ سَبَبُهُ الهاءُ السَّاكِنَةُ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في الياءِ[3]

وذَكَرَ سِيبَوَيْهِ أَنَّ هذِهِ الزِّيادَةَ لا يُصارُ إِلَيْها إِذا كُنْتَ مُسْتَرْشِداً: " وإِنْ كُنْتَ مُتَثَبِّتاً مُسْتَرْشِداً إِذا قالَ: ضَرَبْتُ زَيْداً - فإِنَّكَ لا تُلْحِقُ الزِّيادَةَ، وإِذا قالَ: ضَرَبْتُهُ، فقُلْتَ: أَقُلْتَ ضَرَبْتُهُ ؟ لَمْ تُلْحِقِ الزِّيادَةَ أَيْضاً؛ لأَنَّكَ إِنَّما أَوْقَعْتَ حَرْفَ الاسْتِفْهامِ على (قُلْتَ)، ولَمْ يَكُنْ مِنْ كَلامِ المَسْؤُوْلِ، وإِنَّما جاءَ على الاسْتِرْشادِ، لا على الإِنْكارِ [4].

---

(١) انظر: سيبويه: الكتاب: ٢/ ٤٢٠.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٢٠.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٢٢.

(٤) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٢٢.

ولا يَخْفَى ما للمُتَكَلِّمِ، والسَّامِعِ مِنْ أَثَرٍ في الالْتِجاءِ إلى عَلامَةِ الإنْكارِ، أَوْ عَدَمِ الالْتِجاءِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في تِلْكَ الظُّرُوْفِ الاجْتِماعِيَّةِ الَّتي قِيْلَ فيها القَوْلُ، أَوِ الكَلامُ.

(٣) وَصْلُ (إِنَّ) وأَخَواتِها بـ(ما):

ذَكَرَ سيبَوَيْهِ أَنَّ إِلْغاءَ عَمَلِ (لَيْتَما) في قَوْلِكَ: لَيْتَما زَيْداً مُنْطَلِقٌ – حَسَنٌ، كما في إِنْشادِ رُؤْبَةَ بْنِ العَجَّاجِ لقَوْلِ النَّابِغَةِ الذُّبْيانِيِّ:

قالَتْ أَلا لَيْتَما هـذا الحَمامُ لَنا ... إِلى حَمامَتِنـا ونِصْـفُهُ فَقَـدِ

بِرَفْعِ (الحَمامُ)، على أَنَّ (لَيْتَ) أُلْغِيَ عَمَلُها لاتِّصالِ (ما) بِها، ولهذا الرَّفْعِ – عِنْدَهُ – وَجْهانِ:

(أ) أَنْ تَكُوْنَ (ما) كافَّةً لـ (ليتَ) عَنِ العَمَلِ كغَيْرِها مِنَ الحُرُوْفِ النَّاسِخَةِ، فيَكُوْنُ (الحَمامُ) بَدَلاً مِنْ اسْمِ الإِشارَةِ المُبْتَدَأ (هذا).

(ب) أَنْ تَكُوْنَ (ما) اسْماً مَوْصُولاً بمَعْنى (الَّذي)، وهِيَ اسْمُ الحَرفِ النَّاسِخِ (لَيْتَ)، على أَنَّ (هذا الحَمامُ) الجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ صِلَةُ المَوْصُوْلِ، وأَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ (لَنا) الخَبَرُ.

والوَجْهُ الأَخِيْرُ بمَنْزِلَةِ قِراءَةِ الضَّحَّاكِ، وابْنِ أَبي عَبْلَةَ، ورُؤْبَةَ بْنِ العَجَّاجِ، وغَيْرِهِمْ: (مَثَلاً ما بَعُوْضَةٌ)[1]، برَفْعِ (بَعُوْضَةٌ)، على أَنَّها خَبَرُ مُبْتَدأ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: هُوَ بَعُوْضَةٌ، والجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ صِلَةٌ لاسْمِ المَوْصُوْلِ (ما)[2].

---

(١) انظر سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٣٧ – ١٣٨، ابن جنّيّ، الخصائص: / ٤٦٠،أبو البركات الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الاختلاف: ٢/ ٤٧٩، السّيوطيّ، همع الهوامع: ٢/ ١٨٩. البقرة: ٢٦.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٣٨، أبو حيّان النّحويّ، البحر المحيط: ١/ ١٢٢ – ١٢٣.

وقِيْلَ إِنَّ إِعْمالَ هذا الحَرْفِ النَّاسِخِ يَعُوْدُ إِلى قُوَّةِ اخْتِصاصِهِ مِنْ حَيْثُ دُخُوْلُهُ على الاسْمِ؛ لأَنَّ الحَرْفَ لا يَعْمَلُ إلاَّ إذا كانَ مُخْتَصّاً، كما قِيْلَ، وإِنَّ إِهْمالَهُ يَعُوْدُ إِلى إِلْحاقِهِ بأَخَواتِهِ. وقِيْلَ إِنَّ الفِعْلَ يَجُوْزُ أَنْ يَلِيَها كَغَيْرِها مِنْ أَخَواتِها، على أَنَّها بمَعْنى (لَوْ)[1].

وذَهَبَ الفَرَّاءُ إلى جَوازِ إِعْمالِ (لَيْتَ)، و(لَعَلَّ) في هذِهِ المَسْأَلَةِ، والزَّجَّاجُ إِلى إِعْمالِ هذِهِ الحُرُوْفِ جَمِيْعِها، والزَّجَّاجُ، وابْنُ أَبِي الرَّبِيْعِ إِلى إِعْمالِ (لَيْتَ)، و(لَعَلَّ)، و(كَأَنَّ).

وفِيْ (ما) الَّتي تَتَّصِلُ بهذِهِ الأَحْرُفِ أَقْوالٌ[2]:

(أ) أَنَّها زائِدَةٌ كافَّةٌ عَنِ العَمَلِ، مُهَيِّئَةٌ هذِهِ الحُرُوْفَ النَّاسِخَةَ لتَدْخُلَ على الجُمْلَةِ، وهُوَ الرَّأْيُ الغالِبُ.

(ب) أَنَّها نَكِرَةٌ مُبْهَمَةٌ كضَمِيْرِ المَجْهُوْلِ (ضمير الشَّأْنِ) مِنْ حَيْثُ ما تُنْبِئُ عَنْهُ (التَّفْخِيْمُ)، على أَنَّ الجُمْلَةَ بَعْدَها في مَوْضِعِ الخَبَرِ، ومُفَسِّرَةٌ لها كالجُمْلَةِ الواقِعَةِ خَبَراً عَنْ ضَمِيْرِ الشَّأْنِ، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ دُرُسْتَوَيْهِ، وبَعْضِ الكُوفِيِّيْنَ، وقِيْلَ إِنَّها لَوْ كانَتْ هكذا لاسْتُعْمِلَتْ مَعَ الحُرُوْفِ النَّاسِخَةِ كُلِّها، كما يُسْتَعْمَلُ ضِمِيْرُ الشَّأْنِ.

(ج) أَنَّها حَرْفُ نَفْيٍ؛ لأَنَّها تُفِيْدُ الحَصْرَ في المَعْنَى، كما في (إِنَّما)، وهُوَ قَوْلُ أَبي عليٍّ الفارِسِيِّ.

(٤) كَسْرُ هَمْزَةِ (إِنَّ)، وفَتْحُها:

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذلِكَ في هذِهِ المَسْأَلَةِ:

(أ)كَسْرُ هَمْزَةِ (إِنَّ)، وفَتْحُها بعْدَ (أما)، مِنْ ذلِكَ:

---

(١) انظر: السُّيوطيّ، همع الهوامع: ٢/ ١٩٠ – ١٩١.

(٢) انظر: السُّيوطيّ، همع الهوامع: ٢/ ١٩١ – ١٩٢، الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان: ٢/ ٢٨٤.

أما إِنَّهُ ذاهِبٌ، وأما أَنَّهُ ذاهِبٌ:

يُفْهَمُ مِنْ كَلامِ سِيبَوَيْهِ أَنَّ هَمْزَةَ (إِنَّ) يَجُوْزُ فيها الفَتْحُ بَعْدَ (أَما) المُخَفَّفَةِ إِذا كانَتْ بمعْنى حَقّاً: حَقّاً أَنَّهُ ذاهِبٌ، على أَنَّ (حَقّاً) مَفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: حَقَّ حَقّاً، على أَنَّ المَصْدَرَ الأَوَّلَ مِنْ (أَنَّ)، وما في حَيِّزِها في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الفاعِلِ، وهُوَ قَوْلُ المُبَرِّدِ، وهُوَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ مَنْصُوْبٌ على الظَّرْفِيَّةِ، والتَّقْدِيْرُ: في حَقٍّ، على أَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ خَبَرُ المُبْتَدأ (المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ مِنْ أَنَّ، وما في حَيِّزِها)، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ هذا المَصْدَرُ فاعِلاً لهذا الظَّرْفِ (١).

ويَجُوْزُ كَسْرُها على أَنَّ (أَما) بمَعْنَى (أَلا) أَداةِ الاسْتِفْتاحِ: " فسَأَلْتُ الخَلِيْلَ عَنْ ذلِكَ، فقالَ: إِذا قالَ: أَما أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ، فإِنَّهُ يَجْعَلُهُ كقَوْلِكَ: حَقّاً أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ، وإِذا قالَ: أَما إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ، فإِنَّهُ بمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ (أَلا)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَلا إِنَّهُ ذاهِبٌ (٢).

وقِيْلَ إِنَّ (أَما) مُرَكَّبَةٌ مِنْ هَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ، و(ما) النَّافِيَةِ، على أَنَّها بمَعْنى (أَلا)، وقِيْلَ – كما مَرَّ – إِنَّها ظَرْفٌ بمَعْنى: في حَقٍّ، على أَنَّها تامَّةٌ بمَعْنى شَيْءٍ، وهذا الشَّيْءُ هُوَ الحَقُّ، وقِيْلَ إِنَّها حَرْفٌ بَسِيطٌ، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ خَرُوْفٍ، وأَبي عليٍّ الفارِسِيِّ (٣).

ولا يَخْفَى أَثَرُ المَعْنَى في هذينِ الوَجْهَيْنِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ (أَما) حَرْفَ اسْتِفْتاحٍ، أَوْ ظَرْفاً بمَعْنى: في حَقٍّ.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ١٢٢، السّيوطيّ، همع الهوامع: ٢/ ١٦٧، الصَّبّان، حاشية الصَّبّان: ١/ ٢٧٨.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٣/ ١٢٢.

(٣) انظر: الصَّبّان، حاشية الصَّبّان على شَرْحِ الأشمونيّ: ١/ ١٧٨.

(ب) كَسْرُ هَمْزَةِ (إِنَّ)، وفَتْحُها بَعْدَ (أَما – واللهِ –):

أَجازَ سِيبَوَيْهِ أَنْ تُفْتَحَ هذِهِ الهَمْزَةُ في مِثْلِ قَوْلِكَ: أَما – واللهِ – أَنَّهُ ذاهِبٌ، على أَنَّ المُرادَ: قَدْ عَلِمْتُ – واللهِ – أَنَّهُ ذاهِبٌ، وأَنْ تُكْسَرَ في: أَما – واللهِ – إِنَّهُ ذاهِبٌ، على أَنَّ (أَما) أَداةُ اسْتِفْتاحٍ، والتَّقْدِيْرُ: أَلا إِنَّهُ – واللهِ – ذاهِبٌ[1].

(ج) كسْرُ هَمْزَةِ (إِنَّ)، وفَتْحُها بَعْدَ (ثُمَّ):

أَجازَ سيبويْهِ[2] في قَوْلِكَ: قَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ ذاهِبٌ، ثُمَّ أَنَهُ مُعَجِّلٌ – أَنْ تُفْتَحَ هَمْزَةُ (إِنَّ)، على أَنَّ (ثُمَّ) حَرْفُ عَطْفٍ عَطَفَ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ مِنْ (أَنَّ)، وما في حَيِّزِها على المَصْدَرِ المُؤَوَّلِ مِنْها، وما في حَيِّزِها الَّذي في مَحَلِّ نَصْبٍ على مَفْعُوْلِ (عَرَفَ)، وأَنْ تُكْسَرَ على أَنَّ (ثُمَّ) حَرْفُ اسْتِئْنافٍ، وعلى أَنَّ التَّقْدِيْرَ: قَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ ذاهِبٌ، ثُمَّ إِنِّيْ أُخْبِرُكَ أَنَّهُ مُعَجِّلٌ، فكَأَنَّ (إِنَّ) ابْتُدِئَ بها بَعْدَ (ثُمَّ) غَيْرَ مَحْمُوْلَةٍ على (أَنَّ)، وما في حَيِّزِها المَعْمُوْلَة لـ (عَرَفْتُ).

(د) كَسْرُ هَمْزَةِ (إِنَّ)، وفَتْحُها بَعْدَ الواوِ:

أَجازَ سِيْبَوَيْهِ[3] أَنْ تُكْسَرَ هذِهِ الهَمْزَةُ في مِثْلِ قَوْلِكَ: رَأَيْتُهُ شابّاً وإِنَّهُ يَفْخَرُ يَوْمَئِذٍ، على أَنَّ الواوَ للحالِ، وأَنَّ جُمْلَةَ (إِنَّ)، وما في حَيِّزِها في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ، وأَنْ تُفْتَحَ، على أَنَّ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ مِنْها، ومِمَّا في حَيِّزِها مَعْطُوْفٌ على ما قَبْلَهُ.

---

(١) انظر سيبويه، الكتاب:٣ / ١٢٢.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣ / ١٢٢.

(٣) انظر: الكتاب:٣ / ١٢٢.

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ ساعِدَةَ بْنِ جُؤَيَّةَ[1]:

رَأَتْهُ على شَيْبِ القَذالِ وأنَّها ... تُـــواقِعُ بَعْلاً مَرَّةً وتُقِيمُ

على أَنَّ هَمْزَةَ (أَنَّ) بَعْدَ الواوِ فُتِحَتْ؛ لأَنَّها وما في حَيِّزِها مَعْطُوْفَةٌ على ما قَبْلَها، والكَسْرُ جائِزٌ، كما مَرَّ.

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: إِنَّ لَكَ هذا عَلَيَّ، وأَنَّكَ لا تُؤْذَى، بِكَسْرِ هَمْزَةِ (إِنَّ) الثَّانِيَةِ، وفَتْحِها، على أَنَّ الفَتْحَ مَحْمُوْلٌ على أَنَّ الوَاوَ عَطَفَتْ المَصْدَرَ المُؤَوَّلَ مِنْ (أَنَّ)، وما في حَيِّزِها على اسمْ (إِنَّ)، وهُوَ: هذا، كما يُفْهَمُ مِنْ كَلامِ سيبَوَيْهِ: " كَأَنَّكَ قُلْتَ: وإِنَّ لَكَ أَنَّكَ لا تُؤْذَى "[2]، والكَسْرُ مَحْمُوْلٌ على أَنَّ الواوَ حَرْفُ اسْتِئْنافٍ: " وإِنْ شِئْتَ ابْتَدَأْتَ، ولَمْ تَحْمِلِ الكَلامَ على (إِنَّ لَكَ)".

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قِراءَةُ نافِعٍ، وعاصِمٍ: "وإِنَّكَ لا تَظْمَأُ فيها" [3] بكَسْرِ هَمْزَةِ (إِنَّ) على الاسْتِئْنافِ، أَوِ العَطْفِ على (إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوْعَ فيها ولا تَعْرَى)[4]، وقراءَةُ الباقِيْنَ بفَتْحِ الهَمْزَةِ مَحْمُوْلَةٌ على العَطْفِ على (أَلاَّ تَجُوْعَ): " وقَدْ قُرِئَ هذا الحَرْفُ على وَجْهَيْنِ، قالَ بَعْضُهُمْ: (وإِنَّكَ لا تَظْمَأُ فيها)، وقالَ بَعْضُهُمْ: (وأَنَّكَ) "[5].

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ١٢٢ – ١٢٣.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٣/ ١٢٢.

(٣) طه:١١٩.

(٤) طه:١١٨.

(٥) سيبويه، الكتاب: ٣/ ١٢٣.

(هـ) كَسْرُ هَمْزَةِ (إِنَّ)، وفَتْحُها غَيْرَ مَسْبُوْقَةٍ بعاطِفٍ، أَوْ (أَما):

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى: " وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُوْنَ "[1] بكَسْرِ هَمْزَةِ (إِنَّها)، وفَتْحِها[2]، على أَنَّ الكَسْرَ مَحْمُوْلٌ على أَنَّ المَوْضِعَ مَوْضِعُ ابْتِداءٍ، فلا تَرْتَبِطُ هِيَ، وما في حَيِّزِها بـ (يُشْعِرُكُمْ)، وأَنَّ الفَتْحَ مَحْمُوْلٌ على أَنَّها، وما في حَيِّزِها مَفْعُوْلٌ لَهُ على حَذْفِ لامِ التَّعْلِيْلِ: " وسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ عَزَّ وجَلَّ: " (وما يُشْعِرُكُمْ إِنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُوْنَ)، ما مَنَعَها أَنْ تَكُوْنَ كَقَوْلِكَ: ما يُدْرِيْكَ أَنَّهُ لا يَفْعَلُ ؟ فقالَ: لا يَحْسُنُ ذا في ذا المَوْضِعِ، إِنَّما قالَ: وما يُشْعِرُكُمْ، ثُمَّ ابتَدَأَ، فأَوْجَبَ، فقالَ: إِنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُوْنَ، ولَوْ قالَ: وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُوْنَ – كانَ ذلِكَ عُذْراً لَهُمْ "[3]. وقِيْلَ إِنَّ الفَتْحَ فيهِ ثَلاثَةُ أَقْوالٍ[4]:

- أَنَّ (أَنَّ) بمَعْنَى (لعَلَّ)، وهُوَ قَوْلُ الخليلِ بنْ أَحمد.
- أَنَّ (لا) زائِدَةٌ، على أَنَّ (أَنَّ)، وما في حَيِّزِها في مَوْضِعِ المَفعُوْلِ الثَّانيْ.
- أَنّ (أَنَّ) على بابِها، و(لا) أَصِيْلَةٌ غَيْرُ زائِدَةٍ، والمَعْنَى: وما يُدْرِيْكُمْ عَدَمُ إِيْمانِهِمْ.

---

(١) الأنعام: ١٠٩.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٢٣.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٢٣.

(٤) انظر: أبو حيَّان النَّحويّ، البحر المحيط: ٤/ ٢٠١، القرطبيّ، تفسير القرطبيّ: ٧/ ٦٤، أبو البركات الأنباريّ، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٣٤، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٨٣،الشِّهاب، حاشية الشِّهاب: ٤/ ١١٣.

(و) كَسْرُ هَمْزَةِ (إِنَّ) إذا حُمِلَ الكَلامُ على الابتِداءِ، وفَتْحُها إذا حُمِلَ على التَّعْلِيْلِ:

وقَدْ أَشارَ سيبوَيْهِ إلى ذلِكَ بقَوْلِهِ: " وتَقُوْلُ إذا أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ ما يَعْنِي المُتكَلِّمُ، أَيْ إِنِّيْ نَجْدٌ إذا ابتَدَأْتَ كما تَبْتَدِئُ، أَيْ أَنا نَجْدٌ، وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ أَيْ أَنِّيْ نَجْدٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيْ لأَنِّيْ نَجْدٌ "(1).

(ز) كَسْرُ هَمْزَةِ (إِنَّ)، وفَتْحُها بَعْدَ (حَتَّى)، و(إِذا) الفجائِيَّةِ، و(مُذْ، ومُنْذُ)، وفاء الجَزاءِ، وغَيْرِها:

تفْتَحُ هَمْزَتُها إذا أُوِّلَ مِنْها، ومِمَّا في حَيِّزِها مَصْدَرٌ مُؤَوَّلٌ، وتُكْسَرُ إذا لَمْ تُؤَوَّلْ، ومِمَّا يَجُوْزُ فيهِ الأَمْرانِ وُقُوْعُها بَعْدَ (إِذا) الفُجائِيَّةِ (2)، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ (3):

وكُنْتَ أُرَى زَيْداً كما قِيْلَ سَيِّداً ... إذا إِنَّهُ عَبْدُ القَفا واللَّهازِمِ

على أَنَّ. الفَتْحَ مَحْمُوْلٌ على تَقْدِيْرِ مَصْدَرٍ مُؤَوَّلٍ يُعْرَبُ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ (إِذا) الفُجائِيَّةُ، على أَنَّها ظَرْفُ مَكانٍ، وأَنَّ الكَسْرَ مَحْمُوْلٌ على أَنَّها واقِعَةٌ في صَدْرِ الجُمْلَةِ: " فَحالُ (إِذا) هاهُنا كَحالِها إذا قُلْتَ: إذا هُوَ عَبْدُ القَفا، واللَّهازِمِ، وإِنَّما جاءَتْ (إِنَّ) هاهُنا؛ لأَنَّكَ هذا المَعْنى أَرَدْتَ كما أَرَدْتَ في (حَتَّى) (مَعْنى حَتَّى) هُوَ مُنْطَلِقٌ... "(4)، على أَنَّ الكَسْرَ أَوْلَى، كما قِيْلَ؛ لأَنَّهُ لا تَقْدِيْرَ فيهِ إذا لَمْ يُحْمَلِ الكَلامُ على حَذْفِ الخَبَرِ، وإِنْ حُمِلَ علَيْهِ كانَتْ (إِذا) هيَ الخَبَرُ.

---

(1) سيبويه، الكتاب: ٣/ ١٢٤.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ١٤٢.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ١٤٤، ابن يَعِيش، شرح المفصَّل: ٤/ ٩٧، ٨/ ٦١، الصَّبّان، حاشية الصَّبّان: ١/ ٢٧.

(4) سيبويه، الكتاب: ٣/ ١٤٤.

وتُكْسَرُ الهَمْزَةُ بَعْدَ (حَتَّى) إِذا كانَتْ ابتِدائِيَّةً، كما في قَوْلِكَ: قَدْ قالَهُ القَوْمُ حَتَّى إِنَّ زَيْداً يَقُوْلُهُ: " فـ (حَتَّى) هاهُنا مُعَلَّقَةٌ لا تَعْمَلُ شَيْئاً في (إِنَّ)، كما لا تَعْمَلُ (إِذا) قُلْتَ: حَتَّى زَيْدٌ ذاهِبٌ، فهذا مَوْضِعُ ابْتِداءٍ، و(حَتَّى) بمَنْزِلَةِ (إِذا)، ولَوْ أَرَدْتَ أَنْ تَقُوْلَ: حَتَّى أَنَّ، في ذا المَوْضِعِ كُنْتَ مُحِيْلاً؛ لأَنَّ (أَنَّ)، وصِلَتَها بمَنْزِلَةِ الانْطِلاقِ، ولَوْ قُلْتَ: انْطَلَقَ القَوْمُ حَتَّى الانْطَلاقَ، أَوْ حَتَّى الخَبَرَ كانَ مُحالاً؛ لأَنَّ (أَنَّ) تُصَيِّرُ الكَلامَ خَبَراً، فلَمَّا لَمْ يَجُزْ ذا حُمِلَ على الابْتِداءِ"[1].

وتُفْتَحُ الهَمْزَةُ بَعْدَها إِذا كانَتْ عاطِفَةً، كما في قَوْلِكَ: قَدْ عَرَفْتُ أُمُوْرَكَ حَتَّى أَنَّكَ أَحْمَقُ، والتَّقْدِيْرُ: عَرَفْتُ أُمُوْرَكَ حَتَّى حُمْقَكَ، وهُوَ قَوْلُ الخَلِيْلِ ابْنِ أَحْمَدَ[2].

(٥) الوَصْفُ بـ (حَسْبُ)، والابتِداءُ:

مِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ[3]، على أَنَّ (حَسْبِكَ) نَعْتٌ لـ (رَجُلٍ)، وهذا النَّعْتُ نَكِرَةٌ؛ لأَنَّ إِضافَتَهُ لَفْظِيَّةٌ (كافِيْكَ)، و(مِنْ) زائِدَةٌ قَبْلَ التَّمْيِيْزِ، وهُوَ الأَصَحُّ، وقِيْلَ إِنَّها تَبْعِيْضِيَّةٌ[4]: " ومِنْهُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ، فهذا نَعْتٌ للرَّجُلِ بإِحْسابِهِ إِيَّاكَ مِنْ كُلِّ رَجُلٍ، وكذلِكَ: كافِيْكَ مِنْ رَجُلٍ، وهَمُّكَ مِنْ رَجُلٍ، وناهِيْكَ مِنْ رَجُلٍ.... "[1].

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٣/ ١٤٤.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٣/ ١٤٤.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٦، ١/ ٤٢٢، ٢/ ٢٦٨.

(٤) انظر: السُّيوطيّ، همع الهوامع: ٤/ ٦٦.

(١) سيبويه، الكتاب: ١/ ٤٢٢.

وتُعْرَبُ مَرْفُوْعَةً –كما يَظْهَرُ لِي_ خَبَراً للضَّمِيْرِ المُنْفَصِلِ في قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ هُوَ، والضَّمِيْرُ فِيْ (بِهِ) عِنْدَ الخَلِيْلِ بْنِ أَحْمَدَ في مِثْلِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ – مَجْرُوْرٌ لَفْظاً، مَرْفُوْعٌ مَحَلاً على أَنَّهُ مُبْتَدأٌ على أَنَّ الباءَ زائِدَةٌ، والجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ صِفَةٌ لـ (رَجُلٍ): " وإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبُكَ بِهِ مِنْ رَجُلٍ – رَفَعْتَ أَيْضاً. وزَعَمَ الخَلِيْلُ – رَحِمَهُ اللهُ – أَنَّ (بِهِ) هاهُنا بمَنْزِلَةِ (هُوَ)، ولكِنَّ هذِهِ الباءَ دَخَلَتْ تَوْكِيْداً... "(١).

(٦) نَصْبُ التَّمْيِيْزِ، وجَرُّهُ بإِضافَةِ المُمَيَّزِ إِلَيْهِ، وبِحَرْفِ جَرٍّ زائِدٍ، ورَفْعُهُ صِفَةً للمُمَيَّزِ:

تَحَدَّثَ سِيْبَوَيْهِ عَنْ هذِهِ المَسْأَلَةِ تَحْتَ عُنْوان (هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ؛ لأَنَّهُ قَبِيْحٌ أَنْ يَكُوْنَ صِفَةً "(٢)، ومِنْ ذلِكَ: هذا راقُوْدٌ خَلاًّ، بنَصْبِ (خَلاًّ) على التَّمْيِيْزِ، وعَلَيْهِ نِحْيٌ سَمْناً، وهذا راقُوْدُ خَلٍّ، وراقُوْدٌ مِنْ خَلٍّ، وهذا رَاقُوْدٌ خَلٌّ: " وإِنَّما فَرَرْتَ إِلى النَّصْبِ في هذا البابِ كما فَرَرْتَ إِلى الرَّفْعِ في قَوْلِكَ: بصَحِيْفَةٍ طِيْنٌ خاتَمُها؛ لأَنَّ الطِّيْنَ اسْمٌ، ولَيْسَ مِمَّا يُوْصَفُ بِهِ، ولكِنَّهُ جَوْهَرٌ يُضافُ إِلَيْهِ ما كانَ مِنْهُ، فهكَذا مَجْرَى هذا، وما أَشْبَهَهُ "(٣).

ويَعُدُّ سيْبَوَيْهِ رَفْعَ (خَلٌّ) على الصِفَةِ – مِنْ بابِ القَبِيْحِ لِما مَرَّ: " ومَنْ قالَ: مَرَرْتُ بصَحِيْفَةٍ طِيْنٌ خاتَمُها – قالَ: هذا راقُوْدٌ خَلٌّ، وهذِهِ صُفَّةٌ خَزٌّ، وهذا قَبِيْحٌ، أُجْرِيَ على غَيْرِ وَجْهِهِ، ولكِنَّهُ حَسُنَ أَنْ يُبْنَى على المُبْتَدَأ، ويَكُوْنُ حالاً، فالحالُ قَوْلُكَ: هذِهِ جُبَّتُكَ خَزّاً، والمَبْنِيُّ على المُبْتَدأِ قَوْلُكَ: جُبَّتُكَ خَزٌّ، ولا يَكُوْنُ صِفَةً، فيُشْبِهُ الأَسْماءَ الَّتي أُخِذَتْ مِنَ الفِعْلِ، ولكِنَّهُمْ

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٢٦.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١١٧.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١١٧.

جَعَلُوهُ يَلِي ما يَنْصِبُ، ويَرْفَعُ، وما يَجُرُّ، فَأَجْرِهِ كما أَجْرَوْهُ، فإِنَّما فَعَلُوا بِهِ ما يُفْعَلُ بالأَسْماءِ، والحالُ مَفْعُوْلٌ فيها، والمَبْنِيُّ على المُبْتَدَأ بمَنْزِلَةِ ما ارْتَفَعَ بالفِعْلِ، والجارُّ بِتِلْكَ المَنْزِلَةِ يَجْرِي في الاسْمِ مَجْرَى الرَّافِعِ، والنَّاصِبِ "[1]. وما عَدَّهُ سِيبَوَيْهِ حالاً عِنْدَ المُبَرِّدِ تَمْيِيزٌ.

(٧) جَمْعُ التَّكْسِيرِ فِي النَّعْتِ السَّبَبِيِّ لا يُعامَلُ مُعامَلَةَ جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ والمُثَنَّى مِنْ حَيْثُ إِفْرادُ الفِعْلِ مَعَ فاعِلِهِ، أَوْ نائِبِهِ[2]:

يُفْهَمُ مِنْ كَلامِ سِيبَوَيْهِ أَنَّ الأَجْوَدَ فيما يُجْمَعُ جَمْعَ تَصْحِيْحٍ ولا سِيَّما جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ أَنْ يُجْعَلَ بمَنْزِلَةِ الفِعْلِ، والقَوْلُ نفْسُهُ في المُثَنَّى في الإِفْرادِ مَعَ الفاعِلِ، أَوْ نائِبِهِ، على أَنَّ المُطابَقَةَ مَحْمُوْلَةٌ على لُغَةِ: أَكَلُوْنِي البَراغِيْثُ؛ لأَنَّ الواوَ عَلامَةُ جَمْعٍ، أَوْ حَرْفُ جَمْعٍ لا ضَمِيْرٌ يُعْرَبُ فاعِلاً، أَوْ أَنَّ الاسْمَ الظَّاهِرَ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيْرِ الَّذِيْ يُعْرَبُ فاعِلاً، أَمَّاجَمْعُ التَّكْسِيْرِ فلا يُعامَلُ هذهِ المُعامَلَةِ إِذْ تَجُوْزُ فيهِ المُطابَقَةُ، وعَدَمُها: " وقالَ الخَلِيْلُ رَحِمَهُ اللهُ: مَنْ قالَ: أَكَلُوْنِيْ البَراغِيْثُ أَجْرَى هذا على أَوَّلِهِ، فقالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَيْنِ أَبَواهُ، ومَرَرْتُ بقَوْمٍ قُرَشِيِّيْنَ آباؤُهُمْ، وكذلِكَ (أَفْعَلُ)، نحْوُ: أَعْوَرَ، وأَحْمَرَ، تَقُوْلُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَعْوَرَ أَبَواهُ، وأَحْمَرَ أَبَواهُ، فإِنْ ثَنَّيْتَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَحْمَرانِ أَبَواهُ، تَجْعَلُهُ اسْماً، ومَنْ قالَ: أَكَلُوْنِي البَراغِيْثُ قُلْتَ على حَدِّ قَوْلِهِ:مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَعْوَرَيْنِ أَبَواهُ، وتَقُوْلُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَعْوَرَ آباؤُهُ، كَأَنَّكَ تَكَلَّمْتَ بِهِ على حَدِّ: أَعْوَرِيْنَ، وإِنْ لَمْ يُتَكَلَّمْ بِهِ، كما تَوَهَّمُوا في هَلْكَى، ومَوْتَى، ومَرْضَى أَنَّهُ فُعِلَ بِهِمْ، فجاءُوا بِهِ على مِثالِ: جَرْحَى، وقَتْلَى، ولا يُقالُ: هُلِكَ، ولا: مُوِتَ... وتَقُوْلُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِسانٌ قَوْمُهُ، ولَيْسَ يَجْرِيْ هذا مَجْرَى الفِعْلِ، إِنَّما يَجْرِيْ مَجْرَى الفِعْلِ

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ١١٧ – ١١٨.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٢.

ما دَخَلَهُ الأَلِفُ، والنُّونُ، والواوُ، والنُّونُ في التَّثْنِيَةِ، والجَمْعِ، ولَمْ يُغَيِّرْهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: حَسَنٌ، وحَسَنانِ، فالتَّثْنِيَةُ لَمْ تُغَيِّرْ بِناءَهُ، وتَقُوْلُ: حَسَنُوْنَ، فالواوُ، والنُّوْنُ لَمْ تُغَيِّرِ الواحِدَ، فصارَ هذا بمَنْزِلَةِ: قالُوا؛ لأَنَّ الأَلِفَ، والواوَ لَمْ تُغَيِّرْ (فَعَلَ)، وأَمَّا حِسانٌ، وعُوْرٌ فإِنَّهُ اسْمٌ كُسِّرَ عليْهِ الواحِدُ، وخَرَجَ مِنْ بِناءِ الواحِدِ إلى بِناءٍ آخَرَ لا تَلْحَقُهُ في آخِرِهِ زِيادَةٌ كالزِّيادَةِ الَّتي لَحِقَتْ في قُرَشِيٍّ في الاثْنَيْنِ، والجَمِيْعِ، فهذا الجَمِيْعُ لَهُ بِناءٌ بُنِيَ عَلَيْهِ كما بُنِيَ الواحِدُ على مِثالِهِ، فأُجْرِيَ مُجْرَى الواحِدِ. ومِمَّا يَدُلُّكَ على أَنَّ هذا الجَمِيْعَ ليسَ كالفِعْلِ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الفِعْلِ إذا كانَ للجَمِيْعِ يَجِيْءُ مَبْنِيّاً على غَيْرِ بِنائِهِ إذا كانَ للواحِدِ، فمِنْ ثَمَّ صارَ (حِسانٌ)، وما أَشْبَهَهُ بمَنْزِلَةِ الاسْمِ الواحِدِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ جُنُبٍ أَصْحابُهُ، ومَرَرْتُ برَجُلٍ صَرُوْرَةٍ قَوْمُهُ، فاللَّفْظُ واحِدٌ، والمَعْنَى جَمِيْعٌ"(١).

وَذَكَرَ سِيبَوَيْهِ أَنَّ الأَجْوَدَ في جَمْعِ التَّكْسِيْرِ في هذهِ المَسْأَلَةِ مُطابَقَتُهُ لفاعِلِهِ، كما في قَوْلِكَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ حِسانٍ قَوْمُهُ، وأَنَّ الأَجْوَدَ فيما يُجْمَعُ بالواوِ، والنُّوْنِ عَدَمُ المُطابِقَةِ حَمْلاً على الفِعْلِ مَعَ فاعِلِهِ، أَوْ نائِبِهِ، كما في قَوْلِكَ: مَرَرْتُ برَجُلٍ مُنْطَلِقٍ قَوْمُهُ: ".

ومِمَّا جاءَ في القُرْآنِ مِنْ جَمْعِ التَّكْسِيْرِ قِراءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ، وعاصِمٍ، وغَيْرِهِمْ: (خُشَّعاً أَبْصارُهُمْ يَخْرُجُوْنَ)(١)، على أَنَّ (خُشَّعاً) جَمْعُ تَكْسِيْرٍ واحِدُهُ: خاشِعُ، وفاعِلُهُ (أَبْصارُهُمْ)، وقِيْلَ إِنَّ جَمْعَ التَكْسِيْرِ فَصِيْحٌ كَثِيْرٌ(٢).

---

(١) سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤١-٤٣.

(١) القمر:٧.

(٢) انظر: أبو حَيَّان النَّحْوِيّ، البحر المحيط: ٥/ ١٧٥.

ويَظْهَرُ لِيْ أَنَّ مُطابَقَةَ جَمْعِ التَّكْسِيْرِ في بابِ النَّعْتِ السَّبَبِيِّ لفاعِلِهِ أَوْلى مِنْ حَيْثُ المُطابَقَةُ في الأَصْلِ صِفَةً لهذا الفاعِلِ، أَوْ خَبَراً لَهُ، ولا وَشيْجَ لَهُ بالمَنْعُوْتِ إلاَّ في الحَرَكَةِ الإِعْرابِيَّةِ، والتَّنْكِيْرِ، والتَّعْرِيْفِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في جَمْعِ التَّصْحِيْحِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ عَدَمَ المُطابَقَةِ أَوْلَى، وأَرْجَحُ، كما مَرَّ، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ كَوْنَهُ في الأَصْلِ خَبَراً قِراءَةُ (خُشَّعٌ) بالرَّفْعِ على أَنَّ المُبْتَدَأَ (أَبصارُهُمْ)، ويُمْكِنُ تَعْلِيْلُ عَدَمِ المُطابَقَةِ بتَصْيِيْرِ الفاعِلِ، أَوْنائِبِهِ جَمْعاً كانَ، أَوْ مُثَنَّى – واحِداً للإِنْباءِ عَنْ شِدَّةِ الالْتِصاقِ، أَو الاتِّحادِ في كُلِّ شَيْءٍ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ عُبِّرَ عَنْها بالإِفْرادِ.

(٨) تَعاوُرُ المُفْرَدِ، والمُثَنَّى، والجَمْعِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ وَضْعِ الجَمْعِ مَوْضِعَ المُثَنَّى:

قَوْلُكَ: ما أَحْسَنَ وُجُوْهَهُما:

القِياسُ في هذا القَوْلِ: ما أَحْسَنَ وَجْهَيْهِما؛ لأَنَّ الاثْنَيْنِ يُعَدَّانِ جَمِيْعاً عِنْدَ الخَلِيْلِ بْنِ أَحْمَدَ: " وسَأَلْتُ الخَلِيْلَ رَحِمَهُ اللهُ عَنْ: ما أَحْسَنَ وُجُوْهَهُما، فقالَ: لأَنَّ الاثْنَيْنِ جَمِيْعٌ، وهذا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الاثْنَيْنِ: نَحْنُ فَعَلْنا ذاكَ، ولكِنَّهُمْ أَرادُوا أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ ما يَكُوْنُ مُنْفَرِداً، وبَيْنَ ما يَكُوْنُ شَيْئاً مِنْ شَيْءٍ، وقَدْ جَعَلُوا المُفْرَدَيْنِ أَيْضاً جَمِيْعاً، قالَ اللهُ جَلَّ ثَناؤُهُ: (وهَلْ أَتاكَ نَبَأُ الخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا المِحْرابَ إِذْ دَخَلُوا على داوُوْدَ ففَزِعَ مِنْهُمْ قالُوا لا تَخَفْ خَصْمانِ بَغَى بَعْضُنا على بَعْضٍ) "[١].

ويُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ ما مَرَّ على أَنَّ الاثْنَيْنِ يُعَدَّانِ في مَكانَتِهِما في المُجْتَمَعِ جَمِيْعاً، وعلى المُبالَغَةِ، والتَّعْظِيْمِ.

---

(١) ص: ٢١-٢٢، سيبويه، الكتاب: ٢/ ٤٨.

وَضَعا رِحالَهُما:

ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ أَنَّ العَرَبَ قَدْ يُثَنُّوْنَ ما يَكُوْنُ بَعْضاً لشَيْءٍ، كما في قَوْلِ رُؤْبَةَ: ما أَحْسَنَ رَأْسَيْهِما، وقَوْلِ الرَّاجِزِ (١):

ظَهْراهُما مِثْلُ ظُهُوْرِ التُّرْسَيْنْ

على أَنَّ تَقْدِيْرَ: وَضَعا رِحالَهُما هُوَ: وَضعا رَحْلَيْ راحِلَتَيْنِ، وهُوَ القِياسُ، والأَصْلُ: وَضَعْتُ رَحْلَي النَّاقَتَيْنِ، فَأَجْرَوْهُ – كما ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ مَجْرَى شَيْئَيْنِ مِنْ شَيْئَيْنِ.

وقِيْلَ إِنَّ الأَكْثَرَ في كَلامِ العَرَبِ الخُرُوْجُ على هذا الأَصْلِ في التَّثْنِيَةِ لاجْتِماعِ شَيْئَيْنِ في اسْمٍ واحِدٍ؛لأَنَّ المُتَضايِفَيْنِ كالكَلِمَةِ الواحِدَةِ ن فيَكُوْنُ قَوْلُ الرَّاجِزِ السَّابِقِ على وَفْقِ هذا الأَكْثَرِ: مِثْلُ ظُهُوْرِ التُّرْسَيْنِ. ولَعَلَّ هذا العُدُوْلَ عَنْ هذا الأَصْلِ يَعُوْدُ إِلى تَحْقِيْقِ مَعْنَىً يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ الرَّغْبَةَ في المُبالَغَةِ، كما مَرَّ.

ومِمَّا يُعَزِّزُ هذا العُدُوْلَ تَوْكِيْدُ المُثَنَّى مَعْنَوِيّاً بالنَّفْسِ، أَوِ العَيْنِ – بالجَمْعِ مُضافاً إِلى ضَمِيْرِ التَّثْنِيَةِ، كما في قَوْلِكَ: جاءَ الزَّيْانِ أَنْفُسُهُما، على أَنَّ هذا أَفْصَحُ مِنَ الإِفْرادِ: جاءَ الزَّيْدانِ نَفْسُهُما، ويُقالُ في التَّثْنِيَةِ: جاءَ الزَّيْدانِ نَفْساهُما، على أَنَّ التَّثْنِيَةَ فيها اجْتِماعُ تَثْنِيَتَيْنِ فيما يُعَدُّ مِنْ بابِ الكَلِمَةِ الواحِدَةِ، وهُوَ اجْتِماعٌ مَكْرُوْهٌ، وأَنَّ إِيْثارَ الجَمْعِ على الإِفْرادِ يَعُوْدُ إِلى أَنَّ التَّثْنِيَةَ جَمْعٌ في المَعْنَى (١).

---

(١)انظر: سيبويه، الكتاب:٢/ ٤٨، ابن يعيش، شرح المفصَّل: ٤/ ١٥٥.

(١)انظر: السُّيوطِيّ، همع الهوامع:٥/ ١٩٧، الصَّبَّان، حاشية الصَّبَّان على شَرح الأَشْمُونيّ: ٣/ ٧٤.

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ تَوْكِيْدَ المُثَنَّى بالمُفْرَدِ يُنْبِئُ عَنْ أَنَّهُما مُلْتَصِقانِ، لا يَنْفَصِلانِ، فكَأَنَّهُما في الدَّلالَةِ واحِدٌ، وأَنَّ تَوْكِيْدَهُ بالجَمْعِ يُنْبِئُ عَنِ المُبالَغَةِ في تَصْيِيْرِهِما جَماعَةً. ومِمَّا يُعَزِّزُ ما مَرَّ قَوْلُهُ تَعالَى: " **إِنْ تَتُوبا إِلى اللهِ فقدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما** " (١).

(٩) تَمْيِيزُ (كَمْ) الاسْتِفْهامِيَّةِ:

يَجُوْزُ فيما بَعْدَها الرَّفْعُ على خَبَرِها، كما في قَوْلِكَ: كَمْ غِلْمانٌ لَكَ ؟ علَى أَنَّ التَّمْيِيْزَ مَحْذُوْفٌ، وشِبْهُ الجُمْلَةِ (لَكَ) في مَوْضِعِ الرَّفْعِ على الصِّفَةِ لـ (غِلْمانٌ)، ولا يَصِحُّ نَصْبُ (غِلْمانٌ) على التَّمْيِيْزِ؛ لأَنَّ تَمْيِيْزَها مُفْرَدٌ مَنْصُوْبٌ، ولا يَجُوْزُ نَصْبُها على الحالِ؛ لتَقَدُّمِها على العامِلِ فيها (لَكَ):كَمْ غِلْماناً لَكَ، إِذْ لَوْ قُدِّمَ العامِلُ لَجازَ: كَمْ لَكَ غِلْماناً.

وجَرُّ تَمْيِيْزِها مُقَيَّدٌ بجَرِّها بحَرْفِ خَفْضٍ، على أَنَّهُ مَجْرُوْرٌ بـ (مِن) البَيانِيَّةِ: " وسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ: على كَمْ جِذْعٍ بَيْتُكَ مَبْنِيٌّ ؟ فقالَ: القِياسُ النَّصْبُ، وهُوَ قَوْلُ عامَّةِ النَّاسِ، فأَمَّا الَّذِيْنَ جَرُّوا فإِنَّهُمْ أَرادُوا مَعْنَى (مِنْ)، ولكِنَّهُمْ حَذَفُوْها هاهُنا تَخْفِيْفاً على اللِّسانِ، وصارَتْ (عَلى) عِوَضاً مِنْها "(١).

ولا يَخْفَى ما للأَصْلِ النَّحْوِيِّ مِنْ أَثَرٍ في هذِهِ المَسْأَلَةِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ بالنِّسْبَةِ للمَعْنَى مِنْ حَيْثُ كَوْنُ (مِنْ) بَيانِيَّةً لِما قَبْلَها.

---

(١)التَّحْريم: ٤.

(١)سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٦٠.

(١٠) ما يُبْنَى على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ مِنَ الظُّرُوْفِ، والأَحْوالِ، وغَيْرِ ذلكَ:

ذَكَرَ سِيْبَوَيْهِ(١) أَنَّ للعَرَبِ في: يَوْمَ يَوْمَ، وصَباحَ مَساءَ، وبَيْتَ بَيْتَ، وبَيْنَ بَيْنَ – مَذْهَبَيْنِ:

(أ) البِناءُ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ، على أَنَّ هذِهِ الظُّرُوْفَ كالاسْمِ الواحِدِ صِيْرَ إِلَيْهِ لتَخْفِيْفِها بالبِناءِ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ.

(ب) الإِعْرابُ بإِضافَةِ الأَوَّلِ إِلى الثَّانِي، على أَنَّها ليْسَتْ مِنْ بابِ الاسْمِ الواحِدِ.

ويُعامَلُ (كَفَّةَ كَفَّةَ) – عِنْدَ يُوْنُسَ بْنِ حَبِيْبٍ – مُعامَلَةَ الأَحْوالِ، والظُّرُوْفِ المُرَكَّبَةِ تَرْكِيْبَ مَزْجٍ، كالأَعْدادِ المُرَكَّبَةِ مَزْجِيّاً مِنْ حَيْثُ البِناءُ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ، وإِضافَةُ الأَوَّلِ إِلى الثَّانِي: " وزَعَمَ يُوْنُسُ أَنَّ (كَفَّةَ كَفَّةٍ) كذلِكَ، تَقُوْلُ: لَقِيْتُهُ كَفَّةَ كَفَّةٍ، وكَفَّةَ كَفَّةَ(٢)، والدَّلِيْلُ على أَنَّ الآخِرَ مَجْرُوْرٌ... أَنَّ يُوْنُسَ زَعَمَ أَنَّ رُؤْبَةَ كانَ يَقُوْلُ: لَقِيْتُهُ كَفَةً عَنْ كَفَّةٍ، يا فَتَى، وإِنَّما جَعَلَ هذا هكذا في الظَّرْفِ، والحالِ؛ لأَنَّ حَدَّ الكَلامِ أَصْلهُ أَنْ يَكُوْنَ ظَرْفاً، أَوْ حالاً"(١).

والقَوْلُ نَفْسُهُ فِيْ: جاءُوْا أَيادِيَ سَبا مِنْ حَيْثُ البِناءُ على على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ، وإِضافَةُ الأَوَّلِ إِلى الثَّانِيْ: أَيادِيَ سَبَأً، كما في قَوْلِ ذِيْ الرُّمَّة(٢):

فيا لَكِ مِنْ دِيارٍ تَحَمَّلَ أَهْلُها ... أَيادِيَ سَبأً بَعْدِيْ وطالَ احْتِيالُها

---

(١) انظر: الكتاب: ٢/ ١٦٠.

(٢) المُرادُ مِنْ: كَفَّةَ كَفَّةَ بالبِناءِ، والإِضافَةِ، وغَيْرِهِما: الاسْتِقْبالُ مُواجَهَةً.

(١) سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٠٤.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٠٤، المبرد، المقتضب: ٤/ ٢.

ومِمَّا يُعَدُّ مِنْ بابِ المَبْنِياتِ، والمُعْرَباتِ: أَمْسِ الَّتي تُبْنَى على الكَسْرِ بقُيُوْدٍ مِنْها الدَّلالَةُ على اليَوْمِ الَّذيْ قَبْلَ يَوْمِكَ هذا، وغَيْرُ ذلِكَ، وقَدْ تُعامَلُ مُعامَلَةَ المَمْنُوْعِ مِنَ الصَّرْفِ، وتُنَوَّنُ إِنْ كانَتْ نَكْرَةً غَيْرَ دالَّةٍ على وَقْتٍ مُحَدَّدٍ.

وتُعامَلُ مُعامَلَتَها: فِداءِ لَكَ: " وسَأَلْتُ الخَلِيْلَ عَنْ قَوْلِهِ: فِداءٍ لَكَ، فقالَ بمَنْزِلَةِ أَمْسِ؛ لأَنَّها كَثُرَتْ في كَلامِهِمْ، والجَرُّ كانَ أَخَفَّ عَلَيْهِمْ مِنَ الرَّفْعِ إِذْ أَكْثَرُوا اسْتِعْمالَهُمْ إِيَّاهُ، وشَبَّهُوْهُ بأَمْسِ، ونُوِّنَ؛ لأَنَّهُ نَكِرَةٌ، فمِنْ كَلامِهِمْ أَنْ يُشَبِّهُوا الشَّيْءَ بالشَّيْءِ وإِنْ كانَ لَيْسَ مِثْلَهُ في جَمِيْعِ الأَشْياءِ"(١).

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُهُمْ:غاقِ غاقِ، وعاءِ عاءِ بالبِناءِ على الكَسْرِ، وغاقٍ غاقٍ، وعاءٍ عاءٍ، بالتَّنْوِيْنِ، على أَنَّ المَبْنِيَّ مَعْرِفَةٌ، والمُنَوَّنَ نَكِرَةٌ لا تَدُلُّ على شَيْءٍ مُحَدَّدٍ(٢).

ومِنْ ذلِكَ أَيْضاً: صَهْ، وصَهٍ، وهَيْهاتَ، وهَيْهاتٍ، وإِيْهِ، وإِيْهاً، وَوَيْهِ، وَوَيْهاً، وسِيْبَوَيْهِ، وسِيْبَوَيْهٍ، وعَمْرَوَيْهِ، وعَمْرَوَيْهٍ، وغَيْر ذلِكَ مِمَّا يُحْمَلُ فيهِ البِناءُ على التَّعْرِيْفِ، والتَّنْوِيْنُ على التَّنْكِيْرِ.

ويَتَبَدَّى مِمَّا مَرَّ أَنَّ للمَعْنَى، والتَّخْفِيفِ لكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ – أَثَراً في إِيْثارِ حَرَكَةٍ على أُخْرَى، على أَنَّ أَثَرَ المَعْنَى يَظْهَرُ بَيِّناً في الدَّلالَةِ على زَمَنٍ مُحَدَّدٍ، أَوْغَيْرِ مُحَدَّدٍ، والقَوْلُ نَفْسُهُ فيما بُنِيَ مِنَ الأَعْلامِ، وأَسْماءِ الأَصْواتِ الَّتي يَجُوْزُ فيها التَّنْوِيْنُ، وعَدَمُهُ على حَسَبِ الدَّلالَةِ الَّتي يَرْغَبُ المُتَكَلِّمُ بتَواصُلِهِ مَعَ المُخاطَبِ في تَحْقيقِها(١).

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٠٢.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٣٠٢.

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٣/ ٢٩٦ – ٣٢٠.